

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

دورية - علمية - محكمة

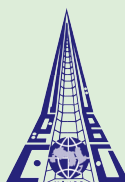
في هذا العدد

- الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة د. إدريس عطية بن الطيب
- عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن د. هالة طالب أبو عامر الاقتصادي
- التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب د. علاء زهير الرواشدة الأردني
- القلق والاكتئاب لدى طلاب جامعة نايف من المدخنين وغير المدخنين د. عبدالعزيز بن علي النفيسة
- التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية د. فيصل حسن حامد
- فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك د. يوسف بن سطاتم العنزي
- تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية د. عصام فاعور ملكاوي

السنة

٣١

المجلد ٣١ العدد ٦٣ ذوالقعدة/ذوالحجة ١٤٣٦ هـ
تصدر عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
ردمك: ١٢٤١ - ١٣١٩



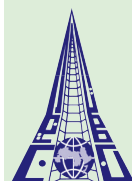
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث - المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - المجلد ٣١ - العدد ٦٣ - ذوالقعدة/ذوالحجة ١٤٣٦ هـ - سبتمبر ٢٠١٥ م

ARAB JOURNAL FOR SECURITY STUDIES & TRAINING

Periodic - Academic - Standard

In This Issue

- Terrorist Phenomenon in the Post-Modernity Phase Dr. Idrees Attiya Bin Al-Tayyib
- The Parallel Forward-Buying (SALAM) Contract and Its Role towards the Achievement of Economic Security Dr. Hala Taleb Abu Amer
- Radical Ideology from the Perspectives of the Jordanian Youth Dr. Alaa Zuhair Al Rwashdeh
- Anxiety and Depression Among Students Enrolled at Naif Arab University: Smokers and non-Smokers Dr. Abdul Aziz Ali Al Nafesah
- The Challenges Encountered by the Security Agencies of the Kingdom of Saudi Arabia Dr. Faisal Hassan Hamed
- Effectiveness of Counseling Program in Developing Social and National Responsibility Among a Sample of University of Tabuk Students Dr. Yousef Sattam Al-Onzi
- Turkey and Future Strategic Options Dr. Issam F. Malkawi



Volume 31 . No. 63. September 2015. Published by:
Naif Arab University for Security Sciences - Riyadh
ISSN 1241 - 1319

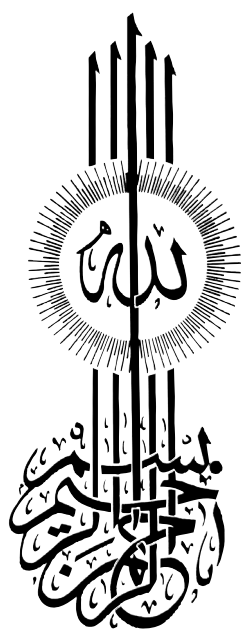
Year
31

موضوعات العدد القادم المقترحة

- ١ - الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تحليل نقدي. ... اللواء د. محمد ابن حسن السراء و د. عبد الناصر عباس عبد الهادي
- ٢ - الأمن المدرسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض. د. هاني سليمان أحمد الخالدي
- ٣ - أسباب التعصب الجماهيري الرياضي وعلاجه: رؤية شرعية. ... د. إياد أحمد محمد إبراهيم
- ٤ - المواطنة على العقود الربوية وعقوبتها في النظام السعودي ... د. هالة طالب محمود أبو عامر
- ٥ - فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية. ... د. عبدالفتاح ولد باباه
- ٦ - التغيير التنظيمي بين الإرادة والإدارة. اللواء د. فهد أحمد الشعلان
- ٧ - دور البصمة في وسائل الإعلام في مجال الوقاية من الجريمة: مدخل نظري. ... د. جمال محمد أحمد عبد الحي

Topics of the Next Issue

1. Arab and United Nations Covenants on Anti-Corruption: An Analytic-Critic-Comparative Study.... Maj. Gen. Dr. Muhammad Al-Sara; and Dr. Abdul Nasir A. Al-Hadi
2. School Security and Its Relationship with Academic Achievement of the Secondary School Students in Riyadh City...Dr. Hani Suleman A. Al-Khaldi
3. Reasons for Sports Prejudice among General Public and their Solution: A Legal Vision.... Dr. Ayyad Ahmad M. Ibrahim
4. The Agreement on Interest-Based Contracts: Its Penalty in Saudi Law. Dr. Hala Talib M. Abu Amir
5. Legal Artistic Comparison: Its Role in Producing Quality in Academic Theses and Dissertations.... Dr. Abdul Fattah Babah Babah.
6. Organizational Change: Strife and Management.... Maj. Gen. Dr. Fahd Ahmad Al-Shalan
7. Role of Projection in Media Channels on Crime Prevention: A Theoretical View. ... Dr. Jamal M. Ahmad Abdul Haih.



حقوق الطبع محفوظة

○ تعبر الآراء الواردة في المجلة عن أصحابها
وليس بالضرورة عن رأي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

المجلد العربي للدراسات الأمنية والتدريب

دورية علمية محكمة تصدر ثلاثة أعداد في السنة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
تعنى بنشر البحوث في العلوم الجنائية والاجتماعية والنفسية والإستراتيجية والإدارية والتشريعية
ذات العلاقة بالأمن بمفهومه الشامل

المشرف العام

د. جمعان رشيد بن رقوش
رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

رئيس التحرير

أ.د. عبدالحفيظ سعيد مقدم

مدير التحرير

د. محمد فضل عبدالعزيز المراد

سكرتير التحرير

محمد شكري هاشم مهني

المجلد الحادي والثلاثون - العدد الثالث والستون

ذوالقعدة/ ذوالحجة ١٤٣٦هـ (سبتمبر ٢٠١٥م)

هيئة التحرير

أ.د. عباس أبو شامة عبدالمحمود	أ.د. عامر خضير الكبيسي
أ.د. محمد عبد الله ولد محمدن	أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. خالد إبراهيم الكردي	أ.د. عبد الرحمن بن محمد عسيري
د. محمد بن عبدالله العمار	د. عبدالعزيز محمد أحمد بن حسين

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الرحمن بن أحمد هيجان	أ.د. عبد الباقي دفع الله
اللواء أ.د. علي حسن الشرفي	أ.د. عبد الرحمن سليمان عزي
أ.د. صالح بوبشيش	أ.د. ماهر محمد أبو هلال
أ.د. عبد الرزاق محمد بركات	أ.د. محمود حسين وردات
د. زكريا محمد عبدالله القاق	اللواء د. عبدالله يوسف المال

قواعد النشر

أولاً: تعنى المجلة بنشر البحوث والدراسات الأصلية التي تتعلق بـ:

١. التخصصات الأمنية والتخصصات الاجتماعية والنفسية والتربوية والإدارية والاقتصادية والإستراتيجية والتشريعية ذات العلاقة بمفهوم الأمن الشامل.
٢. المراجعات النقدية للكتب العربية والأجنبية ذات العلاقة بالأمن الشامل.
٣. التقارير العلمية عن اللقاءات العلمية والدورات التدريبية والرسائل العلمية ذات العلاقة بالأمن الشامل.

ثانياً: شروط النشر:

١. عدم تعارض المادة العلمية مع العقيدة الإسلامية.
٢. مراعاة سلامة اللغة وصحة الأسلوب.
٣. مراعاة الدقة في استعمال علامات الترقيم.
٤. ضرورة اتساق عنوان البحث مع محتواه.
٥. أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره أو إرساله للنشر من قبل جهات أخرى. وألا يكون مستلاً من كتاب أو رسالة علمية.
٦. ألا يزيد عدد صفحات البحث على أربعين صفحة (١٠٦٥٠ كلمة)، بما في ذلك المراجع والملاحق، وألا تزيد مراجعات الكتب والتقارير العلمية على خمس صفحات.
٧. ألا يزيد ملخص البحث على ٢٠٠ كلمة والكلمات المفتاحية عن ٦ كلمات.
٨. أن تكتب البحوث باللغة العربية باستخدام خط Simplified Arabic بحجم ١٤ وبهوامش حجم الواحد منها ٥٤, ٢ سم على الجهات الأربعة، وترك مسافة مزدوجة بين السطور.
٩. أن تكتب البحوث باللغة الإنجليزية باستخدام خط Time New Roman بحجم ١٢ وبهوامش حجم الواحد ٥٤, ٢ سم على الجهات الأربع، وترك مسافة مزدوجة بين السطور.

١٠ . أن يرفق بالبحث أدوات البحث المستخدمة إن وجدت.

ثالثاً: متطلبات المضمون

١ . أن يتضمن البحث ملخصين أحدهما بالعربية والآخر بالأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية).

٢ . أن يملأ استمارة المعلومات الشخصية في نظام باحث.

٣ . إذا كان البحث دراسة أمبيريقية (تطبيقية) يجب أن تتضمن مسودة البحث الأجزاء التالية:

أ - مقدمة: وتتضمن طرح المشكلة مع الخلفية النظرية والدراسات السابقة مندمجة فيها.

ب - تساؤلات الدراسة وأهدافها/ أو فرضياتها.

ج - أهمية الدراسة ومحدداتها وتعريف المفاهيم.

د - إجراءات الدراسة: وتتضمن (المجتمع والعينة، وأدوات جمع البيانات، وشروط الصدق والثبات، وطريقة تحليل البيانات).

هـ - النتائج: وتشمل نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها.

و - المناقشة: وتتضمن تفسير النتائج والتعليق عليها وتقييمها بما يتوافق مع الدراسات السابقة.

ز - المراجع

ح - الملاحق: وتتضمن أدوات الدراسة.

٤ . إذا كان البحث دراسة نظرية، يجب أن تتضمن المسودة الأجزاء التالية:

أ - مقدمة: وتتضمن طرح المشكلة وطريقة معالجتها.

ب - تلخيص الدراسات السابقة عن الموضوع.

ج - استعراض عناصر الموضوع بما يتضمنه من خصائص وعلاقات وتناقضات وثرغات، وأوجه الاتساق.

د - اقتراح الخطوة أو الخطوات لحل المشكلة.

هـ - الخاتمة: وتتضمن ملخصاً للأفكار الأساسية مع التعليق والاستنتاجات المناسبة، وقد تتضمن توصيات ومقترحات.

و - قائمة المراجع .

رابعاً: متطلبات التوثيق

تبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA):

١ . مراعاة ذكر رقم الآية واسم السورة عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشر عند الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

٢ . يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم العائلي للمؤلف، ثم سنة النشر بين قوسين في حال الإشارة المباشرة مثلاً: أشار أحمد (٢٠١٣). وفي حال الإشارة غير المباشرة يذكر اسم المؤلف وسنة النشر بين قوسين مثلاً: (أحمد، ٢٠٠٣). وفي حال الاقتباس يذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات بين قوسين (أحمد، ٢٠١٣: ٢٦).

٣ . ترتيب المراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً كما يلي:

أ) إذا كان المرجع كتاباً: الاسم العائلي للمؤلف، الاسم الأول (سنة النشر) عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر: دار النشر.

ب) إذا كان المرجع بحثاً من مجلة: الاسم العائلي، الاسم الأول، (سنة النشر) عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، الصفحات، مكان صدور المجلة.

ت) إذا كان المرجع من مؤتمر أو ندوة كما يلي: الاسم العائلي، الاسم الأول (سنة الانعقاد)، عنوان الورقة، عنوان المؤتمر أو الندوة، مكان الانعقاد وتاريخه.

ث) إذا كان المرجع من أحد مواقع الإنترنت كما يلي: الاسم العائلي، الاسم الأول، عنوان المقالة/ البحث، موقع الإنترنت، تاريخ الاطلاع عليه.

٤ . عند ورود مصطلحات أجنبية في متن البحث تكتب بحروف عربية ولاتينية بين قوسين ويذكر المصطلح كاملاً عند وروده أول مرة.

خامساً: متطلبات تسليم البحث:

١ . يرفع الباحث نسخة إلكترونية من بحثه مكتوبة على برنامج Windows Microsoft

Word عبر نظام باحث على الموقع الإلكتروني <http://baheth.nauss.edu.sa>

يتم إشعار الباحث بوصول بحثه، ويتم إشعاره بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات

ثم يتم إشعاره بإجازة النشر أو الاعتذار عن عدم النشر عبر نفس النظام مع رسالة

على جواله.

٢. يرفق الباحث خطاباً موجهاً لرئيس التحرير يطلب فيه نشر البحث في المجلة مع ذكر تاريخ إنجازه.

٣. يقدم الباحث إقراراً خطياً بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في أي دورية أخرى.

٤. تقديم سيرة ذاتية مختصرة بالباحث لا تزيد على صفحة واحدة، مع توضيح العنوان كاملاً (صندوق البريد، الفاكس والهاتف، والبريد الإلكتروني).

سادساً: متطلبات التحكيم والنشر:

١. تقوم هيئة التحرير بتقييم أولي للبحوث والدراسات للنظر في مدى صلاحيتها للتحكيم

٢. ترسل البحوث والدراسات المستوفية للشروط الأساسية إلى محكمين اثنين، حيث يكتب كل محكم تقريراً عن مدى صلاحيتها للنشر.

٣. إذا اختلف المحكمان، يرسل البحث لمحكم ثالث للترجيح، ويعدّ حكمه نهائياً.

٤. هيئة التحرير الحق في رفض أي تحكيم إذا رأت فيه عدم الجدوية، ومن ثمة عدم إجازة البحث للنشر.

٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

٦. في حال قبول البحث للنشر تؤول حقوق النشر للجامعة، ولا يجوز نشره في أي منفذ آخر ورقياً أو إلكترونياً.

٧. في حال عدم قبول البحث للنشر، فإن المجلة غير ملزمة برده إلى صاحبه، ويكتفى بإشعاره بعدم إجازته للنشر.

٨. يزود الباحث بنسختين من العدد الذي تم نشر بحثه فيه وعشرين مستقلة من بحثه، وتصرف له مكافأة مالية بعد النشر.

المحتويات

- ٣ - الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة ... د. إدريس عطية بن الطيب
- ٤٣ - عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي ... د. هالة طالب أبو عامر
- التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني ... د. علاء زهير
الرواشدة ٨١
- القلق والاكتئاب لدى طلاب جامعة نايف من المدخنين وغير المدخنين ..
د. عبدالعزيز بن علي النفيسة ١٢٣
- التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية ... د. فيصل
حسن حامد ١٥٥
- فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة
تبوك د. يوسف بن سطاتم العنزي ١٩٥
- تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية د. عصام فاعور ملكاوي ٢٣٣
- عرض كتاب: الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون
..... تأليف د. نوف محمد العتيبي ٢٧١
- مراجعة: أ. د. يسري سعيد حسنين
- تقرير عن مؤتمر: دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب
..... أ. د. عبد الحفيظ سعيد مقدم ٢٧٧

الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة

دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة

DOI: 10.12816/0012988

د. إدريس عطية بن الطيب(*)

أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

الملخص

هذه الورقة دراسة أهم التحديات التي يمكن أن تفرضها الظاهرة الإرهابية في أعقاب حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث استفادت من جميع المزايا التي قدمتها العولمة، بحيث تم التغيير في أشكال وأساليب عمل الجماعات الإرهابية، وتم أيضاً التحول حتى في طريقة تنظيمها، بل أصبح العالم يشهد تشكيلات إرهابية هجينة مثل تنظيم ما يسمى بـ«داعش» اليوم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ما أدى إلى ظهور إجراءات مضادة في ظل العولمات (عولمة كل شيء) - بما في ذلك التشريع والعقاب، ولعل من أبرز مظاهرها اليوم تفريد كل من التجريم والعقاب.

ولذا فإن المواجهة التشريعية أو حتى الإجرائية للإرهاب تستدعي بالضرورة بعض المضايقات لحرية الأفراد بما فيها عناصر الجماعات الإرهابية أنفسهم. هذا كله أدى بمنظومات الجزاء العقابية إلى إيجاد تصور منطقي جديد يتماشى مع طرحي: ضرورة ملاحقة العناصر الإرهابية، وضرورة كفالة حقوق الأفراد (ضحايا الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو حتى الإرهابيين أنفسهم)، ويتمثل ذلك في طرح قائم بالأساس على فلسفة الرعاية اللاحقة التي تعد جزءاً من السياسة العقابية، وفي الوقت نفسه حقاً من حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ساعية بذلك إلى تأهيل المحكوم عليه للحياة عقب الإفراج عنه أو باعتباره نوعاً إنسانياً للمعاملة العقابية بوجه عام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، ما بعد الحداثة، العولمة، الأشكال، الأساليب، المواجهة.

Idriss.attia@yahoo.com (*)

Abstract

Terrorist Phenomenon in the Post-Modernity Phase: An Analytical Study on Its Forms, Techniques and Counter Measures.

By

Dr. Idrees Atiyya bin Al-Tayyib^(*)

Lecturer, Department of Political Sciences and International Relations, Universite Larbi Tebessi, Tebessa Tilssa, Algeria.

The present study provides an important exposition on the grave challenge associated with terrorism in the wake of post-Cold War era. The globalization, perse, has made candid its distinctive characteristics. For, terrorism reflects changes in its forms, techniques and activities. Also, terrorism has assumed organized formats. Rather, the world witnesses organized terrorist formations. Daesh (Islamic State in Iraq and Syria) represents a striking example. This development has led to another development-----emergence of counter measures in the wake of globalization. This includes legislations and punishments.

Accordingly, legislative counter and even procedural terrorism necessitates some impediments towards the enjoyment of freedom of individuals. This includes elements of terrorist groups themselves. All this leads to the development of a penal system. This will further lead to the development of a logical concept. Based on this concept, there is dire need to chase terrorist elements. Equally important is the need to ensure the rights of the individuals-----victims of terrorisms (directly or even indirectly) and even terrorists themselves. Such an approach represents the after care philosophy. The latter is considered as an integral part of penal policy. Simultaneously, it is regarded as a necessary constituent of modern concept of human rights.

Key Words: Terrorism; Post-Modernity Phase; Globalization; Forms; Techniques; Encounter

(*) Idriiss.attia@yahoo.com

المقدمة

تعددت المسميات التي يمكن أن تطلق على الواقع الذي نعيشه اليوم، سواء أطلق عليه زمن ما بعد الحداثة Post-Modernity، أو الاعتماد المتبادل Interdependence، أو نهاية التاريخ End of History، أو الاندماج المكثف Deeper Integration، أو العولمة Globalization، فإن نقطة الانطلاق لجميع هذه المسميات هي أنها تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في أي مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة في أبعد نقطة من نقاط الكون.

وإذا تعلق الأمر بالتهديدات الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة، وفقاً لما يراه «ألفين توفلر» مؤلف (صدمة المستقبل)، فإنها تقوم في الأصل على ثلاث ركائز أساسية في هذا المجال وهي: التسارعية Acceleration، والمؤقتية Transience، والتنوع Diversity وهي الأكثر بروزاً في العالم المعاصر، فقد شاع في السنوات الأخيرة الحديث عن عولمة الإرهاب والجريمة، وتشير الدراسات إلى أن الإرهاب لم يعد تقليدياً من حيث الوسيلة والهدف والتخطيط، فقد استفاد من مزايا العولمة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تمت عولمة جميع الظواهر بما فيها التهديدات الأمنية، وخاصة تلك المتعلقة بالإرهاب.

إذ يتوقع «وليام نوك» مؤلف كتاب «عالم جديد متغير» أن يكون الإرهاب ردة الفعل المقابلة للتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيراً عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن الحادي والعشرين، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من أقصى الأرض إلى أدناها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت...، ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات.

كما أن الإرهاب الجديد لم يعد محلياً ينحصر داخل الدولة الوطنية الواحدة، بل أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، ولم يعد يمارس بطريقة عشوائية، بل أصبح إرهاباً نسقياً، كما تحولت طريقة تنظيمه من التنظيم الإرهابي ذي الشكل الهرمي إلى التنظيم الإرهابي ذي الشكل العنقودي الذي يتوزع في خلايا صغيرة يصعب القضاء على

قياداتها، ويمكن إبراز أهم تحولات الظاهرة الإرهابية في عصر العولمة فيما يأتي:

- التحول من حيث التنظيم: أصبحت تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفراداً من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا وطنية أو قومية، وإنما تجمعها قضايا إيديولوجية مشتركة، كما تنتقل من مكان لآخر، حيث يصعب متابعتها أو استهدافها.

- التحول من حيث الأهداف: فالإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وإنسانياً وليس مجرد لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية.

- التحول من حيث الوسائل: أصبح يحتمل أن تستعمل الجماعات الإرهابية جميع الوسائل والأدوات من أجل تحقيق أهدافها وما يخشاه المجتمع الدولي هو حصول هذه الجماعات على أسلحة الدمار الشامل.

أولاً: المشكلة البحثية

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة والبحث في أهم الآليات المطروحة لمواجهتها وتحليلها، وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة البحثية التالية: كيف يمكن أن تشكل الظاهرة الإرهابية تهديداً للأمن بكل أبعاده؟ وما الآليات المطروحة لمواجهتها؟

ثانياً: أسئلة الدراسة

تثير هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات هي:

١ - ما المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية؟

٢ - ما أهم أشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية المعاصرة؟

٣ - ما الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض

العلمية لتحليل الظاهرة الإرهابية وقراءة أهم آليات مواجهتها، حيث تعد هذه الفروض العلمية بمثابة الضوابط الأساسية التي تحكم مسار البحث وتحدد وجهته، كما تستبعد الدراسة الانطلاق من فكرة المتغير «التفسيري الوحيد»، وتميل إلى تبني مجموعة من المتغيرات، ومن ثم يمكن صياغة الفروض التالية:

- كلما كان هناك تغيير في مصادر وأشكال وأساليب الظاهرة الإرهابية، أدى ذلك إلى بروز أطر معرفية ملائمة لتحليلها.

- كلما كانت الدولة غير قادرة على تحقيق شروط السلم والأمن، أدى ذلك إلى إمكانية انتشار النشاطات الإرهابية.

- كلما كانت آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية تركز على تناسق الجهود المحلية والدولية، كانت هذه الآليات فعالة في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

ثالثاً: أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهداف وأهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهمة بالموضوع نفسه، وفي الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح وتوضيح الأفكار الغامضة، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة، ومدى إفادة المنظرين والدارسين والمهتمين والممارسين والمقررين.

أ- أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة تعنى ببحث موضوع الإرهاب بوصفه موضوعاً شكّل قضية كبرى ضمن أجندة الدراسات السياسية الدولية والعربية، خاصة في مدة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وهذا ما يربط التهديد الإرهابي بكثير من القضايا والإشكالات في الفضاء العربي، أهمها إشكالية بناء الدولة والنظام السياسي وإشكالية التنمية والفقر.

إذ تسعى هذه الدراسة إلى إزاحة اللبس عن الظاهرة الإرهابية المعاصرة ومعرفة

وتحليل مستويات مواجهتها وأطرافها المختلفة، كما تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع الظاهرة الإرهابية وأنماط تفاعلاتها ودرجة الخطر الذي تمثله وتحديد المنطق الذي يتحكم فيها خلال فترة الحراك العربي وما بعده، هذه الفترة التي شهدت وجود الوحش الكاسر المتمثل في «داعش».

ب - أهداف الدراسة

تعد الظاهرة الإرهابية خطراً وتحدياً عالمياً وعربياً، يقع على عاتق جميع الدول، ويقتضي هذا من ذوي الشأن والممارسين والأكاديميين الاهتمام بها وجمع المعلومات عنها وعن الأوضاع الأمنية التي تشكلت فيها، وعن الأخطار والتهديدات الأمنية التي تمثلها. كما تهدف الدراسة إلى جمع مزيد من البيانات والمعلومات عن الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة، وعمليات مواجهتها وانعكاسات ذلك على العالم واستشرافها مستقبلاً؛ ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض الإضاءات بشأن المستجدات حول هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي إعادة ترتيب أولوياته وإدراك ما يحوم حوله من تحديات إرهابية معولة، لربما يقلص ذلك من بعض التحديات المقبلة.

رابعاً: حدود الدراسة

تحدد مجالات المشكلة البحثية في النقاط التالية:

أ - الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على الظاهرة الإرهابية وآليات مواجهتها وتتخذ مجالاً محدداً لها في العالم كله بوصفه حيزاً مكانياً لمسح تفاعلات الظاهرة الإرهابية، حيث تتم دراسة هذه الظاهرة أفقياً على العالم كله؛ إذ تمثل الظاهرة الإرهابية تهديداً أمنياً لجميع أجزاء العالم، ولا يقتصر هذا التهديد على جزء فقط دون الأجزاء الأخرى، على أساس أن الإرهاب أصبح تهديداً عابراً للأوطان والقارات.

ب - الحدود الزمانية: تتحدد المدة التي تعالجها هذه الدراسة، بمدة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م بوصفه مجالاً زمنياً لها، ذلك أن ما بعد

هذه الهجمات بدأت فيها الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب وهو ما ولد نقطة أمنية جماعية لهذا الخطر، وهو بدوره ما أسال كثيراً من الخبر لمعالجة هذا الموضوع، إذ تعد هذه المدة مختبراً لأنماط تفاعل هذه الظاهرة وتحولاتها مع منطق متباين لمواجهتها بين مجهودات عربية وأدوار دولية وأمريكية.

ج - الحدود الموضوعية: تنصب هذه الدراسة على مجموعة سلوكيات الظاهرة الإرهابية، وتميزاتها وتطورها وإشكالية تحديد تعريفها، وأهم مسبباتها وأنماطها وأشكالها وتحولاتها وعولمتها وتفاعلاتها المتنوعة في العالم وطبيعة الخطر الذي تمثله وأبعادها الإستراتيجية وحركتها إلى جانب تناميها وتوزيعها، وآليات مواجهتها المتنوعة، ومسارات هذه المواجهة ومآلاتها.

خامساً: مصطلحات الدراسة

إن أية دراسة علمية في شتى المجالات تتطلب تحديد المفاهيم الأساسية في الموضوع محل البحث والدراسة، وأهم المفاهيم الأساسية في هذا الموضوع هي:

الأمن Security: إن «الأمن» ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها، وليس من المفاهيم التي يتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة «الأمن»، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى «باري بوزان» Barry Buzan أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (ابن عنتر، ٢٠٠٥م).

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية معنى الأمن، فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر (بيليس وسميث، ٢٠٠٤م)، ومن السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات

داخلية وخارجية، فمفهوم «الأمن» ليس مفهوماً جامداً، بل مفهوماً ديناميكياً يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية (غريفيتس و أوكالاها، ٢٠٠٨م)، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الإستاتيكية).

ويمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجتمع في مضامينه معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد، فهناك مفهوم الأمن الصلب Hard Security، والأمن اللين Soft Security، فالصلب هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن الكلاسيكي)، وعادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول، أما الأمن اللين، فهو مفهوم يندرج فيه جميع التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول مثل: التحديات الصحية والجرائم المدنية، واللاجئين، والتطرف والإرهاب (الحربي، ٢٠٠٨م)، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية.

- التهديد/الخطر

إن دراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسة (الفردية - المجتمعية - الوطني - الإقليمي - العالمي) ومروراً بمصادر التهديد (داخلي / خارجي)، ووصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات.

فالتهديد Threat قد يكون جسدياً أو اقتصادياً وقد يمس الأمن التقليدي وحقوق الإنسان، أو الوضع الاجتماعي، فهو متعدد الأبعاد والمظاهر، وهو ذاتي أي نفساني (Beck, 2001)، فهو شيء مدرك بشدة عكس الخطر المعروف بالإحساس، فكلما زادت شدة الإدراك زادت حدة اللاأمن، وعليه فالتهديد هو نتيجة ترجمتنا للأوضاع الملاحظة،

ومن ثم يكون التهديد طبقاً للترجمة المتوصل إليها، على عكس ما يمكن تقييمه، حيث يحدث التهديد بتوافر مجموعة من الأسباب والمسببات الحركية متعددة الأبعاد ومختلفة الطبيعة وهي دوماً معقدة ودينامكية، وهذا ما يجعلها قابلة لإفراز أسباب جديدة تعمل على التحول في طبيعة التهديد. ومن خصائص التهديد أنه شيء مدرك وقد يتعقد، ولكن لا يتلاشى أو يزول؛ إذ ينبغي إيجاد الشروط الضرورية للتعامل معه، فالتهديد لا يحتوى، ولا يدار، وإنما التهديد يحل، والتهديد كذلك غير موحد المصدر في العادة، وقد يرتبط بحركية سببية من جهة، ويرتبط بفواعل من جهة أخرى.

أما الخطر Risk، فإن مستوى الخطر (مقياسه) قائم على احتمالات حسابية، فما احتمال حدوث الخطر؟ فالخطر يكون دائماً نسبياً؛ لأن الأفراد يترجمون أشياء كثيرة على أنها خطر لهم، فيكون الخطر حقيقة اجتماعية إذا تمت ترجمته ترجمة حقيقية، سواء أكان مادياً أم لا، ومن ثم لا يمكن تلخيص الأخطار بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث إنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل، الذي يتمثل في امتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل - مع نقص الثقة (Beck, 2001).

فالأخطار ذات علاقة بالمستقبل، ومن ثم بالتنبؤ بالخسائر التي لم تحصل بعد، ولكنها تهدد بالحصول، وعلى هذا النحو فإن الأخطار تستهدف مستقبلاً من الواجب تغيير مجراه، وقد ينتج الخطر وفقاً لبروز مجموعة من المتغيرات التي قد تنتج أسباباً تحولها إلى تهديد، وهكذا يكون التهديد نتيجة أولية لتحول الخطر (الرهوان، ٢٠٠٦م).

- الحرب War

التعريف الأوسع قبولاً لدى الأكاديميين المهتمين، هو تعريف «كارل فون كلاوزفيتس» Karl Von Clausewitz للحرب باعتبارها استمراراً للسياسة بوسائل أخرى. ويعرف «كيلمان هربرت» Kilman Hurbert الحرب بأنها:

«فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمعات من جهة أخرى، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي» (دورتي وبالسغراف، ١٩٨٥م).

كما يعرفها «غاستون بوتول» Gaston Boutoul بأنها: «نضال مسلح ودام بين

جماعات منظمة» (بوتول ١٩٨١م)، وتتخذ الحرب عدة أشكال تختلف باختلاف أطرافها وأهدافها ووسائلها ومجالها الزماني والمكاني، حيث يمكن التمييز بين:

الحرب الاستباقية Preemptive War، حيث يتصور أن فاعلاً قد يقوم باستباق هجوم موجه إليه بأن يقوم بتوجيه الضربة الأولى لخصمه، فالحرب الاستباقية هي حالة من الهجوم المباغت (إيفانز ونوينهام، ٢٠٠٤م)، والحرب الوقائية Preventive War هي التي تقوم على عنصر المبادرة في شن حرب وقائية، وهو تصرف مقصود مع سبق الإصرار استناداً إلى تصور وجود ميزة مؤقتة، وتنطوي الحرب الوقائية بصفة عامة على استخدام قدرة الفاعل في وضع هجومي لا دفاعي.

أما الحرب غير المتماثلة Asymmetric Warfare فيتمحور جوهرها حول التشديد على فكرة الغموض أو اللاتيقن في تحديد ماهية العدو بجلاء، وأين هو ميدان المعركة؛ إذ تدور المعركة في بيئة غامضة (كوبلاند، ٢٠٠٣م)، فبالنسبة لـ «هانسون غريزلي» Hansons Grisly الحرب غير المتماثلة لها بيئتها الإستراتيجية الخاصة، فتكون بين أطراف غير متماثلة من حيث مسرح الحرب وطبيعة العدو وأنواع الأسلحة، وهناك عدم وضوح أو تلاش (Disparities) بين الأطراف المتحاربة، وعادة ما يستعمل تكتيك حرب العصابات (Guerrilla Tactics) في إطار هذه الحرب (كوبلاند، ٢٠٠٣م).

سادساً: المدخل النظري للدراسة

مما لا يمكن تجاهله تلك العلاقة بين عالم النظرية المجردة وعالم الواقع الفعلي، فالنظرية تفسر الظاهرة، من ثم تساهم في تحليلها وفهمها كما أنها توفر القدرة على التنبؤ بما يحتمل أن يؤول إليه تطور الظاهرة في المستقبل. وتستند الدراسة نظرياً إلى مقاربة الأمن الإنساني، حيث تعتبر الظاهرة الإرهابية المعاصرة من أبرز مصادر تهديدات الأمن الإنساني بأبعاده الجهوية والعالمية.

ويركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء، والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية؛ وبمعنى آخر تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمة. وترى

لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م، وقدمت تقريرها في عام ٢٠٠٣م، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وترتبط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة (الحري، ٢٠٠٨م)، كما يركز الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات: الوطن والجماعة والفرد.

وقد ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية UNDP عام ١٩٩٤م، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى، وذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسة تميز مفهوم الأمن الإنساني هي (ابن عنتر، ٢٠٠٥م):

أولاً: الأمن الإنساني كوني يخص جميع البشر في أرجاء المعمورة، إذ إن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل: الإرهاب.

ثانياً: تكامل مكوناته وترابطها، حيث يتوقف كل مكون منها على الآخر في شكل اعتماد متبادل بين هذه المكونات.

ثالثاً: الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بدايتها طورها منه في مرحلة لاحقة.

رابعاً: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد)، ومن هنا تنبع خصائص الأمن الإنساني المتمثلة في التركيز على متغيرين هما (ابن عنتر، ٢٠٠٥م):

أ- عولمة الأمن: الحديث عن عولمة الأمن، يعني الحديث عن مسألتين مترابطتين، المسألة الأولى: هي عالمية التهديدات، والمسألة الثانية: هي عالمية وضع الحلول، بحيث إن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين جميع الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها، ما يستدعي في الأخير تطوير المؤسسات المكلفة بمسألة السلم والأمن لتفادي تأزم الأوضاع وانتهاج سياسات وقائية.

ب- أنسنة الأمن: ويعني أمناً ذا وجه إنساني، بوصفه للفرد بدلاً من الدولة في قلب تصور الأمن؛ إذ يتخذ الفرد وحدة تحليل له، وعلى العكس من المفهوم العسكري الضيق، فهو ليس مفهوماً دفاعياً، بل يعمل على إدماج جميع الأفعال

مقرّاً بالصفة العالمية للحق في الحياة، ما يدفع إلى الاهتمام أكثر بالفرد في حالة وجود التهديدات لحمايته من الخوف.

وفي إطار جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة (الوطني) فهما يكملان ويعضدان بعضهما بعضاً (ابن عنتر، ٢٠٠٥م)، وهناك حاجة إلى تقديم نظرية مختلفة للأمن، حيث إن المداخل التقليدية تركز على الحماية من الصراعات الداخلية، خاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من وجود اتفاق بين مدارس الأمن الإنساني حول التركيز على حماية الإنسان، فإن هناك اختلافاً حول مجال الحماية، فهناك رأي يقوم على تعريف محدود للأمن الإنساني على أنه حماية الفرد من العنف الداخلي، بينما يوجد رأي آخر يرى أن التعريف أكثر اتساعاً من ذلك، ويشمل كذلك الحماية من الجوع والمرض وحتى الكوارث الطبيعية، ويتبدى الاختلاف حول مجال الحماية بشكل آخر، في دور الدولة، ويظهر في هذا الإطار تياران:

التيار الأول: ويمثله «باري بوزان» Barry Buzan، إذ يرى أن الدولة تقوم بدور أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولكنه ليس الدور الوحيد؛ لذا فإن أمن الدولة مهم، خاصة في الدول الضعيفة؛ لأن الدولة الآمنة بإمكانها توفير الأمن وضمانه لمواطنيها؛ ولهذا، فهي وسيلة لتحقيق هذا الأمن، فلا يمكن تجاهلها.

وتعرّف الدولة على أنها مكونة من سلطة وإقليم وشعب؛ وهذا كله يتفاعل مع مكوناته، ولا يمكن أن يكون آمناً إذا كان أحد هذه المكونات يعاني انعدام الأمن، بل إن «بوزان» ذهب إلى أبعد من ذلك باستخدامه مصطلح «المجمّع الأمني الإقليمي» Regional Security Complex على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعياً بمعزل عن بعضها (ابن عنتر، ٢٠٠٥م).

باختصار، يقدم «بوزان» مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاثة مستويات مختلفة من التحليل (الفرد، الدولة، النظام الدولي) مدعومة بتوسع واضح في أبعاده؛ لتشمل قطاعات جديدة ومتعددة (العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي)؛ هذا بالإضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله

يتم تصنيف الدول إلى مجتمعات أمن إقليمية، غير أن مقاربتة تبقى مترسخة بقوة ضمن التصور «المتركز حول الدولة» (Stato-centrée) (Buzzan and Waever55).

التيار الثاني: ويمثله، «بوث فيري»، ويرى أن ادعاء الدولة حماية مواطنيها ما هو إلا ستار تستخدمه لحجب الحقيقة، وهي تعزيز بقاء النظام الحاكم، فبدلاً من أن تكون الدولة حامية لمواطنيها تصبح مصدراً لتهديد أمنهم؛ وهذا لا يعني تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن، ولكن الأمر يتعلق بإبعاد الحكومة التي تهدد شعبها، وهذا ما ينطبق على «الدولة الفاشلة» التي تشهد ظهور شبكات إجرامية كبرى، وأمراء الحروب وميليشيات منظمة وفق هويات محددة، تنشأ في إطار ليبرالية العولمة الجائحة التي تزيد من وهن الدول الضعيفة، ما يقود إلى انهيار هذه الدول، بمعنى آخر، إن عدم قدرة الدولة على المنافسة عالمياً يضعف اقتصادها ويحد من قدرتها على جلب الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ الفساد، وانتشار الجريمة المنظمة، وخصخصة العنف.

وهذا ما يعني أن الدول الضعيفة أصبحت تشكل خطراً على أمن مواطنيها في الداخل، وعلى أمن الدول الأخرى في الخارج؛ لأنها ببساطة عاجزة عن أداء وظائفها، وغير قادرة على احتواء التناقضات الاجتماعية، حيث يعتمد مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية Social Networks Analysis في تحليله على مدرسة البناء الاجتماعي من خلال تركيزها على بعدين: مادي واجتماعي، فالفاعلون (الوكلاء) الذين يعملون ضمن هيكل اجتماعي محدد يتأثرون بهذا الهيكل ويؤثرون فيه (جندي، ٢٠٠٧م)، وفي هذا الإطار فإن الروابط قد تكون واحدة من العلاقات القائمة بين الوحدات، كروابط القرابة (القبلية/ الإثنية)، أو التعاملات المادية أو تدفق الموارد والعون، أو التفاعل السلوكي، فالتشوهات المجتمعية عادة ما تكون سمة بارزة في هذه الدول الفاشلة التي تشكل بالفعل خطراً كبيراً على الأمن الإنساني.

أما فيما يخص الأبعاد الجهوية والعالمية للأمن الإنساني فالنظرية الكونية أو الكوسموبوليتانية، تقر بحملها لمفهوم الأمن الإنساني من خلال الترابط والتكامل بين الأنظمة الداخلية والإقليمية والعالمية، فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم كوني ينطلق من فكرة أنه لا أحد بمأمن من التهديدات، وأنه على الجميع أن يعمل معاً لضمان السلم والأمن الدوليين، اللذين ينعكسان على أمن الدول كلها.

فلقد أدت مسألة عوامة التهديدات، لأن تكون الحلول على مختلف المستويات: محلية، جهوية، عالمية، فما يظهر لنا أن ما يحدث في الوطن العربي وإفريقيا وأمريكا وأوروبا وآسيا لم يعد يرتبط فقط بالأمن في بعده العسكري، بل في كل ما يمكن أن يهدد أمن الإنسان، وتؤكد لجميع الدول أن ما يحدث لدى دول الجوار من حالة اللااستقرار سواء الناتجة عن النزاعات الداخلية، أو عن التخلف الاقتصادي، أو عن الفقر، وعن إظهار عجز الحكومات، سينعكس سلباً عليها. ما يستوجب عليها العمل جماعياً لمواجهة التهديدات التي لم تعد داخلية، بل جهوية وعالمية، وأصبح أمن الدولة مرهون بأمن دول الجوار ولم يعد الأمن فقط في تأمين الحدود (رصد، ٢٠٠٨م).

ويصعب إذن حصر التهديدات داخل حدود الدولة؛ لكون التلوث والإرهاب والأوبئة وغيرها قد أكدت للدول ضرورة تجنب الحلول الانفرادية، بل يدرج مفهوم الأمن الإنساني فكرة أن المؤسسات الدولية للأمن، الجهوية أو العالمية، يمكنها تشكيل هندسة أمنية متناسقة ومتجانسة، ومدرجة لكل الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين، فالأمن الإنساني لا يحصر مسألة إيجاد وصيانة الأمن فقط في إطار الدولة، والمنظمات الجهوية والعالمية، بل كل الفواعل بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني وحتى الأفراد يتقاسمون المهمة (رصد، ٢٠٠٨م).

سابعاً: الدراسات السابقة

انطلاقاً من فكرة أن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطلقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكاً منا لخاصيتها التراكمية بوصفها مستلزماً أساسياً للتطور والتتابع المعرفي في العلوم المختلفة، يتعين على الدارس الرجوع إلى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومناقشتها ونقدها وإثرائها أو تجاوزها، حيث شهدت الظاهرة الإرهابية على مر العصور كثيراً من الدراسات والتوثيقات وحفظ الشواهد المختلفة عن هذه الظاهرة، كما تشترك كل هذه البحوث المختلفة عن الظاهرة الإرهابية في عدم استيعاب المفهوم الشامل الموحد لهذا المصطلح، وعند البحث في الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وتصنيف أهم

الأطراف المتدخلة والمهتمة بمواجهة هذه الظاهرة نجد كثيراً من الدراسات وأغلبها دراسات غربية قد اهتمت بدراسة أجزاء من الظاهرة.

من أولى الدراسات في هذا الموضوع نجد دراسة لـ: Thomas Dempsey بعنوان: «Counter Terrorism in Failed State: Challenges & Political Solutions» وذلك في أبريل عام ٢٠٠٦م، وقد حاول الباحث تحليل الظاهرة الإرهابية من خلال ربطها بانتشار ظاهرة أخرى موازية ومدعمة لنشوء الأولى تمثلت في انتشار الدولة الفاشلة حيث أصبحت الدولة الفاشلة راعية للإرهاب من خلال إخفاؤها وفشلها المستمر في أداء مهامها الأولية وعجزها التام عن محاربة الظاهرة الإرهابية.

ونجد كذلك مجموعة الكتب التي حررها كل من «ويلفا أوكيما» Wulfa Okuma و«أنيلي بوثا» Annel Botha، من خلال جمعهم للمداخلات التي تُعرض في الندوات التي يقوم بها معهد الدراسات الأمنية (ISS). حيث قام المعهد بندوة في بريتوريا في السادس والسابع من نوفمبر ٢٠٠٦م تحت عنوان: «Understanding Terrorism: Voice in Search for Africa» وقد نشرت في كتاب جماعي في عام ٢٠٠٧م، حيث تمحورت أعمال هذه الندوة حول الفهم العالمي للإرهاب من خلال التطرق إلى المسببات التاريخية لظهور الإرهابي وتطوره، ومدى هشاشة وقابلية الدول لممارسة النشاطات الإرهابية التي أثرت بشكل كبير على تنمية وتطور هذه الدول، ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجيات مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة.

وعلى صعيد الدراسات العربية، قدم أحمد إبراهيم محمود دراسة بعنوان: «الإرهاب الدولي: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة»، في يوليو عام ٢٠٠٨م، محاولاً بذلك تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا وقد ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي يقوم بها.

ولقد ظهرت كثير من الدراسات العربية والأجنبية بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا في بداية عام ٢٠٠٧م، إلا أن أغلب هذه الدراسات تركز على الدور العسكري الأمريكي في إفريقيا والعالم العربي.

كما ركزت كثير من البحوث الأخيرة على الوضع في العالم العربي والتعرض لظاهرة داعش في بداية عام ٢٠١٣م، وتناولت الإرهاب الإسلامي، والإرهاب المذهبي والطائفي، وبعض المحاولات الأخرى التي قاربت الإرهاب الناشئ عن الحراك العربي منذ عام ٢٠١١م كجبهة النصرة في المشرق العربي، وإرهاب شمال إفريقيا.

وعليه، تظهر خصوصية هذه الدراسة في كونها تعالج الموضوع وفق رؤية شاملة تعمل على تحليل الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة في زمن ما بعد الحداثة، وتستند نظرياً إلى مقارنة الأمن الإنساني، حيث تحلل الدراسة الظاهرة الإرهابية من خلال مساهمها بالأمن الجهوي والعالمي، إضافة إلى أن فترة الدراسة شهدت ظهور متغيرات جديدة على بيئة الأمن العالمي، وخاصة مع ازدياد الاهتمام الدولي بالظاهرة الإرهابية وهو ما يولد بعداً آخر لدراسة هذه الظاهرة.

ثامناً: الإجراءات المنهجية

تقوم الدراسة على «الانتقائية» في التكامل المنهجي، التي تعبر عن استقطاب العملية البحثية لمجموعة المناهج والاقترابات الملائمة والمتوافقة مع الخطة الناظمة للبحث والمستوعبة للظاهرة محل الدراسة.

وتستند الدراسة بشكل أساسي إلى منهجين تهدف من خلالهما إلى تحقيق هدفين متداخلين: هما الكشف والبرهنة. أما فيما يتعلق بالكشف، فتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي Historical Method لتتبع الظاهرة الإرهابية زمنياً انطلاقاً من موعد ولادتها، فموعد نضجها وأخيراً مآلاتها، حيث يفيدنا المنهج التاريخي في العودة دائماً للبحث في التاريخ عن خصائص هذه الظاهرة وأبعادها واستعراض مسارها (شليبي، ٢٠٠٢م)، كما يساعدنا في قدرته على تحري الأسباب التي تكمن وراء ظهور الظاهرة الإرهابية وانتشارها، ليعتبر المنهج التاريخي كمعمل لكشف العلاقة التي تقوم بين الأسباب المؤدية إلى نشوء الظاهرة والنتائج المترتبة على ذلك (صبري، ١٩٩١م)، على أساس أن لكل حدث طبيعته المتميزة (شليبي، ٢٠٠٢م).

أما فيما يتعلق بالبرهنة، فتعتمد الدراسة على خطوات الأسلوب الوصفي Descriptive بوصفه أسلوباً إجرائياً لاستقصاء طبيعة الظاهرة الإرهابية في زمن ما

بعد الحداثة، إذ يعتبر الوصف كـ «أسلوب» أو مستوى إجرائي أساسي تعتمد الدراسة عليه لوصف أنماط الظاهرة الإرهابية وأشكالها وأساليبها وتحولاتها، ووصف كذلك العناصر المركبة للظاهرة الإرهابية وجميع تفاعلاتها في القارة الإفريقية، وكذا جرد الآليات والبدائل الساعية لمواجهتها.

أما فيما يخص الاقترابات التي تُوظفها الدراسة، فهي أولاً تستخدم الاقتراب متعدد المتغيرات ومتعدد المستويات؛ إذ يسهم في تحليل الظاهرة الإرهابية من خلال عدة مستويات متباينة في السياق العالمي، إلى جانب حركية كبيرة بين المتغيرات المتحركة في التفاعلات المختلفة للظاهرة والآليات المطروحة لمواجهتها. وتستفيد الدراسة كذلك من الاقتراب القانوني Legal Approach الذي بدوره يفترض مجموعة من المعايير والضوابط القانونية التي تستخدم في التوصل إلى الحكم على شرعية الفعل الإرهابي أو عدمه، ويتم كذلك بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداءات والانتهاكات من جهة، كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقات الدولية من جهة أخرى، حيث تستعمله الدراسة لتحليل أهم المواثيق والاتفاقات (شليبي ٢٠٠٢م) والوثائق التي تستنكر الاعتداءات الإرهابية وتحاول مواجهة هذه الظاهرة.

وبهذا يتم دراسة هذه الظاهرة دراسة تحليلية تستفيد من جملة المناهج والاقترابات المذكورة مشكلة بذلك مركباً تحليلياً يستوفي دراسة جميع جوانب الظاهرة.

المحور الأول: أشكال وأنماط الظاهرة الإرهابية

تتعدد أنماط الإرهاب وأشكاله وتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والوسائل والأهداف ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بجميع صور الإرهاب وأنماطه وتصنيفاته، خاصة في عصر العولمة وما طرأ على هذه الظاهرة من تحولات. إلا أن ثمة معايير رئيسة يمكن ذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط والأشكال الرئيسة التي تتخذها الظاهرة الإرهابية وهي:

١ - الإرهاب حسب المعيار التاريخي

حيث يمكن التمييز بين الإرهاب الكلاسيكي والإرهاب المعاصر.

أ- الإرهاب الكلاسيكي: يقصد به ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية، إذ تقوم فلسفة الفوضوية Anarchism على مناهضة الدولة والسلطة، والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تقويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من أي سلطة وقهر وتسلط، استناداً إلى مقولة إن الناس قادرون على العيش معاً في وئام دون حاجة لحكومة تجبرهم على الطاعة وتنظمهم (فوزي، ٢٠١٤م).

ب- الإرهاب المعاصر/ الجديد: وهو الإرهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي، ويشمل معظم الحركات الإرهابية الحديثة في الوقت الحالي، وهذا النمط من الإرهاب يعود إلى عشرين أو ثلاثين سنة، وهو خليط من حركات واتجاهات مختلفة. ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه كثير من المنظمات بالغة التعقيد، ومتطورة التنظيم والمتسلحة، والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين. وهذا النمط من الإرهاب يضم في جناحيه جميع أنماط الإرهاب المعاصر (حريز، ١٩٩٧م).

٢- الإرهاب حسب معيار الفاعلين

حيث يتم التمييز بين إرهاب الفرد، وإرهاب الدولة.

أ- الإرهاب الفردي: يقصد بالإرهاب الفردي ذلك الإرهاب الذي يتم بواسطة أشخاص معينين، سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة، ويطلق على هذا النمط من الإرهاب مصطلح الإرهاب من الأسفل Terrorism From Below، بينما يصفه آخرون بالإرهاب الأبيض White Terrorism (حريز، ١٩٩٧م)، وهذا الشكل من الإرهاب يتميز بالانتشار والاستمرارية والتنوع في الأهداف والأساليب والوسائل.

ب- إرهاب الدولة: ويقصد به الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة

من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين في الداخل، وصولاً إلى تأمين خضوعهم وانصياعهم للحكومة، أو في الخارج بهدف تحقيق بعض الغايات التي لا تستطيع الدولة أو لا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة (شكري، ٢٠٠٤م)، ويطلق بعضهم على هذا الشكل من الإرهاب اصطلاح الإرهاب من الأعلى *Terrorism From Above*، على حين يفضل بعضهم الآخر تعبير الإرهاب الأحمر *Red Terrorism* لوصف هذا النشاط الإرهابي (حريز، ١٩٩٧م).

هناك أيضاً ما يسمى بالإرهاب المدعّم بالدولة *State Sponsored Terrorism* ويحدث هذا عندما تتخذ دولة من الإرهاب وسيلة بديلة عن الحرب النظامية أو الحرب المعلنة وتوجه أنشطتها ضد دولة كبرى أو أي دولة أخرى تناصبها العداء وتتصارع معها سياسياً أو عرقياً، إذ تدعم الدولة مجموعات إرهابية إما مادياً أو معنوياً لتحقيق غاياتها في الدولة المستهدفة من خلال هذه الجماعات الإرهابية (موريس، ٢٠٠٥م).

ج - الإرهاب حسب معيار الموضوع: يشمل هذا المعيار الإرهاب الذي يمكن أن يستعمل أحد أسلحة الدمار الشامل الثلاثة وهي: الإرهاب النووي، والإرهاب الكيماوي، والإرهاب البيولوجي، التي أصبح يعبر عنها بـ «الأسلحة الذكية». إضافة إلى أنواع أخرى من الإرهاب لعل أهمها الإرهاب البيئي، والإرهاب المعلوماتي.

- الإرهاب النووي: لقد بات الخوف من الإرهاب النووي واقعاً منذ عقد التسعينيات، ولا سيما مع ما تردد عن إمكانية حصول جماعات إرهابية على رؤوس أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من أن المعرفة النووية أصبحت متاحة على نطاق واسع إلا أن التكنولوجيا النووية ليست متاحة بسهولة (بوادي، ٢٠٠٨م).

وتعتبر عملية إنتاج رؤوس نووية مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة عن الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات

نجاح الجماعات الإرهابية في الحصول على رؤوس نووية، ولكنها تتحدث أيضاً عن أشكال أكثر بساطة من ذلك، وأبرزها ما يعرف بـ «القنبلة الذرية»، وهي عبارة عن مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع متفجرات تقليدية، بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة محدثاً بذلك أضراراً إنسانية ومادية فادحة (إذ تنقسم القنابل النووية إلى قنابل ذرية وقنابل هيدروجينية التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع هي: القنبلة فوق الهيدروجينية، والقنبلة الكوبالتية، والقنبلة النيوترونية).

وهناك أيضاً ما يعرف بـ «الحقيبة النووية»، وهي تحتوي على رأس نووي يضم شحنة كيلوتونات تزن إجمالاً نحو أربعة وسبعين كيلو جراماً، ولا تقتصر مخاطر هذه الحقيبة على قوة التفجير فقط، ولكن أيضاً بالتأثير القاتل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، وربما يكون بعض هذه الحقائب قد وصل إلى بعض الجماعات الإرهابية (بوادي، ٢٠٠٨م).

- الإرهاب الكيماوي: يتسم الإرهاب الكيماوي بالبساطة والسهولة النسبية، بسبب سهولة تصنيع المواد الكيماوية وسهولة استخدامها، علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عليها. وتنقسم المواد الكيماوية إلى نوعين رئيسيين: الأول هو المواد الموجهة ضد الأعصاب الإنسانية، مثل: «الساارين»، والثاني المواد الموجهة ضد الإنزيمات الموجودة داخل جسم الإنسان، مثل: «الأستيل كولين استيرز» (إبراهيم، ٢٠٠٢م). واستفاد هذا النوع من التهديد الإرهابي الكيماوي من مزايا التطور العلمي، خاصة بعد تطور عمليات الهندسة الوراثية والتلقيح الاصطناعي والإنجاب عن طريق الأنابيب، وكثرة المركبات الكيماوية ونصف الكيماوية، ما زاد من خطورة هذا النوع خاصة إذا كان مقصداً مهماً للإرهابيين، فقد استعمل كذلك في بعض عمليات الاختطاف، حيث حقن كثير من المختطفين بحقن كيماوية تحتوي فيروسات مثل: فيروس الإيدز، وبعض الأمراض الأخرى، وحتى في بعض المواد الغذائية كاللحوم والأجبان، وكذلك الأكياس البلاستيكية والألبسة، وكل ما يحيط بالإنسان ويستعمله كسفرات الحلاقة والعطور وغسل الشعر وألعاب الأطفال، وغيرها.

- الإرهاب البيولوجي: ويعرف بأنه الاستخدام المعتمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة (الميكروبات) لتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء، حيث يمتد دمارها إلى سنوات طويلة. وكما يعرف أيضاً بأنه استخدام الجماعات الإرهابية للكائنات الحية المجهرية والفطريات السامة والفيروسات بقصد إحداث أعراض وبائية أو موت الإنسان أو الحيوان أو هلاك المحاصيل أو جميعها معاً (ردادة، ٢٠٠٨م)، ويمكن استخدام العناصر البيولوجية أيضاً لإصابة المستهدفين بالمرض أو لشل قدراتهم على الحركة أو إتلاف مخزونهم من الأغذية وإرهابهم أو إشغالهم بأنفسهم واستهلاك إمكاناتهم وجعلهم بعيداً عن المقاومة.

ولم تشهد الساحة الدولية إرهاباً بيولوجياً بالمعنى الحرفي للكلمة قبل حوادث انتشار الجمرة الخبيثة في بعض مدن الولايات المتحدة، ثم انتشاره في عدد من الدول الأخرى (ردادة، ٢٠٠٨م)، وكذلك انتشار فيروس أنفلونزا الطيور في الصين عام ٢٠٠٥م، وانتشاره في أغلب دول شرق آسيا خلال عام ٢٠٠٦م، ووصوله إلى بعض دول إفريقيا في عام ٢٠٠٧م كمصر مثلاً، وانتشار فيروس أنفلونزا الخنازير في العالم، وخاصة في أوروبا والعالم الغربي في عام ٢٠٠٩م وبداية عام ٢٠١٠م، وكذلك فيروس إيبولا في إفريقيا الغربية عام ٢٠١٤م وبداية عام ٢٠١٥م، وفيروس كورونا في دول القرن الإفريقي في الفترة نفسها تقريباً.

ولقد مثلت بدورها تحولات جوهرية في طبيعة تهديد الإرهاب البيولوجي، ومن المعروف أن كثيراً من دول العالم، وبالذات الدول الكبرى، تمتلك ترسانات متطورة في مجال الأسلحة البيولوجية. وتتنوع الأسلحة البيولوجية ما بين ثلاث فئات هي: البكتيريا والفيروسات والتوكسينات (إبراهيم، ٢٠٠٢م)، ومن المحتمل أن يزداد اللجوء إلى هذا الشكل الإرهابي الجديد في المستقبل المباشر أو القريب، وهو ما قد يتسبب في خسائر إنسانية فادحة، إلا أن مسألة استخدام الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية تعد مسألة معقدة إلى حد كبير، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جداً لا توجد إلا في الدول الكبرى.

- الإرهاب البيئي (الأيكولوجي): يتحدد الإرهاب البيئي من خلال رغبة شخص

أو مجموعة أشخاص عن طريق استخدام أي وسائل لتحقيق أهدافها، بحيث تشكل البيئة الهدف الأنسب بالنسبة لهم، ما يؤدي إلى ضرب المصالح الرئيسة، التي توليها اهتماماً بارزاً، كما أنه يعد أبشع أداة تستهدف الأفراد في أمنهم وممتلكاتهم وأنفسهم، إذ إن مصيرهم مرتبط بالوسط الذي يعيشون فيه (جواد، ٢٠٠٨م). إن كل هذا يؤكد بشكل صريح أن البيئة هي الضحية المفضلة للإرهاب، فاستعمال وسائل شديدة الخطورة تؤثر في البيئة، خاصة رمي الفضلات وردم الإشعاعات والبقايا، والدخان وحرق الغابات، وهو ما تحدث عنه كثير من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية (جواد، ٢٠٠٨م)، إذ تعد المشكلات البيئية من التهديدات الرئيسة التي تأخذ صفة التهديد اللاتماثلي الذي لا يمكن مواجهته عسكرياً. وتشارك الدول الكبرى الصناعية بالتأثير السلبي الأكبر على البيئة، على غرار ما تستطيعه الجماعات الإرهابية من تأثير في البيئة، وهو ما دفع بالكثير إلى التحدث عن طرورات الأمن البيئي باعتباره أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني، وترتبط بالفرد وتؤثر في صحته وفي الوسط الذي يعيش فيه، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نحو ٦٠٠٠٠٠ شخص قضى عليهم في السنوات الأخيرة جراء التغيرات البيئية والمناخية (براحو، ٢٠٠٨م).

- الإرهاب المعلوماتي أو «الإرهاب السبراني» Cyber-Terrorism: ويتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية، المتمثلة في الإعلام وأجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت والفضائيات، من أجل أغراض التخويف أو الإرغام لأغراض سياسية، أو الإقناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والإعلام تؤديه في جميع مجالات الحياة في العالم، ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادة المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وغيرها (حنفي، ٢٠٠٥م).

وكان الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» قد ركز كثيراً على التصدي لاحتمالات الإرهاب المعلوماتي (شعبي، ٢٠٠٨م)، أو بالأحرى إرهاب

الإنترنت، حيث انتشار الجماعات الجهادية على شبكة الإنترنت مشكلة بذلك تهديداً إلكترونياً، ويعد هذا التهديد هو الأكبر والأقرب لكل دول العالم؛ لأنه يمس بصفة مباشرة فكر الإنسان وعقله، حيث أرجع كثير من الباحثين المتخصصين في ظاهرة الإرهاب أن هذا النوع من الإرهاب يعود بصفة عامة إلى وجود انحراف فكري لدى من يقوم بهذه الأعمال.

وتشترك عدة عوامل في تكوين الإرهاب المعلوماتي وتحوله من إطاره الفكري إلى عمل مادي مذهري (شعبي، ٢٠٠٨م)، وخاصة إذا ارتبط بإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل المذكورة آنفاً والمتمثلة في الإرهاب النووي، أو الإرهاب الكيميائي، أو الإرهاب البيولوجي. وإن أغلب الجماعات الإرهابية تستخدم اليوم مواقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، و«تويتر» من أجل تجنيد الشباب في أنحاء العالم، وكذلك إنشاء كثير من المواقع الجهادية.

المحور الثاني: أساليب عمل الظاهرة الإرهابية المعاصرة

اتخذت العمليات الإرهابية عدة وسائل وأساليب للوصول إلى تحقيق أهدافها وغايتها، كما تتطور تلك الأساليب وتختلف باختلاف المكان والزمان، وباختلاف الإمكانيات والقيادات؛ إذ تتفاوت الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوافر جميعها أو بعض منها، وتركز الدراسة في هذا المطلب على أساليب العمل الإرهابي المختلفة، وأهم تحولات الظاهرة الإرهابية في عصر العولمة. وتتركز أهم أساليب العمل الإرهابي فيما يلي (لا يعني هذا المجال من الأحوال أن الإرهاب يقف فقط عند حدود هذه الأساليب، بل إن الأمر أكبر من ذلك وأوسع حتى إن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بما يمكن أن يحمله مستقبل الإرهاب من مفاجآت قد تكون مذهلة في الوسائل والأساليب والنتائج خاصة، وقد تزايد الحديث عن احتمالات تملك المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل):

١ - اختطاف الطائرات Hijacking وتغيير مسارها بالقوة: إن من أخطر الأساليب التي تلجأ إليها الجماعات الإرهابية عمليات اختطاف الطائرات أو تغيير

مسارها بالقوة التي تهدد أحد مرافق النقل الجوي المهمة، الأمر الذي يترتب عليه خطورة كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد (حريز، ١٩٩٧م). ولعل أبرزها في العصر الحالي اختطاف الطائرات الأربعة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م على برججي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في العاصمة واشنطن، وهناك عدة أساليب في السياق نفسه تتخذها العمليات الإرهابية ضد سلامة الطيران المدني، مثل: تخريب الطائرة في أثناء طيرانها أو في أثناء وجودها على أرضية المطار، أو اختطافها بقصد اللجوء السياسي أو بقصد طلب فدية أو إطلاق سراح مسجونين (شكري، ٢٠٠٤م).

ويُعد أسلوب اختطاف الطائرات أو تغيير مسارها بالقوة عملاً من أعمال الإرهاب الدولي، التي تخضع لقواعد القانون الدولي العام والمواثيق والاتفاقات الدولية، إذ اتخذت الدول والحكومات المختلفة مجموعة من التدابير، من أجل الحد من عمليات الاختطاف، إن لم يكن منع حدوثها تماماً، وهذه التدابير تمثل نوعاً من العمل الوقائي ضد احتمالات وقوع تلك الحوادث، وتتمثل هذه التدابير في نوعين أو مستويين (دبارة، ١٩٩٥م):

- تدابير يتم اتخاذها في المطارات قبل إقلاع الطائرة كمراقبة سلوك المسافرين أو الركاب واستخدام التفتيش بأجهزة الأشعة والمؤشرات المغناطيسية Magnetometers.

- تدابير يتم اتخاذها على متن الطائرة وتتمثل أساساً في تواجد عدد من رجال الأمن المسلحين والمدربين تدريباً خاصاً يؤهلهم لمقاومة أي محاولة لاختطاف الطائرة أو تغيير مسارها، كما تلجأ بعض الشركات إلى إجراءات خاصة كإحكام قفل باب غرفة القيادة وغيرها من الإجراءات.

٢- زرع المتفجرات وإلقاء القنابل والعمليات التخريبية: أحد أقدم الأساليب وأوسعها انتشاراً هو أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل وتخريب المنشأة، فلقد استخدم الإرهابيون هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر، وتحديثاً خبرة روسيا القيصرية والخبرة الفرنسية آنذاك على المدى الواسع الذي استخدم فيه

الإرهابيون هذا الأسلوب المدمر في مواجهة خصومهم (شكري، ٢٠٠٤م). ويلجأ الإرهابيون إلى اتباع هذا الأسلوب على نحو متسع النطاق، نظراً لكثير من الاعتبارات منها: سهولة الاستخدام وسهولة الحصول على المتفجرات، سواء عن طريق سلبها أو عن طريق صنعها، وردود الفعل الناجمة عن استخدامها وتفجيرها حيث الدوي الهائل وصوت الانفجار المرعب يحقق للإرهابيين فرصة لإحداث التأثير النفسي المطلوب (شكري، ٢٠٠٤م) من جهة، ويدعم روابط الاتصال والتنسيق بين الشبكات اللوجستية الإرهابية من جهة أخرى.

ولا شك في أن الأعمال الإرهابية التخريبية التي يقوم بها الإرهابيون من أخطر وسائل الإرهاب، حيث يذهب ضحيتها كثير من الأبرياء (دبارة، ١٩٩٥م)، والهدف الأساسي لعمليات التخريب أو زرع القنابل هو زعزعة الكيان السياسي للدولة، وصولاً إلى القضاء على بنيتها الفيزيائية، وكذلك إثارة الرعب والفرع في مواطنيها والتأثير في الدول المجاورة، ولقد أدخلت المخططات الإرهابية في حساباتها مزايا التكنولوجيا الجديدة، حيث أصبح يمكنهم تفجير القنابل والمتفجرات عن بعد (القنابل الذكية) بمجموعة كبيرة من التقنيات أبسطها ضبط الوقت أو باهتزازات الهاتف النقال، والبرمجة الحاسوبية، وتفجير السيارات والمنشأة المبرمجة كذلك (عبد الحليم، ٢٠٠٥م).

وإزاء خطورة مثل هذا الأسلوب من أساليب ممارسة الإرهاب تم تنسيق جهود الدول لمواجهته، وذلك في إطار الاتفاقات الدولية التي أبرمت لمعالجة الإرهاب على وجه العموم، ومما لا يغيب عن الأذهان أن أسلوب العمليات التخريبية أو زرع المتفجرات وإلقاء القنابل ونصب الكمائن، وغيرها من العمليات الإرهابية هي أفعال مجرّمة في معظم القوانين الوطنية لسائر الدول؛ ردعاً لمرتكبيها وحداً من حدوثها وتحجيماً لنطاقها.

٣- الاغتيال وقتل الأفراد والعمليات الانتحارية: تعد عمليات الاغتيال الإرهابية من أعنف أساليب الإرهاب وأقدمها، وتتمثل في اغتيال وقتل أي

من الشخصيات المهمة التي لها تأثير في الرأي العام، داخل الدولة الواحدة (دبارة، ١٩٩٥م) أو خارجها، وتتوقف هذه الشخصية بالنسبة للإرهابي على الهدف من العملية الإرهابية، فقد يكون الاغتيال أو القتل لأجل التخلص من الشخص نفسه وأفكاره وتأثيراته عن طريق نموذج التصفية الروحية (شليبي، ٢٠٠٢م)، وربما لما يمثله من دور مركزي في تجمع سياسي أو اتجاه ما، أو لإحداث حالة من الفزع أو الرعب أو لإيصال رسالة، حيث إن جميع الأساليب والعمليات الإرهابية لا تخلو من إيصال رسائل مشفرة لجهة أو لأخرى؛ لأن العمليات الإرهابية تكون في العادة متعددة الأبعاد ومختلفة المستويات.

إلى جانب عمليات الاغتيال، كما ذكر سابقاً، فإنها تركز على استهداف الشخصيات المهمة، فإن هناك عمليات أخرى موازية تستهدف قتل الأفراد عشوائياً (عمليات اغتيال جماعية)، إذ يتم إطلاق النار على الناس في أماكن مختلفة منها: المحطات والجامعات والأسواق ومراكز العبور... إلخ، وتنوع أساليب إطلاق النار العشوائي من حالة إلى أخرى، ومن بندقية بسيطة إلى رشاش متطور، ومسدسات إلكترونية وكاتمة الصوت، ومؤهلة بعدسات توجيه ليلية وأسلوب الاغتيال هو عملية متطورة ومستمرة.

أما فيما يخص العمليات الانتحارية، فهي أسلوب آخر أكثر كارثية؛ إذ يتم هذا عن طريق احتواء الإرهابي لمجموعة متفجرات من خلال عدة طرق أهمها الحزام الناسف، وتستهدف في العادة مراكز الجيش والشرطة، وكذلك الملاهي الليلية وأماكن التجمع العام. وأعتبر عقد التسعينيات الموجة التاريخية الثالثة للعمليات الانتحارية (حنفي، ٢٠٠٥م)؛ إذ انتشرت هذه العمليات خلال الحرب العالمية الثانية في جيلها الأول، بينما توسعت في جيلها الثاني خلال الحرب الباردة خاصة في حرب أمريكا في فيتنام، وحرب السوفيت في أفغانستان، كما انتشر هذا الأسلوب في أمريكا اللاتينية بكثافة خاصة في الأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا، ولقد وجد هذا الأسلوب أيضاً في إفريقيا بكثرة خلال حكم نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا

(حنفي، ٢٠٠٥م) بين البيض والسود في إطار عمليات العنف المنظم والمتبادل بين الجنسين، في حين يغطي الجيل الثالث مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

٤ - اختطاف الأفراد Kidnapping وأخذ الرهائن Take Hostage: من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعاً التي تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم، وإن كانت في السابق تتركز بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية (حريز، ١٩٩٧م)، ففي السنوات الأخيرة انتشرت في إفريقيا وبصورة سريعة جداً خاصة في منطقة الساحل ودول غرب إفريقيا، واختطاف الأفراد، يعني سلب الفرد أو الضحية حريته، باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما، يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقاً لغرض معين.

ويحقق هذا الأسلوب الإرهابي موقفاً أفضل للمساومة، فيجبر المجتمع سواء المحلي أو الدولي على الخضوع لرغباته، إما بالمال أو الاعتراف بقضية معينة، وإما إطلاق سراح إرهابيين مساجين وغيرها (شليبي، ٢٠٠٥م). ويمكن حصر أهم الدوافع التي تشكل أغلب دوافع الاختطاف وأخذ الرهائن فيما يلي:

- تحقيق صدق شعبي وإعلامي واسع لقضية الإرهابيين وتدويل الحدث.
- ممارسة الضغط على الحكومات والدول المعنية للاستجابة إلى مطالب الإرهابيين.
- التأثير في مواقف بعض الدول تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.
- طلب الفدية من الدول أو أهالي الرهائن والمختطفين، وهو أهم أمر، خاصة عندما تكون مصادر تمويل الإرهابيين ضعيفة لتقوية خزينة هؤلاء الإرهابيين.
- ويمكن تصنيف ضحايا عمليات الاختطاف واحتجاز أو أخذ الرهائن إلى أربع فئات تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة والمركز الذي تمثله، وحتى الهدف الذي يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه من وراء اختيار كل فئة على حدة كهدف عملية اختطاف، وهذه الفئات تتمثل بصورة أساسية في (حريز، ١٩٩٧م):
- الدبلوماسيين ورموز الدولة.
- الأفراد العاديين وخاصة السياح في المواقف المخططة سابقاً.

- الأفراد العاديين الذين يتم اختطافهم في مواقف غير مخططة وبمحض الصدفة.
- الأطفال وخاصة أطفال المدارس الابتدائية.

وتعد عمليات الاتصال أهم وسيلة في المساومة على الرهائن والمختطفين، حسب كل فئة وحجمها والأهداف الرامية من ورائها.

المحور الثالث: الإجراءات المضادة للإرهاب: قراءة في أدوات المواجهة

يقول «بول آر بيلار» ضابط الاستخبارات القومية للشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا في المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية: «إن مفهوم مكافحة الإرهاب، يتضمن مجموعة من النشاطات تتجاوز هذا المفهوم، وتشمل الاستخدام الفعال لمجموعة من الأدوات، إن كل أداة من أدوات مواجهة الإرهاب هي صعبة الاستعمال، ومن الصعب أكثر استخدام هذه الأدوات بشكل جيد، إلا أن استخدام هذه الأدوات في مواجهة الإرهاب يبقى أمراً حاسماً» (Bellamy et al, 2005).

وعليه، تتطلب مواجهة الظاهرة الإرهابية استعمال جميع الأدوات المتوفرة؛ لأنه لا تستطيع أي من الأدوات بمفردها القيام بهذا العمل، وبما أن الإرهاب متعدد الأوجه والدوافع، فعلى حملة مواجهة الإرهاب أن تكون متعددة الأوجه والأدوات أيضاً، وهذا ما تنطرق إليه الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: الاتجاه البوليسي والأمني

حيث يمكن القول في هذا الاتجاه: إن بعض الدول انتهجت في ظل حالة الطوارئ عدة أساليب في مواجهتها للجماعات الإرهابية، حيث تخللت هذه المواجهة في الأساس الإخلال ببعض مبادئ حقوق الإنسان، إن لم نقل كلها من خلال عمليات العنف والتعذيب والتقتيل التي يتعرض لها المتهمون إلى التنظيمات الإرهابية والمتعاطفون معهم. ويترب على هذه النزعة البوليسية أو العسكرية الجائحة تهديداً مؤكداً للسلم والأمن لا على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي، إذا أخذنا في الاعتبار أن الحرب الحديثة لا يخرج منها أي من الأطراف منتصراً (النحال، ٢٠٠٧م)، وتكاد المؤسسات البوليسية والأمنية في الدول جميعاً تشترك في

طابعها وطبيعتها المواجهية، ففضلاً عن أن هذه المؤسسات تحتل دور الريادة في مواجهة الإرهاب، وتمثل محور الحركة والتفاعل المضاد في سائر الاتجاهات الأخرى، فإن معظم الدول قامت في هذا الصدد ببعض الإجراءات وأهمها:

١ - إنشاء جهاز المعلومات: ويعد جهاز المعلومات مركزاً لجمع المعلومات، ومن ثم توظيفها في الميدان من خلال إمداد الأجهزة الأمنية والبوليسية بالمعلومات الكافية من أجل التصدي أو المتابعة وملاحقة الجماعات الإرهابية، وكذلك تتبع حركتها وتطورها، ويتوقع مدى نجاح هذه الأجهزة في جمع المعلومات والاستفادة منها (إسماعيل، ٢٠٠٧م)، ومنع العمليات الإرهابية قبل حدوثها. ويجب على الدولة أو المنظمة اتباع مراحل في جمع المعلومات والبحث عنها وهي:

أ - مرحلة جمع البيانات: وتعتمد على التوفيق في التجنيد وزرع المرشدين بين العناصر الإرهابية، والتوصل للتركيب الهيكلي لها وأساليب التنظيم والتسليح والتمويل وخطط العمليات. وتقوم هذه المرحلة وفقاً لعمليتين هما (إسماعيل، ٢٠٠٧م):

- الاستهداف: ويعد الاستهداف العملية التي تهدف إلى تحديد جزء من محيط الدولة أو المؤسسة المخولة بالمواجهة (رقعة جغرافية)، الذي تريد وضعه تحت المراقبة.

- الرصد: وهو العملية التي من خلالها يتم توفير معلومات كاملة ومدرسة لجهاز المعلومات وتسمى بمعلومات اليقظة الإستراتيجية.

ب - مرحلة تحليل المعلومات: فالمعلومات تصبح دون قيمة إن لم تخضع لتحليل علمي بحيث يكون استخلاص النتائج منها قائماً على أساس منطقي، وهناك أساليب كثيرة للتحليل يدخل في نطاقها بغير شك أساليب الإحصاء ونظرية الاحتمالات، كما تستخدم الحواسب الآلية في هذا المجال (إسماعيل، ٢٠٠٧م).

ج - مرحلة تداول المعلومات: وتشمل التنسيق بين الأجهزة العاملة في المؤسسات الأمنية والبوليسية ووضع نظام لتداول المعلومات بما يكفل سرّيتها مع مراعاة عوامل التوقيت، وغيرها لتحقيق نجاح العملية.

د- مرحلة التخزين ومعالجة البيانات: إن وجود نظام حديث وفَعّال لحفظ المعلومات واسترجاعها، هو أحد الأسس الضرورية لأجهزة الأمن، وإعادة ما تستخدمه النظم الآلية إلى جوار النظم اليدوية، وهناك كثير من الطرق لضمان أمن هذه الوثائق وسريتها، فالتخزين هنا ضروري لتقييم واستغلال هذه المعلومات بحيث ينبغي أن تكون المعلومات المجمعة مصنفة ومتوافرة، إذ ينبغي القيام بمعالجة الوثائق لجعلها أكثر سهولة في الاستعمال لتحقيق أكبر النتائج، حيث يتكفل نظام ETL (Extract, Transform, Load) باستخراج المعلومات من مختلف المصادر، وتصنيفها ووضعها في «مستودع المعطيات» Data Warehouse (مستودع المعطيات: هو أيضاً المكان الوحيد لتأمين معطيات المؤسسة الأمنية أو البوليسية، ويعرف Bill Inmon مصمم مفهوم مستودع المعطيات بـ: «أنه مجموعة من المعطيات المؤرخة، والمعنونة، والمدججة والمخزنة لاتخاذ القرارات تجاه المسائل الأمنية وعلى رأسها التهديدات الإرهابية» (حسيني، ٢٠٠٥م).

هـ- مرحلة النشر والتطبيق: بعد جميع المراحل السابقة وبناء عليها، يتم في هذه المرحلة وضع المعلومات السابقة في خدمة المستخدمين النهائيين؛ ليقوموا بتطبيقها من أجل تقويض العمليات الإرهابية أو إجهادها أو استهدافها أو منعها أصلاً، أو القضاء على أسباب نشوئها من البداية، وتسمى هذه المرحلة بالمجموعة الوظيفية التي تقوم بتنفيذ نظام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات البوليسية والأمنية (إسماعيل، ٢٠٠٧م).

ويمثل نظام جمع المعلومات عوناً أساسياً للمراقبة والإنذار المبكر على الأعمال والنشاطات الإرهابية. وبهذا فإن إنشاء جهاز المعلومات في العادة يكون بمثابة هندسة معلوماتية بداية بتجميع المعطيات، ثم تصنيفها وتحليلها وفق القاعدة المعلوماتية، ومن ثم التطبيق.

٢- وضع نظم التأمين: تعد عمليات التأمين إحدى أهم وسائل الوقاية من الإرهاب، وتأتي في المقام التالي لمهمة جمع المعلومات؛ إذ تقوم على أساس ما يتوافر من

دراسات وأنماط السلوك الإرهابي، وأنواع التسليح وقدرات المنظمات العادية وأهدافها، ويمكن تحديد الأشخاص والمنشآت الأكثر تعرضاً للعمليات الإرهابية، فعلى سبيل المثال في الدول الضعيفة يرجع السبب المباشر في ضعف أساليب مواجهة الإرهاب أحياناً إلى ضعف الخدمات الأمنية والبوليسية على بعض المنشآت المهمة أو المستهدفة من قبل عناصر الإرهاب نتيجة العجز في القوات وضآلة مستوى تدريبها أو تسليحها؛ ولذا يتم تشديد المراقبة والخدمات الأمنية وتأمين المواقع وتحفيزها دائماً لليقظة التامة لمجابهة أي حادث طارئ، حيث تصبح عملية التأمين روتينية، ويجب تدريب القوات جيداً وتسليحها بالسلاح المناسب مع القدرة على استعماله حتى تستطيع القيام بالمهام المنوطة بها (حسيني، ٢٠٠٥م).

٣- إنشاء وحدات خاصة لمواجهة الإرهاب: وفي هذا الإطار نجد أغلب دول العالم التي عانت ويلات الإرهاب ورفضت التعايش مع الجماعات الإرهابية، وخصوصاً تلك الممارسة للعنف ضد الدولة وضد المجتمعات، قد لجأت إلى إنشاء قوات خاصة لمواجهة الإرهاب، وذلك لإضفاء الطابع القانوني على عملية استئصال التحركات الإرهابية (النحال، ٢٠٠٧م)، ويضم هذا النظام ثلاثة أنواع من الوحدات الخاصة بمواجهة الإرهاب وهي (الرهوان، ٢٠٠٦م):

أ- وحدات تنتمي إلى القوات المسلحة مكلفة بمنع ومكافحة الإرهاب وتتبعه من خلال تجهيز هذه القوات بالعتاد الثقيل وتدريبها تدريباً خاصاً يتماشى والتقنيات المعتمدة من طرف الجماعات الإرهابية.

ب- وحدات تنتمي إلى الشرطة، ويطلق عليها اسم وحدة العمليات الفنية أو وحدة خدمات الطوارئ.

ج- وحدات مشتركة بين القوات المسلحة والشرطة أو ذات طبيعة خاصة، حيث يكون هناك تنسيق بين مختلف هذه الوحدات، وكل نوع من هذه الوحدات يصلح للقيام بمهام معينة تحدد وفقاً لحجم العمليات الإرهابية ومكان وقوعها، وتتحرك هذه الوحدات وفقاً لمعطيات نظام المعلومات.

ثانياً: الاتجاه السياسي والإعلامي

قامت كثير من الدول المتضررة من ويلات الإرهاب بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، وتتطرق الدراسة إلى كل أداة على حدة:

١- الاتجاه السياسي: بما أن الدافع الأساسي وراء نشوء الظاهرة الإرهابية في العادة يكون سياسياً، كما أن الإرهاب كذلك يرتبط بأهداف سياسية، ويقوم الاتجاه السياسي لمواجهة الإرهاب على مجموعة من العناصر قد تختلف من دولة إلى أخرى:

- إعلان حالة الطوارئ التي أصبحت تحد كثيراً من نشاطات الجماعات الإرهابية، حيث يخول هذا القانون سلطات استثنائية للسلطة (النحال، ٢٠٠٧م)، لربما دفعها إلى التعسف في استعماله في مواجهة أعمال الشغب واحتجاجات المواطنين.

- إصدار القوانين التي تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة، وفتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة، حيث شهدت كثير من دول العالم الثالث تحولات سياسية، تمنح الشعوب الحق في المشاركة السياسية وتصرح بإعطائهم جميع حقوقهم السياسية والمدنية.

- إجراء تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ودورية وتمثيلية. وإعطاء مجال واسع من الحرية والتعبير عن الرأي لفئات مختلفة من المواطنين؛ تجنباً لحالة التهميش وفتح مراكز التدريب والتأهيل وإنشاء الجمعيات والنقابات المهنية.

- فتح مجال للحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية ومجادلة أفكارهم، مع المحاولة الدائمة لاستقطابهم وإقناعهم بالعدول عما يقومون به (Bellamyeta, 2005).

٢ - الاتجاه الإعلامي: بما أن الأداة السياسية تعد الأنجع للحد من الظاهرة الإرهابية، فالأداة الإعلامية هي النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية، حيث نجد كثيراً من الدول قد خاضت حروباً إعلامية

ضد الإرهاب والتطرف وجميع أعمال العنف، من أجل القضاء على الانحراف الفكري لهذه الجماعات وتوعية الجماهير بهذا الخطر من جهة، وتعزيز الحوار الوطني من خلال استخدام وسائل الإعلام أحسن استخدام من جهة أخرى، وعلى العموم التطرق إلى المواجهة الإعلامية من خلال جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة (التلفزيون، الإذاعة، الصحف)، وحتى عن طريق شبكة الإنترنت التي تحتل مساحة إعلامية كبيرة اليوم، حيث الصحافة الإلكترونية، والمواقع الجهادية الخاصة بالمنظمات الإرهابية. وتشمل المعالجة الإعلامية مجموعة من النقاط هي:

- بث صور التائبين الذين تخلوا عن الأعمال الإرهابية، أو الذين تم إلقاء القبض عليهم من خلال الإعلان عن الندم على الأعمال التي قاموا بها، وتصريحاتهم بطبيعة الحياة القاسية والصعبة مع الجماعات الإرهابية (مناع، ٢٠١٤م).
- عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية كأسلوب لكشف الأعمال الإجرامية، وكذلك لكشف الانحراف الفكري والإنساني الذي يتميز به أفراد الجماعات الإرهابية. وكذا عرض أشرطة الفيديو التي يتحصل عليها بعد القضاء على الإرهابيين، أو التي يجلبها الإرهابيون التائبون معهم، التي تظهر وحشية وانعدام أخلاقية تلك العناصر.
- سماح كثير من الدول للصحف اليسارية بشن حملات صحفية شرسة على أعمال النظام السياسي من جهة، والجماعات الإرهابية من جهة أخرى، والسماح لكثير من الكتاب بمهاجمة التوجهات الإرهابية والتطرف الفكري، ونشر مقالات أو رسومات كاريكاتورية تسعى إلى دمج الحركات الإرهابية، وغيرها من المنشورات التي تحاول السلطة الدفع بها لجس نبض الرأي العام، وتطلعات العناصر الإرهابية (مناع، ٢٠١٤م).

ثالثاً: الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي

تتطرق الدراسة في هذا الاتجاه إلى أهم الإجراءات التي تتخذها الدول في مجال

مواجهة الظاهرة الإرهابية، والعمل على منع ظهورها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أسباب اللجوء إلى هذا الأسلوب، هو أن العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوك الإرهاب ضد الدولة أو المجتمعات الإنسانية، فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها الخطاب السياسي، ولا الترويح الإعلامي، ولا حتى الأسلوب العسكري، فكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتماً إلى تدمير الحضارة وتشويه أسس البناء الاجتماعي والثقافي.

ويمكن ذكر أهم الأدوات الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

- المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة التي تعد من مخلفات الحرمان الاقتصادي وتداعيات القهر الاجتماعي.

- إعادة توزيع الثروة وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد المواطن، على نحو متوازن تجعله يمتلك القدرة على العطاء والبناء والابتعاد عن السلوك والأعمال العدوانية الملازمة لظاهرة الإرهاب، والشكل الذي يوجد حالة من الثقة المتبادلة بين المواطن والسلطة من جهة، وبين المواطن وأفراد المجتمع المحيطين به من جهة أخرى (عبوي وآخرون، ٢٠٠٧م).

- مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة في جميع مرافق وإدارات الدولة، وبناء قاعدة اقتصادية متطورة تؤمن الحاجات الأساسية والضرورية للمواطن (عبوي وآخرون، ٢٠٠٧م).

رابعاً: الاتجاه التشريعي والقانوني

تعد الأطر القانونية والتشريعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية من أقدم الأساليب التي حاولت التعامل مع الظاهرة الإرهابية في جميع دول العالم، حيث قامت الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني (حمودة، ٢٠٠٨م)، تحدد فيه تعريفاً وطنياً لمجالات العمل الإرهابي، كما تحدد العقوبات وجميع الإجراءات الوطنية في العمل على منع ومكافحة الظاهرة الإرهابية.

وتفيد دراسة القوانين المقارنة، أن الغالبية العظمى منها لا تنص على جريمة أو

جرائم معينة باعتبارها إرهاباً، وإنما يتبين وصف الإرهابيين من خلال ما تنص عليه بعض القوانين من اعتبار بعض الأفعال الإرهابية دون أن تشملها نظرية عامة تصلح للتطبيق على الأفعال المماثلة، أو الجرائم المغايرة.

الجريمة المغايرة: هي أنه بينما يريد المحرض جريمة معينة يقوم الجاني بجريمة أخرى، فتقع جريمة غير التي أرادها المحرض، وتسمى تلك الجريمة بالجريمة المغايرة (نبيه، ٢٠٠٨م) التي لا يشملها النص، بينما تكتفي بعض القوانين الأخرى بإدخال النصوص المتعلقة بالتوسيع من سلطات الضبط والاحتجاز، تحت قانون خاص يسمى بقانون منع ومكافحة الإرهاب، دون أن تنص صراحة على تحديد ماهية الجرائم الإرهابية، أو توردها بصورة غير محددة، مع أن معظم القوانين الوطنية الخاصة بقمع الإرهاب قد صدرت في مناسبات معينة تلبية لظرف معين، فقد جاءت كلها على سرعة وعجل مقصورة على المعالجة الجذرية والفعالة.

وعلى كل حال فإن الدول اعتمدت إحدى السبل التالية في مجال التشريعات الوطنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية (لكريني، ٢٠١٢م):

- إما إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي.

- وإما تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين، وتشديد العقوبات فيها، وتوسيع سلطات القبض والتفتيش والاحتجاز، والمحاكمة.

ومن الصعوبات التي تعترض التشريعات الوطنية في تنفيذ مكافحة الإرهاب عندما يمتد السلوك الإجرامي إلى خارج الدولة أو يبدأ من خارجها، بما في ذلك وجود الممولين والمخططين في الخارج، أو هروب منفذي العمليات الإرهابية إلى الخارج بعد قيامهم بالعملية الإرهابية خصوصاً مع عدم وجود معايير محددة للإرهاب الدولي (لكريني، ٢٠١٢م)، ولذلك اتجهت الدول المتضررة إلى التنسيق الإقليمي والدولي، حيث قامت الدول في إطار المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية ومن خلال المؤتمرات العالمية والإقليمية، بإنشاء فضاء تشريعي وقانوني من أجل مواجهة مشتركة للظاهرة الإرهابية.

وتشير كثير من الدراسات الحديثة إلى التطور الحاصل في مجال التشريع الجنائي

المضاد للأعمال الإرهابية والتطرف والعنف وتحسن جودة التشريع والقانون، خاصة في عصر العولمات، حيث عولمة الإرهاب بأساليبه وأهدافه وعولمة التجريم والعقاب ومن أبرز مظاهره تفريد حالتي كل من التجريم والعقاب (نبیه، ٢٠٠٨م).

الخلاصة والاستنتاجات

الخطر الإرهابي هو خطر حقيقي ومتعاظم، وتزداد خطورته مع حدة التطرف في جميع المجتمعات، ومع تطور أدوات التخطيط والتنفيذ المتاحة بالتقنيات الحديثة، بل إن الظاهرة الإرهابية في المستقبل هي أكثر خطورة بسبب إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل (الجرثومية والكيميائية والنووية) مع تعدد أساليب العمل المختلفة واللامحدودة، ومن ثم فظاهرة الإرهاب قد أصبحت لعبة كبرى تمارس على نطاق واسع في العالم ومن الصعب تحديد المتحكمين فيها والساعين لبعثها، وكذا يكاد يكون من المستحيل التحكم التام في هذه الظاهرة ذات الطابع العالمي غير المحدود.

فأحد أهم أهداف الإرهاب هو إحداث أكبر قدر من القتل العشوائي للأبرياء، ممن يستظلون بظل الكيانات السياسية، بحيث تفقد هذه الكيانات شرعيتها، بسبب اضمحلال قدرتها على حفظ الأمن، وهذا الخطر يحتم على معظم دول العالم أن تنشئ أجهزة أمنية مهمتها الرئيسة مواجهة الإرهاب والعمليات الإرهابية من خلال استخدام القوة في عمليات المواجهة والعمليات الاستباقية - الوقائية؛ لمنع تكوين المنظمات الإرهابية وانتشار الفكر الإرهابي.

ولذلك ينبغي أن يتم بشكل جيد تنسيق عمل جميع الأدوات التي ذكرت سابقاً: البوليسية والأمنية، السياسية والإعلامية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية والتشريعية. فإذا استعملت بحكمة، فإنها ستحقق بمجموعها أعظم من مجموع أجزائها، وإذا لم يتم التنسيق بينها بطريقة جيدة فيمكنها أن تحقق أهدافاً متناقضة لا تستطيع القضاء على الظاهرة.

هذا، ومن الصعب استخدام كل أداة من الأدوات ضد الظاهرة الإرهابية، ومن الصعب أكثر الاستخدام الجيد لجميع الأدوات معاً، ولكن استخدامها أمر حاسم في الحرب ضد الظاهرة الإرهابية في العالم المعاصر.

المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب

- إيفانز، غراهام ونوينهام، جيفري (٢٠٠٤م). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- بوادي، حسنين محمد (٢٠٠٨م). الإرهاب النووي: لغة الدمار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- بوتول، غاستون (١٩٨١م). هذه هي الحرب، تر. محمد قنواقي، القاهرة: منشورات عويدات.
- بيليس، جون وسميث، ستيف (٢٠٠٤م). عولمة السياسة العالمية، تر. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- جندلي، عبد الناصر (٢٠٠٧م). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية.
- حريز، عبد الناصر (١٩٩٧م). النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حمودة، منتصر سعيد (٢٠٠٨م). الجريمة السياسية: دراسة مقارنة بين القوانين الجنائية الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- دبارة، مصطفى مصباح (١٩٩٥م). الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ليبيا - بنغازي: منشورات قار يونس.
- دورتي، جيمس وبالسغراف، روبرت (١٩٨٥م). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي، الأردن، عمان: كاظمة للنشر والتوزيع.
- الرهوان، محمد حافظ (٢٠٠٦م). التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب، مصر - الجيزة: هلا للنشر والتوزيع.
- شكري، محمد عزيز (٢٠٠٤م). الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر.

- شليبي، محمد (٢٠٠٢م). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات، ط ٤، الجزائر: دار هومة.
- صبري، مقلد إسماعيل (١٩٩١م). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط ٥، القاهرة: طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية.
- عبوي، منير وآخرون (٢٠٠٧م). إدارة الكوارث والمخاطر، الأردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- ابن عنتر، عبد النور (٢٠٠٥م). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- غريفيتس، مارتن وأوكالا هان، تيري (٢٠٠٨م). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- كوبلاند، توماس (٢٠٠٣م). ثورة المعلومات والأمن القومي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- موريس، إبراهيم ماجد (٢٠٠٥م). الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية، بيروت والجزائر: دار الفارابي ومنشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.
- نبيه، نسرین عبد الحميد (٢٠٠٨م). الجريمة المغايرة، ط ٢، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- النحال، محمد سلامة (٢٠٠٧م). الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- الدوريات

- إبراهيم، أحمد (٢٠٠٢م). «الإرهاب الجديد: الشكل الجديد للصراع المسلح في العلاقات الدولية»، السياسة الدولية، ع ١٤٧.
- إسماعيل، ج. (٢٠٠٧م)، «أي حماية لمواجهة الإجرام المعلوماتي؟»، الجيش، ع ٥٢٥.
- براحو، سهيلة (يونيو، ٢٠٠٨م). «الأمن البيئي مفتاح الأمن الصحي»، العالم الإستراتيجي، ع ٤.

- جواد، عبد اللاوي (٢٠٠٨م). «الإرهاب البيئي للأمن في المتوسط وآليات مكافحته»، العالم الاستراتيجي، ع٣.
- الحربي، سليمان عبد الله (٢٠٠٨م). «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ١٩.
- حسيني، عادل (٢٠٠٥م). «ما معلوماتية اتخاذ القرار؟»، الجيش، ع ٥٥١.
- حنفي، علي خالد (٢٠٠٥م). «الإنترنت وتصدير الإرهاب»، السياسة الدولية، م ٤٠، ع ١٦٢.
- ردادة، نور الدين (٢٠٠٨م). «الإرهاب البيولوجي وسبل مكافحته»، العالم الإستراتيجي، ع ٤.
- رصد، علاء (٢٠٠٨م). «أمن الدولة أخذ يتلاشى لصالح أمن الإنسان»، شؤون عربية، ع ١٣٣.
- شعبي، عبد الجبار (٢٠٠٨م). «نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب»، العالم الإستراتيجي، ع ٥.
- شليبي، السيد أمين (٢٠٠٥م). «الإرهاب الدولي.. المصادر والإشكاليات»، السياسة الدولية، م ٤٠، ع ١٦٢.
- عبد الحليم، أميرة محمد (٢٠٠٥م). «أبعاد وتداعيات تفجيرات لندن»، السياسة الدولية، م ٤٠، ع ١٦٢.
- عبد السلام، محمد (٢٠٠٣م). «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١»، كراسات إستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، م ١٣، ع ١٢٧.
- ابن عنتر، عبد النور (٢٠٠٥م). «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، السياسة الدولية، م ٤٠، ع ١٦٠، ص ص ٥٦ - ٦٣.
- كرام، محمد الأخضر (٢٠٠٧م). «الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ١٤.

المراجع الأجنبية

- Beck, Ulrich, La Société du Risque: Sur la voie d'une autre modernité (Paris: Editions Flammarion, (2001).
- Bellamy et al., Aley J. , Security and The War on Terror (London and New York): Routledge, (2005).
- Buzan, Barry and Waever, Ole, Regions and Powers. The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
- Eris, Morris et al., Terrorism: Threat and Response (Hound Mills: MC Milan Press, 1987).

المواقع الإلكترونية

- لكريني، إدريس «مكافحة الإرهاب الدولي: بين تحديات المخاطر وواقع المقاربات الانفرادية»، استرجعت بتاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠١٢ : <http://www.madarcentre.org/index.asp>, (19/09/2012)
- مناع، هيثم «مقاربة غير نمطية للإرهاب والحرب عليه»، استرجعت بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠١٤ م:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/84cb24E24-C1748-CC-9CCA-14D9CBB6C31B.htm> (2014/12/16)
- فوزي، خ. «مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب: الدول الإفريقية عاجزة عن ترقب الخطر الإرهابي والتصدي له»، انظر الرابط التالي:
- [http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38\(222014/10/\)](http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38(222014/10/))
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/84cb24E24-C1748-CC-9CCA-14D9CBB6C31B.htm> (162014/12/).

عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي

DOI: 10.12816/0012989

د. هالة طالب أبو عامر (*)

أستاذ مساعد، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

الملخص

هذه الدراسة لبيان مفهوم السلم الموازي (استخدام صفقتي سلم متوازيتين **تهدف** دون الربط بينهما) كأحد العقود الاستثمارية التي بدأ تطبيقها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كما تناقش مشروعية عقد السلم الموازي، وخلاف الفقهاء فيها، وأركان وشروط عقد السلم الموازي، وكذلك أحكام السلم الموازي وفق المعايير الشرعية التي تناولته في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتشتمل الدراسة على عدد من تطبيقات عقد السلم الموازي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجالات استخدامه، وميزاته، وفي النهاية تختتم الدراسة بتوضيح دور عقد السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: عقد السلم، السلم الموازي، الأمن الاقتصادي، المعايير الشرعية.

hala_alkhateeb@yahoo.com (*)

The Parallel Forward-Buying (SALAM) Contract and Its Role towards the Achievement of Economic Security

Dr. Hala Taleb Abu Amer^(*)

Assistant Professor, the College of Criminal Justice, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh

The current study aims to clarify the concept of parallel forward-buying (the use of two forward-buying deals with no linkage between them) as an investment contract applied by banks and Islamic financial institutions. The study also discusses the legality of the parallel forward-buying contract, the scholars dispute on it and the basic elements and conditions of the parallel forward-buying contract. It also highlights the provisions of the parallel forward-buying in accordance with *Sharia* standards addressed by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

The study includes a number of parallel forward-buying contract applications in banks and Islamic financial institutions. This is in addition to the wide usage of its fields and features.

In the conclusion, the study clarifies the role of parallel forward-buying contract towards the achievement of economic security in society.

Keywords: Forward-Buying Contract; Parallel Forward-Buying; Economic Security; *Sharia* Standards.

(*) hala_alkhaleeb@yahoo.com

المقدمة

إن رفع الحرج عن الناس من مقاصد الشريعة الغراء، وهو الغاية التي شرعت من أجلها العقود، وللوصول إلى هذه الغاية اجتهد العلماء على مر العصور لاستنباط الأحكام الشرعية لما يستجد لديهم من وقائع، وساروا وفق منهجية بحثية تنبع من مقاصد التشريع الإسلامي، وواقعية الشريعة، بهدف إيجاد رؤى اقتصادية جديدة تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، وتتوافق في أحكامها وآثارها مع ثوابت الشريعة وقواعدها العامة.

وفي هذا البحث تناولت إحدى صيغ الاستثمار المعاصرة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وهي عقد السلم الموازي؛ للإلقاء الضوء على مفهوم هذا العقد ومشروعيته وأحكامه الفقهية، ومجالات استخدامه، ومزاياه، ثم دوره في تحقيق الأمن الاقتصادي، من منظور فقهي اقتصادي.

والسلم الموازي هو إحدى المعاملات المالية الإسلامية التي انبثقت عن عقد السلم البسيط، فهو يخضع له في العديد من أحكامه، وللسلم الموازي دور بالغ في تحقيق الأمن الاقتصادي، بل الأمن الشامل، حيث يرى بعض العلماء أن الأمن الاقتصادي هو مركز للأمن السياسي والاجتماعي، فهناك ارتباط وثيق بين السياسة والاقتصاد، وهناك تأثير واضح لكل منهما في الآخر، فازدهار الاقتصاد واستقراره يعد من عناصر الأمن السياسي، وفي المقابل، فإن الأزمات السياسية تعد من الأسباب الرئيسة لتخلخل الأمن الاقتصادي. كذلك هناك ثمة روابط بين الاقتصاد والأمن الاجتماعي، حيث إن الجرائم تكثر وتتنامى في ظل الاقتصاد المتعثر، كالسرقة والقتل ورواج المخدرات وغيرها.

مشكلة البحث

السلم الموازي من أهم صيغ الاستثمار المعاصرة، وعلى الرغم من أهميتها كأداة فعالة في التمويل الإسلامي وفي تحقيق الأمن الاقتصادي فإن هذه الصيغة لم تطبق في المصارف الإسلامية على نطاق واسع، كما ثار اللبس حول مشروعية بعض صور هذه المعاملة المالية، وستوضح هذه الدراسة مفهوم السلم الموازي ومشروعيته وضوابطه وأحكامه ومزاياه،

ودور هذه المعاملة المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١ - ما مفهوم عقد السلم الموازي؟ وما مقوماته؟ وما مدى مشروعيته؟
- ٢ - ما الأحكام التي أقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للسلم الموازي؟
- ٣ - ما تطبيقات السلم الموازي في المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية؟ وما ميزاته ومجالات استخدامه؟
- ٤ - ما دور عقد السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي؟

منهج البحث

يعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على جمع جزئيات المادة العلمية من مصادرها الأصلية وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى القول الراجح الذي يتناسب مع الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية ومقاصد التشريع، وقد اتبعت فيه المنهج التفصيلي التالي:

- ١ - استقراء وتتبع المصادر الأصلية التي تناولت مفردات هذه الدراسة ومناقشة الأدلة.
- ٢ - دراسة المسائل الفقهية المتعلقة بالموضوع دراسة مقارنة على المذاهب الأربعة، (الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي)، بالإضافة للمذهب الظاهري.

المبحث الأول: مفهوم عقد السلم الموازي ومشروعيته ومقوماته

المطلب الأول: مفهوم عقد السلم الموازي

العقد في اللغة: الشد والربط، فالعين والقاف والداال أصل يدل على الشد والوثوق (ابن فارس، ١٩٧٩م)، والعقد نقيض الحل، يقال عقدت الحبل: فهو معقود مربوط، ويطلق على الأمور الحسية والمعنوية، منها: عقدت الحبل والبيع والعهد (ابن منظور، ٢٠٠٣م)، وفي الاصطلاح: «مجموع إيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر» (ابن عابدين، ٢٠٠٠م).

والسلم في اللغة: التقديم، والتسليم (الرازي، ١٩٨٨م)، ويسمى السلف، جاء

في لسان العرب: (والسلم بالتحريك السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلم بمعنى واحد،.. والاسم السلم، وأسلم إليه الشيء: دفعه، وتسلمه وقبضه، وسلمت إليه الشيء فتسلمه أي أخذه) (ابن منظور، ٢٠٠٣م: ج ١٢، ص ٢٩٢).

وفي الاصطلاح: عرف الفقهاء السلم بتعريفات متعددة^(١) تدور في مجملها حول مفهوم واحد مفاده: أن السلم يبيع أجل بعاجل، فهو يوجب الملك للبائع في الثمن عاجلاً، وللمشتري في الثمن آجلاً (الشيخ نظام وآخرون، ١٩٩٠م).

والموازي لغة: من الموازاة، وتعني: المقابلة والمواجهة والمحاذاة، يقال: وازيته إذا حاذيته (ابن منظور، ٢٠٠٣م)، واصطلاحاً: لا يخرج مفهوم الموازي في الاصطلاح عن مفهومه في اللغة، فالموازاة اصطلاحاً تعني المقابلة أو التماثل القائم بين طرفين متقابلين (الحياي، ٢٠٠٤م).

ويطلق عقد السلم الموازي على عقد السلم الذي يلتزم فيه البائع بتسليم سلعة موصوفة في الذمة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها في عقد السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه دون أي ربط بين العقدين (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

مثال السلم الموازي: أن يشتري المصرف الإسلامي من صاحب مزرعة طناً من القطن مسلماً، حيث يقدم الثمن المطلوب في مجلس العقد، ويتفق مع صاحب المزرعة على تسليم القطن على دفعات، أولها بتاريخ ١/٤/٢٠١٢، وفي هذه الحالة يكون المصرف مسلماً، وصاحب القطن مسلماً إليه، والقطن مسلماً فيه، والثمن رأس مال السلم، وقبل تاريخ استلام الدفعة الأولى من المسلم فيه يعقد المصرف عقد سلم مع صاحب مشغل لحياكة القطن، لبيعه طناً من القطن بنفس المقدار والمواصفات التي اشترى بها في العقد الأول، بحيث يكون المصرف مسلماً إليه، وصاحب المصنع مسلماً، وكمية القطن مسلماً فيه.

(١) عرف الحنفية السلم بقولهم: «عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن مؤجلاً». انظر: (الشيخ نظام وآخرين، ١٩٩٠م: ج ٣، ص ١٨٧). وعرفه المالكية فقالوا: «بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر الثمن لأجل». انظر: (الدردير، دت: ج ٣، ص ١٩٥). وقال الشافعية: «عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً. انظر: (النووي، ١٩٨٤م: ج ٣، ص ٢٤٢). وعرفه الحنابلة بقولهم: «بيع موصوف في الذمة إلى أجل بثمن مقبوض في المجلس». انظر: (ابن مفلح، ١٩٧٤م: ج ٤، ص ١٧٧).

المطلب الثاني: مشروعية السلم الموازي

لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية عقد السلم، فقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (البقرة) ٢٨٢.

وجه الدلالة: ذهب عدد من علماء تفسير القرآن الكريم إلى أن هذه الآية نزلت في السلم خاصة، وذلك بناء على قول ابن عباس - رضي الله عنهما - في سبب نزولها (الطبري، ١٩٨٠م، القرطبي، دت، ابن الجوزي، ١٩٩٤م).

ومن السنة: ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين: «عن أبي المنهال عن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَّ وَالْعَامَيْنِ» (البخاري، ١٩٨٧م: حديث رقم: ٢١٢٤، ج ٢، ص ٧٨١. ومسلم، د.ت، حديث رقم: ١٦٠٤، ج ٣، ص ١٢٢٦).

ومن الإجماع: أجمع العلماء على مشروعية السلم، حيث تعامل به الناس منذ عهد النبي ﷺ دون مخالف، جاء في كتاب الإجماع: «وأجمعوا على أن السلم الجائز أن يسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم موصوف من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها بكيل معلوم، أو وزن معلوم، إلى أجل معلوم، ودنانير ودراهم معلومة، يدفع ثمن ما أسلم فيه قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، ويسميان المكان الذي يقبض فيه الطعام، فإذا فعلا ذلك وكانا جائزي الأمر كان صحيحاً» (ابن المنذر، ١٩٨١م: ٩٣).

فلا خلاف في مشروعية عقد السلم، إلا أن الخلاف لدى بعض المعاصرين يكون في حال اعتبار السلم الموازي معاملة مالية تتكون من عقدين متوازيين مرتبطين معاً؛ لأن المصرف ينوي تسليم عين المسلم فيه في العقد الأول إلى المشتري في العقد الثاني، وحجتهم في ذلك أن هذا العقد لا يخلو من علة الربا خاصة إذا اتخذ هذا الأسلوب من السلم بقصد التجارة والربح (الضرير، ١٤١٥هـ) وأكد أصحاب هذا القول أن علة الربا في مثل هذه العقود قد أشار إليها ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: «ذاك دراهم بدراهم والطعام مرجأ»، فعن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع

الرجل طعاماً حتى يستوفيه، قلت لابن عباس: كيف ذاك؟ قال: ذاك دراهم بدرهم والطعام مرجأ» (البخاري، ١٩٨٧م: حديث رقم: ٢٠٢٥، ج ٢، ص ٧٥٠).

ويمكن الرد على أصحاب هذا القول أن من شروط صحة السلم الموازي عدم الربط بين العقدين، وأن يكون المسلم فيه في العقد الثاني من جنس المسلم فيه في العقد الأول، لا عين المسلم فيه في ذلك العقد.

وقد ذهب أكثر المعاصرين ومنهم الشيخ الزرقا والقرة داغي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أحمد، ٢٠٠٦م)، إلى جواز السلم الموازي، وحثهم في ذلك:

أولاً: أن الإمام الشافعي ذكر هذا العقد ضمن العقود المباحة. يقول الدكتور علي السواس (٢٠٠٥م: ٤٩): «أما السلم الموازي، فهو جائز، وفيه عقدان منفصلان، وهو ليس من مبتكرات المعاصرين كما يظن الكثيرون، فإن الإمام الشافعي ذكره، حيث قال: «من سلف في طعام، ثم باع ذلك الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يجز، وإن باع طعاماً بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس؛ لأن له أن يقبضه من غيره..» (الشافعي، ١٩٧٢م: ج ٣، ص ٧٣) وهذه الصورة مطابقة لعقد السلم الموازي الذي تطبقه المصارف والمؤسسات الإسلامية في عصرنا الحاضر.

ثانياً: أن السلم الموازي عبارة عن عقدي سلم، كل منهما جائز إذا انفرد، وبالرغم من مراعاة تماثل الصفات بين العقدين، فإن ذلك لا يفضي إلى صورة بيعتين في بيعة، وهي الصورة المنهي عنها في الشرع (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

جاء في تعقيب الشيخ الزرقا على فتوى بيت التمويل الكويتي حول السلم: إذا أراد المشتري في السلم اعتماداً على ما سوف يستحقه ويقبضه من بائه أن يبيع سلماً أيضاً بضاعة من النوع الذي اشتراه، وإلى أجل نفسه أو أبعد منه قليلاً، وهو يقصد أن يقبض ما اشتراه من بائه في أجله، فيسلمه إلى المشتري منه، فهذا لا مانع منه شرعاً، ولو تكررت هذه الصفقات السلمية من مشتر لآخر؛ ذلك لأن المبيع مستقل في كل صفقة عنه في الأخرى، وليس الصفقات اللاحقة منصبة على حق المشتري الأول نفسه تجاه البائع الأول (أحمد، ٢٠٠٦م).

ثالثاً: أن كل بائع في العقدين مسؤول بالتسليم تجاه المشتري منه مسؤولية مستقلة لا علاقة لها بما يستحق هو قبضه من بائعه، فلا يؤول هذا العقد إلى ربح ما لم يضمن (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

رابعاً: أن القول بعلّة الربا في السلم الموازي يقع فقط فيما إذا كان البيع إلى نفس الشخص الذي اشترى منه السلعة بأكثر من الثمن الذي اشتراها به (أحمد، ٢٠٠٦م)، واستدلوا بما جاء في شرح الزرقاني: «عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت عبد الله ابن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب، فأراد بيعها قبل أن يقبضها، فقال ابن عباس: تلك الورق بالورق، وكره ذلك، قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به» (الزرقاني، ١٩٩٠م).

بناء على ما تقدم، فإن الربا يقع فقط في حالة البيع بأكثر من ثمن الشراء الأول لنفس الشخص، وهذا غير وارد في السلم الموازي الذي تتعامل به المؤسسات الإسلامية، حيث إنه بطبيعته ينعقد مع طرف ثالث آخر غير الطرف الأول بغرض بيع بضاعة مشابهة في الصفة والقدر والأجل ومن غير ربط بين العقدين.

كما أن السلم الموازي يتكون من عقدين منفصلين كل منهما جائز بمفرده، فالمصرف في العقد الأول - حسب المثال الذي أوردته - يشتري سلعة سلماً، وفي العقد الثاني يبيع سلعة سلماً بمواصفات ما اشترى في السلم الأول، ولا محذور في ذلك للأسباب التالية:

١ - لا يكون المصرف قد باع قبل أن يقبض، لأن العقد الأول منفصل عن الثاني، فلو تسببت جائحة بموت المحصول الذي اشتراه في السلم الأول، فلا يتأثر عقد السلم الثاني؛ لأنه لم يبيع المسلم في العقد الثاني عين ما اشتراه من المسلم إليه في العقد الأول، وبذلك يستطيع شراء المسلم فيه في العقد الثاني من السوق وبيعه للمسلم.

٢ - أن للمصرف دوراً حقيقياً في البيع والشراء فلا يربح ما لم يضمن.

٣ - أن السلعة المسلم فيها إذا كانت تسلم على فترات متعاقبة بحيث يتضمن عقد الشراء عدداً من العقود المتلاحقة، فإن ذلك مضبوط بضوابط شرعية يتنفي معها الغرر والجهالة، حيث يتم التعامل بين المتعاقدين من خلال مذكرة تفاهم يحدد فيها

الطرفان الإطار العام للتعاقد من إبداء الرغبة في البيع والشراء، وتحديد المسلم فيه ومواصفاته، وكيفية تسليمه، والأسس التي يتم في ضوءها تحديد الثمن وكيفية دفعه، ونوع الضمانات، ويتم التنفيذ بإبرام كل صفقة سلم في حينها على حدة، وتصبح هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ من العقد إلا ما استثناه منها العاقدان عند إبرام العقد (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

المطلب الثالث: أركان السلم الموازي وشروطه

الفرع الأول: أركان السلم الموازي

من خلال التعريف والمثال المتقدم للسلم الموازي تبين أنه يتضمن العناصر الآتية:
أولاً: الصيغة.

ثانياً: المسلم، وهو المصرف في عقد السلم الأول، وصاحب المصنع في عقد السلم الثاني.
ثالثاً: المسلم إليه، وهو صاحب المزرعة في عقد السلم الأول، والمصرف في عقد السلم الثاني.
رابعاً: المسلم فيه، وهو السلعة المراد السلم فيها.

خامساً: رأس مال السلم في عقد السلم الأول، ويأخذه صاحب المزرعة من المصرف، ورأس مال السلم في عقد السلم الثاني، ويأخذه المصرف من صاحب مصنع الحياكة.

الفرع الثاني: شروط السلم الموازي

بما أن السلم الموازي عبارة عن عقدي سلم متوازيين، فينبغي أن تتوافر في هذا العقد الشروط اللازمة لعقد السلم البسيط، وكذلك الشروط اللازمة لصحة المنظومة التي تشكل السلم الموازي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: شروط عقد السلم، وأوضحها في النقاط الآتية:

١ - الشروط المتعلقة بصيغة العقد

اتفق الفقهاء على انعقاد عقد السلم بلفظ السلم أو السلف، لكنهم اختلفوا في

انعقاده بلفظ البيع، حيث ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (ابن نجيم، دت) و المالكية (الخطاب، ١٩٩٢م) والشافعية (الأنصاري، ١٩٩٧م) والحنابلة (البهوتي، ١٩٩٦م) إلى انعقاد السلم بلفظ البيع، لأن السلم أحد أنواع البيع، فيصح تسميته بيعاً، على أن يذكر في العقد ما يدل على إرادة عقد السلم، وهو بيع موصوف في الذمة، بثمن معجل، وذهب ابن حزم الظاهري إلى عدم انعقاد عقد السلم بلفظ البيع (ابن حزم، دت)، وإلى ذلك ذهب زفر من الحنفية (الكاساني، ١٩٨٢م)، وبعض الشافعية (الشيرازي، ١٩٩٦م) وحجتهم في ذلك: أن القياس عدم انعقاد العقد أصلاً؛ لأنه بيع ما ليس عند الإنسان، وأنه منهي عنه إلا أن الشرع ورد بجوازه بلفظ السلم، بقوله: ورخص في السلم، كما أن السلم إذا عقد بلفظ البيع كان بيعاً، ولا يشترط فيه قبض العوض في المجلس، والسلم غير البيع فلا ينعقد بلفظه (الكاساني، ١٩٨٢م).

الرأي الراجح: هو رأي جمهور الفقهاء الذين ذهبوا إلى انعقاد عقد السلم بلفظ البيع، كما سبق بيانه، وذلك لأن السلم بطبيعته بيع، وإن أجاز على خلاف القياس، والعبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني.

الأثر المترتب على هذا الخلاف: أنه إن انعقد العقد بلفظ البيع فلا يلزم تعجيل الثمن في المجلس، بشرط ألا يفضي تأجيل الثمن إلى بيع كالي بكال، أما إذا لم ينعقد السلم بلفظ البيع، فيجب تعجيل رأس مال السلم وإلا بطل العقد.

٢ - الشروط المتعلقة بالعاقدين

لا بد لانعقاد عقد السلم أن يكون عاقده من أهل العبارة المعبرة شرعاً في إنشاء العقد وتحمل آثاره الشرعية المترتبة عليه، بأن تتحقق فيهما أهلية الأداء والتصرف؛ بأن يكونا بالغين عاقلين غير محجور عليهما لسبب من أسباب الحجر المختلفة. فلا يصح السلم إلا من مطلق التصرف في المال، لأنه عقد على مال فلا يصح إلا من جاز التصرف (قرارات المجمع الفقهي للدورة التاسعة، ١٤١٥هـ)، كما يشترط أن يكون كل من العاقدين ذا ولاية على العقد، بأن يكون أصيلاً أو وكيلًا معترفاً، أو وصياً أو ولياً معترفاً.

٣ - الشروط المتعلقة برأس مال السلم

يشترط في رأس مال السلم أن يكون معلوماً متقوماً وأن يقبض في مجلس العقد: اتفق الفقهاء على أن يكون رأس مال السلم معلوماً ومتقوماً، لكنهم اختلفوا في وجوب قبضه في مجلس العقد، فذهب الحنفية (الحصفي، ١٩٦٥م) والشافعية (الشيرازي، ١٩٩٦م) والحنابلة (البهوتي، ١٩٩٦م) إلى وجوب قبض رأس المال في مجلس العقد، وحثتهم في ذلك أن عقد السلم عقد غرر رخص به لحاجة الناس إليه، فلا يضاف إليه غرر آخر، وهو غرر تأخير رأس المال، كما أن تأخير رأس المال يجعل السلم بيع كالي بكالي، وهو منهي عنه، إلا أن الحنفية فرقوا بين كون رأس مال السلم نقداً أو عيناً، فلم يميزوا التأخير في النقد، وأجازوه في العين.

وذهب المالكية (عليش، ١٩٨٨م، ابن الحاجب، ٢٠٠٠م) إلى القول بجواز خيار الشرط للمتعاقدين أو أحدهما، وحدّه الأقصى ثلاثة أيام، واشتروطوا لذلك عدم تسليم رأس مال السلم لئلا يتردد بين السلفية والثمنية.

٤ - الشروط المتعلقة بالمسلم فيه

يشترط لصحة المسلم فيه الشروط التالية:

أ- أن يكون المسلم فيه موصوفاً في الذمة: لا خلاف بين الفقهاء في اشتراط أن يكون المسلم فيه موصوفاً في الذمة، فإن أسلم في عين لم يصح السلم، وحثتهم في ذلك أنه ربما تلف المعين قبل أو ان تسليمه، ولأن المعين يمكن بيعه في الحال فلا حاجة إلى السلم فيه (ابن نجيم، دت. المواق، ١٩٩٤م، الأنصاري، ١٩٩٧م. البهوتي، ١٩٩٦م).

ب- أن يكون المسلم فيه مما يمكن ضبطه بالوصف من غير الدراهم والدنانير: يشترط لجواز عقد السلم أن يكون المسلم فيه معلوم المقدار من كيل، أو وزن، أو عدد، أو ذرع، أو غيره، من غير الدراهم والدنانير، لأنها أثمان (المرغيناني، ٢٠٠٠م).

ج- ألا توجد في المسلم فيه علة الربا: يشترط في عقد السلم ألا توجد في المسلم فيه علة الربا، فلا يجوز السلم فيما اختلف جنسه إذا كان مما يجري فيه الربا، كالحنطة بالشعير، جاء في جامع الأمهات: «... ألا يكون طعامين ولا نقدين للنساء والتفاضل

ولا شيئاً في أكثر منه؛ لأنه سلف جر منفعة، ولا في أقل منه؛ لأنه ضمان بجعل»
(ابن الحاجب، ٢٠٠٠م).

د- أن يكون المسلم فيه معلوم الأجل ومقدور التسليم فيه: ومقتضى هذا الشرط علم العاقلين بالأجل المحدد لتسليم المسلم فيه، وأن يكون المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلول الأجل (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).
اتفق الفقهاء على جواز تسليم المسلم فيه في مكان عقد السلم إذا كان المكان صالحاً لذلك (السرخسي، ٢٠٠٠م. ابن جزري، ١٩٧٧م. الشيرازي، ١٩٩٦م. البهوتي، ١٩٩٦م)، وحثهم في ذلك أن النبي ﷺ لم يذكر مكان التسليم، ولأن عقد السلم عقد معاوضة أشبه ببيع الأعيان (الشيرازي، ١٩٩٦م)، وفضل المالكية تعيين مكان التسليم لحسم النزاع (ابن جزري، ١٩٧٧م).

ثانياً: الشروط الواجب توافرها في السلم الموازي باعتباره منظومة مكونة من عقدين متوازيين:

إضافة للشروط الواجب توافرها في عقد السلم يشترط في السلم الموازي الشروط التالية:

١- أن ينص في عقد السلم على أن يكون المسلم فيه في عقد السلم الثاني من جنس ومواصفات المسلم فيه في عقد السلم الأول، لآعينه، لثلا يبيع العاقد مالم يملك.

٢- فصل عقدي السلم عن بعضهما، فلا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، لثلا يؤول هذا العقد إلى بيعتين في بيعة واحدة، وفي حال أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه، فلا يحق للطرف الآخر (المتضرر) أن يحيل ذلك الضرر على من عقد معه سلماً موازياً سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

٣- ألا يكون البيع إلى نفس الشخص الذي اشترى منه السلعة بأكثر من الثمن الذي اشتراها به، أي ألا يقوم المسلم في عقد السلم ببيع السلعة بأكثر مما اشتراها به للمسلم إليه - الذي اشتراها منه - في ذلك العقد، فإن فعل فقد تعامل بالربا.

المبحث الثاني: أحكام السلم الموازي وفق المعايير الشرعية التي تناولتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

هي هيئة من علماء المسلمين، تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ١ صفر ١٤١٠ هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٠ م في الجزائر، وتم تسجيلها عام ١٩٩١ م في البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

وتهدف هذه الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشره عن طريق التدريب وعقد الندوات، وإعداد الأبحاث، كما تهدف إلى تعديل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩ م).

وقد تناولت الهيئة عقد السلم والسلم الموازي في المعيار العاشر من معاييرها الشرعية، بتاريخ ١ محرم ١٤٢٤ هـ، الموافق ٢٠٠٣ م، وأجازته بالصورة التالية:

أ- يجوز للمسلم أن يعقد سلماً موازياً مع طرف ثالث - أي غير الطرف الأول - للحصول على سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وبذلك يكون البائع في السلم الأول مشترياً في السلم الثاني.

ب- يجوز للمسلم إليه أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول، وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعاً في السلم الثاني.

واشترطت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لصحة السلم الموازي عدم ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بحيث إذا أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر «المتضرر بالإخلال» إحالة ذلك الضرر إلى من عقد

معه سلباً موازياً، سواء أكان بالفسخ أم بالتنفيذ (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

وقد نظمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للسلم الموازي عدداً من الأحكام المستقاة في أغلبها من عقد السلم البسيط، والأصول الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بالمعاملات، وسأتناول أبرز هذه الأحكام في المطالب الآتية:

المطلب الأول: قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، وتسليم المسلم فيه عند حلول أجله

الفرع الأول: جواز تأخير قبض رأس مال السلم ثلاثة أيام

الأصل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد في كل عقد من عقدي السلم الموازي، ويجوز تأخير القبض لكل منهما يومين أو ثلاثة أيام بحد أقصى ولو بشرط، على ألا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه^(٣).

وقد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رأي المالكية في قبض رأس مال السلم، حيث أجازت تأخير القبض ليومين أو ثلاثة كحد أقصى، على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل التسليم، وذلك تيسيراً على الناس في المعاملات المالية، وهذا ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع بشأن عقد السلم، والمنعقد في أبو ظبي، في الفترة من ١ - ٦ ذي القعدة ١٤١٥ هـ، الموافق ١ - ٦ نيسان (إبريل) ١٩٩٥ م.

وبانعقاد عقد السلم والقبض تنتقل ملكية رأس مال السلم من المشتري للبائع، إلا أن هذه الملكية غير مستقرة، لجواز انقطاع المسلم فيه وانفساخ العقد، جاء في الأشباه والنظائر: «دين السلم، فإنه وإن كان لازماً فهو غير مستقر، وإنما كان غير مستقر؛ لأنه بصدد أن يطرأ انقطاع المسلم فيه فينفسخ العقد» (السيوطي، ١٩٨٢م).

فإذا انفسخ العقد بين المصرف والمسلم إليه في العقد الأول لزم المصرف توفير المسلم فيه للمسلم (المشتري) في العقد الثاني؛ لأنه لا ارتباط بين العقدين، ومن ثم إذا أخل

أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر «المتضرر بالإخلال» إحالة ذلك الضرر على من عقد معه سلفاً موازياً، سواء أكان بفسخ العقد أم بتأخير تنفيذه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

الفرع الثاني: تسليم المسلم فيه، والتصرف فيه

يجب تسليم المسلم فيه إلى المسلم (المشتري) عند حلول أجله على ما يقتضيه العقد من الصفة والقدر، ويلزم المسلم قبوله إذا كان مطابقاً للمواصفات المبينة في العقد، فإذا امتنع أجبر على قبوله، ويجوز تسليم المسلم فيه قبل الأجل، بشرط أن يكون المسلم فيه على صفته وقدره، فإن كان للمسلم مانع مقبول، فإنه لا يجبر، وإلا ألزم بالتسلم. ولا يجوز بحال بيع المسلم فيه قبل قبضه؛ لأن ذلك من قبيل بيع الدين الممنوع شرعاً.

المطلب الثاني: تقسيط السلعة (المسلم فيه) على أقساط متتالية

يجوز تقسيط المسلم فيه من خلال التفاوض على إنشاء إطار عام أو اتفاقية أساسية تشمل على التفاهم بإبرام عقود سلم متتالية، كل عقد في حينه، ويتم التعامل عن طريق مذكرة تفاهم يحدد فيها الطرفان الإطار العام للتعاقد (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م)، على ألا يؤدي الإخلال بأحد العقود المتتالية (المقسطة) إلى الإخلال بالتزامات المسلم إليه (المصرف) تجاه المسلم (المشتري) في العقد الموازي.

وقد ذهب بعض الشافعية إلى عدم جواز تقسيط المسلم فيه؛ وذلك لأن ما يقابل أحد الجنسين أقل مما يقابل الآخر، وما يقابل أحدهما أجلاً أقل مما يقابل الآخر، وذلك مجهول فلم يجوز، ورد المجيزون على المانعين بأن دليلهم يبطل بيع الأعيان، فإنه يجوز إلى أجلين وفي جنسين مع الجهل بما يقابل كل واحد منهما (الشيرازي، ١٩٩٦م).

وقد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذه المسألة رأي جمهور الفقهاء الذين أجازوا تقسيط المسلم فيه، لحاجة الناس، وانتفاء المانع الشرعي، فلا يوجد دليل شرعي على تحريم البيع بالتقسيط ما دام ضمن الضوابط الشرعية، ولا يتذرع به إلى الوصل إلى محظور شرعي كالعينة أو الربا.

المطلب الثالث: تعذر تسليم المسلم فيه

إذا حل الأجل المحدد لتسليم المسلم فيه وعجز المسلم إليه عن التسليم بسبب إعساره فينظر إلى ميسرة، أما إذا لم تتوافر السلعة (المسلم فيه) كلها أو بعضها في الأسواق بحيث لم يتمكن المسلم إليه من الحصول عليها عند الأجل المحدد، فإن المسلم بالخيار بين فسخ العقد والرجوع برأس ماله، أو الصبر حتى يتوافر المسلم فيه في الأسواق، ولا يجوز بكتلتا الحاليتين فرض الشرط الجزائي على المسلم إليه، لأن المسلم فيه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

وقد اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رأي جمهور الفقهاء في هذه المسألة لرفع الحرج عن المسلم إليه، وقد أورد ابن رشد صورة هذه المسألة وخلاف الفقهاء فيها، فقال: «اختلف العلماء فيمن أسلم في شيء من الثمر، فلما حل الأجل تعذر تسليمه حتى عدم ذلك المسلم فيه، وخرج زمانه، فقال الجمهور: إذا وقع ذلك، وكان المسلم بالخيار بين أن يأخذ الثمن أو يصبر إلى العام القابل، وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة، وابن القاسم، وحجتهم: أن العقد وقع على موصوف في الذمة، فهو باق على أصله، وليس من شرط جوازه أن يكون من ثمار هذه السنة، وإنما هو شيء شرطه المسلم فهو في ذلك بالخيار. وقال أشهب من أصحاب مالك: ينفسخ السلم ضرورة، ولا يجوز التأخير، وكأنه رآه من باب الكالئ بالكالئ، وقال سحنون: ليس له أخذ الثمن، وإنما له أن يصبر إلى القابل، واضطرب قول مالك في هذا والمعتمد عليه في هذه المسألة ما رآه أبو حنيفة، والشافعي، وابن القاسم» (ابن رشد، ١٩٩٩م).

وإلى هذا الرأي ذهب مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة، ومما جاء فيه: «إذا عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل فإن المسلم (المشتري) يخير بين الانتظار إلى أن يوجد المسلم فيه وفسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإذا كان عجزه عن إعسار فنظرة إلى ميسرة، ولا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه؛ لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير» (قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن السلم، ١٩٩٥م).

المطلب الرابع: توثيق المسلم فيه في السلم الموازي بالضمانات اللازمة

يجوز توثيق المسلم فيه في السلم والسلم الموازي بالرهن والكفالة أو غيرهما من وسائل التوثيق؛ لأن في التوثيق ضماناً للحقوق، وقطعاً للمشاحنات والنزاع (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م)، وقد أخذ مجمع الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بهذا الرأي استناداً إلى قول جمهور الفقهاء من الحنفية (السرخسي، ٢٠٠٠م) والمالكية (الإمام مالك، ١٩٩٤م) والشافعية (الماوردي، ١٩٩٩م)، ووجه ذلك: أن رأس المال دين واجب على رب السلم، فالكفيل يلتزم المطالبة بما هو مضمون على الأصيل، وهو شرط صحة الكفالة، والرهن للاستيفاء، وقد خالف في جوازهما الحنابلة (البهوتي، ١٩٩٦م) وزفر من الحنفية (السرخسي، ٢٠٠٠م) في إحدى روايته، وابن حزم الظاهري (ابن حزم، دت) وحجة زفر: أن الرهن والكفيل لما يتأخر قبضه، وقبض رأس المال مستحق في المجلس، فأخذ الكفيل والرهن به لا يفيد (السرخسي، ٢٠٠٠م).

أما حجة الحنابلة فلورود كره الصحابة للرهن في المسلم فيه، جاء في كشف القناع: «لا يصح أخذ رهن ولا كفيل بمسلم فيه، رويت كراهته عن علي، وابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهم -»، (البهوتي، ١٩٩٦م: ج ٣، ٣١١)، وأما حجة ابن حزم فلأن هذا شرط ليس في كتاب الله فحكمه البطلان (ابن حزم، دت).

المطلب الخامس: استبدال المسلم فيه في أحد عقدي السلم الموازي

يجوز للمسلم في أحد عقدي السلم الموازي مبادلة المسلم فيه بعد حلول الأجل سواء أكان الاستبدال بجنس المسلم فيه أم بغير جنسه، بشروط (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م):

- ١ - أن يكون الاستبدال بشيء آخر غير النقد.
- ٢ - ألا يكون الاستبدال مشروطاً عليه في العقد.
- ٣ - أن يكون البديل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.
- ٤ - ألا تكون القيمة السوقية للبديل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم،

لثلاثي يربح المشتري مرتين في صفقة واحدة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

٥ - ألا يؤدي استبدال المسلم فيه في أحد العقدين إلى تخلي المستبدل عن التزاماته تجاه المسلم في العقد الآخر.

المطلب السادس: تحويل السلم الموازي إلى صكوك ذات قيمة مالية قابلة للتداول

صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها؛ لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

وهذه الصكوك من الأوراق التجارية التي ليس لها قيمة مالية بحد ذاتها، لكنها تمثل أشياء أخرى لها قيمة مالية (الجزار، ٢٠٠٩م)، وقد نقل الصديق الضير اتفاق العلماء على حرمة التعامل بهذه الصكوك، وحجته أن المالكية رغم أنهم أجازوا بيع المسلم فيه قبل قبضه في غير الطعام، فإنهم لا يجيزون لمن اشتراه أن يبيعه مرة أخرى (الضرير، ١٤١٥هـ)، ودليلهم ما أخرجه الإمام مسلم أن صكوكاً خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الجار - وهي بلد على ساحل البحر قريبة من المدينة، كان يجمع فيها الطعام ويفرق على الناس -، فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها، فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب رسول الله ﷺ على مروان بن الحكم، فقالا: أتحل بيع الربا يا مروان؟ فقال: أعوذ بالله، وما ذاك؟ فقالا: هذه الصكوك تبايعها الناس، ثم باعوها قبل أن يستوفوها، فبعث مروان الحرس يتبعونها، ينزعونها من أيدي الناس، ويردونهم إلى أهلها» (مسلم، دت، حديث رقم: ٣٧٤٠).

المطلب السابع: جعل الديون التي على العملاء ثمناً لسلم موازٍ

قد يعتمد البنك علاجاً للمديونيات المتعثرة، إلى التعاقد مع المدين بجعل الديون المتعثرة عليه ثمناً لسلم موازٍ، وهذه معاملة غير جائزة (الجزار، ٢٠٠٩م)؛ لأنها من بيع

الدين بالدين، وهو غير جائز، كما أنها لا تخلو من شبهة الربا، لذلك لا يجوز جعل الدين ثمناً للسلم الموازي.

المطلب الثامن: وضع الشرط الجزائي على تأخير العميل في الوفاء بالعقد في عقود السلم الموازي

لا يجوز وضع الشرط الجزائي على تأخير العميل في الوفاء بالعقد (قرارات المجمع الفقهي، ١٤١٥هـ، قرار رقم: ٨٥ (٢/٩)؛ لأنه فائدة ربوية على دين في الذمة، فوضع الشرط الجزائي وإعماله بطريقة منظمة يخرج السلم الموازي عن حيز المشروعية؛ لأن مثل هذه الرخصة أبيحت عند من أجازها للأفراد، أمّا تنظيم الرخصة، وجعلها عامة، فهذا خروج عن المعهود عند الفقهاء كافة على فرض أن بعضهم قال بشيء منها للحاجة، حيث إن الرخص لا يتعدى بها محلها (ظهير، ١٤٢٨هـ).

وهذا ما اعتمدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار السلم والسلم الموازي، ومستند ذلك أن المسلم فيه عبارة عن دين، ولا يجوز الزيادة في الديون عند التأخير، لأن ذلك من الربا (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩م).

المبحث الثالث: تطبيقات السلم الموازي في المؤسسات والمصارف الإسلامية ومجالات استخدامه، وميزاته

سأتناول في هذا المبحث الإجراءات التطبيقية لبيع السلم الموازي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجالات استخدامه، وميزاته، وذلك في المطلب التالية:

المطلب الأول: الإجراءات التطبيقية لبيع السلم الموازي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

تتمثل الإجراءات التطبيقية لبيع السلم الموازي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الخطوات التالية:

أولاً: إبرام عقد السلم الأول على النحو التالي:

١ - تقديم طلب الشراء الأول

يتلقى المصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية طلباً محرراً من العميل يوضح فيه رغبته في تمويل سلعة معينة بصيغة السلم، وبمواصفات محددة، وبمقدار معين، على أن يدفع المصرف للعميل ثمنها (رأس مال السلم) معجلاً سواء أكان رأس المال من النقد أم من العين (كمستلزمات التشغيل) ويكون الاستلام مؤجلاً.

ويتضمن الطلب البيانات التالية:

- أ - مواصفات وكمية السلعة موضوع السلم.
- ب - الثمن المقترح لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة ومقدار التمويل.
- ج - بعض المستندات المتعلقة بالعميل.
- د - ميعاد وشروط التسليم ومكانه.
- هـ - الضمانات التي يستطيع العميل تقديمها لضمان وتوثيق الحقوق.

٢ - دراسة جدوى الطلب المقدم

يقوم قسم الائتمان في المصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية بدراسة طلب العميل من جميع النواحي مع التركيز على:

- أ - التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة عن العميل.
- ب - دراسة السلعة وسوقها موضوع السلم من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق.
- ج - دراسة النواحي الشرعية للسلعة موضوع السلم.
- د - دراسة ثمن الشراء ونسبة الربح.
- هـ - دراسة الضمانات المقدمة من العميل.
- و - دراسة إمكانية التسويق وتنفيذ السلم الموازي (الشيباني، عقد السلم، الرابط: www.islamicbank.ly/ar/download).

فإذا تمت الموافقة من قبل المصرف على تنفيذ عملية السلم يحرر عقد بيع السلم الأول بين المصرف والعميل، ويمثل المصرف في هذا العقد: المسلم (المشتري)، ويمثل العميل: المسلم إليه (البائع)، والسلعة محل العقد: المسلم فيه.

ثانياً: إبرام عقد السلم الثاني (العقد الموازي)

يقوم المصرف الإسلامي بإبرام عقد سلم مواز مع طرف ثالث، يكون فيه المصرف مسلماً إليه، والطرف الثالث: مسلماً، ويتضمن العقد الموازي الضمانات اللازمة لحفظ حقوق الطرفين المتعاقدين، والبيانات المتعلقة بصفة ومقدار السلعة بحيث تكون مماثلة في نوعها وصفتها ومقدارها للسلعة (المسلم فيه) في العقد الأول، ويحدد في هذا العقد مكان وميعاد التسليم بحيث يكون موعد التسليم في العقد الثاني (الموازي) متأخراً عن موعد التسليم في العقد الأول، ليتمكن المصرف بالوفاء بالتزامه تجاه المسلم في العقد الثاني. ولا يجوز بحال الربط بين العقدین المتوازيين، كما لا يترتب على الإخلال بأحدهما الإخلال بالآخر.

المطلب الثاني: مجالات استخدام السلم الموازي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

هناك عدة مجالات لتطبيق السلم الموازي في البنوك والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تشمل المجالات التجارية، والصناعية، والزراعية، أذكر منها:

١ - تمويل المشاريع التجارية

تختلف التجارة في الدول الإسلامية عنها في الدول الغربية بالتباين الواضح بين حجم الاستيراد والتصدير، حيث إن التصدير يقتصر - غالباً - على بعض المواد الأولية، التي تباع للخارج بأسعار زهيدة، مقابل الأسعار التي تدفعها الدول الإسلامية عند شراء المواد المصنعة من هذه المواد الأولية، ما يثقل كاهل الدول الإسلامية بديون خارجية كبيرة، مع ما يترتب عليها من زيادات ربوية، تحت مسمى «الفوائد».

ومن هنا فإن إسهام البنوك الإسلامية للحد من هذه المشكلة بالاستثمار بالسلم

الموازي يكمن في إجراء عمليات السلم الموازي المختلفة في تمويل التجارة الخارجية بشراء المواد الأولية من المنتجين، أو الدولة سلباً، ثم إعادة تسويقها عالمياً بأسعار مجزية، إما نقداً، أو باعتبارها رأس مال عيني للسلم، والحصول بمقابلها على سلع صناعية.

كما يمكن للبنوك الإسلامية الإسهام في رفع مستوى التجارة الخارجية، بتشجيع الصناعات داخل الدولة، من خلال الإسهام في تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، ومن ثم الاستغناء عن جزء من المستوردات الخارجية، بل قد يتطور الأمر ليصل إلى مرحلة التصدير للخارج (العساف، ٢٠٠٤م).

٢ - تمويل أصحاب الإنتاج من صغار الحرفيين

تستطيع البنوك والمؤسسات الإسلامية تمويل صغار المنتجين والحرفيين عن طريق عقد السلم، ويتمثل ذلك في تقديم رأس مال متمثل بمستلزمات الإنتاج، والحصول بمقتضاه على منتجات مصنعة، ثم القيام بإعادة تسويقها في السوق الداخلية للبلد، ما يسهم في رفع مستوى المعيشة، والتقليل من مستوى البطالة، وازدهار الصناعة الداخلية (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٥م).

٣ - تمويل المزارعين وتشجيع الزراعة والثروة الحيوانية

رغم اختلاف الفقهاء في مشروعية السلم في الحيوان وبعض المنتجات الزراعية، فإن هذا الاختلاف مغلل بعدم القدرة على ضبط مواصفات هذه المنتجات، ومقاديرها. فإذا كان المنع عند من قال بعدم جواز السلم في الحيوان وبعض المطعومات معللاً بعدم القدرة على ضبط وصفها ومقاديرها؛ فإنه باستخدام التقنيات المتقدمة التي تبين النسب المثوية الدقيقة لمكونات المادة، وأيضاً التقنيات المستخدمة في تحسين مواصفات الإنتاج الحيواني، تنتفي علة المنع وهي الجهالة.

كما أن الخبراء في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني يقومون بعملهم وفق مقاييس حديثة، وأسس علمية متفق عليها، الأمر الذي يمكن معه ضبط هذه المنتجات، ومواصفاتها بدقة بحيث لا تتفاوت كثيراً، والتفاوت اليسير لا يؤثر في الثمن تأثيراً ظاهراً (دويكات، ٢٠٠٣م).

وكذلك فإن عقد السلم صالح لتمويل العمليات الزراعية المختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة في الموسم المحدد من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها أو يسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم (السواس، ٢٠٠٥م).

المطلب الثالث: ميزات صيغة السلم الموازي

كما كان السلم بالغ الأهمية كأحد أبواب المداينات في العصور المتقدمة، فإن السلم الموازي يعد في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاية عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي أنشطة المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية من حيث مرونته واستجابته لحاجات التمويل المختلفة، واستجابته لحاجات شرائح مختلفة من العملاء، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أو المقاولين أو من التجار، واستجابته كذلك لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى (عبد الكريم، ٢٠١١م)، ومن أهم ميزاته:

١ - التمويل بعقد السلم الموازي يعد أهم البدائل الشرعية عن نظام التمويل بالقرض الربوي، فيستطيع المسلم الاستعاضة عن التعامل مع البنك الربوي بالتعامل مع المؤسسات والمصارف الإسلامية التي تطبق عقد السلم في معاملاتها المعاصرة، بحيث لا يترتب على التعامل بهذه العقود أي معاملة ربوية، حيث تقوم المؤسسة المصرفية بشراء المواد من الأفراد بسعر أرخص مما هي عليه في السوق في السعر الحال، ثم تقوم ببيعها والاستفادة من الفارق الربحي بين الصفقتين المنفصلتين، وبذلك تحقق ربحاً مشروعاً لكلا الطرفين، وتحرك سوق العمل المباح (العساف، ٢٠٠٤م).

٢ - تعدد مجالات التعامل بالسلم الموازي واتساعها، حيث تشمل المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، ونشاط المقاولات، كذلك المحاجر المنتجة لحجارة البناء والطرق، خاصة أن التعامل بالسلم في الوقت الحاضر يمكنه أن يتناول أكثر السلع، لتطور التقنيات الصناعية، فالآلات الحديثة يمكنها إنتاج العديد من القطع من السلع المضبوطة بوصف معين، ما ينفي الجهالة والغرر اللذين هما مناط تحریم التعامل في السلم لاحتمال وجودهما في العديد من السلع في العصور المتقدمة (عمر، ٢٠٠٤م).

ويعمل السلم الموازي على إيجاد سوق دائم للسلع خاصة الموسمية منها، ما يعمل على استقرار أسعارها، فتباع للراغب بشرائها في غير موسمها، بصورة معلبة أو نحو ذلك، وبسعر معتدل (العساف، ٢٠٠٤م).

ويمتاز السلم الموازي بصلاحيته الكبيرة لتمويل المشاريع قصيرة وطويلة الأمد، حيث يمول المشاريع قصيرة الأمد بتقديم مستلزمات التشغيل المختلفة، والأجور، والمصروفات الجارية، ويمول المشاريع طويلة الأمد بشراء العدد والمواد الخام والآلات اللازمة (عمر، ٢٠٠٤م).

وقد أثبتت المشاريع الصغيرة كفايتها وفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فمن أكثر الأنظمة نجاحاً في تشجيع المشروعات في اليابان هو نظام الشركات التعاونية المملوكة بالكامل لأصحاب المشروعات الصغيرة، وتعمل في شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج ومجال التسويق (شوبجي، ١٩٩٢م).

ولبيع السلم الموازي ميزة كبيرة كون الثمن يمكن أن يكون في صورة عينية كمستلزمات التشغيل مثلاً (آلات الحصاد وآلات حراثة الأرض)، بحيث يتسلمها البائع (المسلم) من المشتري (المسلم إليه) الذي يقوم بدوره بسداد الثمن سلماً من إنتاجه، فتكون الآلة رأس مال السلم في أحد العقدتين، والسلعة المنتجة المسلم فيه في هذا العقد، ثم يبيع المسلم (بائع الآلة) السلعة المنتجة من خلال عقد سلم مع طرف ثالث.

المبحث الرابع: دور السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الأمن الاقتصادي وأهميته، ودور السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي وأهميته:

الفرع الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي

الأمن ضد الخوف، يقال أمنٌ أمناً فهو آمن (إبراهيم وآخرون، ١٩٦٠م)، والأمن والأمان في اللغة مصدران بمعنى واحد وهو ضد الخوف (ابن منظور، ٢٠٠٣م).

أما الأمن الاقتصادي فيعني: توافر التدابير اللازمة لتحقيق القدرة المالية المستقلة والفاعلة باستثمار عناصر الإنتاج المختلفة للوصول إلى نظام مالي واستثماري قادر على إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

وعرف الأمن الاقتصادي بأنه: «عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة» (حمود، ٢٠٠٢م).

وقد عرفت الأمم المتحدة الأمن الاقتصادي بأنه: «أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة» (القليطي، ٢٠٠٧م). وهو بهذا المعنى يتضمن الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، والسياسي؛ لأن الحياة لا تكون مستقرة ومشبعة إلا بتوافر الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

فالأمن الاقتصادي يجلب الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي، وينمي الثروات المختلفة لأفراد المجتمع، ويغرس الرضا والطمأنينة، فينعم الفرد بحياة مستقرة آمنة، ويفقدانه يحل الخوف والجوع، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمَنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: ١١٢).

وانعدام الأمن الاقتصادي أو اختلاله البيّن يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي وتزعزع القيم والثوابت في المجتمع، فتنتشر الجرائم التي ترتبط غالباً بصراع البقاء، كالسرقة والقتل، كما يؤدي انعدام الأمن الاقتصادي إلى الانحراف الفكري والفطري حيث يؤدي الفقر الشديد إلى محاولة الهروب من الواقع المريع بتغيب العقل بتعاطي المخدرات والخمر، ما يجعل الفقير فريسة سهلة لشبكات الإجرام البسيطة منها والمنظمة.

ومن ناحية أخرى، فإن انعدام الأمن الاقتصادي يعتبر من أهم أسباب الصراعات والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية، فحركات التمرد الداخلية وما تسببه من الخوف والرعب وضياح الثروات البشرية والاقتصادية والاجتماعية تتكون في غالبها بسبب الفقر، والعوز.

وهناك عدد من النظريات تحدثت عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان وعلى رأسها الأمن بنوعيه الاجتماعي والسياسي، وتعرف هذه النظريات بنظريات الحاجات الأساسية، التي تتمثل في نظرية ماسلو ونظرية موراي ونظرية هيرزبرج، فقد أشارت نظرية ماسلو إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تكون في شكل هرم تبدأ من أسفل إلى أعلى، ومن ثم فإن الإنسان يبدأ في إشباع حاجاته من أسفل إلى أعلى، فالإنسان في نظر ماسلو يبدأ بإشباع الحاجات الطبيعية، ثم الحاجات الأمنية التي تليها الحاجات الاجتماعية، ثم الحاجات النفسية وأخيراً تحقيق الذات، كما أشارت نظرية موراي إلى الحاجات الأساسية للإنسان من منظور الدوافع الأساسية التي تحرك الإنسان وحددتها في عدد من الدوافع هي الجوع، والجنس وحب الاستطلاع، ومن ثم فإن النظرية حاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وأسبابه.

أما نظرية هيرزبرج فأشارت إلى أهمية الحاجات الأساسية للإنسان، التي تتمثل في الماء والهواء والغذاء، ويرى هيرزبرج أن هذه الحاجات هي التي تدفع الإنسان لإظهار سلوك معين، ويمكن القول: إن انعدام الماء والغذاء والهواء يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الإنساني (إسماعيل، الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، الرابط: <http://wasatiaonline.net>).

عناصر الأمن الاقتصادي: لتحقيق الأمن الاقتصادي لا بد من توافر عدة عناصر لا يتسع المقام لتفصيلها، أهمها إشباع الحاجات الأساسية للفرد، كالغذاء والسكن واللباس والدواء والتعليم، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة، وتوفير فرص العمل المشروع والعدالة وإتاحة فرصه، والعدالة في توزيع الثروات، والتكافل الاجتماعي بصوره المختلفة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالنظر إلى هذه العناصر نجد أنها العوامل الأساسية لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، ما يؤكد دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الأمن الشامل في المجتمع.

الفرع الثاني: أهمية الأمن الاقتصادي

تكمن أهمية الأمن الاقتصادي بكونه مرتكزاً رئيساً للأمن بمفهومه الشامل:

السياسي والاجتماعي والبيئي، وقد قرن القرآن الكريم بين الإطعام والأمن باعتبارهما لازمين لا ينفكان عن بعضهما، قال تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قریش: ٤).

وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: ١١٢).

كما قرن النبي ﷺ بين القوت والأمن، فعن سلمة بن عبيد الله بن محضن عن أبيه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ طَعَامٌ يَوْمِهِ، فَكَانَ حِزْتُ لَهُ الدُّنْيَا» (الترمذي، (د.ت)، حديث رقم ٢٣٤٦، ج ٤، ص ٥٧٤).

وفي أهمية الأمن الاقتصادي يقول ابن خلدون: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم، ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها؛ لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش، كان القعود عن الكسب كذلك؛ لذهابه بالآمال جملة، بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيراً، كان الانقباض عن الكسب على نسبته، والعمران ووفوره ونفاق أسواقه، إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين، فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وأذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة (السياسة) في طلب الرزق في غير ما خرج عن نطاقها، فخفف ساكن القطر وقلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان» (ابن خلدون، ٢٠٠٤م: ص ٢٩٤ - ٢٩٥).

وبذلك نلمس الارتباط الوثيق بين الأمن والاقتصاد؛ وبين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والسياسي، حيث يحتل الاقتصاد مكان الأولوية في الحياة؛ وهو مركز البناء الاجتماعي والسياسي، وبانتظام الاقتصاد يكون الاستقرار والأمن، ودون اقتصاد

سليم يحصل فيه كل فرد على ما يشبع حاجياته تنتشر الجرائم ويعم الخوف والفرع اللذان هما ضد الأمن، حيث لا أمن لجائع ولا أمن من الجائع (القليطي، ٢٠٠٧م).

فانعدام الأمن الاقتصادي أو عدم توازنه يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، أهمها الحروب والنزاعات، وكثير من الحروب والصراعات وحركات التمرد الاجتماعية قامت بدعوى التهميش التنموي أو عدم عدالة التوزيع العادل للثروات، ويرى بعض الخبراء أن ثمة درسا غنيا في الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر مفاده أن جوهر الأمن القومي لأي مجتمع ليس الأمن العسكري، وإنما الأمن الاقتصادي والغذائي، لذلك فإن الحروب والصراعات وحركات التمرد في الغالب ما هي إلا نتيجة للتدهور التنموي والاقتصادي (إسماعيل، الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، الرابط: <http://wasatiaonline.net>).

المطلب الثاني: دور السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي

يبرز دور السلم الموازي في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال التصدي لأبرز المهددات التي تهدده، وعلى رأسها التضخم، وزيادة تكاليف الإنتاج، والهزات الاقتصادية وتقلبات الأسعار، والبطالة، والفقر وتدني مستوى الدخل.

وسأتناول دور السلم الموازي في مواجهة هذه التحديات في الفروع التالية:

أولاً: الحد من التضخم الذي بات يهدد عمليات التنمية الاقتصادية، يعتبر التضخم من أهم الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي إلى الارتفاع الفاحش للأسعار، وإضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. وبالرجوع إلى التمويل بالسلم الموازي نجد أن له دوراً واضحاً في الحد من آثار التضخم بالنسبة لدين التمويل، حيث إن المشتري الممول سوف يسترد حقه في صورة سلع ترتفع أسعارها بحصول التضخم، ومن ثم لن يؤثر ذلك عليه، ويستطيع تسويقها بعقد سلم مواز للعقد الأول، بخلاف ما إذا كان الدين قرصاً في صورة نقود تقل قوتها الشرائية بالتضخم، فيستردها بقيمة أدنى مما دفعه، خاصة أن البنك الربوي يعتمد على النقد أولاً وآخر (دويكات، ٢٠٠٣م).

ومن ناحية أخرى يؤدي التمويل بالسلم الموازي إلى تسهيل دين السلم، حيث يبيع المسلم سلماً من جنس ومواصفات ما أسلم فيه قبل قبضه (عمر، ٢٠٠٤م)، ما يسهم في القضاء على التضخم، ومن ثم نمو الإنتاج الاقتصادي، ورواج السلع التي تكثر الحاجة إليها وتوفرها بسعر معتدل.

ثانياً: ترشيد تكاليف الإنتاج، يسهم التمويل بالسلم الموازي في ترشيد تكاليف الإنتاج؛ لأن ثمن البيع يكون معروفاً ومقبوضاً للمسلم إليه في كل عقد من العقود المتوازيين، كما أن إمكانية تحديد الوقت الذي يستلم فيه «المصرف» المسلم فيه «السلعة» يقلل من مصروفات التخزين، حيث يقوم بتسليم السلعة مباشرة للمسلم «المشتري» في العقد الموازي.

كما يؤدي التعامل بالسلم الموازي إلى زيادة الإنتاج، حيث يشجع المزارع على الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية باستخدام أساليب الزراعة الحديثة والمتطورة، خاصة في عقود السلم الموازي المتكونة من عمليات سلم متلاحقة ومتتالية، كما أنه يزيد فرص العمل المباح (العساف، ٢٠٠٤م).

ثالثاً: توفر صيغة السلم الموازي حماية للمتعاقد من الهزات الاقتصادية المفاجئة وتقلبات الأسعار؛ لأن المسلم فيه سلعة، ورأس مال السلم يدفع مقدماً، وذلك يضمن الحصول على السلعة في وقت محدد، دون أن تتأثر الصفقة بتقلبات الأسعار، ما يتيح للمصرف التعاقد مع مشترٍ آخر بسلم مواز لبيعه سلعة مماثلة للسلعة المتعاقد عليها بالصفة والمقدار، وبالشروط نفسها أو بتعديل ما يمكن تعديله (ظهير، ١٤٢٨هـ)، وفي حالة الظروف الطارئة كالكساد أو التضخم أو تقلبات الأسعار تراعى مخاطر التغيرات التي تحدث في أسعار سلعة السلم عند الأجل من خلال تبني مبدأ إزالة الغبن، وهو مفهوم إسلامي يهدف إلى الحفاظ على روح التراضي التي ينبغي توافرها في كل المعاملات المالية الإسلامية، وإزالة الغبن في السلم الموازي تعني مراجعة فرق السعر بين السعر الجاري لحظة تسليم المحصول وبين السعر المتفق عليه بين المتعاقدين في مجلس العقد عند تسليم رأس المال، وتتم معالجة فروق الأسعار بنسب معينة ترضي الطرفين إذا ما تجاوز هذا الفرق حداً معيناً يتفق عليه حسب تقلبات الأسعار في كل موسم، لتخفيف الضرر

على المتضرر (الشيباني، عقد السلم، الرابط: www.islamicbank.ly/ar/download). وكذلك فإن إمكانية أن يكون الثمن في أحد عقدي السلم الموازي «عيناً» - كآلات ومستلزمات التشغيل - أو «منفعة عين»، يوسع دائرة الاستثمار المباح، ويقي المتعاقدين من مخاطر التضخم وتقلبات أسعار العملة، وصورة كون رأس مال السلم منفعة عين: أن يبرم المصرف عقد سلم مع مصنع لغزل القطن مثلاً، بحيث يقدم المصرف للمصنع كمية معينة من القطن بمواصفات معينة في وقت محدد (١/٩/٢٠١٣م)، فيكون المصنع مسلماً، والمصرف مسلماً إليه، والقطن مسلماً فيه، وثمن القطن رأس مال السلم، ثم يبرم المصرف عقد سلم آخر مع صاحب مزرعة للقطن، بحيث يقدم له المصرف منفعة آلات ومخازن مدة معينة باعتبارها رأس مال السلم على أن يقدم صاحب المزرعة كمية من القطن بنفس مقدار ومواصفات الكمية المطلوبة من المصرف في العقد الأول على أن يتم تسليمها في وقت سابق لوقت التسليم في العقد الأول (١/٨/٢٠١٣م)، فتكون منفعة المخازن والآلات رأس مال السلم في العقد الثاني، وكمية القطن مسلماً فيه، والمصرف مسلماً، وصاحب المزرعة مسلماً إليه، وكمية القطن مسلماً فيه، وبذلك تكون المنفعة رأس مال السلم في العقد الثاني.

رابعاً: الحد من مستوى البطالة بالاستفادة من الطاقات الإنتاجية، يعد العمل السلاح الأول في محاربة الفقر، وهو السبب الأول في جلب الثروة للإنسان، ولذلك فإن البطالة تعد من أهم مهددات الأمن الاقتصادي، فازدياد نسبة الأفراد العاطلين في المجتمع، يؤدي إلى انتشار الجرائم بأنواعها المختلفة كالسرقات والسلب والنهب والاحتيال للحصول على الأموال لتلبية احتياجاتهم المختلفة، كما أن البطالة تؤدي إلى حرمان كثير من الأسر من التمتع بمستويات معيشية مناسبة، وتحرم المجتمع من استغلال حقيقي للموارد البشرية. ومن ثم فإن البطالة هي ببساطة ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال، ويعد ذلك بمثابة إهدار كبير للموارد الاقتصادية (سليمان، ٢٠٠٨م).

ويتمثل دور السلم الموازي في الحد من البطالة؛ كونه يوفر قانونية ربانية وأخلاقية وقانونية اجتماعية، لأنه بيع ينمي التكافل بين أفراد المجتمع، ويزيد من أواصر المحبة

بينهم ويزيد من العرض والطلب، خاصة في عقود السلم الموازي المتلاحقة، ويستخدم مدخلات الإنتاج وخصوصاً المحلية منها، ويعمل على إدامة التوظيف، ما يقلل البطالة (الشيباني، عقد السلم، الرابط: www.islamicbank.ly/ar/download).

خامساً: زيادة مستوى الدخل والحد من الفقر، تعد مشاريع مكافحة الفقر عاملاً رئيساً في تحقيق الأمن الاقتصادي؛ لأن الوصول للأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا بالقضاء على الفقر، ومن ثم الوصول إلى حالة الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. ولعل أهم السبل الموصلة للقضاء على الفقر هي الكفاية في استغلال وتخصيص الموارد المتاحة، والعدالة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع بما يضمن أن يحصل كل فرد على كفايته ليعيش حياة كريمة.

ويؤكد تقرير «التنمية في العالم» لعام ٢٠٠٦ الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان: «الإنصاف يعزز قوة النمو من أجل تخفيض أعداد الفقراء» على أن العدالة لا بد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء في أي مكان من العالم النامي، فالالاقتصاد ينمو ويتطور عندما يكون لدى النسبة الكبرى من السكان الأدوات اللازمة للمشاركة في المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي (الأسرج، ٢٠١٠م).

ويوفر التمويل الإسلامي عامة وعمليات السلم الموازي خاصة المجال الأمثل لتحقيق العدالة في توزيع الثروة، حيث يقوم بتوفير التمويل اللازم المتمثل في مستلزمات الإنتاج، أو منافع العين لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشاريع الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشاريع، والحصول بمقتضى هذا التمويل على منتجات مصنعة، ثم القيام بإعادة تسويقها في السوق الداخلي، أو الخارجي للبلد ما يساهم في رفع مستوى المعيشة، وازدهار الصناعة الداخلية ومن ثم الحد من الفقر (قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن السلم، رقم: ٨٥ (٢/٩)، ١٩٩٥م).

مما تقدم نجد أن لصيغة السلم الموازي دوراً واضحاً في تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث تمتاز بكفاية عالية في تنمية الاستثمار الإسلامي، من خلال استثمار الموارد المتاحة على الوجه الأفضل، والحد من أهم مهددات الأمن الاقتصادي المتمثلة في البطالة وسوء استثمار الطاقات والموارد البشرية، ومحاربة الفقر والعوز.

إلا أن هذه الصيغة لا تحظى بالاهتمام اللازم، والتقييم المناسب، فما زالت تطبق في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في نطاق محدود، رغم النص على جوازها من قبل العديد من الهيئات الشرعية الإسلامية، فهي بحاجة إلى إعادة تنقيح وفق الضوابط الشرعية والقواعد الفقهية للمعاملات الإسلامية بما يتناسب ومقاصد التشريع الإسلامي، ويلبي متطلبات العصر.

التائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١ - السلم الموازي (المتوازي): هو عبارة عن صفقتي سلم، كل واحدة منفصلة عن الأخرى، بالرغم من مراعاة تماثل الصفات بين العقدين، فلا يفضي السلم الموازي إلى بيعتين في بيعة المنهي عنه، أما عقد السلم الموازي فيطلق على عقد السلم الذي يلتزم فيه البائع بتسليم سلعة موصوفة في الذمة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها في عقد السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه دون أي ربط بين العقدين.
- ٢ - ذكر الإمام الشافعي صيغة السلم الموازي ضمن العقود المباحة، وذهب أكثر المعاصرين إلى جوازه بضوابطه الشرعية.
- ٣ - للسلم الموازي أحكام شرعية صاغتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استناداً إلى القواعد الفقهية والضوابط الشرعية لعقد السلم، باعتبار أن السلم الموازي عبارة عن عقدي سلم منفصلين.
- ٤ - التمويل ببيع السلم الموازي من أهم البدائل الشرعية لنظام التمويل بالقرض الربوي.
- ٥ - يمكن توثيق السلم الموازي بضمانات عدة، تكفل حسم النزاع والحفاظ على الحقوق، ومن هذه الضمانات الكفالة والرهن.
- ٦ - تطبيق السلم الموازي في التمويل والاستثمار يساهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الأمن الاقتصادي بسبب ميزاته العديدة، منها: اتساع نطاق التعامل به، حيث يمكن من خلاله القيام بمشاريع استثمارية تجارية، وصناعية وزراعية، كذلك يجوز أن يكون رأس مال السلم نقداً أو عيناً أو منفعة عين.

ثانياً: التوصيات:

- ١ - أن تعمل العقود المصرفية على تحقيق المصلحة الحقيقية التي أبيحت من أجلها، وأن تستند في ذلك إلى الأدلة الأقوى وفق ضوابط الترجيح المقررة، مع مراعاة مقاصد التشريع.
- ٢ - أن تلتزم المصارف والمؤسسات الإسلامية بالضوابط الشرعية في العقود المصرفية، حتى لا تؤول هذه العقود والصيغ - خاصة المستحدثة منها كالسلم الموازي - إلى العينة والربا.
- ٣ - توسيع دائرة الاستثمار في المصارف والمؤسسات الإسلامية، وتسهيل معاملاته وإجراءاته بما يتوافق مع قواعد التشريع وضوابطه، ويحقق المصلحة المعتبرة، ليكون بديلاً حقيقياً وعملياً للتمويلات الربوية.

المراجع والمصادر

- إبراهيم أنيس، وآخرون، (١٩٦٠م). المعجم الوسيط، مطبعة مصر: جمهورية مصر العربية.
- أحمد، التجاني عبد القادر، (٢٠٠٦م). السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر، الإصدار الثاني، الخرطوم: دار السداد.
- الأسرج، حسين عبد المطلب، (٢٠١٠م). الأمن الاقتصادي للإنسان العربي: الواقع والآفاق. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، رابط: <http://asharqalarabi.org.uk>
- إسماعيل، محمد إسماعيل علي، الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، موقع المركز العالمي للوسطية، الرابط: <http://wasatiaonline.net>
- الأنصاري، زكريا بن محمد، (١٩٩٧م). أسنى المطالب شرح روض الطالب ومعه حاشية الرمي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنصاري، محمد بن أحمد، (١٩٩٧م). منهج الطلاب، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٩٨٧م). الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى البغا، الطبعة الثالثة، اليمامة: دار ابن كثير.
- البهوتي، منصور بن إدريس، (١٩٩٦م). كشف القناع على متن الإقناع، بيروت: دار الفكر.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (١٩٩٦م). الروض المربع شرح زاد المستقنع، مكتبة الرياض الحديثة.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (د.ت). سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجزار، أسامة يوسف، (٢٠٠٩م). العقود الآجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الإسلامية.
- ابن جزى، محمد بن أحمد، (١٩٧٧م). القوانين الفقهية، بيروت: دار القلم.

- الخصاص، أحمد بن علي، (١٩٨٤م). أحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٩٩٤م). زاد المسير، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر، (٢٠٠٠م). جامع الأمهات، الطبعة الثانية، بيروت: دمشق: دار اليمامة للنشر والتوزيع.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- الحصنكي، محمد علاء الدين، (١٩٦٥م). الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر.
- الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الله، (١٩٩٢م). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط ٣، دار الفكر.
- حمود، خضير كاظم، (٢٠٠٢م). السلوك التنظيمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الحياشي، عبد الله خليف، (٢٠٠٤م). التوازي التركيبي في القرآن الكريم، جامعة الموصل، المكتبة الشاملة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (٢٠٠٤م). مقدمة ابن خلدون، تحقيق (عبد الله محمد الدرويش)، دمشق: دار يعرب.
- الدردير، أحمد أبو البركات، الشرح الكبير هامش حاشية الدسوقي، تحقيق: محمد عlish، بيروت: دار الفكر.
- دويكات، هيفاء شفيق (٢٠٠٣م)، عقد السلم كأداة للتمويل، الأردن: جامعة اليرموك.
- الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين بن عمر، (١٩٨٨م). مختار الصحاح، تحقيق: يحيى خالد توفيق، القاهرة، مكتبة الآداب للنشر.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي، (١٩٩٩م). بداية المجتهد، بيروت: دار ابن حزم.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، (١٩٩٠م). شرح الزرقاني على موطأ مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.

- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، (٢٠٠٠م). المبسوط في الفروع، الطبعة الثالثة، بيروت: دار المعرفة.
- سليمان، عبد الصادق إسحق، (٢٠٠٨م). الصراع القبلي والنهب المسلح بإقليم دارفور، الأسباب والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة.
- السواس، علي بن أحمد، (٢٠٠٥م). مخاطر التمويل الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٩٩٢م). الأشباه والنظائر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، مصطفى الرحياني، (١٩٦١م). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ٦م، دمشق: الكتب الاسلامي.
- الشافعي، محمد بن إدريس، (١٩٧٢م). الأم، الطبعة الثانية، بيروت: دار المعرفة.
- شوبجي، عبد المولى سيد، (١٩٩٢م). المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- الشيبياني، عبد الكريم عمر، عقد السلم، موقع البنك الإسلامي، متاح على الرابط: www.islamicbank.ly/ar/download
- الشيخ نظام، ومجموعة من العلماء، (١٩٩٠م). الفتاوى الهندية، دار الفكر.
- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، (١٩٩٦م)، المذهب، (تحقيق: محمد الزحيلي)، بيروت: الدار الشامية للطباعة والنشر.
- الضرير، الصديق محمد (١٤١٥هـ)، السلم وتطبيقاته المعاصرة، بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة ١٤١٥هـ.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، (١٩٨٤م). تفسير الطبري، دار الفكر، بيروت.
- ظهر، عثمان، (١٤٢٨هـ). بحث بعنوان: «بيع المحاويع حماية للمصارف من تقلبات الأسعار ونمو لسوق السلع الحقيقية»، (<http://www.iifef.com>).

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، (٢٠٠٠م). رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر.
- عبد الكريم، راسم محمد، (٢٠١١م). بيع السلم في التطبيقات الفقهية المعاصرة، جريدة العرب القطرية، الرابط: <http://www.alarab.qa>
- عبد المولى، سيد شوبجي، (١٤١٣هـ). المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- العساف، عدنان محمود، (٢٠٠٤م). عقد بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة، عمان: دار جهينة للنشر.
- عليش، محمد عليش، (١٩٨٨م). منح الجليل، بيروت: دار الفكر.
- عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠٠٤م). بحث بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشاريع الصغيرة، جامعة الأزهر، القاهرة: مركز صالح كامل.
- عمر، محمد عبد الحليم، (٢٠٠٠م). الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي، الطبعة الأولى، عمان: دار النفائس.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (١٩٩٤م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت: دار الفكر.
- القر داغي، موقع الفقه الإسلامي، السلم المنظم. www.islamfeqh.com
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (٢٠٠٦م). تفسير القرطبي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القليطي، سعيد علي حسن، (٢٠٠٧م). التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني، الرياض.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن أحمد، (١٩٨٢م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي.

- مالك، مالك بن أنس بن مالك، (١٩٩٤م). المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الماوردي، علي بن محمد، (١٩٩٩م). الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مجمع الفقه الإسلامي، (١٩٩٥م). منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، الدورة التاسعة، العدد التاسع، الجزء الأول.
- المرغيناني، برهان الدين بن علي بن أبي بكر، (٢٠٠٠م). الهداية شرح البداية، ط ١، (تحقيق: محمد تامر، حافظ عاشور)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، (١٩٧٤). المبدع، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النيسابوري، (١٩٨١م). الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ط ١٩٨١، ٣، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم، (٢٠٠٣م). لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- المواق، محمد بن يوسف العبدري، (١٩٩٤م). التاج والإكليل لمختصر خليل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر.
- ابن نجيم، زين العابدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الثانية، بيروت: دار المعرفة.
- النووي، محيي الدين بن شرف، (١٩٨٤م). روضة الطالبين وعمدة المفتين، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الاسلامي.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠٠٩م). المعايير الشرعية، البحرين.

التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني

دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل

DOI: 10.12816/0012990

د. علاء زهير الرواشدة(*)

أستاذ علم الاجتماع المشارك - قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

الملخص

الدراسة إلى التعرف على عوامل التطرف الأيديولوجي ومظاهره من وجهة نظر **هدف** الشباب الجامعي الأردني، وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات كالجنس، ومكان الإقامة، والجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (٣٠٤) طلاب وطالبات من جامعتي الأردنية والعلوم والتكنولوجيا، وتم جمع البيانات بواسطة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي الأردني يرفض التطرف الأيديولوجي على الرغم من وجود بعض مظاهره، وهذا ما يبدو واضحاً على أفكارهم المتطرفة بالموقف من الاختلاط ومعاداة الانفتاح على الغرب ومقاطعة منتوجاته، وأصحاب الديانات الأخرى. وكانت أبرز عوامل التطرف الأيديولوجي الفكري عند الشباب الأردني تعود إلى عوامل اجتماعية تليها العوامل الدينية ثم السياسية ثم الأكاديمية فالاقتصادية، ووجدت الدراسة بعض الفروقات البسيطة التي تعزى للجنس ولصالح الذكور حول مظاهر التطرف الأيديولوجي، ولا توجد فروق حول مظاهر التطرف تعزى لبقية متغيرات الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة التطرف الأيديولوجي من خلال علاج العوامل الاجتماعية سابقة الذكر كافة.

الكلمات المفتاحية: التطرف الأيديولوجي، الشباب الجامعي، العوامل، المظاهر، الأمن الفكري، الأمن الاجتماعي.

alaa_rwashdeh@yahoo.com (*)

Radical Ideology from the Perspectives of the Jordanian Youth A Sociological Study on Aspects and Factors

Dr. Alaa Zuhair Al Rwashdeh^(*)

Associate Professor of Sociology, Department of Social Sciences, Al-Balqa' Applied University, Jordan

This study aims to identify the factors of the radical ideology and its aspects from the perspectives of the Jordanian university youth. It also sheds light on the relation of the radical ideology with some variables such as: Gender, residence place, university, college, monthly income of the family, number of family members, level of parental education, school year and GPA.

The study was conducted on a sample of (304) students (males and females). The sample was taken from the University of Jordan and the University of Science and Technology, data was collected using questionnaires.

The study shows that Jordanian university youth reject the radical ideology despite the existence of some of its aspects. This appears obvious in their radical opinions considering their positions on the social intercourse between men and women, their non - accomodation with the West and boycotting its products and people belonging to other religions. The study yields that the most prominent factors of radical ideology among Jordanian youth are - social, religious, political, academic and economic.

The study noticed some minor differences that are attributed to gender and in favor of males on the aspects of radical ideology. While no differences where noticed on the aspects of radical ideology attributed to other variables of the study.

In its conclusion, the study recommends to resolve the radical ideology by considering the above mentioned social factors.

Keywords: Radical Ideology; University Youth; Factors; Aspects; Intellectual Security; Social Security.

(*) alaa_rwashdeh@yahoo.com

مقدمة

يعيش المجتمع الأردني عموماً جملة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية نتيجة التحولات الداخلية والخارجية العالمية في منظومة القيم والأساليب والسلوكيات، بحيث أصبح الإنسان يعيش حالة من عدم الرضا واللاشعور بواقعه، وإذا ما علمنا أن غالبية المجتمع الأردني هم من فئة الشباب والفتية، فإن تأثيرهم بهذا الواقع سيكون الأكبر والأكثر. فأصبح يعيش في عالم مشحون بالتوترات ويموج بالخلافات والصراعات، وأخذت تزداد يوماً بعد يوم، لكن شعور الشباب بالعزلة والعنف في الوقت الحاضر هو السمة السائدة، والأغلبية منهم لم يتمتعوا بالانخراط في الأحزاب أو الجماعات، المشروعة منها وغير المشروعة. ومع تطور الحضارة وتعدد العلاقات بصورة كبيرة، يزداد اغتراب الإنسان وتعدد أسبابه ومظاهره. لذا اهتم كثير من الدراسات الفلسفية والاجتماعية والنفسية بتحليل تلك الأسباب والمظاهر في مراحل تاريخية مختلفة وظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية متباينة، وقد جاء هذا البحث ليوضح التطرف الفكري الأيديولوجي للوقوف على أهم أسبابه ومظاهره وآثاره على الشباب في الوقت الحالي.

ويعد التطرف الأيديولوجي من الظواهر الخطرة التي تهدد أمن الفرد والمجتمع بعمومه. والواقع أن تطرف بعض الشباب في آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ظاهرة تحتل موقعها في كل المجتمعات منذ أقدم العصور، ولكنها أخذت بعداً جديداً في المجتمعات الحديثة عندما أنتج التطرف ظواهر كالعنف والإرهاب والعدوان على الأبرياء والممتلكات، وفوضى الأمن بالمجتمع (رشوان، ٢٠٠٢). والشباب من أكثر الفئات عرضة لهذا المرض الاجتماعي الخطير لكونهم يشكلون مرحلة عمرية تتميز بالحيوية والنشاط والرغبة القوية نحو التجديد والتغيير ما تجعلهم أكثر الفئات الناقدة والانفعالية لكثرة المتناقضات الحياتية التي يواجهونها سيما أن المجتمع المعاصر تحتاحه تيارات مختلفة ومتباينة ومتعارضة، ويزخر بتحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة جعلت الإنسان يعاني أزمات متلاحقة أبرزها شعوره بمظاهر الاغتراب واللامبالاة والإهمال والحرمان، والتهميش الثقافي والسياسي الذي ينتهي بالتطرف.

ومن باب التأطير العلمي والتخصصي نجد أن لعلم الاجتماع عموماً وعلم الاجتماع السياسي والجريمة والمعرفي والديني والأمن الإنساني تحديداً وللخدمة الاجتماعية دوراً بارزاً وفعالاً في دراسة أهم المشكلات التي تواجه المجتمع بشكل عام، وتواجه الشباب بشكل خاص. لذلك هناك علاقة وثيقة بينهم في إيجاد الحلول والمقترحات اللازمة لحل مشكلة التطرف الفكري والأيديولوجي لدى الشباب الجامعي؛ حيث تقوم تلك العلوم وغيرها بمعالجة أسباب القلق والاضطراب والعزلة والتطرف المؤدي إلى العنف والإرهاب.. ويقتصر دورها ومجالاتها على:

١ - العمل على توعية الشباب الجامعي بضرورة وأهمية المشاركة في الحياة العامة وتحقيق الأمن المجتمعي.

٢ - نشر الوعي في مجال المعارف والمعلومات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية (البعد المعرفي).

٣ - إيجاد الحلول المناسبة والمقترحة لحل مشكلة التطرف الفكري الأيديولوجي.

٤ - توعيتهم بأهمية القرارات السياسية التي تعمل على تطور البناء العلمي، والاجتماعي، والاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على التنمية والمصلحة العامة.

لذا تأتي هذه الدراسة للوقوف على أهم أسباب التطرف الأيديولوجي لدى الشباب الجامعي بشكل خاص، مع توضيح لعلاقة التطرف الأيديولوجي الفكري بالمتغيرات والقيم المختلفة، سواء أكانت فكرية أم دينية أم اجتماعية أم اقتصادية، مع بيان مظاهره وأبعاده.

مشكلة الدراسة

إن التطرف حقيقة واقعة يلمس تأثيرها في مجتمعاتنا المعاصرة بكثرة، ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات الاجتماعية الميدانية التي أجريت حول هذا الموضوع، خاصة في المجتمع الأردني بحسب علم الباحث. ولأن التطرف بأشكاله المختلفة لم ينشأ جزأفاً، بل له أسبابه ودواعيه الموضوعية، كما أن له مخاطر تؤثر سلباً على الفرد والجماعة وعلى بنية المجتمع بعمومه وأهدافه التنموية؛ لذا فإن معرفة أسباب التطرف وجذوره وعلاقته بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأمنية تعد غاية في

الأهمية لتحديد نوع العلاج المناسب والتعامل معه كظاهرة تفرض نفسها في المجتمع المعاصر. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما أبرز مظاهر التطرف الفكري الأيديولوجي عند الشباب الجامعي الأردني ومواقفهم منه؟ وما الأسباب والعوامل المؤدية إليه في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية كالجنس، ومكان الإقامة، والوضع الاقتصادي، وحجم الأسرة، والمعدل التراكمي، ونوع الكلية؟

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تحدد أهداف الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١ - ما اتجاهات الشباب الأردني نحو مظاهر التطرف الأيديولوجي؟
- ٢ - هل هناك فروق ذات دلالة بين وجهات نظر الشباب نحو مظاهر التطرف تعزى للمتغيرات كالجنس، ومكان الإقامة، والجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي؟
- ٣ - ما أهم الأسباب الاقتصادية للتطرف من وجهة نظر الشباب؟
- ٤ - ما أهم الأسباب الاجتماعية للتطرف من وجهة نظر الشباب؟
- ٥ - ما أهم الأسباب الدينية للتطرف من وجهة نظر الشباب؟
- ٦ - ما أهم الأسباب الأكاديمية للتطرف من وجهة نظر الشباب؟
- ٧ - ما أهم الأسباب السياسية للتطرف من وجهة نظر الشباب؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية العلمية: تتمثل بأهمية الموضوع المطروح لكون التطرف الأيديولوجي ظاهرة مرضية تسود فئات معينة وسط النسيج الاجتماعي في المجتمع الأردني، تهدد أمنه واستقرار أفراد وجماعته إذا ما ترك العنان لمثل تلك الأفكار بالانتشار والرواج خاصة

عند الشباب. سيما أنها دراسة تركز على شريحة اجتماعية واسعة، وتشكل الغالبية من سكان المجتمع الأردني وتمتاز بصفات قد لا تتوافر في بقية الشرائح الأخرى كالطاقة والحيوية والنشاط والطموح والرغبة القوية بالتغيير والتجديد وسط سلسلة من الأزمات العميقة، والتحويلات الكبيرة التي يشهدها المجتمع، وتترك آثارها المختلفة على فكر الشباب واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم من شتى نواحي الحياة. إنها دراسة مهمة من الناحية النظرية بما توفره من معلومات وأفكار عن ظاهرة خطيرة في مجتمعنا تفيد المكتبة المحلية والأجنبية، والباحثين في هذا المجال.

الأهمية العملية: بما توضحه وتكشف عنه للشباب أنفسهم والجهات ذات العلاقة بالأمن الفكري؛ وللمؤسسات التنشئة المجتمعية لتقوم بأدوارها المناسبة للتعامل مع معطيات الظاهرة في المجتمع. وتنبع أهمية الدراسة من اعتبار موضوعها من أهم موضوعات البحث في علم الاجتماع الديني، وعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية وعلم الجريمة، وعلم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع السياسي والأمن الإنساني.

الإطار النظري للدراسة

بدا الاهتمام العالمي بظاهرة التطرف سواء على مستوى الدول، أو الباحثين، أو العاملين في المجال السلوكي الاجتماعي، والسياسي، والتربوي أو على مستوى المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة في التزايد، وذلك نتيجة تطور الوعي النفسي، والاجتماعي بأهمية مرحلة الشباب وضرورة توفير المناخ النفسي والتربوي المناسب لنموهم نمواً سليماً وجسدياً واجتماعياً، لما لهذه المرحلة من أثر واضح على مستقبل المجتمع، بالإضافة لنشوء كثير من المؤسسات والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وقيام الأمم المتحدة بصياغة اتفاقات عالمية تهتم بحقوق الإنسان عامة وبعض الفئات خاصة كالأطفال، والشباب، والمرأة، وضرورة الحماية من جميع أشكال الإساءة والاستغلال والعنف التي تتعرض لها في زمن السلم والحرب (www.gulfkids.com).. فشاع استخدام مفهوم التطرف في العصر الحديث بشكل غير مسبوق، والسبب ارتباطه بمفاهيم يصعب فصلها أو الحديث عنه دون التطرق إليها كالتعصب، والتشدد والغلو والطائفية والعنف، والإرهاب وغيره، حيث يعد التطرف المغذي الرئيس لكل تلك الظواهر.

تعريف التطرف: يعرف التطرف في اللغة بأنه: مجاوزة حد الاعتدال أو عدم التوسط (ابن منظور، ١٩٨٦م). ويقال: بأنه الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط (القرضاوي، ٢٠٠١م)، ومجالات التطرف في الدين أو الفكر أو السلوك. ويربط البعض بين التطرف والغلو (الجراد، ٢٠٠٠). لكونه مشتقاً من وجود دلالة لغوية وردت في القرآن الكريم في الآية القائلة: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (المائدة: ٧٧)، لذا فالتطرف دينياً هو الغلو، بمعنى مجاوزة الحد وإتيان حد الشيء بإطلاق، ويبقى التطرف أعم من الغلو (المربع، ٢٠٠٩م).

والتطرف اصطلاحاً: هو الغلو في عقيدة أو فكر أو مذهب أو غيره، مما يختص به دين أو جماعة أو حزب (الصاوي، ١٩٩٣م). ويعطي القاموس الفلسفي للتطرف تعريفاً مختصراً هو: اندفاع غير متوازن إلى التحمس المطلق لفكر واحد يصبح معه صاحبه أحادي الشعور، وفي حالة اضطراب نفسي يفقده حاسة التمييز بين الحسن والأحسن، والسيئ والأسوأ (الجراد، ٢٠٠٠).

والتطرف في اللسان العربي مشتق من «الطَّرَف» أي «الناحية»، أو «منتهى كل شيء». وتطَرَّف «تستدعي للخاطر» أتى الطرف «وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط». وشاع استخدام كلمة التطرف في العقد الماضي بمنطقتنا ترجمة للكلمة الإنجليزية Extremism، وتردد معها استخدام كلمة «الأصولية» ترجمة للكلمة الإنجليزية Fundamentalism والأصولية في معجم «وبستر» مصطلح أطلق على حركة احتجاج مسيحية ظهرت في القرن العشرين، تؤكد ضرورة التفسير الحرفي للكتاب المقدس باعتباره أساساً للحياة الدينية الصحيحة. وهو يطلق أيضاً على أي حركة أو اتجاه يشدد بثبات على التمسك الحرفي بمجموعة قيم ومبادئ أساسية.

ولم يقدّر لهذا المصطلح أن يشيع في منطقتنا العربية لاختلاف دلالاته «الأصولية» في اللسان العربي التي توحى بالتمسك بالأصول، وهو أمر محمود، أو تشير لعلم أصول الفقه - أحد أهم علوم الشريعة الإسلامية - فكان أن استخدم مصطلح «التطرف» للدلالة على التشدد وتجاوز الحد في الدين في الكتابات العربية.

و«التطرف» مصطلح يضاد مصطلح «الوسطية» الذي هو من الوسط «الواقع بين طرفين»، كما يقول الأصبهاني في مفردات غريب القرآن. وهو يحمل في طياته معنى «العدل». وفي القرآن الكريم ﴿.. وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا..﴾ (البقرة: ١٤٣) أي أمة عدل.

والتوجيه القرآني كان دوماً يحث على الاعتدال، فالله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها. وهو يعلي من شأن اليسر. وهو ينهى عن البخل والشح؛ لأنها تطرف في التعامل مع المال. وكثيرة هي الأحاديث النبوية التي تشرح ذلك وتدعو إلى الرفق «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق. ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» (رواه أحمد).

وقد جاء الفقه ليؤكد وليجعل من القواعد الأصولية مثل قاعدة المشقة تجلب التيسير، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات تمثل روح التيسير والسماحة. ويحفل فقه المعاملات بما يحث على الأخلاق الحميدة، وينهى عن السخط والضجر والفحش والشطط والمغالاة، وغير ذلك من صور التطرف.

وإذا كان مصطلح «التطرف» يعني «التشدد وتجاوز الحد»، فإن مصطلح «الوسطية» يدل على «العدل» و«السماحة». ولفظ السماحة في لسان العرب «يطلق على سهولة التعامل فيما اعتاد الناس فيه المشادة». كما يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عن معنى السماحة في كتابه «أصول النظام الاجتماعي في الإسلام»، أنها وسط بين الشدة والتساهل. ولفظها هو أرشق لفظ يدل على هذا المعنى. يقال سمح فلان، أي جاد بهال له بال. وهي تدل على «خلق الجود والبذل». وينتهي إلى القول: «فأصل السماحة يرجع إلى التيسير والاعتدال، وهما من أوصاف الإسلام». (الدجاني، ٢٠٠٤م)

والتطرف شكل من أشكال الانحراف الفكري الأيديولوجي فهو الميل والعدول، يقال: انحرف عنه وتحرف واحرورف أي مال وعدل. وحرف الشيء عن وجهه أي صرفه وإذا مال الإنسان عن شيء يقال انحرف. وانحرف بمعنى مال (العيد، ١٤٢١هـ).

والتعريف الاصطلاحي للانحراف: هو كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي (الدوري، ١٩٩١م). وإن الانحراف الفكري يعد خطراً، ومن أهم الجوانب التي تمس الأمن الوطني،

والانحراف الفكري هو: مخالفة ما تجمع عليه الأمة سواء أكان دينياً أم اجتماعياً أم سياسياً، وهو بذلك قد يكون اختط طريقاً مغايراً لما تقوم عليه الأمة من أفكار، وأن من الانحرافات الفكرية قد يتخذ شكلاً فردياً أو جماعياً.

فالانحراف الفكري مادته الفكر، وهو الركيزة الأساسية التي تحدد الإطار المرجعي للأفراد والجماعات، وهذا أخطر ما في الموضوع، إذ إن الإطار المرجعي هو الذي يحدد ما هو صالح وما هو غير ذلك بعيداً عن التطرف والغلو. أما إذا كان هذا الإطار المرجعي هو الذي يحدد فكر الفرد وينجم عنه فكر يتماشى مع فكر الجماعة والأمة فهذا هو المطلوب.

ولكن برز في العقود الأخيرة اتجاهات فكرية وتيارات أصبحت تؤسس لنفسها مدارس فكرية تقوم أساساً على مخالفة ما تجمع عليه الأمة، وبالتالي تعمل على نشر فكرها من خلال وسائل شتى، خصوصاً بين النشء والشباب حيث تجد ميداناً خصباً.

والانحراف الفكري هو سلوك غير سوي يماثل السلوك الإجرامي؛ لأنه يفضي إلى قتل الأبرياء، ولا يفرق بين الشيوخ والنساء والأطفال، وكذلك لا يفرق بين مدني وعسكري. وغالباً ما تكون نتائجه موجهة ضد الضعفاء والأبرياء، الذين لا يحملون السلاح، ويكونون منخرطين في حياتهم اليومية فيستغلون ذلك الظرف، من خلال فكر منحرف يميز ويشرع لهم ذلك؛ بل يوصف الواحد منهم الذي يقوم بالعملية الانتحارية بأنه بطل واستشهادي، حسب تعبيرهم وادعائهم. وهذه الأفعال لا شك بعيدة كل البعد عن تعاليم ومبادئ الإسلام.

إن التحديات التي تواجه الأمن الفكري كثيرة ومتنوعة، منها الداخلية، والخارجية، ومنها المشترك بين العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية، وما الغزو الفكري، والحروب العقائدية، والعسكرية النفسية والإعلامية وطفرة المعلومات ونشوء الجماعات المتطرفة، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها...، إلا تحديات حقيقية للأمن الفكري في المجتمعات العربية الإسلامية. (البحني، ٢٠٠٥م).

ولذا لا يعد الانحراف الفكري جريمة فكرية وقانونية وشرعية فحسب، وإنما يسيء إلى عقيدة الأمة الإسلامية وكذلك هو سبيل لنشر البدع والفتن بين المسلمين، وفيه تشويه لصورة الإسلام الصحيحة المتمثلة في الوسطية والاعتدال البعيد عن التطرف والغلو.

كما أنه يوظف الإرهاب الذي ألصق بالمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وهذا جعل المسلمين في موضع اتهام في سفرهم ومعاشهم في كثير من الدول الغربية. لذلك فإن الانحراف الفكري لا يمكن وصفه إلا بالسلوك الإجرامي الفكري المنحرف؛ لأن مخاطره تزيد كثيراً على ما تقوم به العصابات الإجرامية المنظمة.

وفي ضوء ما سبق يتحدد المفهوم الإجرائي للتطرف الأيديولوجي الفكري وفقاً لغايات الدراسة الحالية بالآتي: هو المبالغة لدرجة الغلو والتشدد في التمسك فكرياً أو سلوكياً بجملة من الأفكار قد تكون دينية عقائدية أو سياسية أو اقتصادية أو أدبية أو فنية، يشعر الفرد بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة التي لا تقبل الجدل ليعيش بمعزل عن بنية الثقافة والمجتمع، ومنفصل عن النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه وينتمي إليه، ويعاني من الغربة عن الذات والجماعة معاً. أما الشباب الجامعي: فهم شريحة عمرية محددة تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٢٥ سنة وهم طلبة الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا في الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠١٣م.

والجدير بالذكر أن ظاهرة التطرف لا تقتصر على مكان دون آخر ولا على قطر دون قطر آخر، إنها قديمة قدم الإنسانية بدأت مع بدايات التاريخ الإنساني، وبقيت إلى يومنا هذا ملازمة لظهور الأديان والعقائد والأنظمة والمذاهب حتى المصالح، فلكل حالة متطرفون ومعتدلون (بيومي، ٢٠٠٤م). وكثير من الباحثين قد أولوا اهتماماً أكبر للتطرف ذي الطابع الديني أكثر من غيره في مجتمعاتنا العربية، والسبب يعود إلى انتشار الفكر التكفيري القامع والمشكك لاعتقاد غالبية المسلمين، ولكونه من أخطر أنواع التطرف يتم فيه تجنيد فئات من الشباب لتحقيق أهداف ضد المجتمع وأمنه (الحربي، ٢٠١١م).

إن غياب الحرية والديمقراطية وشيوع الفساد والاستبداد وظروف الفقر في معظم الدول العربية قد شكلت البيئة الخصبة لنمو وانتشار الأفكار المتطرفة. كما لصعود جماعات الإسلام السياسي في البلاد العربية وصراعها المرير مع القوى والجماعات المغايرة بأيديولوجيتها والخلافات العميقة حول كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والدينية والدينية وملاحقتها ومحاربتها بقسوة من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة وتضييق الخناق عليها وحرمانها من أبسط حقوقها (بني سلامة وخطايب، ٢٠٠٩م) ترك المجال لإعادة

ترميم بيئة التطرف في البلاد العربية، وهذا ما ينطبق على بقية الجماعات الأخرى في البلاد وما عاشته الشعوب العربية، وما مورس عليها من تزييف الوعي، وسيادة العلاقات المزيفة بينها وبين الصفوات الحاكمة التي بدورها حرمت شعوبها من حقوقها في المشاركة السياسية والمساواة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ممارسة المقرطة، وجعلتها تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. في الوقت الذي أفرطت الأنظمة السياسية العربية في ممارسة احتكار السلطة دون مبررات شرعية، وارتكاب أبشع جرائم الإنسانية في تصفية المعارضين وطالبي الحرية من الشعوب، ونهب أموالهم، إنها أنظمة جعلت من التطرف الفكري عند الشباب العربي أمراً حتمياً وسمة سيكولوجية قد تشكلت عبر زمن طويل من المعاناة والحرمان.

الاتجاهات النظرية المفسرة للتطرف

هناك قصور واضح في علم الاجتماع الديني في التصدي لظاهرة التطرف ومعالجتها بالمجتمع المعاصر، ولأن التطرف الأيديولوجي الفكري مشكلة لها أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتربوية والدينية؛ فهي تستوجب الدراسة والتقصي حتى يمكن فهمها (بني فياض، ٢٠٠٨م) التي ربما لا يخرج تفسيرها عن بعدين هما: نتائج عوامل خارجية تتمثل في التغيرات العالمية الحادة كالسياسات الاستعمارية والعسكرية والحروب والصراعات غير المبررة، والأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على مجتمعاتنا، وعوامل داخلية تتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة للأفراد والجماعات، والحرمان السياسي والديمقراطي في المجتمع وعوامل التفكك الأسري والاجتماعي مما تنعكس في تطرف الأفراد بأفكارهم واتجاهاتهم وسلوكهم.

واختلفت تفسيرات علماء الاجتماع لظواهر التطرف كل حسب مرجعيته، فنجد الوظيفيين أمثال كايم ويارسونز وميرتون قد ربطوا ظهور ظواهر معتلة كالتطرف الى وجود خلل بنائي داخل النسق الاجتماعي ممثل بفقدان اندماج الفرد بالجماعات الاجتماعية، والثقافة السائدة مع ضعف آليات الضبط والقواعد المنظمة لسلوك الفرد وتفكك المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع ما تنتج هذه الظروف قيماً مضادة فتولد السلوك المنحرف غير المألوف في فضاء الأعراف والمعايير المجتمعية وهذه حالة تعبر عن

عدم قدرة المؤسسات على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وطموحاتها فتتشكل حالة التطرف الفكري لديهم.

بينما ينظر الماركسيون إلى أن سبب مثل هذه الظواهر يعود لتفشي الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها فئات كبيرة بالمجتمع على هامش مخلفات النظام الرأسمالي من فقر وبطالة، ومعاناتها المريعة من الحرمان ببعديه الاقتصادي والسياسي، وفقدان المجتمع للعدالة الاجتماعية، والمساواة بين فئاته، وتزايد الشعور بالاضطهاد والتهميش والاحتكار والاستغلال في مناحي الحياة ما ينعكس على نمو ظواهر عدة، والتطرف الفكري من أخطرهما.

ويذهب (Siglman) مؤيداً هذا التفسير عندما أرجع ظواهر كالتطرف والعنف إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة؛ نتيجة عدم العدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات. فالتطرف تعبير عن حالة التعارض القائم بين مصالح الجماعات، وتزايد الشعور بالظلم والحرمان وعدم المساواة والاضطهاد بأشكاله المختلفة خاصة السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن التطرف الأيديولوجي، مثله في ذلك مثل العولمة، ظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس ومشكلته أنه لا يتعلق فقط باتجاهات فكرية منحرفة أو رؤى للعالم متخلقة وبدائية فقط، ولكنه يتحول في مجال الممارسة، على مستوى الأفراد والجماعات وبعض الدول، إلى إرهاب صريح. وهذا الإرهاب لا يوجه ضرباته فقط للخصوم الفكريين أو السياسيين، ولكنه يصوب سهامه المسمومة إلى المدنيين بصورة عشوائية، ما يؤدي إلى سقوط مئات القتلى والجرحى.

ومن ثم يمكن القول إنه لكي نفهم الإرهاب وطبيعته وأسبابه، لابد لنا في البداية أن نحلل وندرس بعمق ظاهرة التطرف الأيديولوجي، من حيث تعريفه ومصادره ونتائجه وطرق مواجهته.

وهناك في الفكر العلمي العالمي دراسات متعددة عن التطرف الأيديولوجي والإرهاب، بحيث يحار الباحث أي دراسة يعتمد عليها إن أراد أن يقدم تعريفاً للتطرف الأيديولوجي وأبعاده المتعددة بغير أن يغوص في خضم النظريات العلمية المتعمقة بلغتها الصعبة، التي ليس من السهل على القارئ العادي أن يلم بها ويفهمها.

وقد لفتت نظري دراسة شاملة لعالم النفس «كيفين دور هايم» من جامعة «ناتال» بجنوب أفريقيا، خصصها لسياسات العلم في مجال التنظير للمعرفة السلطوية، واستعرض فيها بشكل متعمق نظريات أربع تسود في ميدان البحث عن العلاقة بين الأسلوب المعرفي والمضمون الأيديولوجي. وهى «السلطوية، ونظرية التطرف، ونظرية السياق، ونظرية تعددية القيم». وقد حاولت هذه النظريات جميعاً - والتي لا يتسع المجال لاستعراضها - أن تحل مشكلة التعميم النظري العالمي والسياقات التاريخية السياسية. والسؤال المطروح هنا: هل يمكن التعميم على السلوك المتطرف، بغض النظر عن اختلاف المراحل التاريخية، وتباين المجتمعات والثقافات؟

لكل هذه الاعتبارات العملية نقنع بالاعتماد على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التطرف بأسلوب منهجي ومبسط في الوقت نفسه، وعلى رأسها دراسة «بارتولي وكولمان» المنشورة في سبتمبر ٢٠٠٣م.

التطرف ظاهرة معقدة، رغم أنه من الصعب تلّمس تعقيدها. والتطرف - ببساطة - هو أنشطة (معتقدات، واتجاهات، ومشاعر، وأفعال، وإستراتيجيات) يتبناها شخص أو جماعة بطريقة تبعده عن الأوضاع السائدة بين الناس. وهى في مواقف الصراع تعلن عن نفسها باعتبارها شكلاً عنيفاً من أشكال الانغماس في الصراع. ومع ذلك يمكن القول إن إطلاق صفة التطرف على الأنشطة والناس والجماعات، وكذلك تعريف الأوضاع العادية في أي موقف، هي مسألة ذاتية من ناحية، وسياسية من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس يرى «بارتولي وكولمان» في دراستهما المذكورة أنه لا بد من وضع الاعتبارات التالية في أي مناقشة للتطرف. فالفعل المتطرف نفسه الذي يراه البعض عادلاً وأخلاقياً مثل «الحرب في سبيل الحرية»، قد تراه أطراف أخرى باعتباره غير أخلاقي بل فعلاً إرهابياً مضاداً للمجتمع. ويتم ذلك وفقاً لقيم وسياسات وأخلاقيات كل طرف، وطبيعة علاقاته بالفاعل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إحساس المرء بأخلاقية ولا أخلاقية الفعل المتطرف (مثل حرب العصابات التي قادها نيلسون مانديلا ضد الاستعمار الاستيطاني للبيض في جنوب أفريقيا) قد يتغير مع تغير الظروف (مثل نوعية القيادة، والرأي العام العالمي،

والأزمات والسياقات التاريخية). وعلى ذلك يمكن القول إن السياق المعاصر والتاريخي للأفعال المتطرفة تشكل نظرنا إليها. والاختلافات في القوة مهمة ونحن بصدد تعريف التطرف، ذلك في المواقف التي تستخدم فيها القوة جماعات نصيبها من القوة ضئيل، في مواجهة أنشطة مشابهة يقوم بها أفراد أو جماعات تدافع عن بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول إن الأفعال المتطرفة من الأرجح أن تلجأ لاستخدامها فئات الشعب المهمشة، التي ترى أن وسائل الصراع السلمية لنيل حقوقها مسدودة أمامها. ومع ذلك يمكن القول إن الجماعات والطبقات السائدة التي قد تساندها الدولة، عادة ما تلجأ إلى أفعال متطرفة لقمع خصومها السياسيين.

وعادة ما تتمثل الأفعال المتطرفة في وسائل عنيفة، رغم أن الجماعات المتطرفة قد تختلف في تفضيلها لتكتيكات عنيفة أو غير عنيفة، وكذلك بالنسبة للأهداف التي ستتوجه لمهاجمتها.

وفي الوقت نفسه فإن الجماعات التي لا تمتلك فائضاً من القوة، من الأرجح أن تلجأ لأشكال مباشرة للعنف (مثل التفجير الانتحاري)، في حين أن الجماعات المسيطرة عادة ما تلجأ إلى أشكال العنف المؤسسية (مثل استخدام التعذيب، أو المعاملة الأمنية الوحشية مع الخصوم السياسيين).

وعلى الرغم من أن بعض الجماعات المتطرفة غالباً ما يظن أنها متماسكة ولا تحدث خلافات بين أعضائها، فالواقع يقرر أن هذه الجماعات غالباً ما تسودها الخلافات، سواء حول أهدافها أو وسائلها لتحقيق هذه الأهداف، أو حتى بالنسبة لرؤيتها للعالم.

وأخيراً يمكن القول إن المشكلة الرئيسة بالنسبة للتطرف، خصوصاً في الصراعات الممتدة، لا تتمثل في عنف الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المتطرفة ولكنها في الاتجاهات المتطرفة التي تتمثل في جهودها وثباتها وعدم تسامحها مع الغير، وبالتالي عدم قابليتها للتغير. وهناك ستة مصادر للتطرف، لعل أولها هو الحرمان أي سيادة الفقر والافتقار إلى الخدمات الصحية والغذاء السليم والتعليم والعمل، وكلها تتضافر كمبررات للعنف. فإذا أضفنا إلى ذلك إنكار الحاجات الإنسانية الأساسية (كالحاجة إلى الأمن والكرامة والاعتراف بهوية الجماعات المختلفة، وتعويق المشاركة السياسية، والخبرات غير المحدودة

التي تتعلق بإهانة الناس، والفجوة بين ما يعتقد الناس أنهم يستحقونه وما يمكن لهم الحصول عليه...)، كل هذه العوامل أو بعضها يمكن أن تمثل خيرة للتطرف، خصوصاً حين تسد المسالك المشروعة للتعبير عن احتياجات الناس.

والنقطة الثانية أن العنف يبنى بالتدريج من قبل قادة سياسيين يعتمدون على ظروف الناس الصعبة من خلال الترغيب (إعطاء منح مالية لمساعدة المتطرفين أو أسرهم) أو الوعود التي تعطى للمتطرفين أنهم - حتى لو ماتوا أثناء الأعمال الإرهابية - سيكونون شهداء ولهم الجنة. وهؤلاء القادة يبررون التطرف باعتباره وسيلة فعالة للسيطرة على السلطة. ومن ناحية أخرى فإن الجماعات والطبقات الاجتماعية المسيطرة غالباً ما تغذي التطرف من خلال أساليبها القمعية في التعامل مع الجماعات المتطرفة. والتطرف في منظور ثالث يمثل مخرجاً انفعالياً لمشاعر قاسية، تتعلق بالقهر وعدم الأمان وامتهان الكرامة والضياع. والأفراد الذين يشعرون بهذه المشاعر غالباً ما ينجحون للتطرف والإرهاب.

غير أن بعض النظريات الأخرى ترى في التطرف إستراتيجية عقلانية في صراع القوى بين أنصار السلطة ومعارضيه.

ومن ناحية أخرى فالتطرف قد ينبع من تبني أيديولوجيات أخروية (تتعلق بنهاية العالم كما تحدده مجموعة متكاملة من الميثولوجيا)، وقد يتأثر الشباب بهذه الأساطير، من خلال المدارس أو برامج الإعلام أو الزملاء أو الأسرة ذاتها.

وأخيراً هناك نظريات ترى في التطرف ظاهرة مرضية تدفع لطريقة في الحياة تجذب العنف لكي تعطي الشخص أو الجماعة إحساساً بالحياة، ويتم ذلك أحياناً من خلال تدمير الحياة نفسها، كما يحدث في التفجيرات الانتحارية. وأياً كان الأمر، فهناك حاجة لمواصلة البحث لتحليل ظاهرة التطرف ونتائجه (ياسين، ٢٠٠٧م). وبشكل عام يمكن تناول الانحراف الفكري والأيديولوجي من خلال مدارس ونظريات أرساها علم الاجتماع عاجلت هذه الظاهرة من خلال ثلاثة اتجاهات تفسيرية وهي:

١ - الاتجاه الذاتي، وتضم النظرية التي تنتمي إلى المدرسة النفسية.

٢ - الاتجاه الثاني يضم نظريات تعاملت مع هذه الظاهرة من خلال عوامل خارجية وعوامل تعتمد على تركيبة الأفراد الذاتية في تفسير الانحراف الفكري ويضم هذا

الاتجاه المدارس الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والاجتماعية الثقافية والاجتماعية الدينية.

٣- الاتجاه الثالث اتجاه تكاملي يجمع بين الاتجاهين السابقين.

وللاستزادة يمكن الرجوع للموقع <http://www.minshawwi.com/other/musraty.pdf>

الدراسات السابقة

فيما يلي عينة من الدراسات النظرية والتطبيقية عاجلت جوانب الدراسة الحالية، ونستعرض منها: نتائج دراسة الحربي (٢٠١١م) التي توصلت إلى أن اتجاه الشباب الجامعي السعودي إيجابي من التطرف الفكري بحيث الغالبية منهم يدرك حقيقته، ويرفض مظاهره وأشكاله المختلفة، خاصة التطرف الديني، والاجتماعي الذي اعتبروه أكثر انتشاراً في المجتمع السعودي، ولا توجد فروق حول ذلك تعزى لمتغيرات نوع الكلية، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة، وحجم الأسرة، والمعدل التراكمي في الجامعة، وكانت الأسباب مرتبة كالتالي: الدينية ثم الاجتماعية ثم السياسية ثم الأكاديمية وأخيراً الاقتصادية، ووجدت الدراسة فروقاً متفاوتة تعزى لنوع الكلية، والدخل الشهري، وحجم الأسرة فقط. ودراسة أجراها المالكي (٢٠١٠م) هدفت إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة مقترحة لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الانحراف الفكري وما يترتب عليها من أعمال.

بينما وجدت دراسة المرعب (٢٠٠٩م) التي أجريت على (٤١٨) طالباً من طلبة كلية التربية في مدينة حائل أن أعلى درجات التطرف كانت في المجال السياسي، وجاء في المرتبة الثانية المجال الديني يليه الاقتصادي، ثم المجال التربوي، والإعلامي، وكانت أقل درجات التطرف في المجال الأسري. ولا توجد فروق في درجات التطرف تعزى للمستوى الدراسي، ومعدل الطالب السنوي، وتخصه. كما لا توجد فروق في أشكال التطرف تعزى إلى الراتب الشهري. وتبين أن هناك ارتباطات ذات دلالة بين التطرف الديني والسياسي والاقتصادي والتربوي، وأن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين التطرف الاقتصادي والتربوي والأسري والإعلامي.

وتوصل بني فياض (٢٠٠٨م) بدراسته التي أجريت على عينة عشوائية بنسبة ٣٪ وبعدد (١٠٦٩) مبحوثاً من طلبة الجامعة الأردنية، إلى وجود مظاهر للتطرف الفكري بدرجة متوسطة عند الطلبة، ولم تظهر النتائج وجود فروق تعزى لمتغيرات الجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، في حين وجدت فروق تعزى لمتغير السنة الدراسية، ولصالح طلبة السنة الأولى. وبينت أن العوامل التي كان لها دور كبير في ظاهرة التطرف الفكري مرتبة حسب الأهمية كالآتي: الأكاديمية، فالاقتصادية، فالاجتماعية، ولم تجد الدراسة فروقاً في استجابات الطلبة تعزى لمتغيرات الجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، بينما وجدت فروق تعزى لمتغير السنة الدراسية ولصالح مستويات الأولى والثانية.

وهدف دراسة الجحني (٢٠٠٧م) الموسومة بـ«دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري» إلى التعرف على مخاطر ظاهرة الانحراف الفكري وآثاره على المجتمع والأفراد، ووسائل نشر هذا الفكر، والإجراءات الوقائية من مخاطر هذا الفكر المنحرف، وتوصلت الدراسة إلى أهمية رعاية الشباب، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، والتصدي لكل ما يعكر صفو المجتمع وأمنه، وضرورة تبصير أفراد المجتمع بخطورة الانحراف الفكري، مشيراً إلى دور العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات في هذا المجال.

وبدراسة الأوجلي (٢٠٠٦م) لوحظ إشارة مهمة إلى ضرورة بذل الجهود الدولية من أجل القضاء على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء ظواهر كالإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون الدولي في المجالين الأمني والقضائي، والعمل على وضع إستراتيجية دولية لمنعه ومكافحته. ومن جانب آخر المغامسي (٢٠٠٤م) في دراسته وجد ضرورة زيادة توعية الأفراد والجماعات بأهمية تربية الأفراد على منهج الوسطية والاعتدال في جميع شؤون الحياة عن طريق جميع المؤسسات التربوية والثقافية.

أما ديرانية (٢٠٠٣م) بهدف الكشف عن أبعاد ظاهرة التعصب، فقد توصل إلى أن التعصب ظاهرة موجودة عند طلبة الجامعات الأردنية الرسمية، وكان ترتيب أشكال التعصب كالآتي: القومي ثم الجنسي ثم العشائري ثم الديني وبدرجات متفاوتة عند الطلبة، وأن نسبة (٦, ٢٢٪) فقط لم يظهر أي نوع من أنواع التعصب التي ثبت لها علاقة بمتغيرات إما اجتماعية وإما اقتصادية وإما أكاديمية وإما مجتمعية، ففي التعصب القومي أظهر الذكور تعصباً أكثر من المسيحيين، والعزاب كانوا أكثر تعصباً قومياً من المتزوجين.

وفي دراسة وطفة والأحمد (٢٠٠٢م) حول التعصب في الوطن العربي على عينة مكونة من (٧١٤) طالباً من جامعة الكويت. توصلت الدراسة إلى أن التعصب بأشكاله المختلفة أحد التحديات الكبرى التي تواجه مجتمعاتنا العربية، والتعصب الطائفي هو الأكثر انتشاراً وخطورة في المجتمعات العربية ثم جاء العائلي فالقبلي وأخيراً جاء التعصب الديني، وضد الوافدين. ولم تجد الدراسة فروقاً بين الذكور والإناث، وكان هنالك أثر لتغيري السنة الدراسية، والتخصص الأكاديمي.

وأكدت دراسة البرعي (٢٠٠٢م) بعنوان دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري بما أن أبرز أسباب العنف في المجتمع المصري كانت البطالة بين خريجي الجامعات، وانتشار الرشاوى، والاختلاسات بين كبار المسؤولين، وغياب العدالة الاجتماعية، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة، وقصور دور الأستاذ الجامعي، وغياب القدوة الصالحة. لذا فمن أهم أساليب معالجة العنف والتطرف وجود القدوة الصالحة، وتعزيز المشاركة والديمقراطية، وتنشيط الثقافة الدينية لدى الطلبة، وإيجاد فرص عمل للخريجين، وتنمية روح التسامح بين أفراد المجتمع.

دراسة الجحني (١٤٢٠هـ) الموسومة بـ «رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف»، حيث عالج مفهوم الأمن الفكري ومقارنة بين المفهوم عند المسلمين من جانب وعلماء الأمن والإستراتيجية عند الغرب من جانب آخر إذ يبين الجحني أن المفهوم عند المسلمين أكثر عمقاً وشمولاً لارتباطه بالنهج الإلهي، مؤكداً أهمية الأمن الفكري في حياة الإنسان لأنه واضح لا لبس فيه، ويهدف إلى حماية فكر الإنسان وعقله، كما يؤكد أن الانحراف الفكري الذي يتأتى نتيجة الأخطار التي تهدده سواء الداخلية أو الخارجية هو أشد خطراً، ويجب مواجهة الفكر المنحرف أو الغازي بسبب خطورته على أمن المجتمعات والدول.

هذا وقد أشارت دراسة Fuqaha (٢٠٠١م) إلى أن طلبة جامعة فيلادفيا ينقسمون تبعاً لدرجة اتجاههم نحو التطرف والعنف والسلوك العدواني إلى (٢٠٪) لديهم ميل مرتفع إلى العنف و(٨٠٪) لديهم اتجاه منخفض نحو العنف و(٣، ٤٤٪) لديهم اتجاه متوسط نحو العنف و(٤٧٪) ليس لديهم اتجاه للعنف. ودراسة (R, Abindra.Kanungo, 1990)

(الموسومة بـ «العمل والثقافة نماذج عربية وحالات واقعية من الشرق») أجريت هذه الدراسة على عينة من الهند تمثل بلدان الشرق الأوسط. وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الظروف الثقافية الملازمة للنماذج الغربية وتعريف السمات العامة الخطيرة للنماذج، وأما التطور بين العمال والمستوى العالي للأداء لديهم فيعود إلى التطور في الأمم نفسها. وهدفت الدراسة أيضاً لبيان أهمية بعض المتغيرات الخطيرة في العملية التطويرية من خلال العمال في الهند لإعطاء مثال في ما هو مهم في عملية تطوير البلد وإلقاء الضوء على المشكلات المرتبطة بالنماذج الغربية لتفسير عملية تطوير الأمة أو المجتمع. وكشفت أيضاً أن هناك نظريات مثيرة ومفسرة لعملية النقل العملي والعمليات التطويرية في العالم الغربي الذي يتميز بالتبادل الثقافي المحدود، ومن ثم أخذت الهند كنموذج شرقي لدراسة الحاجات الفردية للعمال.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهج الدراسة

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، لغاية الحصول على البيانات المتعلقة بظاهرة التطرف الأيديولوجي الفكري من وجهة نظر الشباب الأردني الجامعي.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الجامعيين المسجلين في جامعتي الأردنية والعلوم والتكنولوجيا، وهما من كبريات الجامعات الأردنية وأكثرها تنوعاً، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠٤) طلاب وطالبات تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية القصدية من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على أدوات قياس الدراسات السابقة، تم بناء واستخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات من عينة مجتمع الدراسة، وقد صممت بطريقة تم بموجبها محاور الدراسة المختلفة.

صدق الأداة وثباتها:

أ- صدق الأداة: حكمت الاستبانة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الديني، ومن لهم خبرة في مجال تصميم أدوات القياس، وتم الأخذ بتعديلاتهم ومقترحاتهم.

ب- ثبات الأداة: تم توزيع الاستبانة على مجموعة من الشباب الجامعي بلغت ٤٠ طالباً وطالبة، ثم أعيدت التجربة مرة أخرى بعد أسبوعين على العينة نفسها، وهو ما يسمى اختبار وإعادة الاختبار (test-retest)، وتم احتساب معامل ارتباط بيرسون للإجابات، وبلغت القيمة (٠,٨٦)، وهي من المعدلات المقبولة لأغراض الدراسة وأهدافها.

الجدول رقم (١) قيم معاملات الاتساق الداخلي لثبات مجالات أداة الدراسة والأداة الكلية

الرقم	المجال	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي
١	مظاهر التطرف الفكري	١٤	٠,٧٤
٢	الأسباب الاقتصادية	١٠	٠,٧٦
٣	الأسباب الاجتماعية	١١	٠,٧٥
٤	الأسباب الدينية	٨	٠,٧٢
٥	الأسباب الأكاديمية	٧	٠,٧١
٦	الأسباب السياسية	٧	٠,٧٠
الأداة ككل		٥٧	٠,٨٧

كما يوضح الجدول رقم (١) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت تلك المعاملات بين (٠,٧٦ - ٠,٧٠) للمجالات و (٠,٨٧) للأداة ككل.

المعالجة الإحصائية

أدخلت البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدم الإحصاء الوصفي المتمثل في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، فلإجابة عن السؤال الأول تم استخراج

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فرع. وللإجابة عن السؤال الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات والأداة ككل حسب متغيرات الدراسة، ولبيان ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على أبرز الخصائص ذات العلاقة بأفراد عينة الدراسة، الجدول التالي يوضح لنا ما يلي:

الجدول رقم (٢) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية

المتغيرات المستقلة	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	١٢١	٣٩,٨
	أنثى	١٨٣	٦٠,٢
مكان إقامة السكن	مدينة	١١٨	٣٨,٨
	قرية	١٦٣	٥٣,٦
	مخيم	١٥	٤,٩
	بادية	٨	٢,٦
الجامعة التي تدرس فيها	الأردنية	٢٠٩	٦٨,٨
	العلوم والتكنولوجيا	٩٥	٣١,٣
نوع الكلية التي تدرس فيها	إنسانية	١٤٦	٤٨,٠
	علمية	١٥٨	٥٢,٠
الدخل الشهري للأسرة	٣٥٠ ديناراً فأقل	١٤٠	٤٦,١
	من ٣٥١ ديناراً إلى ٧٠٠ دينار	١٠٦	٣٤,٩
	من ٧٠١ دينار فأكثر	٥٨	١٩,١
عدد أفراد الأسرة	٣ أفراد فأقل	١٧	٥,٦
	من ٤ - ٦ أفراد	١٠٨	٣٥,٥
	من ٧ - ٩ أفراد	١٣٥	٤٤,٤
	١٠ أفراد فأكثر	٤٤	١٤,٥

المتغيرات المستقلة	الفئات	التكرار	النسبة
مستوى تعليم الأب	أمي	١٧	٥,٦
	ابتدائي	١٦	٥,٣
	إعدادي	٤٥	١٤,٨
	ثانوي	٦٦	٢١,٧
	دبلوم	٣١	١٠,٢
	بكالوريوس	٩١	٢٩,٩
	دراسات عليا	٣٨	١٢,٥
مستوى تعليم الأم	أمي	٤٠	١٣,٢
	ابتدائي	١٦	٥,٣
	إعدادي	٣٤	١١,٢
	ثانوي	٧٧	٢٥,٣
	دبلوم	٦١	٢٠,١
	بكالوريوس	٦٧	٢٢,٠
	دراسات عليا	٩	٣,٠
مستوى السنة الدراسية	أولى	٦٢	٢٠,٤
	ثانية	٨١	٢٦,٦
	ثالثة	٧٦	٢٥,٠
	رابعة	٨٥	٢٨,٠
تقدير المعدل التراكمي في الجامعة	مقبول	٤٠	١٣,٢
	جيد	١٢٨	٤٢,١
	جيد جداً	٧٩	٢٦,٠
	ممتاز	٣٥	١١,٥
لا إجابة		٢٢	٧,٢
المجموع		٣٠٤	١٠٠,٠

بالنسبة للجنس يتبين من الجدول أعلاه أن الإناث حصلن على أعلى تكرار بلغ

(١٨٣) وبنسبة مئوية (٢, ٦٠) بينما بلغ تكرار الذكور (١٢١) وبنسبة مئوية (٨, ٣٩). كما تبين الذين يسكنون القرية حصلوا على أعلى تكرار بلغ (١٦٣) وبنسبة مئوية (٦, ٥٣) بينما حصل سكان البادية على أقل تكرار بلغ (٨) وبنسبة مئوية (٦, ٢). وأن معظم الطلبة عينة الدراسة كانوا من الجامعة الأردنية بتكرار بلغ (٢٠٩) ونسبة مئوية (٨, ٦٨) بينما بلغ عدد طلبة العلوم والتكنولوجيا (٩٥) وبنسبة مئوية (٣, ٣١). كما تبين أن معظم الطلبة عينة الدراسة كانوا من الكليات العلمية بتكرار بلغ (١٥٨) ونسبة مئوية (٠, ٥٢) بينما بلغ عدد طلبة الكليات الإنسانية (١٤٦) وبنسبة مئوية (٠, ٤٨).

أما دخل الأسرة فتبين أن فئة الدخل ٣٥٠ ديناراً فأقل جاءت بأعلى تكرار بلغ (١٤٠) وبنسبة مئوية (١, ٤٦) بينما بلغ تكرار فئة الدخل من ٣٥١ ديناراً إلى ٧٠٠ دينار (١٠٦) وبنسبة مئوية (٩, ٣٤). بينما بلغ تكرار فئة الدخل من ٧٠١ (٥٨) وبنسبة مئوية (١, ١٩). والنسبة لعدد أفراد الأسرة فتبين أن الفئة من ٧-٩ أفراد حصلت على أعلى تكرار بلغ (١٣٥) وبنسبة مئوية (٤, ٤٤) بينما حصلت فئة ٣ أفراد فأقل على أقل تكرار بلغ (١٧) وبنسبة مئوية (٦, ٥).

أما بالنسبة لمستوى تعليم الأب فتبين أن مستوى البكالوريوس حصل على أعلى تكرار بلغ (٩١) وبنسبة مئوية (٩, ٢٩) بينما حصل مستوى ابتدائي على أقل تكرار بلغ (١٦) وبنسبة مئوية (٣, ٥). كما تبين أن مستوى التعليم الثانوي للأُم حصل على أعلى تكرار بلغ (٧٧) وبنسبة مئوية (٣, ٢٥) بينما حصل مستوى دراسات عليا على أقل تكرار بلغ (٩) وبنسبة مئوية (٠, ٣).

وبخصوص مستوى السنة الدراسية فتبين أن مستوى السنة الرابعة حصل على أعلى تكرار بلغ (٨٥) وبنسبة مئوية (٠, ٢٨) بينما حصل مستوى السنة الأولى على أقل تكرار بلغ (٦٢) وبنسبة مئوية (٤, ٢٠). أما تقدير المعدل التراكمي في الجامعة فتبين أن الذين مستواهم جيد حصل على أعلى تكرار بلغ (١٢٨) وبنسبة مئوية (١, ٤٢) بينما حصل تقدير لم يجابوا على أقل تكرار بلغ (٢٢) وبنسبة مئوية (٢, ٧).

عرض النتائج في ضوء التساؤلات

السؤال الأول: ما مظاهر التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر التطرف الفكري الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الجامعي والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتجاهات الشباب نحو ظاهرة التطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١	من حق الفرد رفض الحوار والنقاش في أي قضية مقتنع فيها	١,٣٨	٠,٧٤	قليلة
٢	٢	من التطرف اقتناع الفرد بأن أفكاره صحيحة وأفكار الآخرين خاطئة	١,٣٨	٠,٨١	قليلة
٣	٦	أؤيد من ينادي بمنع الاختلاط بين الذكور والإناث في كل ميادين الحياة	١,٣٢	٠,٧٩	قليلة
٤	١٢	من يعتبر الثقافة العربية أسمى من أي ثقافة أخرى ذو فكر متطرف	١,٣١	١,١١	قليلة
٥	١٣	أؤمن بأن الانفتاح على الغرب أصبح أكبر خطر داهم على ثقافتنا	١,٣١	٠,٩١	قليلة
٦	٧	أعتقد أن وسائل الإعلام والفضائيات أصبحت وسائل شيطانية	١,٢٥	٠,٩٢	قليلة
٧	٨	يجب مقاطعة المنتجات الغربية كونها تأتي من أعداء الأمة العربية	١,٢٢	٠,٨٨	قليلة
٨	٤	من الصواب منع التعامل مع ذوي الديانات الأخرى	١,١٩	٠,٨٤	قليلة
٩	٥	أعتقد أنه من العدل والصواب أن نرفض عمل المرأة خارج البيت	١,١٦	٠,٨٤	قليلة
١٠	١٠	لا أحيد التعامل مع الآخرين بغلظة وخشونة لكونه سلوكاً غير سوي	١,١٤	٠,٩٠	قليلة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١١	٣	دائماً يشعر المتطرف بالخوف وعدم الإحساس بالأمن	١,١١	٠,٧٧	قليلة
١٢	٩	لا أفضل التعامل مع من يتصفون بجمود قناعاتهم ومعتقداتهم	١,١٠	٠,٩٥	قليلة
١٣	١١	التعامل مع آراء الآخرين بالقبول المطلق أو الرفض المطلق يعد تطرفاً غير مبرر	١,٠٩	٠,٩٢	قليلة
		مظاهر التطرف ككل	١,٣٦	٠,٤٩	قليلة

يبين الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٠,٩ - ١,٣٨)، حيث جاءت الفقرتان رقم (١ و ٢) ونصهما: «من حق الفرد رفض الحوار والنقاش في أي قضية مقتنع فيها» و«من التطرف اقتناع الفرد بأن أفكاره صحيحة وأفكار الآخرين خاطئة» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (١,٣٨)، وجاءت الفقرة رقم (٦) ونصها: «أؤيد من ينادي بمنع الاختلاط بين الذكور والإناث في كل ميادين الحياة» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (١,٣٢)، بينما جاءت الفقرتان رقم (١٢-١٣) ونصهما: «من يعتبر الثقافة العربية أسمى من أي ثقافة أخرى ذو فكر متطرف» و«أؤمن بأن الانفتاح على الغرب أصبح أكبر خطر داهم على ثقافتنا» في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٣١)، وجاءت الفقرة رقم (٧) ونصها: «أعتقد أن وسائل الإعلام والفضائيات أصبحت وسائل شيطانية» في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (١,٢٥)، وجاءت الفقرة رقم (٨) ونصها: «يجب مقاطعة المنتجات الغربية كونها تأتي من أعداء الأمة العربية» في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٢٢)، وجاءت الفقرة رقم (٤) ونصها: «من الصواب منع التعامل منع ذوي الديانات الأخرى» بالمرتبة السادسة وبمتوسط حسابي بلغ (١,١٩)، والفقرة رقم (٩) نصها: «لا أفضل التعامل مع من يتصفون بجمود قناعاتهم ومعتقداتهم» بالمرتبة ما قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (١,١٠)، وجاءت الفقرة رقم (١١) ونصها: «التعامل مع آراء الآخرين بالقبول المطلق أو الرفض المطلق يعد تطرفاً غير مبرر» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٠٩). وبلغ المتوسط الحسابي لمظاهر التطرف ككل (١,٣٦).

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة بين اتجاهات الشباب نحو مظاهر التطرف تعزى للمتغيرات كالجنس، مكان الإقامة، الجامعة، ونوع الكلية، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى تعليم الوالدين، والسنة الدراسية، والمعدل التراكمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر التطرف تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية على اتجاهات الشباب نحو التطرف

المتغير	الخيارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	٣,٢٥	٠,٤٦٥	٦٠,٧١٣	٠,٠١٠
	أنثى	٣,١٠	٠,٤٩٢		
مكان إقامة السكن	مدينة	٣,١٧	٠,٥١٤	٠,٨٧٢	٠,٤٥٦
	قرية	٣,١٤	٠,٤٧٠		
	خيم	٣,٣٤	٠,٤٠٧		
	بادية	٣,١٢	٠,٥٣٣		
الجامعة التي تدرس فيها	اليرموك	٣,١٦	٠,٤٣١	٠,٠٦٠	٠,٨٠٧
	العلوم والتكنولوجيا	٣,١٧	٠,٥٩٣		
نوع الكلية التي تدرس فيها	إنسانية	٣,١٥	٠,٤٥١	٠,١٦٧	٠,٦٨٣
	علمية	٣,١٧	٠,٥١٨		
الدخل الشهري للأسرة	٣٥٠ ديناراً فأقل	٣,٢٠	٠,٤٦٧	٢٠,٧٦٤	٠,٠٦٥
	من ٣٥١ إلى ٧٠٠	٣,١٨	٠,٤٨٤		
	من ٧٠١ دينار فأكثر	٣,٠٣	٠,٥٢١		
عدد أفراد الأسرة	٣ أفراد فأقل	٣,٢٤	٠,٤١١	١٠,٤٣٣	٠,٢٣٣
	من ٤ - ٦ أفراد	٣,٢٠	٠,٥٢١		
	من ٧ - ٩ أفراد	٣,١٦	٠,٤٤٩		

المتغير	الخيارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مستوى تعليم الأب	١٠ أفراد فأكثر	٣,٠٣	٠,٥٢٤		
	أمي	٣,١٢	٠,٤٤٩	٠,٤٨٥	٠,٨١٩
	ابتدائي	٣,٢٦	٠,٣٨٨		
	إعدادي	٣,١٥	٠,٥٤٠		
	ثانوي	٣,١٤	٠,٤١٣		
	دبلوم	٣,٢٥	٠,٦٢٨		
	بكالوريوس	٣,١٧	٠,٤٩٦		
	دراسات عليا	٣,٠٩	٠,٤٥٠		
مستوى تعليم الأم	أمي	٣,٢٤	٠,٤٤٩	١٠,٣٧١	٠,٢٢٦
	ابتدائي	٣,٠٨	٠,٥٦٤		
	إعدادي	٣,٠٩	٠,٥٢٧		
	ثانوي	٣,١٦	٠,٤٦٧		
	دبلوم	٣,١٨	٠,٤٩١		
	بكالوريوس	٣,٢٠	٠,٤٩١		
	دراسات عليا	٢,٧٩	٠,٣٣٣		
مستوى السنة الدراسية	أولى	٣,٠٦	٠,٥١٩	١٠,٢٦٠	٠,٢٨٨
	ثانية	٣,١٧	٠,٤٣٩		
	ثالثة	٣,٢٢	٠,٥١٨		
	رابعة	٣,١٧	٠,٤٧٢		
تقدير المعدل التراكمي في الجامعة	مقبول	٣,٢٠	٠,٥٠٣	٠,٢٣٥	٠,٨٧٢
	جيد	٣,١٩	٠,٤٨٧		
	جيد جداً	٣,١٤	٠,٤٤٥		
	ممتاز	٣,١٨	٠,٥٧٧		

يتبين من الجدول (٤) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0,05$) تعزى لأثر الجنس. وجاءت الفروق لصالح الذكور.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0,05$) تعزى لأثر مكان إقامة السكن.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0,05$) تعزى لأثر (الجامعة التي يدرس فيها، نوع الكلية، الدخل الشهري للأسرة، عدد أفراد الأسرة، مستوى تعليم الأب، مستوى تعليم الأم، مستوى السنة الدراسية، تقدير المعدل التراكمي في الجامعة).

السؤال الثالث: ما أهم أسباب التطرف من وجهة نظر الشباب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم أسباب التطرف بنظر الشباب الجامعي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم أسباب التطرف بنظر الشباب الجامعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٢	الأسباب الاجتماعية للتطرف الفكري	٣,٨٩	٠,٥٩	كبيرة
٢	٣	الأسباب الدينية للتطرف الفكري	٣,٧٦	٠,٦١	كبيرة
٣	٥	الأسباب السياسية للتطرف الفكري	٣,٦٩	٠,٦٢	كبيرة
٤	٤	الأسباب الأكاديمية للتطرف الفكري	٣,٦٤	٠,٦٧	متوسطة
٥	١	الأسباب الاقتصادية للتطرف الفكري	٣,٤٩	٠,٦٣	متوسطة
		الأسباب ككل	٣,٧٠	٠,٤٣	كبيرة

يبين الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣,٤٩ - ٣,٨٩)، حيث جاء مجال الأسباب الاجتماعية للتطرف الفكري في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٨٩)، وجاء مجال الأسباب الدينية للتطرف الفكري في المرتبة الثانية وبمتوسط

حسابي بلغ (٣, ٧٦)، وجاء مجال الأسباب السياسية للتطرف الفكري في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٣, ٦٩)، وجاء المجال الأكاديمي في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (٣, ٦٤)، بينما جاء مجال الأسباب الاقتصادية للتطرف الفكري في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣, ٤٩)، وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب ككل (٣, ٧٠). وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

محور الأسباب الاقتصادية للتطرف الأيديولوجي

الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الاقتصادية للتطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٤	غياب تكافؤ الفرص بين الأفراد ينتج تطرفاً فكرياً عند المظلومين	٣, ٩٦	٠, ٩٣	كبيرة
٢	١٦	انتشار البطالة بين الشباب يجعلهم متطرفين فكرياً	٣, ٧٢	١, ٠٦	كبيرة
٣	١٧	تطرف الأفراد فكرياً سببه شيوع الفساد في المؤسسات الحكومية	٣, ٦٣	١, ٠٦	متوسطة
٤	٢١	ازدياد ارتفاع الأسعار المستمر لمختلف المواد يدفع لتطرف الأفراد	٣, ٦٣	١, ٠٣	متوسطة
٥	٢٢	الحرمان المادي مصدر رئيس لتطرف الأفراد فكرياً	٣, ٦٢	١, ١٣	متوسطة
٦	١٥	التفاوت الطبقي بين الأفراد يجعل الفقراء يميلون إلى التطرف	٣, ٥٥	١, ١٤	متوسطة
٧	١٨	ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية مصدر للتطرف الفكري	٣, ٤٨	١, ١٧	متوسطة
٨	٢٣	التطرف الفكري نتيجة أزمات الكساد الاقتصادي	٣, ٣٤	١, ٠٩	متوسطة
٩	٢٠	حرمان بعض الطلبة من الحصول على مساعدات مالية من الجامعة يؤدي إلى التطرف	٣, ٣٠	١, ٢٤	متوسطة
١٠	١٩	معظم فئات المتطرفين فكرياً من الفقراء	٢, ٦٦	١, ١٧	متوسطة
		المحور ككل	٣, ٤٩	٠, ٦٣	متوسطة

يبين الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢٦، ٢-٩٦، ٣)، حيث جاءت الفقرة رقم (١٤) التي تنص على «غياب تكافؤ الفرص بين الأفراد ينتج تطرف فكري عند المظلومين» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٩٦، ٣)، وجاءت الفقرة رقم (١٦) ونصها «انتشار البطالة بين الشباب يجعلهم متطرفين فكرياً» بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٧٢، ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٢٣) ونصها «التطرف الفكري نتيجة لأزمات الكساد الاقتصادي» بالمرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣٤، ٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٩) ونصها «معظم فئات المتطرفين فكرياً من الفقراء» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢٦، ٢).

محور الأسباب الاجتماعية للتطرف الأيديولوجي

الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الاجتماعية للتطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٢٧	وجود التفكك الأسري بكثرة في المجتمع	٤, ٢٠	٠, ٩٨	كبيرة
٢	٢٤	غياب الانضباط الأخلاقي في المجتمع	٤, ١٢	١, ٠٣	كبيرة
٣	٣٠	انتشار الجهل وعدم التوعية لدى بعض الأسر	٤, ١٠	١, ٠٢	كبيرة
٤	٢٩	التعامل مع رفقاء السوء خاصة المتطرفين	٤, ٠٦	١, ١٢	كبيرة
٥	٢٦	انتشار الرذيلة في المجتمع كالخشيش والمواد المخدرة	٤, ٠٤	١, ١٥	كبيرة
٦	٢٥	ضعف القيم كالانتماء والولاء والمواطنة داخل الأسرة	٣, ٨٨	١, ٠٧	كبيرة
٧	٣٢	ضعف دور وسائل الإعلام لبيان حقيقة التطرف ونبذها	٣, ٨٤	١, ٠٨	كبيرة
٨	٣٣	القهر والقسوة في التعامل مع الأبناء	٣, ٨٣	١, ١٦	كبيرة
٩	٢٨	عدم الاندماج الاجتماعي لبعض الأفراد يدفعهم للتطرف	٣, ٧١	١, ٠٦	كبيرة
١٠	٣١	تصادم الآراء بين الآباء والأبناء يصنع تطرفاً فكرياً	٣, ٦٥	١, ٠٩	متوسطة
١١	٣٤	شعور الفرد بتدني الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها	٣, ٣٤	١, ٢٦	متوسطة
		المحور ككل	٣, ٨٩	٠, ٥٩	كبيرة

يبين الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣, ٣٤ - ٤, ٢٠)، حيث جاءت الفقرة رقم (٢٧) التي تنص على «وجود التفكك الأسري بكثرة» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤, ٢٠)، وجاءت الفقرة رقم (٢٤) ونصها: «غياب الانضباط الأخلاقي في المجتمع» بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٤, ١٢)، وجاءت الفقرة رقم (٣٠) ونصها: «انتشار الجهل وعدم التوعية لدى بعض الأسر» بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٤, ١٠)، وجاءت الفقرة رقم (٣١) ونصها: «تصادم الآراء بين الآباء والأبناء يصنع تطرفاً فكرياً» بالمرتبة ما قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣, ٦٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٤) ونصها: «شعور الفرد بتدني الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣, ٣٤).

محور الأسباب الدينية للتطرف الأيديولوجي

الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الدينية للتطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٣٨	غياب الفهم العميق لنصوص الشريعة الإسلامية مصدر للتطرف	٤, ١٣	١, ٠٢	كبيرة
٢	٤١	قصور دور الوعظ والإرشاد في المجتمع	٣, ٩٣	١, ٠٢	كبيرة
٣	٤٢	التطرف نتاج وجود جماعات دينية متشددة	٣, ٧٥	١, ١٢	كبيرة
٤	٤٠	تلقي الفتاوى من الفضائيات دون تمييز بات مصدراً للتطرف	٣, ٧٤	١, ٠٩	كبيرة
٥	٣٥	الشعور بالتهميش الديني سبب رئيس للتطرف الفكري	٣, ٧٣	١, ٠٣	كبيرة
٦	٣٧	ينتج التطرف نتاج الحروب غير المبررة على البلاد الإسلامية	٣, ٦٨	١, ٠٢	كبيرة
٧	٣٩	التطرف نتاج الحروب غير المبررة على البلاد الإسلامية	٣, ٦٠	١, ١٤	متوسطة
٨	٣٦	إساءات أصحاب الديانات الأخرى للإسلام مصدر لتطرف المسلمين	٣, ٤٨	١, ٢٠	متوسطة
		المحور ككل	٣, ٧٦	٠, ٦١	كبيرة

يبين الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٤٨، ٣ - ١٣، ٤)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣٨) التي تنص على: «غياب الفهم العميق لنصوص الشريعة الإسلامية مصدر للتطرف» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (١٣، ٤)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤١) ونصها: «قصور دور الوعظ والإرشاد في المجتمع» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٩٣، ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٣٩) ونصها: «التطرف نتاج الحروب غير المبررة على البلاد الإسلامية» بالمرتبة ما قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٦٠، ٣)، ونصها: «إساءات أصحاب الديانات الأخرى للإسلام مصدر لتطرف المسلمين» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٤٨، ٣).

محور الأسباب الأكاديمية للتطرف الأيديولوجي

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب الأكاديمية للتطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٤٣	قصور الدور التربوي والتثقيفي للتعليم الجامعي	٣، ٩٥	١، ٠٢	كبيرة
٢	٤٤	خلو المواد الدراسية من موضوعات تكافح مروجات الانحرافات الفكرية	٣، ٩١	٠، ٩٤	كبيرة
٣	٤٩	قصور الأداء للأنشطة التعليمية والثقافية في الجامعة	٣، ٦٦	١، ١٥	كبيرة
٤	٤٧	ضعف دور الجامعة في تعزيز وتنمية المواطنة لدى الطلبة	٣، ٦٠	١، ٢٠	متوسطة
٥	٤٦	تسويق الانحرافات الفكرية عبر البريد الإلكتروني وغيره	٣، ٥٥	١، ٢٠	متوسطة
٦	٤٥	إدخال الشبكة المعلوماتية للعملية التعليمية سهّل من التطرف التعليمي	٣، ٥٢	١، ١٦	متوسطة
٧	٤٨	تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين	٣، ٢٦	١، ٣٢	متوسطة
		المحور ككل	٣، ٦٤	٠، ٦٧	متوسطة

يبين الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢٦، ٣ - ٩٥، ٣)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤٣) والتي تنص على: «قصور الدور التربوي والتثقيفي للتعليم

الجامعي» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٩٥، ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٤٤) ونصها: «خلو المواد الدراسية من موضوعات تكافح مروجات الانحرافات الفكرية» بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٩١، ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٤٩) ونصها: «قصور الأداء للأنشطة التعليمية والثقافية في الجامعة» بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٦٦، ٣) بينما جاءت الفقرة رقم (٤٨) ونصها: «تدني المستوى التعليمي والثقافي للوالدين» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢٦، ٣).

محور الأسباب السياسية للتطرف الأيديولوجي

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأسباب السياسية للتطرف الأيديولوجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٥١	شعور الأفراد بعدم وجود عدالة سياسية يدفعهم للتطرف الفكري	٣,٩٢	٠,٨٦	كبيرة
٢	٥٢	عدم إتاحة الحرية للتعبير عن الرأي مصدر لشيوع التطرف الفكري	٣,٨٩	٠,٩٠	كبيرة
٣	٥٦	التطرف نتاج سياسات الهيمنة الغربية ضد العرب	٣,٨٣	١,٠٧	كبيرة
٤	٥٥	قصور في اهتمام السياسيين بحقوق المواطنين	٣,٧١	١,٠٦	كبيرة
٥	٥٠	المتطرفون أفراد عانوا كثيراً من الاغتراب السياسي	٣,٥٦	١,٠٩	متوسطة
٦	٥٤	تعارض سياسات الدولة الخارجية مع تطلعات المواطنين مصدر للتطرف	٣,٥٠	١,٠٧	متوسطة
٧	٥٣	ضعف مشاركة الناس في العمل السياسي يدفعهم إلى التطرف الفكري	٣,٤١	١,١٤	متوسطة
		المحور ككل	٣,٦٩	٠,٦٢	كبيرة

يبين الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٤١، ٣ - ٩٢، ٣)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥١) التي تنص على: «شعور الأفراد بعدم وجود عدالة سياسية يدفعهم للتطرف الفكري» في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٩٢، ٣)، وجاءت

الفقرة رقم (٥٢) ونصها: «عدم إتاحة الحرية للتعبير عن الرأي مصدر لشيوع التطرف الفكري» في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٨٩, ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٥٦) ونصها: «التطرف نتاج سياسات الهيمنة الغربية ضد العرب» في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (٨٣, ٣)، وجاءت الفقرة رقم (٥٥) ونصها: «قصور في اهتمام السياسيين بحقوق المواطنين» بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (٧١, ٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥٣) ونصها: «ضعف مشاركة الناس في العمل السياسي يدفعهم إلى التطرف الفكري» بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٤١, ٣).

مناقشة النتائج وتفسيرها

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها: وجود توجهات متباينة عند الشباب الجامعي الأردني من مظاهر التطرف الأيديولوجي الفكري، بمعنى توجهات الشباب كانت تتمحور حول ليس من حق الفرد رفض الحوار والنقاش في قضية مقتنع فيها، واعتبار اقتناع الفرد بصحة رأيه وخطأ آراء الآخرين أمراً مفوضاً، وهذا يجسد اتجاهاً إيجابياً، ويرى الشباب من يعتبر الثقافة العربية أسمى من أي ثقافة أخرى ذا فكر متطرف. ولكن الغريب في الأمر أن الشباب يؤيد فكرة منع اختلاط الذكور والإناث في ميادين الحياة كافة، ويؤمن بأن الانفتاح على الغرب أصبح أكبر خطر داهم على ثقافتنا، ويعتبر الأكثرية منهم وسائل الإعلام وسائل شيطانية، وهذا يدل على أن الشباب ليس مع فكرة الاختلاط الحاصل ولا مع الانفتاح على الغرب، وليس مع وسائل الإعلام المعاصر بأدائها ومضمونها وهي تشكل مسائل لا تتوافق مع قناعاته. هذا ووجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس. وكانت الفروق لصالح الذكور، في حين لم نجد فروقاً تعزى لباقي متغيرات الدراسة وقد يعود هذا إلى طبيعة المجتمع العربي الذي يمتاز بالذكورية.

ومن مظاهر التطرف في فكر الشباب موافقتهم على فكرة مقاطعة المنتجات الغربية كونها تأتي من أعداء الأمة العربية، وكذلك قولهم من الصواب منع التعامل مع ذوي الديانات الأخرى، مما يؤثر على تطرف وانحراف تفكيرهم. وفي هذا السياق توصلت دراسة وطفة والأحمد (٢٠٠٢م) إلى أن التعصب بأشكاله المختلفة هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الكويتي، والوطن العربي.

وفيما يتعلق بأهم أسباب التطرف بنظر الشباب الجامعي، جاءت الأسباب الاجتماعية للتطرف في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (٨٩, ٣)، حيث يرى الشباب أن أكثر الأسباب تأثيراً في التطرف هي: التفكك الأسري، ضعف التوجيه والتوعية والنصح، وانتشار الرذيلة في المجتمع، وضعف قيم الانتماء، وقصور دور وسائل الإعلام، والقهر والقسوة في التعامل مع الأبناء، والشعور بتدني الطبقة الاجتماعية، وعدم الاندماج الاجتماعي تشكل أسباباً اجتماعية لنمو التطرف الفكري عند الشباب. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (الحربي، ٢٠١١م)، كما ينسجم مع دراسة (الأوجلي، ٢٠٠٦م) ودراسة (الجنيني، ٢٠٠٧م) إذ وجد أن من الضروري بذل الجهود الدولية من أجل القضاء على العوامل المولدة للتطرف من بينها العوامل الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالأسباب الدينية التي جاءت في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٧٦, ٣)، حيث إن أكثر الأسباب تأثيراً في ظهور التطرف قصور الإرشاد والوعظ الديني، عدم الفهم الصحيح للنصوص الدينية، وجود جماعات متشددة دينياً في المجتمع، وقصور الوعظ والإرشاد، إضافة إلى الإساءات التي يتعرض لها المسلمون. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (السليمان، ٢٠٠٧م) إذ وجدت أن التأكيد على أن يتحول الخطاب الديني من التهيب إلى الترغيب والتشويق وفتح باب الأمل أمام الناس للإقبال على العمل والإنتاج والتأكيد على بيان مقاصد الشريعة الإسلامية المتمثلة في ضبط النفس والعقل والدين والمال والنسل، والتأكيد على أن الإسلام بريء من الإرهاب وكل أشكال العنف والتطرف والتعصب، والتأكيد على رفض الاعتقاد السائد بأن العالم كله ضد الإسلام والمسلمين.

وفيما يتعلق بالأسباب السياسية للتطرف التي جاءت في المرتبة الثالثة كانت أكثر الأسباب الداخلية تأثيراً هي: عدم وجود عدالة سياسية، وعدم إتاحة حرية التعبير وقلة الاهتمام بحقوق المواطنين، وضعف المشاركة السياسية في المجتمع، وهذا يؤكد الغربة السياسية والثقافية التي يعيشها الشباب ووجود تهميش واضح مما له صلة قوية بتطرف الشباب، وأما الأسباب السياسية الخارجية فتمثلت في الهيمنة الغربية واستغلال البلاد العربية، وهذا يفسر من خلال الحروب التي تمارس ضد الشعوب العربية والإسلامية ودون ذنب، والسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية، وسلب إرادته السياسية وتجنيدتها لتعمل وفق المصالح الغربية دون مبررات. ووجدت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة

بين اتجاهات الشباب نحو مظاهر التطرف تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور وربما يعود ذلك إلى زيادة نسبة التعليم بين فئات الإناث، وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (المربع، ٢٠٠٩م) فيما يتعلق بمجال التطرف السياسي.

وفما يتعلق بالأسباب الأكاديمية جاءت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (٦٤, ٣) وكانت أبرز مظاهر ذلك قصور دور مؤسسات التربية والتعليم في المجال التثقيفي، وضعف دور الجامعات في تعزيز المواطنة، والدور السلبي للإنترنت في تسويق التطرف الأيديولوجي الفكري وتبرير أفكاره، وخلو المناهج الدراسية من موضوعات تتحدث عن التطرف الفكري. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة (المغاسي، ٢٠٠٤م) ودراسة (البحني، ٢٠٠٧م) زيادة التوعية بأهمية التربية على منهج الوسطية في جميع شؤون الحياة، وعلى مستوى الأفراد والجماعات، وذلك عن طريق جميع المؤسسات التربوية والثقافية. وضرورة تكثيف البرامج، والأنشطة، والمحاضرات، والندوات، واللقاءات، والحوارات البناءة، عن طريق جميع مؤسسات المجتمع التي تهتم بترسيخ القيم والآداب الإسلامية الصحيحة. والعناية باختيار المربين الذين يقومون بالتربية والتعليم، والتوجيه والإرشاد، في المؤسسات التربوية والاجتماعية. والعمل على زيادة التواصل بين الشباب وعلماء الدين، وذلك بتكثيف المحاضرات والندوات، وسبل التواصل الأخرى.

وفما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للتطرف الذي جاء في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (٤٩, ٣)، حيث كانت أكثر الأسباب تأثيراً في ظهور التطرف، غياب تكافؤ الفرص، انتشار البطالة وهي من أكثر الأسباب المؤثرة، حيث إن وجود وقت فراغ والإحساس بالظلم وعدم وجود العدالة يؤدي إلى التطرف، وارتفاع الأسعار، والتفاوت الطبقي، ونواتج أزمات الكساد، وحرمان بعض الطلاب من المساعدة المالية، والفقر. وهذا ما يتفق مع دراسة (البرعي، ٢٠٠٢م) أبرز أسباب العنف في المجتمع المصري هي: البطالة بين خريجي الجامعات، وانتشار الرشاوى، والاختلاسات بين كبار المسؤولين، وغياب العدالة الاجتماعية، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة، وغياب القدوة الصالحة.

ونستنتج مما تقدم أن أبرز الأساليب في معالجة التطرف الأيديولوجي الفكري تبدأ من التركيز على معالجة الأسباب الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية التي ثبتت علاقاتها القوية في ولادة التطرف بنظر الشباب الجامعي الأردني، وتعزيز وجود

القدوة الصالحة، ومزيد من إتاحة فرص ممارسة المشاركة السياسية والديمقراطية أمام الطلاب، وتنشيط الثقافة الدينية لدى الطلبة ورفع مستوى الوعي لديهم بالفكر المتطرف وأبعاده ومترتباته، وإيجاد فرص عمل للشباب والخريجين، وتنمية روح التسامح بين أفراد المجتمع وتعزيز قيم حرية الرأي والتعبير وآداب الحوار ومعالجة مظاهر التطرف وأفكاره بالحجة والإقناع.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة نقدم بعض التوصيات المهمة في معالجة التطرف الأيديولوجي الفكري في المجتمع على النحو الآتي:

- ١ - لا بد من ضبط مفهوم محدد وشامل لمصطلح التطرف الأيديولوجي الفكري، ووضع الأسس الأمنية والعلمية لمواجهة صور التطرف المستحدثة.
- ٢ - دعوة المؤسسات الاجتماعية، والدينية، والإعلامية والأكاديمية إلى تبني إستراتيجية علمية تهدف لمواجهة التطرف الأيديولوجي الفكري والظواهر الأخرى ذات الخطورة على المجتمع.
- ٣ - تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد لمنع وجود محفز لظهور التطرف الأيديولوجي الفكري والعنف والإرهاب في المجتمع. وتفعيل دور المساجد في التوعية حول هذه الظواهر وبيان موقف الإسلام منها.
- ٤ - معالجة ظواهر الفساد والمحسوبية في المؤسسات، لأنها تسهم في انتشار التطرف بين الأفراد، وتطوير دور الأسرة في ترسيخ الانتماء والولاء والمواطنة تجاه الأسرة والمجتمع، ومراقبة الأبناء وبيان الأخطاء في اتباع الجماعات المتطرفة وما تؤدي إليه من ضرر في المجتمع.
- ٥ - توعية المجتمع من مخاطر التعصب بأنواعه المختلفة، وبث روح التسامح والحلم والتواضع.
- ٦ - ترسيخ قيم المواطنة والهوية الوطنية في عقول الأفراد والعمل على توجيه الولاء والانتماء الوطني، وتوعية المجتمع من مخاطر الغزو الفكري.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الحديث النبوي الشريف.

الأوجلي، سالم محمد، (٢٠٠٦م). التعاون الدولي ضد الإرهاب. ليبيا: جامعة قار يونس.

البرعي، وفاء محمد، (٢٠٠٢م). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، الإسكندرية. بقرادوني، كريم، (٢٠٠٦م). رأي أمريكي في التطرف والشباب، مجلة الشرق الأوسط، عدد ٧٦٥٤، السنة.

بني سلامة، محمد والخطابية، يوسف ضامن، (٢٠١٠م). مستقبل جماعات الإسلام السياسي ومواقف الدول العظمى منها، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ١. عمان - الأردن.

بني فياض، يحيى، (٢٠٠٨م). ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، رسالة دكتوراة غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

بيومي، محمد أحمد، (٢٠٠٤م). ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

البحني، علي فايز، (٢٠٠٧م). دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

_____، (٢٠٠٥). دور حلقات تحفيظ القرآن الكريم في تعزيز الأمن الفكري (رؤية مستقبلية)، متاح على موقع: www.quran_er.org/lwpnper/polet/005pdc

_____ (١٤٢٠هـ). رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٤، العدد ٢٧. نقلاً عن ماجد الهذيلي؛ متاح على موقع: <http://www.alukah.net/Library/0/40423>

الجراد، سفير أحمد، (٢٠٠٠م). ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الإسلامي المعاصر مفهومها - أسبابها - آثارها - علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت الإسلامية، بيروت.

الحربي، علي، (٢٠١١م). اتجاهات الشباب السعودي نحو ظاهرة التطرف الفكري: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الدجاني، أحمد، (٢٠٠٤). مفهوم التطرف: قراءة في شروط الوسطية والاعتدال، مجلة التقريب، عدد ٣٦، السنة ١٤٢٤هـ.

الدوري، عدنان، (١٩٩١م). الانحراف الاجتماعي: دراسة في النظريات والمشكلات، الكويت: ذات السلاسل. -: http://www.muradzuriekat.com/security_sciences01.html.

ديرانية، عيد، (٢٠٠٣م). ظاهرة التعصب ومظاهرها لدى الجامعات الرسمية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، عمان: دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠٠٢م). التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

السليمان، إبراهيم بن سليمان، (٢٠٠٧م). دور الإدارات المدرسية في تعزيز الأمن الفكري للطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الصاوي، صلاح، (١٩٩٣م). التطرف الديني - الرأي الآخر، القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام.

العيد، سليمان، وقاية الأولاد من الانحراف من منظور إسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٤، العدد ٢٨، (١٤٢١هـ). نقلاً عن مراد زريقات على موقع: http://www.muradzuriekat.com/security_sciences06.html.

القرضاوي، يوسف، (٢٠٠١م). الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، الطبعة ١٢، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المالكي، عبد الحفيظ بن عبدالله، (٢٠١٠م). نحو مجتمع آمن فكرياً، الرياض: دراسة تأصيلية وإستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري.

المرعب، منير أحمد، (٢٠٠٩). ظاهرة التطرف الفكري والتربوي عند طلاب كليات التربية للبنين في مدينة حائل. المظاهر والأسباب والحلول المقترحة «دراسة ميدانية» مجلة القراءة والمعرفة. عدد ١٩.

مسلم بن الحجاج النيسابوري، (١٩٩٢م). صحيح مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية. <http://www.minshawy.com/other/musraty.pdf>

المغامسي، سعيد فالح، (٢٠٠٤). الوسطية في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩ (٣٨).

ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف. ٢. ١٩٨١.

وظيفة علي والأحمد، عبد الرحمن (٢٠٠٢). التعصب: ماهيته وانتشاره في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، ٣ (٣٠).

ياسين، السيد (٢٠٠٧). تشريح التطرف الأيديولوجي، الاتحاد الإماراتية.

www.gulfkids.com

AL_fuqaha 1.(2001)The level of the Tendency towards Violence and Aggressive Behavior for Students at the Philadelphia University (Relationships to Gender-College Academic Level –Number of Family Members and Income) Dirasat Educational Sciences-vol-16(3):480-301.

Auguste Comte-The Positive Philosophy-Trans Harriet Maritneau-
N.Y.Calvin Blanchard .b58.

Rabindra N. Kaungo. 1990. "Culture And Work Alienation: Western
Models And Eastern Realities International Journal Of
Psychology". Vol 250.No 25,pp795812-.

القلق والاكتئاب لدى طلاب جامعة نايف من المدخنين وغير المدخنين «دراسة مقارنة»

DOI: 10.12816/0012991

د. عبد العزيز بن علي النفيسة(*)

أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض
الملخص

الدراسة التعرف على الفروق في متوسطات درجات القلق والاكتئاب بين المدخنين وغير المدخنين. والتعرف على أيهما أعلى مستوى لدى المدخنين (القلق أم الاكتئاب).
تهدف مشكلة البحث: تكمن صياغة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي (هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى القلق والاكتئاب؟
منهج البحث: المنهج الوصفي المقارن الذي يصف الظاهرة ويبحث عن العلاقات المتبادلة ويقارن بين المتغيرات.

مجتمع البحث: يعتمد هذا البحث على تحديد المجتمع الذي يرتبط بشكل واضح بالأفراد المدخنين الذين يمارسون عملية التدخين حاليًا، إضافةً إلى عينة أخرى مقابلة من غير المدخنين.

أدوات البحث: ١ - مقياس القلق - تايلر . ٢ - مقياس الاكتئاب - ل. بك.

الأساليب الإحصائية: استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

١ - تكرارات النسب المئوية لوصف العينة.

٢ - اختبار «ت» لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين.

نتائج البحث:

١ - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين وذلك لصالح المدخنين أي أن

المدخنين من خلال هذه النتائج أظهروا درجات أعلى في مستوى القلق من غير المدخنين.

٢ - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين، وذلك لصالح المدخنين أي أن

المدخنين من خلال هذه النتائج أظهروا درجات أعلى في مستوى الاكتئاب من غير المدخنين.

الكلمات المفتاحية: القلق - الاكتئاب - المدخنين.

dr.nafs@hotmail.com (*)

Abstract

Anxiety and Depression Among Students Enrolled at Naif Arab University: Smokers and Non-Smokers A Comparative Study

By

Dr. Abdul Aziz bin Ali Al-Nafisah^(*)

Assistant Professor, Department of Social Sciences Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

The present study seeks to identify the differences in the average degrees of anxieties and depressions among students-----smokers and non-smokers-----studying at the Naif Arab University. Also, the study will identify the relative level of such anxieties and depressions among both smokers and non-smokers on comparative basis.

Research Problem: The present study seeks to address the following main question. Is there variance of statistical evidence between smokers and non-smokers in the level of anxiety or depression?

Research Methodology: The present researcher has employed a comparative-descriptive methodology. Pursuant to it, the researcher explains the phenomenon under treatment and compares the exchange interlink of various variables.

Research Group: The research sample group selected for the present study comprises clearly students of the Naif Arab University who are smokers. The latter are addict smokers. In addition, a select number of non-smokers are opted for interviews.

Research Tools: The research tools used are in order:

- 1 _ A measure of L Tyler anxiety; and
- 2 _ Depression scale

Also, the researcher has used following statistical techniques:

- 1 _ Repetitions of percentage ratios to describe the research sample group; and
- 2 _ Test "T" to denote the differences between the two independent groups-----smokers vs. non-smokers.

Research Findings:

- 1 _ Variance of statistical significance exists between smokers and non-smokers. This variance supports the interests of the smokers. For, the latter reflects highest degree of anxiety level than the non-smokers.
- 2 _ Variance of statistical evidence exists between smokers and non-smokers. This supports the interests of the smokers. For, the latter reflects higher degree of depression level than the non-smokers.

Keywords: Anxiety; Depression; Smokers.

(*) dr.nafs@hotmail.com

مقدمة الدراسة

الإنسان بطبيعته دائماً معرض للخطر من خلال الإصابة بالأمراض، سواء العضوية منها أو النفسية بالرغم مما حباه الله من قوة دفاعية ضد أي مرض، وذلك بسبب وجود جهاز المناعة الذي أوجده الله سبحانه وتعالى في جسم الإنسان ضد تلك الكائنات الدقيقة واسعة الانتشار في البيئة حولنا ألا وهي الجراثيم بأنواعها التي هي السبب الرئيس للإصابة بالمرض العضوي، ومع هذا فإن الأمر لا يقتصر فقط على تأثير الجراثيم على الجسم من الناحية الجسمية والصحية، بل الأمر يتعدى ذلك إلى عوامل أخرى ترتبط بالجانب النفسي ودور تلك العوامل في التأثير على سلامة الحالة النفسية للفرد وخلوها من الأمراض، وهو محور دراستنا الأساسي، إضافة إلى الأخطار الأخرى المؤثرة على صحة الإنسان بشكل عام. وبسبب الإصابة بالمرض، سواء أكان الجسدي أم النفسي يصبح الإنسان غير قادر على التعامل مع البيئة التي يعيش فيها بشكل إيجابي، ما يؤثر على قدراته وإمكاناته ويقلل من إنتاجيته.

وعندما يصاب الإنسان بالمرض ويصبح غير قادر على التعامل مع المحيط الذي يعيش فيه، فإنه يكون قد فقد كثيراً من مقومات حياته الأساسية، فهو لا يستطيع أن يتعامل بالطرق الصحيحة مع محيطه في اللحظة الراهنة، كما كان يتعامل معه بالأمس عندما كان صحيحاً معافى.

والإنسان يقود نفسه في معظم المواقف إلى نتائج قد تضر بصحته، بل قد تكلفه حياته ككل، فهو يعمد إلى القيام بنشاطات وسلوكيات متنوعة تهدف غالباً جلب السعادة والأمن والاطمئنان لنفسه، ويتخذ في ذلك أساليب وطرقاً متنوعة توجهه إلى الاستعانة باتخاذ مصادر ومواقف وعوامل متعددة ليحصل بعد ذلك على ما يريد من السعادة، ويقوم بذلك بإصرار من نفسه ورغبة منه في تحقيق مراده، ولكنه في بعض الأحيان يخطئ الطريق، ويتجه إلى سلوك أو نشاط يعتقد في ظاهره أنه شيء نافع ومفيد له وحياته العامة التي ينشد سعادتها، وذلك دون التفكير في عواقب ونتائج الأمور والأحداث. ومن هذه السلوكيات التي يعتقد أنها تجلب له السعادة وأن فيها الفائدة المرجوة، تدخين مادة التبغ. فالتدخين بما يحمله من مضار على صحة الإنسان الخاصة والعامة وما يؤثر على

البيئة المحيطة من أضرار ظاهرة وباطنة وما يتدخل فيه سلباً باقتصادات المجتمع، وما يحمله من مضار نفسية واجتماعية وصحية تصل إلى حد الوفاة قال تعالى: ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ (النساء: ٢٩)، وحيث دلت الدراسات على أن ظاهرة التدخين هي ثاني أسباب الوفاة على مستوى العالم أجمع حيث بلغ عدد من يتوفى كل عام أكثر من خمسة ملايين إنسان بسبب تعاطي التدخين (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠م) وسوف يؤدي التدخين إذا استمر بهذا المعدل إلى وفاة عشرة ملايين نسمة سنوياً حسب معدلات النمو السكاني العالمي، إضافة إلى ما يسببه التدخين من وفيات أخرى متنوعة المصدر المرضي، غالباً ما تكون ناجمة عن أمراض أخرى كسرطانات الرئة والقصبات الهوائية، وأمراض القلب، وتصلب الشرايين.

وإن عملية التدخين لا تؤثر فقط على حياة الإنسان الصحية البحتة، بل تعدت ذلك إلى حياته العملية والإنتاجية، فالدراسات أثبتت أن إنتاجية العاملين من الذين يتعاطون التدخين أقل من أقرانهم العاملين غير المدخنين (المرجع السابق). وذلك بسبب تعرضهم للأمراض أكثر من غيرهم، وهذا أمر بدهي فالمريض بما يعانيه من آلام وما ينشغل به من مشكلات صحية لا يمكن أن يساوي الإنسان السليم؛ لهذا فإن المرض الناتج عن تعاطي التدخين يؤثر سلباً في حياة الفرد.

ولاشك في أن الأمراض النفسية لا تختلف كثيراً عن الأمراض الجسمية العضوية، فالباحث هنا يفترض أن المدخنين بما يحملونه من أمراض جسمية لتعاطيهم مادة التدخين وما يحمله التدخين من مواد سامة ومضرة مثل: مادة النيكوتين وما ينتج عنه من ضعف في قوى المدخنين نتيجة الإصابة بالأمراض مثل: مرض سرطان الرئة وأمراض القلب والشرايين وغيرها من الأمراض، ينعكس على الجوانب النفسية مثل: القلق والاكتئاب. وبالمقابل قد يدفع كل من القلق والاكتئاب إلى التدخين أملاً في التخفيف واستشعار الراحة النفسية أو تعزيز الذات، وعلى كل حال تحاول هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين كل من: القلق والاكتئاب وتعاطي التدخين.

فالباحث هنا ينظر إلى أن المدخن شخص يتصف بالقلق والاكتئاب بدرجة أكبر من غيره من غير المدخنين، فالمدخن يدخن سجارته، ومن خلال تدخينه للسيجارة

واستمراره عليها ينتج من ذلك الاستمرار أن يصاب ببعض الأمراض النفسية مثل: القلق والاكتئاب كما يصاب بسبب التدخين بأمراض عضوية أو جسمية.

وعلى هذا يرى الباحث أنه من الممكن التأكد من ذلك بعد تطبيق الاختبارات الخاصة بالبحث والحصول على نتائج قد تؤيد أو تدحض افتراضاته.

ويشير الباحث إلى أن السبب في اختيار القلق والاكتئاب يعود إلى أنها أكثر الأمراض النفسية انتشاراً حسب الدراسات التي أثبتت ذلك، حيث بلغت نسبة انتشار مرض القلق ٤٨٪، بينما كانت نسبة الاكتئاب تزيد على نسبة ٢٥٪ على مستوى البيئة السعودية (جلبان، ٢٠٠٩م).

ومما يزيد من أهمية الدراسة ارتباطها بنوع خاص من السلوك الإنساني السلبي اقتصادياً، اجتماعياً، نفسياً، وصحياً ألا وهو ممارسة عملية التدخين واسع الانتشار الذي بلغت نسبة متعاطيه حول العالم أكثر من مليار شخص في العالم (منظمة الصحة العالمية ٢٠١١م). وهذه النسبة الكبيرة من المتعاطين لمادة التبغ عن طريق التدخين تحتاج منا إلى الوقوف طويلاً لحمايتها والعناية بها في جميع المجالات، ومنها هذه الدراسة التي تهدف تنوير وتثقيف وتوجيه وإرشاد المدخنين وغيرهم لتجنب مثل تلك العادات والأساليب الممقوتة اجتماعياً والمؤثرة صحياً واقتصادياً.

مشكلة البحث

إن مشكلة البحث تنبع من محاولة الباحث التعرف على العلاقة بين التدخين وكل من القلق والاكتئاب من خلال المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين.

وهل المدخنون يختلفون في مستوى القلق والاكتئاب عن غيرهم من غير المدخنين؟ وهل المدخنون تحت مستوى واحد من القلق والاكتئاب أم أنه يختلف من شخص لآخر داخل مجموعاتهم؟ وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في مستويات القلق والاكتئاب؟

إن عملية التدخين مشكلة في حد ذاتها، وهي ليست فقط مشكلة تتصل بفرد واحد فقط كالخسارة المالية أو حادث عرضي يخص جماعة محددة.

إن الأمر يتعدى ذلك إلى نواح كثيرة، اجتماعية، اقتصادية، صحية، ونفسية ففي المجال الاجتماعي يمكن أن يشمل الضرر الأسرة والأطفال والمنزل وحتى الحيوانات الأليفة داخل المنزل بما يسببه التدخين من أذى يؤثر على العلاقات الأسرية مع الزوجة والأبناء ومحاوله تجنب الجلوس والتعامل مع من يدخن في الأسرة الواحدة، ناهيك عن النظرة المتدنية لمن يتعاطى التدخين من قبل أفراد الأسرة تجاه المدخن وما يسببه الدخان المنبعث من السيجارة من تلوث ورائحة كريهة تنتقل وتنتشر في كافة نواحي المنزل، ما يؤدي إلى شعور غير المدخنين بوجود مواد متعفنة داخل المنزل وهذا يعزز الهروب إلى مكان آخر أكثر نقاء وأمتع رائحة ويهيئ إلى التعود على الانفصال التدريجي عن الأسرة بحثاً عن الأفضل والحال أكبر من ذلك.

ومن الناحية الاقتصادية، فالمال الذي ينفقه المدخن على تدخينه يومياً يعادل خمسة عشر ريالاً أي ما يعادل نصف راتب عامل يومي في الشهر تقريباً لينفقه ليعود عليه بالضرر لا المنفعة يحرق ماله، ويحرق ثيابه وحتى منزله في بعض الأحيان.

أما من الناحية الصحية، فالأمر مهما كان مسيطراً عليه في نواح كثيرة إلا أنه يصعب وبشدة السيطرة على الأمراض التي تصيب المدخن؛ لأنها تتعدى مستوى الحياة الطبيعية إلى انقطاع الحياة بسبب ما يعانيه المريض المدخن من أمراض كارثية لم يستطع الطب الحديث السيطرة عليها أو الحد منها. وينسحب ذلك على النواحي النفسية التي لا تخرج عن نطاق النواحي الصحية، فما يعانيه المدخن من نبذ من أغلب أفراد المجتمع، تمثل في تحديد مواقع وأماكن خاصة للمدخنين فقط، ويمنع وجودهم في أماكن أخرى تكون مخصصة لغير المدخنين هذا بحد ذاته يوحى بأن المدخن لو سُئل عن مدى سماحه لأحد أبنائه بتحقيق الذات من خلال نظرتة لذاته، كما أن المدخن لو سُئل عن مدى سماحه لأحد أبنائه بتعاطي التدخين لعارض ذلك بشدة ورفض ذلك لمعرفته مدى خطورته، وهذا يضعه موضع التناقض بينه وبين نفسه، ما يزيد من ألمه النفسي، ويضعه موضع النقد الذاتي الأليم والمجال يطول في ذكر كثير من المشكلات المرتبطة بالتدخين.

إن العناية بالمدخنين تعني العناية بتقليل المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والنفسية وغيرها من المشكلات التي تطرأ مع مرور الزمن للمدخن، كما أن الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع يعزز تماسك المجتمع وحرصه على نبذ ما يؤدي إلى الإضرار به من جميع النواحي، ويساعد على التهيئة إلى العيش في مجتمع مفعم بالصحة والعافية وسليم من الأمراض المزمنة والخطرة، ينعم فيه الجميع بالأمن والاستقرار والرفاهية. ومن خلال السرد السابق يقترح الباحث بعض التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى القلق والاكتئاب؟

ويمكن أن يشتق من هذا التساؤل التساؤلات التالية:

- ١ - هل توجد فروق بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى القلق؟
- ٢ - هل توجد فروق بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى الاكتئاب؟

أهداف البحث:

- ١ - يهدف البحث التعرف على الفروق في متوسطات درجات القلق والاكتئاب بين المدخنين وغير المدخنين.
- ٢ - التعرف على أيهما أعلى مستوى لدى المدخنين (القلق أم الاكتئاب).

أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

يمكن أن يضيف هذا البحث من خلال عرضه بعضاً من التراث العلمي والبحثي والثقافي النافع والمفيد، ويشجع القراء والمهتمين من المدخنين وغيرهم على الانتفاع به والاستفادة من نتائجه ومحاولة ترجمته على أرض الواقع، مع تأكيد أهمية دراسة مثل هذه الموضوعات التي تمس جوانب الإنسان بشكل عام وبما تعنيه الكلمة من ارتباطات نفسية، اجتماعية، اقتصادية وبما تمس الجوانب الصحية والنفسية والأمنية بشكل خاص. مع تأكيد

الاهتمام بدراسة مثل هذه الموضوعات المرتبطة بحياة وصحة الإنسان الصحية والنفسية، لا تحفز ولا تعزز فقط المختصين في مجال الصحة العامة والصحة النفسية لدراسة مثل هذه الموضوعات، بل تتعدى ذلك إلى جمهور المثقفين العاملين في مجالات أخرى كالصحافة والإعلام والنشر الإلكتروني ووسائل الإعلام والتعليم العام والخاص، إضافة إلى التعليم الفني والتقني والتجاري، وذلك لارتباطها المباشر بحياة الإنسان وتأثيرها على جوانب كثيرة في حياته العامة والخاصة.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

إنه من خلال الحصول على نتائج هذه الدراسة يمكننا التعرف على تلك الفروق بين المدخنين وغير المدخنين في القلق والاكتئاب، ما يزيد في معرفة جوانب أخرى لم تكن تعرف من قبل وبما يساعد في تبني أساليب مقترحة وحديثه للتعامل مع ما يناسب تلك النتائج من تبني قرارات وتوجيهات ومقترحات مباشرة وفورية نافذة تهيئ إلى الاستفادة من هذه الدراسة بشكل كامل، وتعزز الخروج بمسميات وصفات ومعلومات أكثر عن عادة التدخين. وبالحصول على نتائج علمية مقننة وسليمة يمكن أن توظف تلك النتائج من خلال تطبيق بعض أساليب العلاج النفسي أو السلوكي المعرفي من خلال التوجيه والحث على المبادرة بالإقلاع عن ممارسة التدخين، إضافة إلى تحذير غير المدخنين وحثهم على تجنب تلك العادة الممقوتة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية

يحدد الباحث الحدود الموضوعية في هذا البحث في عينات المدخنين وغير المدخنين، وكذلك تطبيق الاختبارات والمقاييس الخاصة بالقلق والاكتئاب، مع استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة فروض البحث.

الحدود البشرية

يحدد الباحث الحدود البشرية في مجموعتين: مجموعة المدخنين ومجموعة غير المدخنين.

الحدود الزمنية

يحدد الباحث الحدود الزمنية بتطبيق الدراسة الميدانية خلال شهرين من بداية التطبيق الفعلي على المفحوصين.

الحدود المكانية

تحدد الحدود المكانية بمدينة الرياض، ومن خلال تطبيق الاختبارات والمقاييس على المدخنين وغير المدخنين بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (من طلاب مرحلة البكالوريوس (الملتحقين بالدبلومات) و طلاب (الدراسات العليا مرحلة الماجستير)

مفاهيم ومصطلحات البحث

يعتمد البحث الحالي على المفاهيم التالية:

١ - مفهوم التدخين

التعريف العلمي: هو تناول عدد من السجائر من خلال حرق التبغ المتضمن مادة النيكوتين، وتذوق الدخان واستنشاقه؛ لتسهيل عملية امتصاصه إلى داخل الجسم عن طريق الجهاز التنفسي للإنسان ليقى جزء منه داخل الرئة. (Leseey، ١٩٩٩).

التعريف الإجرائي: (إقرار المدخن بوضع علامة ✓ صح داخل المربع على نموذج الإجابة لمقياسي القلق والاكتئاب).

٢ - اضطراب القلق

التعريف العلمي: القلق مرض نفسي وظيفي يتخذ أعراضاً من بينها شعور المريض

بالخوف والقلق من مثيرات ليس من شأنها أن تثير القلق لدى الغالبية العظمى من الناس وذلك لأنها لا تتضمن خطراً أو تهديداً لحياة الفرد، ومع علم المريض بذلك إلا أنه يشعر بالخوف والقلق الشديدين عندما يتعرض لمثل هذه المثيرات، إضافة إلى الآلام التي تصيب الصدر وارتفاع في ضغط الدم وسرعة التنفس وجفاف الحلق (Charles, 1983).
التعريف الإجرائي: (النتائج التشخيصية الناتجة عن طريق تطبيق مقياس القلق).

٣ - اضطراب الاكتئاب

التعريف العلمي: الاكتئاب النفسي أحد الأمراض النفسية التي ترتبط بحالة من الشعور بالحزن واليأس وفقدان الاهتمام وعدم القدرة على الاستمتاع بأي شيء سار، ويفقد بذلك الشهية للطعام وصعوبة التعامل مع الآخرين، وهو حالة عاطفية من الاعتماد شبه الدائم الذي يتراوح بين حالة خفيفة من الإحباط والتشاؤم إلى مشاعر أقوى وأقسى (Oster, 1995).

التعريف الإجرائي: (النتائج التشخيصية الناتجة عن طريق تطبيق مقياس الاكتئاب).

الخلفية النظرية

أولاً: التدخين Smoking

لقد عُرف التدخين منذ ما يقارب ٥٠٠ عام، وذلك عن طريق المكتشف (كريستوف كولومبس) عندما اكتشف القارة الأمريكية عام ١٤٩٢م، وكان معروفاً قبلها في المكسيك منذ ٢٥٠٠ سنة، ودخل بلاد الإسلام في القرن العاشر الهجري، حيث أدخل إلى مصر عام ١٥٨٥م، كما أن عادة التدخين في زمن اكتشافها لم تكن تُتناول عن طريق الفم، وإنما كانت تُتناول من خلال فتحتي الأنف (عيسى، ١٩٩٤م).

وإن التغيرات الاجتماعية والبيئية بما تحمله من تقدم في الناحية الاقتصادية للفرد ومن ثم للمراهقين زاد ذلك في البحث عن الترفيه وطلب المتعة إلى اللجوء إلى التدخين والبحث عن سلوكيات ترفع من معنويات الفرد.

ولا شك في أن تعاطي أو ممارسة عادة التدخين يعد من العادات أو السلوكيات الممقوتة من قبل كثير من أفراد المجتمع، وخاصة من غير المدخنين الذين ينظر غالبيتهم إلى التدخين نظرة سلبية يجب محاربته لما يحمله من آثار سلبية على الجسم والعقل معاً.

وتعود أسباب تناول السجائر إلى عوامل كثيرة من أهمها: الوسط الاجتماعي للفرد وما يتصل بالرفقاء والأصدقاء من المراهقين وغيرهم، فهم أكثر تأثراً من غيرهم بسبب العلاقات الحميمة التي تتم بينهم من خلال تناول مادة التدخين معاً، ما يزيد في انجذاب الأفراد المدخنين فيما بينهم.

وللتدخين علاقة بالوضع الاقتصادي للفرد، فالغني يبحث عن الترفيه وقضاء أوقات يعتقد في قرارة نفسه أنها مفيدة له؛ لذلك يعتمد إلى تناول معززات يراها مفيدة تساعده على السعادة والشعور بالنشوة، فيقوم بتناول تلك السجارة، وفي الدول الفقيرة يعتمد هؤلاء الفقراء إلى تخصيص ١٠٪ من دخلهم الشهري في تأمين مادة التدخين ما يعني أنه لا يبقى لتلك الأسر إلا القليل لتنفقه على الاحتياجات الأساسية مثل: الغذاء والتعليم والرعاية الصحية.

لذا فإذا كنا ننصح في البلاد المتقدمة بعدم التدخين؛ لأنه مضر بالصحة، فإنه في البلاد التي هي في طريق النمو تصبح مأساة وطنية ينبغي أن يحارب على مستوى الفرد والجماعات والدولة إذا أرادت هذه الدولة أن تسلم من هيمنة جديدة يقال لها التدخين. (العمرى، ٢٠٠٩م).

ولقد أشارت إحدى الدراسات الإحصائية الحديثة إلى أن المدخنين في المملكة العربية السعودية يدفعون أكثر من خمسة مليارات ريال ثمناً لاستهلاك ٤٠ ألف طن من التبغ سنوياً وعلى هذا فإن الرقم المخيف لتكاليف تدخين السجائر يعادل أو يفوق قيمة واردات المملكة من السلع الغذائية الأساسية؛ هذا بعيداً عن حساب تكاليف العلاج جراء التدخين.

ويعد التبغ ثاني أهم أسباب الوفاة في العالم. فهو يؤدي بحياة عُشر البالغين في شتى أنحاء العالم (نحو ٥ ملايين حالة وفاة كل عام). وسيؤدي التبغ، إذا ما استمرت أنماط التدخين على حالها، إلى وفاة ١٠ ملايين نسمة سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠م. ويجدر

بالملاحظة أنّ نصف من يدخنون الآن - أي نحو ٦٥٠ مليون نسمة - سيقضون نحبهم من جرّاء التبغ في نهاية المطاف. (World Health Organization, 2013).

كما أن ظاهرة تعاطي التدخين مسئولة أيضاً عن أكثر من ٧٠٪ من الوفيات الناجمة عن سرطانات الرئة والقصبات. وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإنّ تعاطي التبغ سيتسبب في وفاة أكثر من ثمانية ملايين نسمة كل عام بحلول عام ٢٠٣٠م، وسيهلك نحو نصف مدخني العالم، البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة، بشكل مبكر جرّاء مرض له علاقة بالتبغ (المراجع السابق).

ويتعدى التدخين أيضاً الشخص المدخن إلى غير المدخن «التدخين بالإكراه في المصاعد وحجرات النوم والمقاهي ودور السينما وغيرها» وحتى الأطفال «الأجنة» في بطون أمهاتهم، فالتدخين يسبب إنجاب أطفال مبسترين غير كاملي النمو وناقصي الوزن مع زيادة وفيات المواليد للأمهات المدخنات. كما أن نسبة مخاطر الإصابة بسرطان الرئة لدى المدخنين السلبيين أعلى بـ ٤٠٪ من النسب لدى غير المدخنين من خلال التدخين السلبي (عسيري، ١٩٩٣م، ص ٥٣).

وإن السلوك المصاحب والنتائج من دخان السجائر يؤثر على الانسجام النفسي لدى الأفراد، إضافة إلى صعوبة التفاعل الاجتماعي من خلال ضعف استغلال المهارات الاجتماعية مع نقص في توظيف كثير من المواقف الاجتماعية بسبب النفور الاجتماعي من مخالطة المدخن.

والتدخين أيضاً يؤثر حتى على عملية الإبصار لدى المدخنين بسبب انقباض الأوعية الدموية التي تغذي العين والعصب البصري الذي بدوره يقلل كمية الدم الموصلة إلى هذه الأماكن الحساسة بسبب مادة النيكوتين، كما يؤثر على حاسة السمع والشم والتذوق. (الرقعي، ١٩٩٤م).

وللتدخين مضار على الجهاز التنفسي «الرئتين، القصبة الهوائية» ويظهر جلياً في السعال المستمر من قبل المدخن؛ نظراً لتهيج الرئة والقصبة الهوائية بسبب ملامستها

للدخان القادم من الفم (عرموش، ٢٠٠٨ م). إضافة إلى تأثيره على الجهاز الهضمي من خلال المعدة وعسر الهضم وسرطان البنكرياس والتهاب المريء وسرطان الشفاه واللسان (شاهين، ٢٠٠١ م).

النظريات المفسرة لعملية التدخين

١ - نظرية التحليل النفسي

ترى هذه النظرية إلى أن الفرد بسبب ما يعانيه من صراعات نفسية تنبعث من خلال الحاجات التي تدفع الإنسان إلى القيام بنشاط توافقي لإشباع هذه الحاجات، وأن الحاجات غير المشبعة لمدة طويلة تؤدي إلى إحباط، وتوتر حاد تسبب آلاماً نفسية ويؤدي الأمر إلى كثير من الوسائل الدفاعية التي تمثل ردود أفعال يحاول الفرد أن يحمي بها نفسه من الإحباط، ما يؤدي إلى النكوص، وظهور أنماط من السلوك تميز مراحل الطفولة، ولكي يشبع الفرد حاجاته، فإنه يتجه إلى تناول مادة التدخين، فالمدخن هنا شخص توقف نموه النفسي والجسدي عند المرحلة الفمية؛ ولذا فهو محتاج إلى وضع شيء في فمه لإشباع الرغبات الكامنة، بسبب عدم إشباع ذلك في طفولته، والتدخين من تلك الأشياء المرتبطة بالمرحلة الفمية.

أما الفرد أدلر فيؤكد في هذه النظرية المفهوم العام الذي يرى فيه أن الكائن الحي يولد ولديه قصور يسعى في حياته لتعويضه، إشارة إلى مبدأ القصور الذي يعانيه الفرد، هذا القصور هو الذي يولد عملية البحث عن التعويض لهذا النقص الذي يشعر فيه الفرد ويسعى إلى إشباعه من خلال عملية تفاعله مع التدخين.

٢ - النظرية السلوكية

تنظر هذه النظرية إلى عادة التدخين من خلال التنظيمات أو الأساليب السلوكية المتعلمة الثابتة نسبياً التي تميز الفرد عن غيره من الناس. فالتدخين ينظر إليه على أنه سلوك متعلم من خلال متابعة سلوكيات الآخرين والاقتداء بهم، لذلك فهو عادات متعلمة ومكتسبة، وليست موروثية. تؤكد النظرية السلوكية أن عادة التدخين ترتبط بالتعزيز الإيجابي الذي يحدث من خلال ما يشعر به المدخن من رضا المحيطين به وتقديرهم

لنمط سلوكه في أثناء التدخين خاصة ممن يسلك سلوكه في ممارسة عادة التدخين، فيشعر بالسعادة والرضا، ما يعزز معاودته في الرغبة في تكرار نفس السلوك. وهو تجربة سارة لاحقة (كمكافأة) ما يؤدي إلى زيادة استمرار قيام السلوك؛ لذلك فالنظرية السلوكية تنظر إلى المكافأة على أنها حافز فعال تُعطى مباشرة بعد السلوك (التدخين) المرغوب فيه كي يزيد من احتمالية حدوث ذلك السلوك مرة أخرى.

٣ - نظرية الذات

وتؤكد هذه النظرية المفهوم الاجتماعي للذات والصورة التي يعتقد الفرد أن الآخرين يتصورونها وينظرون إليه من خلال تفاعله معهم. لذلك يتجه الفرد لإثبات ذلك التفاعل الذي يراه إيجابياً إلى تناوله مادة التدخين ليظهر أمام الآخرين بصورة اجتماعية جذابة ومقبولة، وهي الصورة المثالية التي يريد الفرد نفسه أن يكون عليها في محيطه ومجتمعه.

٤ - نظرية التعلم الاجتماعي

تؤكد هذه النظرية افتراضاً رئيساً وهو: أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش مع مجموعات من الأفراد يتفاعل معهم ويؤثر ويتأثر بهم، فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويتعلمها بالملاحظة والتقليد، حيث يعد الفرد هؤلاء الآخرين بمثابة نماذج يتم الاقتداء بسلوكهم. وبذلك يتناول تلك السلوكيات من مجتمعه المحيط، فيصبح مدخناً بالقُدوة والتقليد لأفراد مجتمعه، كما أنه يمكن أن يتم تعلم سلوك معين مثل: عادة التدخين عن طريق المحاكاة والتقليد للآباء والمعلمين أو الأقران الذين يُنظر إليهم نظرة إجلال وتقدير ومن ثم التقمص لسلوكهم وعاداتهم وتطبيقها من خلال التقليد والمحاكاة، ذلك لأنهم قدوة يجب الاحتذاء بهم والسير على نهجهم وأسلوبهم، ويعزز ذلك ما يُقدم ويُعرض من دعايات وإعلانات تجارية على كثير من القنوات الفضائية وبعض الأجهزة الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي كل ذلك يشجع على دفع الفرد إلى التجريب والتقليد والمحاكاة من خلال ممارسة عادة التدخين.

ثانياً: القلق Anxiety

تشكل الضغوط النفسية الأساس الرئيس الذي تبني عليه بقية الضغوط الأخرى

وهو يعد العامل المشترك في جميع أنواع الضغوط الأخرى مثل: الضغوط الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والأسرية، وأصبح الإنسان في العصر الحاضر عصر الحضارة والتقدم والتطور يعيش تحت ضغوط كثيرة ينشأ من خلالها الرفاهية والراحة الجسدية والتمتع بكل ما يتمناه ويريده وبشكل قريب من متناوله (النفيسة، ٢٠١٠م) وارتبط هذا التطور بالأعمال الجسدية فقط، وأغفل الجانب الانفعالي والعاطفي لدى الإنسان، فأصبح الإنسان يعيش في قلق دائم وتوترات مستمرة بسبب ما يلاقيه من ضغوط اجتماعية واقتصادية ونفسية تحتم عليه أن يسرع ويتسارع ويتجاوز العقبات التي تعترضه على حساب جانبيه العاطفي والروحي على حد سواء.

هذا الانفعال، وهذا السلوك والتفكير المتسارع وغير المتسق على وتيرة واحدة في مستوى التقدم والتطور والسرعة في الإنتاج وتقنيات الاتصال وتطور الآلة وتقلبات العصر السريعة ومعطياته المتناقضة، كل هذا أفرز كثيراً من الأمراض النفسية والجسدية وظهر لنا ما يسمى بمرض العصر «القلق»، حيث يعد القلق أكثر الأمراض شيوعاً لدى البشر خاصة في عصرنا الحاضر الذي يطلق عليه بعضهم عصر التوترات والقلق.

والقلق مرض نفسي وظيفي يتخذ أعراضاً من بينها شعور المريض بالخوف والقلق من مثيرات ليس من شأنها أن تثير القلق لدى الغالبية العظمى من الناس، وذلك لأنها لا تتضمن خطراً أو تهديداً لحياة الفرد، ومع علم مريض القلق بذلك إلا أنه يشعر بالخوف والقلق الشديدين عندما يتعرض لمثل هذه المثيرات؛ إضافة إلى الآلام التي تصيب الصدر وارتفاع في ضغط الدم وسرعة التنفس وجفاف الحلق (Charles, 1983). والقلق خبرة ذاتية تتسم بمشاعر الخوف من شر مرتقب، والشك والعجز والتي لا تتصل بخطر خارجي (الدماطي، ١٩٩٢م).

والقلق يحدث عند الإناث أكثر من الذكور في جميع مراحل عمر الإنسان ومن الأسباب الرئيسة للإصابة بمرض القلق الاستعداد البيئي والنفسي لتقبل المرض، كما أن هناك أسباباً ترتبط بالتربية والتنشئة الاجتماعية والأسرية الخاطئة مثل: القسوة والتسلط والحماية الزائدة والعقاب الدائم (Diana, 1989).

والقلق عبارة عن محاولات من قبل الفرد للتكيف مع الأخطار الخارجية أو الداخلية وذلك عن طريق تجنب هذه المواقف المقلقة وتحاشيها (العيسوي، ١٩٩٢م).

والقلق إضافة إلى انتشاره بين الناس كمرض مستقل بذاته إلا أنه يشترك مع كثير من أبسط أنواع الأمراض العضوية والجسدية. حيث وصلت نسبة الإصابة بالقلق إلى ٣١٪ (شعبان، ٢٠٠٧م).

ولاشك في أن هناك فرقاً بين القلق الطبيعي الذي يُعد إيجابياً في كثير من الأحيان مثل: قلق المسابقات الوظيفية أو الاختبارات أو النشاطات الرياضية، فهو بذلك القلق يدفع نفسه ويوجهها إلى أن تتقدم إلى الأفضل ويحفزها إلى البذل والجهد للحصول على نتائج تعود عليه بالنفع، وهذا النوع من القلق ينتهي بنهاية الاختبار أو الوظيفة أو المسابقة والحصول على النتيجة المرضية بينما القلق المرضي يحتاج إلى تدخل معالج نفسي لعلاجيه وبشكل متواصل لكي يخفف أو يبعد هاجس القلق هذا بشكل عام ومبسط ومختصر ولكننا هنا عندما نتحدث عن القلق يلزمنا التحدث عنه بطريقة وأسلوب علمي متقن.

فالقلق نتج عن تسميات وتصنيفات عالمية، وليس بهذا الشكل المبسط، وإنما يعود إلى تصنيفات عالمية Classification مثل منظمة الصحة العالمية «World Health Organization» في كتابها «ICD-10, 1998».

وأصبح يصنف القلق تحت اسم Neurotic, Stress-related and Somatoform (Disorders, 1998, P.149) ICD-10 وله فروع كثيرة وتقسييمات متنوعة، كما صُنف أيضاً في كتاب الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للاضطرابات للرابطة الأمريكية للأطباء النفسيين (Diagnostic Criteria From DSM-IV, 1997) تحت اسم Anxiety Disorder P.199 وقد قسم مرض القلق إلى أقسام كثيرة في مقدمتها نوبة الهلع «Panic Attack» التي تتصف بوجود نوبة هلع وخوف وضيق شديدين مع التعرق والارتجاف وخفقان القلب، إضافة إلى الإحساس بالغصة وألم وضيق في الصدر يصل ذلك إلى شعور الفرد بالخوف من الموت (DSM-IV 1997, P.199) يلي ذلك الخوف من الأماكن المفتوحة «Agoraphobia» والقلق هنا يرتبط بالخوف من

الأماكن أو المواقف التي قد يكون الهروب منها صعباً أو لا تتوفر فيها إمكانية المساعدة، إضافة إلى الخوف من السفر منفرداً أو الخروج وحيداً خارج البيت ينتج من ذلك ارتجاف وخوف وارتعاش وجفاف للفم وآلام معدية (ICD-10,1998, P.101)

وهناك أيضاً اضطراب الوسواس القهري «Obsessive Compulsive Disorder» الذي يعني أن اضطراب القلق هنا يأتي على مظهرين إما وسواس داخلية، وإما أفعال قهرية. فالوسواس Obsessions ترتبط بالأفكار والاندفاعات والصور الذهنية المستمرة للمريض، هذه الأفكار تسبب للمريض قلقاً ملحوظاً مع محاولة المريض تجاهلها.

أما الأفعال القهرية Compulsions فهي عبارة عن فعل «Action» وعمل ما يقوم به المريض يمثل سلوكاً معيناً ومتكرراً بشكل لافت للانتباه، وهذه الأفعال تأتي نتيجة محاولة المريض منع وقوع المصيبة التي يتوقعها، يضاف إلى ذلك اضطرابات الضغوط للصدمة Post-Traumatic Stress Disorder وهي التي ترتبط بأحداث حادة وقوية تقابل المصاب مثل أن يعايش أو يشاهد موت شخص معين، أصبحت هذه المشاهدات عبارة عن ذكريات مؤلمة يتوقع من خلالها أن يحدث له ما حدث لغيره، فيظهر عليه القلق الواضح من خلال العجز الحركي من جراء الخوف والقلق والذعر الشديد (DSM-IV,1997, 207-208).

ثالثاً: الاكتئاب Depression

لا شك في أن ما يعانيه الإنسان من ضغوط نفسية واجتماعية واقتصادية لها دور كبير في ظهور مرض الاكتئاب، فالحياة لا تخلو من ضغوط، فجميع الذكور والإناث الصغار والكبار جميعهم يتعرضون لتلك الضغوط وتلك الأزمات التي تحدث هنا وهناك ليست ببعيدة عن ظهور مرض الاكتئاب.

ويصبح الفرد المكتئب ضعيف الشهية أو العكس فرطاً بالأكل، وقليل النوم أو زيادة النوم، إضافة إلى نقص الطاقة والتعب، وعدم تقدير الذات والشعور بالدونية مع ضعف في التركيز والشعور بفقدان الأمل (DSM-IV, 1997, 161-172).

كما يعد الاكتئاب من أكثر الأمراض النفسية انتشاراً، حيث تقدر إحصاءات منظمة

الصحة العالمية إلى أن عدد المرضى المصابين بداء الاكتئاب يزيد على خمسمئة مليون مصاب، وتشير بعض هذه الإحصاءات إلى أن نسبة انتشار الاكتئاب تصل إلى ٧٪ من سكان العالم ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى ١٠٪ خلال الأعوام القادمة (الشربيني، ٢٠٠١م). والاكتئاب حالة من الحزن الشديد والمستمر ناتج عن ظروف محزنة وأليمة.

والاكتئاب النفسي أحد الأمراض النفسية الذي يرتبط بحالة من الشعور بالحزن واليأس وفقدان الاهتمام وعدم القدرة على الاستمتاع بأي شيء سار ويفقد بذلك الشهية للطعام وصعوبة التعامل مع الآخرين، وهو حالة عاطفية من الاغتمام شبه الدائم يتراوح بين حاله خفيفة من الإحباط والتشاؤم إلى مشاعر أقوى وأقسى (Oster, 1995).

فالكل يشعر ولكن كلٌ بقدر، فهناك الاكتئاب الكبير الذي يصل بالمصاب إلى الإقدام على الانتحار وقتل نفسه للهروب من تلك الأفكار السوداء، وهناك الاكتئاب البسيط أو الخفيف الذي يؤثر فقط في عدم شعور المصاب بالسعادة.

ويتدرج الاكتئاب من اكتئاب شديد إلى اكتئاب متوسط أقل حدة من الكبير فلا يصل إلى حد الانتحار، وإنما يؤثر على سلوكه وأفكاره وحياته العملية وأدائه الاجتماعي والمهني.

ويصنف الاكتئاب أيضاً إلى اكتئاب بسيط ومحدود ومؤقت يزول بزوال المشكلة المؤثرة، وقد يسمى بالاكتئاب الصغير يبدو على المريض الحزن والضيق وعدم الارتياح ويكون ذلك الاكتئاب عبارة عن سلوك وتفكير عارض. وليس مستمراً زمنياً والاكتئاب يصيب جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، أو الثقافة والوطن.

ومن هنا فإن للاكتئاب تصنيفات علمية يصل عددها إلى أكثر من عشرة أنواع وكل تصنيف لديه المعايير الخاصة به، وكما سبق فإن منظمة الصحة العالمية قد أشرفت على عدد من التصنيفات، آخرها تصنيف البريطاني ICD-١٠ المرتبط بالصحة العقلية واضطرابات السلوك.

ويقع الاكتئاب تحت عنوان Mood Affective Disorder باسم Depressive

Episode قسمت تلك الأمراض إلى خمسة أقسام من الاكتئاب الخفيف Mild Depressive Episode ثم الاكتئاب المعتدل أو المتوسط Moderate Depressive Episode الذي تزيد أعراضه وقوته على الاكتئاب الخفيف. الاكتئاب الشديد Severe Depressive Episode ويختص بأعراض أكثر شدة من سابقه، ويكون ذلك مصحوباً بأعراض جسدية.

أما القسم الأخير فهو الاكتئاب غير المحدد Unspecified Depressive Episode وكل قسم له أعراضه الخاصة إلا أن الغالب فيها هو الشعور بالأسى والحزن والكآبة والتغيرات الفسيولوجية الجسمية العضوية (ICD-10,1998: P. 137-148).

أما التصنيف الأمريكي لرابطة الأطباء النفسيين الأمريكيين، فقد صنف الاكتئاب إلى عشرة أنواع منها: اضطرابات الاكتئاب الكبير نوبة مفردة Major Depressive Disorder Single Episode واضطرابات الاكتئاب الكبير Major Depressive Disorder Recurrent والاضطراب الاكتئابي غير المعين (اضطرابات عصر المزاج قبل الطمث، واضطرابات الاكتئاب الصغير، واضطراب الاكتئاب بعد الذهاني للفصام).

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية توضيح العلاقة بين القلق والاكتئاب من حيث إنهما من الأمراض العصبية أولاً وإضافة إلى أنها أكثر الأمراض النفسية انتشاراً حسب الدراسات (جلبان، ٢٠٠٩م) كما أن القلق والاكتئاب مرضان غالباً ما يكونان متلازمين فلا يوجد قلق دون اكتئاب أو حزن ولو كان بسيطاً كما لا يوجد اكتئاب بلا قلق على الصحة.

الدراسات السابقة

يتناول هذا البحث عدداً من المتغيرات تشمل القلق، والتدخين، والاكتئاب، لذلك يجد الباحث أمامه عدداً من الخيارات التي تساعد على تحديد واختيار الأفضل والأقرب للبحث الحالي. ومن هنا تزيد أهمية اختيار أنواع خاصة من الدراسات المرتبطة مباشرة أو على الأقل بجزء أو فرع منها بالبحث الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث سوف يسلك أسلوب تقديم تلك الدراسات من خلال التأكيد على هدف وعينة وأدوات ونتائج البحث لكل دراسة تم تضمينها ضمن

الدراسات السابقة على أساس الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث حسب تاريخ تنفيذ تلك الدراسات كالتالي.

في دراسة قام بها (عبد الله، ١٩٨٦م) بهدف الوصول إلى الفروق بين المدخنين وغير المدخنين في درجة التوافق العام، تكونت العينة من ٣٠٠ طالب من كلية التربية بجمهورية مصر العربية، استخدم الباحث استمارات وبيانات لدليل المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما استخدم مقياس التوافق للشخصية. وقد أظهرت نتائج دراسته وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى التوافق المنزلي الانفعالي لصالح غير المدخنين، بينما كانت النتائج في درجة التوافق الاجتماعي لصالح المدخنين.

وفي دراسة أجراها (روبرت، ١٩٩٠م) عن أثر الاكتئاب على تعاطي التدخين، كان الهدف هو معرفة مدى تأثير الاكتئاب في دفع الأفراد إلى ممارسة التدخين، بلغت عينة الدراسة ٢٩٦٣ فرداً منهم ١٦٧٤ من الإناث بينما المدخنون ١٧٣٩ أما غير المدخنين فكان عددهم ١٢٢٤ فرداً، وذلك عن طريق تحليل بيانات تلك العينة ومن خلال تطبيق مقياس الاكتئاب. بينت النتائج النهائية لتلك الدراسة أن الاكتئاب يؤدي دوراً مهماً في ديناميات تدخين السجائر، وأنه من خلال تلك النتائج اتضح أن الفرد الذي يعاني الاكتئاب يلجأ دائماً إلى ممارسة التدخين لتخفيف حدة التوتر لديه. (Robert F, 1990).

وفي دراسة أخرى قام بها (جونسون وآخرون، ١٩٩٣م) عن الفترة الزمنية لممارسة التدخين والقلق، كان الهدف من ذلك هو التعرف على العلاقة بين طول مدة وزمن التدخين للسجائر واضطراب القلق، وتكونت العينة من ٦٨٨ شاباً منهم ٥١٪ من الإناث في ولاية نيويورك في متوسط عمر بلغ ١٦ سنة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين مدة ممارسة التدخين وكمية السجائر المتناولة وأثر ذلك على نوع القلق، فالأفراد الذين يدخنون بمعدل ٢٠ سجارة يومياً صنفوا بأن لديهم قلقاً مرتبطاً بالخوف من الأماكن المكشوفة، بينما أشارت الدراسة إلى وجود حتمي وعلاقة تزيد مخاطر القلق بزيادة تعاطي التدخين، خاصة خلال فترة المراهقة والبلوغ المبكر. (Johnson, 1993).

أما (كيفن مالون، ٢٠٠٣م) فقد أعد دراسة عن علاقة التدخين بخطر عملية الانتحار وكان يهدف التعرف على مدى العلاقة بين التدخين وعملية الانتحار من خلال

دراسة مادة السيروتونين. وكانت العينة تقدر بـ ٣٤٧ مريضاً يعانون اضطرابات نفسية منهم ١٧٥ مصاباً بالاكتئاب، و ١٢٧ مصاباً بالفصام، و ٤٥ يعانون اضطرابات أخرى مختلفة. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود نقص في مادة السيروتونين المرتبطة بصفات التسرع وانفعال العدوانية لدى المدخنين. وأن أكثر من ٨٥٪ من المطبق عليهم من المرضى المدخنين هم أكثر عرضة لمحاولة الانتحار من غيرهم غير المدخنين. (Keven.M,2003).

وفي دراسة قام بها (أنشتاين، ٢٠٠٨م) عن علاقة التدخين بالاكتئاب كان الهدف من الدراسة هو معرفة مدى علاقة التدخين بالاكتئاب والقلق لدى عينة مسح بلغت ٦٠٨١٤ تراوحت أعمارهم ما بين ٢٠ - ٨٠ سنة، وذلك عن طريق دراسة حالة كل مواطن من خلال مسح صحة السكان. وأظهرت نتائج الدراسة أن المدخنين يكونون أكثر تأثراً في الأعراض الجسدية ومشكلات انخفاض النشاط البدني، وكذلك ارتفاع مستوى القلق والاكتئاب لدى المدخنين من غيرهم غير المدخنين. (Arnstein,2008).

تعقيب على الدراسات السابقة

تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الدراسات جميعها أكدت وعززت من صدق افتراض الباحث، خاصة فيما يتعلق بالتدخين وتأثيره على صحة الإنسان ليست فقط التأثيرات الجسدية، وإنما النفسية أيضاً. كما ساعدت أيضاً في إعطاء الثقة للباحث تجاه سلامة اختيار مشكلة الدراسة والتفاعل معها.

لقد كان لتلك الدراسات أثر إيجابي في اختيار العينة وطريقة التطبيق واختيار المقاييس المناسبة، إضافة إلى تحديد الفروض والمصطلحات.

ومع هذا يلاحظ أن تلك الدراسات السابقة اعتمدت في تناولها لموضوعات لها ارتباطها بالدراسة الحالية وبشكل منفرد، فلم تكن تلك الدراسات تنحو تجاه المتغيرات نفسها الخاصة بالدراسة الحالية، وهذا يقوي من أهميتها ويعطيها زخماً إيجابياً يرفع من سلامة اختيارها وعدم اعتمادها على الدراسات السابقة بشكل مباشر؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما احتجنا إلى هذه الدراسة.

لذا فإن الدراسة الحالية تجمع بين تلك الدراسات السابقة إذا لم تكن خلاصة لتلك الدراسات.

منهج البحث

يؤكد الباحث المنهج الوصفي المقارن الذي يصف الظاهرة ويبحث عن العلاقات المتبادلة، ويقارن بين المتغيرات وهو المنهج المناسب لهذا البحث.

فروض البحث

من خلال الإطار النظري السابق، ومن خلال الدراسات السابقة لهذا البحث أمكن للباحث اشتقاق الفروض على أساس أثر التدخين المتوقع على الفرد المدخن من خلال تأثيره على بعض المتغيرات النفسية (القلق، الاكتئاب). وعلى هذا فإن الباحث يقدم الفروض التالية:

الفرض الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a > 0.05$) بين المدخنين وغير المدخنين في درجة القلق، وذلك لصالح المدخنين (بمعنى أن القلق يكون أعلى درجة عند المدخنين).

الفرض الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a > 0.05$) بين المدخنين وغير المدخنين في درجة الاكتئاب، وذلك لصالح المدخنين (بمعنى أن الاكتئاب يكون أعلى درجة عند المدخنين).

مجتمع البحث

يعتمد هذا البحث على تحديد المجتمع الذي يرتبط بشكل واضح بالأفراد المدخنين الذين يمارسون عملية التدخين حاليًا، إضافةً إلى عينة أخرى مقابلة لغير المدخنين.

عينة البحث:

- ١ - عينة المدخنين: تكونت من (١٠٧) أشخاص.
- ٢ - عينة غير المدخنين: تكونت من (١١٣) شخصاً.

طريقة اختيار العينة

تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة وفقاً للشروط التالية:

- ١ - أن يكون أفراد العينة بين الذكور.
- ٢ - أن تتراوح أعمارهم من ٢٢-٥٠ سنة.
- ٣ - أن يكون المستوى التعليمي جامعياً فأعلى.

وقد تم اختيار العينة من طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض ولجميع أفراد العينة. والجدول رقم (١) يوضح التوزيع الكلي للعينة.

الجدول رقم (١) يبين توزيع العينات حسب المجموعات

المجموعات (الحالة)	العينة	المجموعات (المستوى التعليمي)	العينة
المدخنون	١٠٧	جامعي (ملتحق بالدبلومات)	١٠٩
غير المدخنين	١١٣	دراسات عليا (ماجستير)	١١١
المجموع الكلي للعينة	٢٢٠ طالباً		

أدوات البحث

يعتمد هذا البحث على عدد من المقاييس المرتبطة بقياس مستوى القلق والاكتئاب على النحو التالي:

- مقياس القلق - تايلر من اقتباس وإعداد كل من مصطفى فهمي ومحمد غالي يتكون المقياس من (٥٠) عبارة ويقيس مستوى القلق بشكل موضوعي عن طريق الأعراض الظاهرة والصريحة التي يعانيها شخص ما، كما أن هذا المقياس يناسب جميع الأعمار لمن

يستطيع القراءة والفهم. (موسى، ١٩٨٧م). ويمكن تطبيقه بشكل فردي أو جماعي.

ثبات المقياس

لقد قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس عن طريق الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (٠,٨٦٢)، وهي درجة ثبات مرتفعة تدل على أن هناك ثباتاً عالياً يمكن الوثوق به.

صدق المقياس

قام الباحث بتطبيق مقياس القلق، وتم حساب صدق الاتساق الداخلي من خلال معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، وقد تراوحت الارتباطات من ٠,٢٩ إلى ٠,٦٣١، كما تم حساب الصدق الذاتي للمقياس حيث كانت النتيجة ٠,٨٨، وهذا يعطي قبولاً معقولاً لصدق المقياس.

- مقياس الاكتئاب - لـ بك قام بوضع هذا المقياس العالم والطبيب النفسي الأمريكي المعروف (Aaron Beck) وقام بترجمة هذا المقياس إلى اللغة العربية ونشره عبد الستار إبراهيم، ويتكون هذا المقياس من ٢١ مجموعة من الأسئلة.

كل مجموعة تصف أحد الأعراض السريرية للاكتئاب، ويطلب من الشخص أن يقرأ كل عبارة من كل مجموعة، وأن يقرر أي عبارة تنطبق عليه، وتصف حالته ومشاعره، بوضع دائرة حول رقم العبارة التي يختارها.

ثبات المقياس

لقد تم حساب معامل ثبات المقياس عن طريق التناسق الداخلي (ألفا كرونباخ) حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (٠,٩٠٧) وهي درجة ثبات مرتفعة تدل على أن هناك ثباتاً عالياً يمكن الوثوق به.

صدق المقياس

قام الباحث بتطبيق مقياس الاكتئاب، وتم حساب صدق الاتساق الداخلي من خلال

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، وقد تراوحت الارتباطات بين ٠,٤٣ و ٠,٩٢١، ما يعطي صدقًا مرتفعًا يمكن الوثوق به.

إجراءات التطبيق

قام الباحث بتطبيق المقياسين وفقًا للظروف التالية:

- ١ - قام بتطبيق جميع المقاييس داخل القاعات الدراسية بمساعدة المشرفين عليها.
- ٢ - قام بشرح الهدف الأساسي من تطبيق تلك المقاييس، وهذا انسحب على جميع التطبيقات التي تمت من خلال التأكيد على الفهم الصحيح لتعليمات المقاييس وكيفية الإجابة عنها، وطريقة الاختيار للبنود مع التأكيد على كتابة البيانات الأساسية مثل: (العمر الزمني، المستوى التعليمي الحالة مدخن أو غير مدخن) مع إعطاء الحرية للمفحوصين في حالة رغبتهم تدوين أسمائهم ورغبتهم في الحصول على نتائج التطبيق.
- ٣ - طبقت المقاييس جميعها بطريقة «جماعية» حسب توافر الأعداد في القاعة الدراسية للكلية مع تحديد الزمن لكل مقياس على حدة.

الأساليب الإحصائية

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- ١ - تكرارات النسب المئوية لوصف العينة.
 - ٢ - اختبار «ت» لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين.
- عرض وتحليل بيانات البحث ومناقشة نتائجه.
- ١ - عرض نتائج البحث.
 - ٢ - مناقشة النتائج وتفسيرها.
- نتناول هنا عرضًا لبيانات البحث ومناقشة نتائجه والإجابة عن التساؤلات واختبار الفروض من حيث قبولها أو رفضها؛ بناءً على تحليل النتائج، مع الإشارة إلى مستويات

الدلالة الإحصائية. من خلال استخدام الجداول والأشكال البيانية.

١- عرض نتائج البحث

نتائج الفرض الأول

ينص الفرض الأول على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(a > 0,05)$ بين المدخنين وغير المدخنين في درجة القلق وذلك لصالح المدخنين (بمعنى أن القلق يكون أعلى درجة عند المدخنين).

للتحقق من صحة الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (ت) (T-test for Independent Samples) لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطي مجموعة المدخنين وغير المدخنين في درجاتهم على مقياس القلق. والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بذلك.

الجدول رقم (٢) اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي مجموعة غير المدخنين ومجموعة المدخنين في درجاتهم على مقياس القلق

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
غير مدخن	١١٣	١٥,٠٠	٨,١٩	٣,٥٠	٠,٠٠٢	دالة عند مستوى ٠,٠١
مدخن	١٠٧	٢٥,٤٣	٨,٠٩			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) دالة، ما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة المدخنين وغير المدخنين لصالح المدخنين، بمعنى أن القلق يكون أعلى درجة لدى المدخنين. وبذلك يتحقق الفرض القائل «توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(a > 0,05)$ بين المدخنين وغير المدخنين في درجة القلق، وذلك لصالح المدخنين».

نتائج الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(a > 0,05)$

بين المدخنين وغير المدخنين في درجة الاكتئاب، وذلك لصالح المدخنين (بمعنى أن الاكتئاب يكون أعلى درجة عند المدخنين).

للتحقق من صحة الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (ت) (T-test for Independent Samples) لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطي مجموعة المدخنين وغير المدخنين في درجاتهم على مقياس الاكتئاب. والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بذلك.

الجدول رقم (٣) اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي مجموعة غير المدخنين ومجموعة المدخنين في درجاتهم على مقياس الاكتئاب

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
غير مدخن	١١٣	٧,٠٠	٨,٣٧	٣,٣٠	٠,٠٠٣	دالة عند مستوى ٠,٠١
مدخن	١٠٧	١٨,٠٠	٩,٧٨			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) دالة، ما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة المدخنين وغير المدخنين لصالح المدخنين، بمعنى أن الاكتئاب يكون أعلى درجة لدى المدخنين. وبذلك نقبل الفرض القائل «توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a > 0,05$) بين المدخنين وغير المدخنين في درجة الاكتئاب، وذلك لصالح المدخنين (بمعنى أن الاكتئاب يكون أعلى درجة عند المدخنين).

٢ - مناقشة النتائج وتفسيرها

لقد هدفت الدراسة الحالية التعرف على الفروق في متوسطات درجات القلق والاكتئاب بين المدخنين وغير المدخنين لمعرفة أيهما أعلى مستوى لدى المدخنين (القلق أم الاكتئاب)، وبالنظر إلى نتائج فروض الدراسة اتضح للباحث أنه فيما يتعلق بحالة الفروق الإحصائية بين المدخنين وغير المدخنين من خلال متوسطات درجات القلق، فإن نتائج الدراسة الحالية دلت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير

المدخنين وذلك لصالح المدخنين أي أن المدخنين من خلال هذه النتائج أظهروا درجات أعلى في مستوى القلق من غير المدخنين، وهذا ما ذهب إليه الباحث ليؤكد صحة الجزء الأول من الفرض الأول والمشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات القلق لصالح المدخنين.

من هنا فإنه يمكن القول: إن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسة «Johnson, 1993» ولو بشكل جزئي من خلال النظر إلى أنواع القلق المتضمن تلك الدراسة، لذا فهي تؤكد وجود فروق ذات دلالة بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى درجات القلق بناء على طول المدة الزمنية، وهذا لا يتعارض مع نتائج البحث الحالي، بل يؤكد ويعزز سلامتها وصحتها في الوقت نفسه كمؤشر لذلك.

أما بخصوص نتائج الفرض الثاني المتضمن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في مستوى درجة الاكتئاب لصالح غير المدخنين (بمعنى أن الاكتئاب يكون أعلى درجة عند المدخنين فقد أظهرت نتائج البحث الحالي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في درجة الاكتئاب لصالح غير المدخنين، فالإكتئاب أصبح من خلال النتائج الحالية مرتفعاً لدى المدخنين، وهذا ما ذهب إليه الباحث أيضاً بعرضه للفرض الثاني الذي يشير من خلاله إلى وجود فروق لصالح المدخنين بأنهم أعلى درجة في الاكتئاب من غير المدخنين وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن تلك النتائج تتفق مع نتائج دراسة «Arnstein, 2008» الذي أكد من خلال نتائج دراسته وجود فروق بين المدخنين وغير المدخنين في درجة الاكتئاب لصالح المدخنين، حيث أثبتت دراسته أن المدخنين أكثر تأثراً من غير المدخنين في ارتفاع مستوى الاكتئاب.

خاتمة البحث

يتضح من خلال الدراسات السابقة ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أن عملية التدخين لا تؤثر على حياة الإنسان الصحية فقط، بل تعدت ذلك إلى حياته العملية والإنتاجية وما رافقها من تأثيرات اجتماعية ونفسية وحياتية، من هنا أصبحت ظاهرة التدخين هي ثاني أسباب الوفاة على مستوى العالم أجمع، ما عزز من نتائج

هذه الدراسة؛ لتؤكد تأثير تعاطي التدخين على الفرد ليصبح القلق والاكتئاب ناتجين عن الاستمرار في تناول مادة التبغ؛ لذا فالعناية بالمدخنين تعني العناية بتقليل المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والنفسية وغيرها من المشكلات التي تطرأ مع مرور الزمن للمدخنين. وبما تمس الجوانب الصحية والنفسية بشكل خاص. مع التأكيد على الاهتمام بدراسة مثل هذه الموضوعات المرتبطة بحياة وصحة الإنسان الصحية والنفسية التي لا تحفز ولا تعزز فقط المختصين في مجال الصحة العامة والصحة النفسية لدراسة مثل هذه الموضوعات، بل تتعدى ذلك إلى جمهور المثقفين العاملين في مجالات أخرى كالصحافة والإعلام والنشر الإلكتروني ووسائل الإعلام والتعليم العام والخاص، إضافة إلى التعليم الفني والتقني والتجاري، وذلك لارتباطها المباشر في حياة الإنسان وتأثيرها على جوانب كثيرة في حياته العامة والخاصة.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يقترح الباحث تقديم بعض التوصيات التي يراها ذات أهمية من خلال البحث الحالي التي ترتبط بشكل مباشر بعملية تعاطي التدخين ومنها:

- ١ - التوجيه والإرشاد النفسي الاجتماعي للمدخنين بمحاولة الامتناع عن مزاوله التدخين والإشارة في ذلك إلى النتائج المترتبة على ممارسة التدخين وعلاقة ذلك ببعض الأمراض النفسية كالقلق والاكتئاب.
- ٢ - التأكيد على خطورة التدخين السلبي أو الإجباري غير المباشر وتثقيف المجتمع لتفادي خطورته واختيار الوقت والمكان المناسبين الذي يمنع وصوله إلى غير المدخنين.
- ٣ - التأكيد على منع التدخين في الأماكن العامة وتخصيص أماكن خاصة ومنعزلة عن الجمهور حتى لا ينتج عن ذلك أضرار جسمية أو اجتماعية أو نفسية.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

المصادر:

القرآن الكريم.

المراجع العربية:

البناء، حياة خليل، وأحمد عبداً لخالق، صلاح مراد، (٢٠٠٦). القلق الاجتماعي وعلاقته بالتفكير السلبي التلقائي لدى طلاب من جامعة الكويت، مجلة دراسات نفسية، العدد ١٦، المجلد ٢).

جلبان، خالد، (٢٠٠٩). أهم الأمراض التي تصيب المعلمين، كلية الطب، أبها: جامعة الملك خالد.

الدماطي، عبد الغفور، (١٩٩٢). المدخل إلى علم النفس الإكلينيكي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الرقعي، حمد، (١٩٩٤). التدخين مضاره وكيفية التخلص منه، مصراته - ليبيا: الجماهيرية للنشر.

شاهين، سيف الدين، (٢٠٠١م). الآفات الثلاث: التدخين والمخدرات والأمراض الجنسية، الرياض.

الشرييني، لطفي، (٢٠٠١). الاكتئاب، الإسكندرية: منشأة المعارف.

شعبان، إبراهيم، (٢٠٠٧). القلق والتوتر النفسي، اللاذقية، صحيفة الوحدة، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر والتوزيع.

عبداً لله، محمد، (١٩٨٦). العلاقة بين التدخين وبعض المتغيرات الشخصية لدى طلاب الجامعة (دراسة تجريبية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية التربية.

- عبد، سمير، (٢٠٠٥). تحليل مئة حالة نفسية، دمشق: منشورات المكتبة الحديثة.
- عرموش، هاني، (٢٠٠٨م). التدخين بين المؤيدين والمعارضين، بيروت: دار النفائس.
- عسيري عبد الرحمن، (١٩٩٣). كيف تقلع عن التدخين، الرياض: طويق للخدمات الإعلامية.
- العمرى، سليمان، (٢٠٠٩). ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية عن عوامل التدخين وآثاره وأبعاده الإنسانية، كتاب ٢٢٨ ص الرياض: الناشر سلمان بن محمد العمرى.
- العيسوي، عبد الرحمن، (١٩٩٢). علم النفس الإكلينيكي، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- منظمة الصحة العالمية (٢٠١٠).
- عيسى، نضال، (١٩٩٤). الجديد في الطب أضرار التدخين، دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.
- موسى عبد العزيز رشاد (١٩٨٧م). مقياس القلق الظاهر، القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، تابع مقياس القلق.
- النفيسة، عبد العزيز علي، (٢٠١٠). تأثير القلق الاجتماعي والاكتئاب على بعض العمليات المعرفية، أطروحة دكتوراة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Allen, Frances. (1996). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Fourth Edition (DSM-IV), Washington, DC.
- American Psychiatric Association, Diagnostic Criteria (1997) for
- Andrei V. Alexandrov, University of Alabama at Birmingham, USA first published 2007
- Arnstein, Mykletun, Association between Cigarette Smoking and Anxiety Disorders during Adolescence and Early Adulthood. Department of Psychiatry, Columbia University.
- Charles, D. (1983). Spiel Berger and Rogelio Diaz, Cross-Cultural Anxiety. Washington.

- Diana, Ke able (1989). The Management of Anxiety, a Manual for Therapists Edinburgh: Churchill Livingstone.
- DSM – IV. Sixth Printing, July.
- Health Promotion, Centers for Disease Control, Atlanta, Ga.(1990).
- Johnson, Cohen, Klein, Andkasen. Department of Psychiatric, Columbia University and the New York State Psychiatric Institute.
- Keven.M.Depressive, not Anxiety, Symptoms are Associated with Current Cigarette Smoking among University Internal Medical Patients, Department of Psychiatry and Medicine, University of Colorado Health2003(USA).
- Lesey Stern, the Smoking Book, the University of Chicago Press 1999, printed in the United States of America.
- Oster, Gerald, D. (1995). Helping your Depressed Teenager: A guide for Parents and Caregivers. Sarah S. Montgomery, New York: John Wiley.
- Robert F. Anda, MD, Center for Chronic Disease Prevention and World Health Organization (2013).<http://www.who.int/tobacco/ar/>.

التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية

DOI: 10.12816/0012992

د. فيصل حسن حامد (*)

أستاذ مساعد، بقسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

الملخص

هذه الدراسة هو معرفة التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة
موضوع العربية السعودية من وجهة نظر طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم
الإدارية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ووفقاً لإجابات هؤلاء الطلبة
كانت التحديات كالتالي مرتبة حسب التكرارات والنسب (الفساد، الإرهاب، الجريمة
باستخدام التقنية، تطوير عمليات التدريب، السياسة الإيرانية، تجارة المخدرات، كثرة
أعداد العمالة الوافدة، البطالة، حوادث المرور، الأوضاع في اليمن والعراق)
الكلمات المفتاحية: التحديات، الأجهزة الأمنية، المملكة العربية السعودية.

faisalhamed@hotmail.com (*)

The Challenges Encountered by the Security Agencies of the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Faisal Hassan Hamid^(*)

**Assistant Professor, the Department of Administrative Sciences, Naif Arab
University for Security Sciences, Riyadh**

The current study aims to identify the challenges encountered by the security agencies of the Kingdom of Saudi Arabia. These challenges are identified according to the perspectives of the students enrolled in the Master Degree program in the Department of Administrative Sciences at Naif Arab University for Security Sciences.

According to the responses of the students, the identified challenges are sorted according to their frequencies and percentages.

These are: Corruption, terrorism, crime - related technology, development of training operations, Iranian policy, drug trade, the large number of expats, unemployment, traffic accidents and the situations in Yemen and Iraq.

Keywords: Challenges; Security Agencies; Kingdom of Saudi Arabia.

(*) faisalhamed@hotmail.com

المقدمة

أصبحت التنمية قضية قومية تهتم الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، فهي مطلب أساسي لجميع الدول والشعوب، ودون الأمن لا يمكن أن تتحقق التنمية، ولا يتحقق الأمن ما لم تكن هناك جهود تنموية، فأصبح كل من مفهوم الأمن ومفهوم التنمية متلازمين، وعليه ظهر شعار أو مبدأ «لا تنمية بلا أمن» أو «لا أمن دون تنمية».

وإلى وقت قريب كان مفهوم الأمن يقتصر على كل ما يمس مصالح الأفراد والمجتمع والتنمية، وتمارس الأجهزة الأمنية في المجتمع دورها التقليدي المتمثل في حفظ الأمن والنظام ومكافحة الجريمة. إلا أن مفهوم الأمن ومتطلباته قد تغيرت تبعاً للتطور السريع في حياة الإنسان، وعليه امتد مفهوم الأمن إلى حماية كيانات المجتمع المختلفة وأصبح للأمن مفهوم وطني شامل امتد إلى شتى مجالات الحياة ومقومات المجتمع. وبذلك لم تعد الأجهزة الأمنية تمارس دورها التقليدي فقط، وإنما أضحت لها دور فاعل ومتجدد في حياة الناس.

وبالرغم من عدم سهولة القيام بمهمة حفظ الأمن والنظام ومكافحة الجريمة، إلا أنها ازدادت تشعباً وتعقيداً وصعوبة مع مرور الزمن، ما جعل دور الأجهزة الأمنية يزداد أهمية أمام تحديات الحياة المعاصرة، هذا بالإضافة إلى أن الشعارات «الشرطة في خدمة الجمهور» و«الشرطة في خدمة الشعب» و«الشرطة في خدمة الجميع» وضعت الأجهزة الأمنية في وسط الأحداث وأصبحت تؤدي دوراً رئيساً ومهماً ومقبولاً أيضاً في المجتمع، وتغلغلت هذه الأجهزة في حياة الناس من خلال تقديمها خدمات مهمة لهم خارج نطاق دورها التقليدي المتمثل في حفظ الأمن والنظام ومكافحة الجريمة مثل أعمال الإسعاف والإنقاذ والحماية وخدمة المجتمع.

ولذلك أصبحت الأجهزة الأمنية بصفة عامة تواجه مجموعة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة التي تستهدف كيان واستقرار الدول؛ لأن عالم اليوم أصبح قرية صغيرة، كما أصبح التأثير والتأثر متبادلين بين جميع الدول ما يجعل الأمن المحلي والإقليمي والعالمي مترابطاً؛ فالمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص وبحكم ثروتها النفطية ومكانتها في العالمين الإسلامي والعربي وموقعها الاستراتيجي ومحدودية كثافتها السكانية، تواجه موقفاً أمنياً دقيقاً.

وبما أن التنمية لا تقتصر على استخدام الثروات والأموال فحسب، وإنما تتمثل في كيفية استخدام القوى البشرية والإمكانات المتاحة وحسن إدارتها بأساليب علمية، لذا سعت الأجهزة الأمنية إلى اتباع أساليب الإدارة الحديثة في تنفيذ مهامها المتعددة والمتشابكة لضمان نجاح عملياتها مواكبة للتطورات التي يشهدها المجتمع في كافة المجالات.

ومن جهة أخرى لم يعد رجل الأمن قوي الجسم الأمي أو الجاهل هو المطلوب في عالم اليوم، وإنما المطلوب المؤهل ذو الثقافة العالية والممعن في التخصص في نواحي العلوم المختلفة لمواجهة التحديات التي يواجهها وكيفية التعامل معها بحرفية عالية، ولذلك قامت معظم الدول، ومنها الدول العربية، بإنشاء مرافق علمية لتعليم وتأهيل وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية، حيث تم إنشاء كيان علمي يلبي احتياجات الأجهزة الأمنية في الدول العربية، ويتمثل هذا الكيان حالياً في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي تستقبل سنوياً المئات من الدارسين من العاملين في الأجهزة الأمنية والأجهزة العدلية وأجهزة الرعاية الاجتماعية في الدول العربية.

وانطلاقاً مما سبق، فإن موضوع هذه الدراسة يتمثل في معرفة التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

١. مشكلة الدراسة

فرضت ظروف التنمية على المملكة العربية السعودية انفتاحاً غير محدود على العالم في جميع مناحي الحياة، فبارتفاع مستوى الدخل الوطني ارتفعت مستويات التبادل التجاري، وتم استقبال ملايين الوافدين من شتى الثقافات والأجناس والطوائف للعمل، وارتحل الملايين من المواطنين إلى الخارج للسياحة والعلاج والتعليم والتدريب والتأهيل، وما حصل من مستجدات وتطورات تقنية سريعة في وسائل الاتصال والتواصل بحيث أصبح العالم عبارة عن «قرية صغيرة».

كل ذلك وضع جميع دول العالم، ومنها المملكة العربية السعودية، أمام تحديات متصلة بأمن الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً. وقد قام بعض الكتاب والمفكرين

بتقديم دراسات عن عدد من هذه التحديات ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (البداينة، ٢٠١١م)، (تميم، ٢٠١٢م)، (عبد المحمود، ٢٠٠٣م)، (بن عيسى، ٢٠١١م)، (الكبيسي، ٢٠٠٦م، ٢٠١٠م) وبالرغم من أن تلك الدراسات أضافت جوانب معرفية متعددة، إلا أن الملاحظ أنها دراسات نظرية. ولذلك وبالاتناد إلى تلك الدراسات وغيرها من الأدبيات ذات العلاقة، تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على التحديات في المملكة العربية السعودية من خلال إجراء دراسة ميدانية باستطلاع آراء طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عن التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم.

١.١ أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

- ما التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ؟

٢.١ أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣.١ مصطلحات الدراسة

١.٣.١ التحديات

ورد في الأدبيات عدة تعريفات للتحديات، ومنها الآتي:

١ - التحدي هو ذلك الوضع، الذي يمثل وجوده أو انعدامه تهديداً، أو إضعافاً، أو

تشويهاً، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر، يراد له الثبات والقوة والاستمرار (داوود، ٢٠١٠م).

٢ - «التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ويلزم أن تواجهها الدولة حتى لا يؤثر ذلك في تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والبرامج التخصصية» (السميري، المقاطي، ١٤٣١هـ، ص ٣٠٠).

٣ - الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف (علي، ٢٠٠٣م).

وفي هذه الدراسة، يُعرف الباحث التحديات بأنها: تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق أو تهديدات نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ويلزم أن تواجهها الدولة حتى لا تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار والتنمية في المملكة العربية السعودية.

١.٣.٢ الأجهزة الأمنية

تُعرف الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية بمسمى قوات الأمن الداخلي، وورد في المادة الثانية من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٠ وتاريخ ٤/١٢/١٣٨٤هـ تعريف قوات الأمن الداخلي بأنها «القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام الداخلي في البر والبحر، وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها والتحقيق فيها بعد ارتكابها، وحماية الأرواح والأعراض والأموال حسب ما تفرضه عليها الأنظمة والأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية والقرارات والأوامر الصادرة من وزارة الداخلية» (نظام قوات الأمن الداخلي، ١٣٨٤هـ، ص ٤).

٢. أدبيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة ونبذة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢.١ الإطار النظري

يشكل تحقيق التنمية بصفة عامة هدفاً رئيساً من أهداف كل دولة وصولاً بالإنسان إلى أعلى مستوى ممكن من رغد العيش يضمن له ما يحتاج من تعليم وعناية صحية وأمن واستقرار، ومن ضمن ما يتطلب تحقيق ذلك تعزيز قدرة المجتمع على الدفاع عن أمنه الداخلي لتمهيد الطريق نحو بلوغ أهداف برامج التنمية.

ومن هذا المنطلق كان مفهوم الأمن يدور حول منع وتقليل التهديدات أو التحديات التي تواجه الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها التنموية. وكانت مسؤولية تحقيق الأمن تتركز لدى القوات المسلحة والمنظمات الأمنية والأجهزة المساندة لها، حيث إنها تمتلك الحق في استخدام القوة لمواجهة أي تهديد للأمن.

إلا أن عالمنا المعاصر شهد ولا يزال مجموعة من المتغيرات والتحويلات المهمة التي أثرت بشكل مستمر على الأمن العالمي وعلى العلاقات المتشابكة بين الدول بعضها ببعض وداخل الدولة نفسها. فقد تغير مفهوم الأمن عن المفهوم التقليدي الذي كان مرتبطاً بالحدود والجيش، حيث أصبح الأمن ليس حماية حدود الدولة وضمان سلامة أراضيها فقط وإنما يدخل في طبيعة استقرارها المحكوم بأبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية متداخلة، وعليه فقد تغيرت طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ومداهها ونطاقها، وأصبح مفهوم الأمن مركباً متعدد الأبعاد والمستويات تبعاً لثورة الاتصالات والمعلومات والمعرفة.

وبالنسبة للتحديات فهي تنشأ في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة داخلياً وإقليمياً ودولياً وتؤثر بالضرورة على استقرار الدولة وتساعد على انتشار الفوضى والعنف ما ينعكس سلباً على مقومات عيش أفراد المجتمع. وبعبارة أخرى فالأمن لم يعد محددًا بنطاق حدود الدولة القطرية، بل تعدى هذا الإطار ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي، كما أن أساليب التعامل الممكنة والمتاحة مع التحديات تتأثر هي الأخرى بالمتغيرات الخارجية. ومن تبعات ذلك، على سبيل المثال، تغير مفهوم السيادة، فقد كانت السيادة تمثل حصناً تستطيع أي دولة مستقلة الاحتفاء

خلفه عما يدور في العالم من متغيرات لا تناسبها ولها الحق أن تفعل ما تشاء بمقتضى السيادة. أما في عصرنا الحاضر - عصر العولمة - لم تعد السيادة تلك القلعة الحصينة كما كانت في الماضي حيث لم يعد بوسع الدولة أن تركز إلى حصن السيادة ليعصمها - مثلاً - من طوفان الجريمة المنظمة التي كسرت مفهوم السيادة التقليدي، فأصبح من الممكن أن تدار الجريمة مركزياً من داخل دولة ما ولكن يتم تنفيذها في دولة أو دول أخرى ولا تتمكن هذه الدولة أو الدول أن تحمي خلف مفهوم السيادة دون تنفيذ هذه الجرائم. ولذلك فإنه عند وضع السياسات الأمنية لأي دولة لا بد أن يؤخذ في الاعتبار الأوضاع الأمنية الداخلية والإقليمية والعالمية. وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م تم تحديد ستة تحديات شاملة للتنمية تتصل بالأمن وهي «النمو الديمغرافي، التفاوت الاقتصادي، النزوح الجماعي، التدهور البيئي، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي» (بن عيسى، ٢٠١١م، ص ٥٥).

فالمملكة العربية السعودية تقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا وتشغل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من (٢٢٥٠٠٠٠) كيل مربع (www.mofa.gov.sa) وكان يسكنها في عام ٢٠١٢م (٨٩٥, ١٩٥, ٢٩) نسمة (www.cdsi.gov.sa) وتعتبر الأولى عالمياً في إنتاج النفط واحتياطيه والخامسة في احتياطي الغاز الطبيعي والتاسعة في إنتاج الغاز الطبيعي (www.mofa.gov.sa) وتضم أرضها الأماكن المقدسة للمسلمين، وهي كل من مدينة مكة المكرمة والمسجد الحرام (قبلة المسلمين) والمشاعر المقدسة (منى، مزدلفة، عرفات) والمدينة المنورة والمسجد النبوي الشريف وبه قبر الرسول محمد ﷺ. وبحكم هذه الثروة النفطية ومكانتها في العالمين الإسلامي والعربي وموقعها الإستراتيجي ومحدودية عدد سكانها تشهد المملكة حالياً انفتاحاً غير محدود على العالم في جميع نواحي الحياة، ولكن في الوقت نفسه أصبحت تواجه تحديات متعددة سواء من داخلها أو من خارجها إقليمياً ودولياً. كل هذا أحدث تغيرات داخل المملكة ما تتطلب إعادة هيكلة في المجتمع وفقاً لمتطلبات العصر، ونتج عن ذلك بالطبع كثير من الإيجابيات كما نتج عنه كثير من السلبيات مثل الفساد الإداري وكثرة أعداد العمالة الوافدة.

ويضاف إلى كل ذلك التحديات التي أفرزتها في عصرنا الحاضر ثورة الاتصالات والمعلومات والمعرفة ومنها الجريمة باستخدام التقنية، مثل غسل الأموال والقرصنة المعلوماتية. هذا بالإضافة إلى أن عمليات التخريب والإرهاب داخل الدولة، سواء كان مصدرها داخلياً أو بتنسيق ومساعدة وتوجيهات من الخارج، أصبحت تستخدم التقنية الحديثة في تنفيذ هذه العمليات.

وهذه الأوضاع وغيرها تتطلب مواجهتها من قبل المملكة العربية السعودية بشتى الوسائل الممكنة ومن جميع الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية إضافة إلى مكونات المجتمع المدني كافة، لتتمكن من تحقيق التنمية المستهدفة لمجتمعها، كما تشكل هذه الأوضاع بالطبع تحديات للأجهزة الأمنية.

وفيما يلي استعراض لعدد من التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية والواردة في أدبيات مختلف العلوم المعرفية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

٢.١.١ الأعداد المتزايدة للعمالة الوافدة

تسهم العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية في برامج ومشروعات التنمية المختلفة بشكل نشط وفعال، إلا أنها في الوقت نفسه تسهم في ازدياد عدد السكان وتغيير التركيبة السكانية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩م بلغت نسبة عدد الوافدين في المملكة العربية السعودية ٢٨٪ من عدد السكان (www.worldbank.org) وفي عام ٢٠١٠م أصبحت النسبة ٣١،١٪ (www.alriyadtrading.com) وفي عام ٢٠١٢م ارتفعت النسبة إلى ٣٢،٥٪ (www.cdsi.gov.sa).

ومن جهة أخرى فإن ازدياد أعداد العمالة الوافدة يزيد الطلب على مرافق الخدمات والتي صممت أصلاً لتلبي احتياجات المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى تدافع المواطنين والوافدين في الحصول عليها. كما أن إقامة العمالة الوافدة من مختلف دول العالم تؤدي إلى نشوء مجتمع مختلف في العادات والتقاليد وأنماط السلوك الاجتماعي فكل مجموعة تجلب معها عاداتها وتقاليدها وثقافتها التي تكون في معظم الأحيان متعارضة مع عادات

وتقاليد مجتمع المملكة المحافظ كما تتعارض مع عادات وتقاليد وثقافات مجموعات أخرى، ويترتب على ذلك أن تصبح عملية التكيف والتعايش بسلام بين مكونات المجتمع يحفها بعض الصعوبات. وما يزيد من تلك الصعوبات، كون معظم الوافدين من الذكور، وعدم اصطحابهم لأسرهم وزوجاتهم وما يترتب على ذلك من فراغ في الوقت وفقدان للعاطفة ومشكلات أخلاقية كثيرة.

وفي هذا السياق يقول تميم (٢٠١٢م) أن من المهددات لأمن دول الخليج العربية «هجرة كالطوفان، اختلال في تركيبة السكان، غربة في الأوطان، شعور بعدم الأمان» ويشير بذلك إلى تزايد أعداد العمالة الوافدة في هذه الدول، وألمح إلى أن من ضمن إفرازات ذلك ازدياد أعداد الجرائم التي تشكل بدورها ضغطاً على الأجهزة الأمنية. كما أن عدد الجرائم التي ترتكب من العمالة الوافدة أكثر من تلك التي يرتكبها المواطنون. وما يدل على ذلك أن معدلات الجريمة ترتفع بتزايد أعداد الوافدين (الغريب، دت) وأشار إلى ذلك الجحني (١٤٢٣هـ) فقد ذكر ارتفاع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، حيث وصلت نسبتها من المجموع الكلي للجرائم المرتكبة إلى أكثر من ٩٨٪ للسنوات (١٤١٦ - ١٤١٩هـ).

ويضاف إلى ذلك استنزاف اقتصادات هذه الدول وخسارتها أموالاً ضخمة كان من المفترض أن تستفيد منها، ففي كلمة ألقاها وزير العمل الإماراتي في الجلسة الافتتاحية لفاعليات مؤتمر «أثر انتقال العمالة في التنمية المستدامة» الذي بدأت جلساته يوم الثلاثاء الموافق ١٤ مايو ٢٠١٣م في مقر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبوظبي، قال الوزير أن تحويلات العمالة الوافدة في دول الخليج إلى خارج هذه الدول بلغت (٨٠) مليار دولار في عام ٢٠١٢م (www.alarabiya.net/ar/aswaq) وفي المؤتمر نفسه ذكر ذلك أيضاً وزير العمل البحريني (alwatannews.net/News Viewer) وفي المملكة العربية السعودية بلغت تحويلات العمالة (١, ١٣٥) مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م (العجاجي، ٢٠١٣م).

٢.١.٢ إدارة الحشود

ترجمة إدارة الحشود باللغة الإنجليزية هو (Crowd Management) وفي كتيب

سياسة إدارة الحشود والسيطرة على الحشود لإدارة الشرطة في مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ورد التعريف التالي لإدارة الحشود:

"Techniques used to manage lawful public assemblies before, during, and after an event for the purpose of maintaining the events lawful status. Oakland, 2011, p.1"

(الوسائل المستخدمة لإدارة التجمعات العامة النظامية قبل وخلال وبعد الحدث لغرض الحفاظ على المستوى النظامي للحدث).

وفي الكتيب الصادر عن لجنة مواصفات وتدريب ضابط الأمن بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ورد التعريفان التاليان:

«Strategies and tactics employed before, during and after a gathering for the purpose of maintaining the events lawful activities.(California, 2012, p. 47)

(الإستراتيجيات والوسائل المستخدمة قبل وخلال وبعد تجمع بشري لغرض المحافظة على الفاعليات النظامية للحدث).

«Encompasses law enforcement management intervention, and control strategies when responding to all forms of public assemblies and gatherings».

(استخدام إستراتيجيات السيطرة والتدخل الإداري من قبل الأجهزة الأمنية في التعامل مع جميع أشكال التجمعات والاجتماعات العامة).

وفي مؤتمر عقد في عام ٢٠٠٩م ذكر رئيس المركز العالمي لإدارة الحشود والدراسات الأمنية، التعريف التالي:

«The systematic planning for, and the supervision of, orderly movement and assembly of people.» (iaamweb.org/Conf_2009Handouts/IAAM)

(التخطيط المتتابع ومراقبة التجمع والتحرك المنظم للناس)

وفي هذا الصدد، تتعامل الأجهزة الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية وخاصة الأجهزة الأمنية، وفي فترة محددة سنوياً خلال موسم الحج، مع تجمع بشري (حشود) يقدر بالملايين، وأعداد الحجاج يتزايد عاماً بعد آخر. ففي عام ١٤٣٠هـ بلغ عدد الحجاج (٢٧٨, ٣١٣, ٢) حاجاً وفي عام ١٤٣١هـ بلغ العدد (٣٩٩, ٧٨٩, ٢) حاجاً وفي عام ١٤٣٢هـ بلغ العدد (٧١٧, ٩٢٧, ٢) حاجاً وفي عام ١٤٣٣هـ بلغ العدد (٥٧٣, ١٦١, ٣) حاجاً، ولقد بلغ عدد السيارات الناقلة للحجاج في عام ١٤٣٣هـ (٤٤٤, ٩٩) سيارة (www.cdsi.gov.sa) وتقطع هذه الحشود مسافات طويلة، كما أن حوالي (٧٠٠) ألف حاج يقطعون هذه المسافات سيراً على الأقدام (التركي، ١٤٣٣هـ).

وبالإضافة إلى هذا التجمع البشري السنوي الضخم، فإنه يفد إلى المملكة العربية السعودية أعداد ضخمة من المعتمرين الذين يتنقلون خلال وجودهم لأداء مناسك العمرة، خاصة خلال شهر رمضان المبارك، بين مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، والبعض منهم يعبر إلى محافظة جدة لمدة قصيرة. ففي عامي ١٤٣٠هـ و ١٤٣١هـ بلغ عدد القادمين للعمرة حوالي (٣) ملايين شخص، وفي عام ١٤٣٢هـ بلغ العدد حوالي (٩, ٤) ملايين، وفي عام ١٤٣٣هـ بلغ العدد حوالي (٢, ٥) ملايين (إدارة العمرة بالجوازات، ١٤٣٣هـ).

٣.١.٢ الإرهاب

احتل الإرهاب ولا يزال حيزاً كبيراً من اهتمامات الكتاب والمفكرين في العالم نظراً لما ينتج عنه من خسائر في الأرواح والممتلكات واضطراب ورعب في المجتمعات، حيث لا وطن له ولا دين وتباين وتعارض تعريفاته، ولا يوجد إجماع بين الباحثين والمتخصصين على تعريف محدد له (الجنسي، ٢٠٠٣م) ومع هذا وقعت الدول العربية بالإجماع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بتاريخ ٢٥/١٢/١٤١٨هـ الموافق ٢٢/٤/١٩٩٨م وورد في الاتفاقية أن الإرهاب هو «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق

الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر» (عوض، ١٩٩٩م، ص ١٤، ١٥).

وللإرهاب أهداف متعددة ومنها بأنها «قد تكون لهدم وزعزعة ثقة الجمهور في الحكومة وسلطات الأمن وإكراه طبقات الشعب على طاعة قيادة الإرهاب وأيضاً قد يكون الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر....» (العموش، ١٩٩٩م، ص ٨٨).

وتعرضت المملكة العربية السعودية لعمليات إرهابية وتفجيرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر استولت جماعة من المتطرفين على المسجد الحرام في مكة المكرمة في عام ١٩٧٩م، وفي عام ١٩٩٥م وقع تفجيران إرهابيان في الرياض، والخبر عام ١٩٩٦م وفي عام ٢٠٠٣م وقعت ثلاثة تفجيرات انتحارية استهدفت مجمعات سكنية في الرياض وأزهقت أرواح أربعة وثلاثين من المدنيين الأبرياء (عسيري، ٢٠١٠م).

وبعد أحداث سبتمبر ٢٠١١م اعتبر الإرهاب عالمياً أخطر تهديد يواجه البشرية لهذا القرن وطُرحت مفاهيم جديدة لمواجهة (بن عيسى، ٢٠١١م) كما ذكر البداية (٢٠١١م) أن «مجموعة إرهابية من خمسة أشخاص قادرة على تدمير بنايات كبرى وقتل الآلاف من البشر» (ص ٦٩) فالإرهاب أيّاً كانت مظاهره وأنواعه وأسبابه هو عمل إجرامي مسلح ضد القانون والنظام ويشكل تهديداً لأمن المواطن وأمن المجتمع.

٢. ١. ٤ الأوضاع الأمنية في كل من العراق واليمن

يبلغ طول حدود المملكة مع العراق حوالي (٨١٢) كيلاً (جداول، ١٤٣٤هـ) ومنطقة الحدود هي منطقة صحراوية حارة صيفاً وباردة شتاءً، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً للأجهزة الأمنية العاملة في تلك المنطقة أو المتاخمة لها وبالذات المديرية العامة لحرس الحدود المسؤولة مباشرة عن أمن الحدود، وتتضاعف التحديات عند النظر إلى الأوضاع الأمنية في العراق، فقد أشار العنزّي (٢٠١٣م) إلى أن المملكة العربية السعودية عانت ولا زالت تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وذلك من خلال عمليات التهريب والتسلل فربما يكون هدف بعضهم القيام بعمليات إرهابية في المملكة، خاصة في السنوات الأخيرة بعد سيطرة إيران على الأمور في العراق. أما من ناحية اليمن، فيبلغ طول الحدود

حوالي (١٣٢٧) كيلاً (جداول، ١٤٣٤هـ) وتختلف تضاريس منطقة الحدود مع اليمن، ففي الغرب بحر وصحراء ثم جبال وعرة، حيث تتجاور في البحر الجزر التابعة للدولتين كما تتجاور في البر القرى السعودية واليمنية وتتداخل فيما بينها في بعض المواقع، وبعدها شرقاً صحراء الربع الخالي. وتعاني المملكة بشكل أكبر من تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن حيث تزداد بشكل ملحوظ عمليات تهريب المخدرات والأسلحة والذخيرة والتسلل (العميري، ٢٠١٢م) هذا بالإضافة إلى وجود عناصر من تنظيم القاعدة في اليمن الذين يقومون بعمليات لزعة الأمن في كل من اليمن والمملكة، والعمليات التي قام بها عناصر الحوثيين في اليمن قبل عدة سنوات مثال على ذلك.

٢. ١. ٥ الفساد الإداري

يشمل الفساد كل عمل سيئ وكل عمل ضار، كما يشمل كافة الجرائم الواقعة على المصالح العامة أو على الأشخاص، ويمثل قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، ويعوق عمليات التنمية، والفساد لا يخص دولة بذاتها أو مجتمعاً بعينه، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول لما للفساد من أخطار على أمن الدولة والفرد والمجتمع، ولذلك نادى كل الدول بإدانة الفساد والحد من انتشاره (مطر، ٢٠١١م).

لقد تعددت تعاريف الفساد تبعاً لخلفيات واتجاهات من يحاولون تعريفه. فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لغيره» أو هو «استغلال السلطة العامة من أجل المنفعة الخاصة» (الشرفي، ٢٠١٠م، ص ٤) وأورد الكبسي (٢٠٠٩م) عدداً من تعريفات الفساد الإداري، ومنها «استغلال من موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة» (ص ١٥)، «تصرفات تمارسها فئة من الموظفين الذين تتسع صلاحياتهم ويزداد نفوذهم فيميلون إلى الاستعلاء» (ص ١٩)، «سلوك إداري لا رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات» (ص ٢٠). كما أشار الكبسي (٢٠٠٩م) إلى بعض المتغيرات الاجتماعية التي تساعد في توفير

بيئة الفساد الإداري أو تحفز البعض على ممارسته، ومنها : توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في التعامل الرسمي، شيوع الوساطة، عدم الحرص على أموال الدولة، تقديم المعلومات الكاذبة. وأضاف الكبيسي عددًا من أنماط الفساد والفساد الإداري، ومنها (الرشوة، الاختلاس، العمولات مقابل الصفقات، الغش والتدليس، استغلال النفوذ، إساءة استخدام الصلاحيات).

وفي دراسة تبناها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني^(١) حول ثقافة وأخلاقيات العمل واستهدفت موظفين في جهات حكومية وأهلية مختلفة، وأصحاب أعمال حرة، أشارت النتائج إلى وجود مشكلة المحسوبية والواسطة في المجتمع السعودي، وأن أنظمة العمل تعاني بشدة التأثير السلبي للمحسوبية والواسطة على كفاية وجودة أعمالها (جريدة الشرق الأوسط، ١٤٣٢هـ) ونشرت جريدة الشرق في عددها (٥٦٦) الصادر بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٣م بأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد^(٢) فتحت ملف تعثر وتوقف العمل بـ (٤٦٠) مركزًا صحيًا وذلك على الرغم من مضي أكثر من ست سنوات على توقيع عقودها. وفي مؤشر مدركات الفساد، كان ترتيب المملكة السادس عربيًا و (٦٣) عالميًا في عام ٢٠٠٩م حيث حصلت على (٤،٣) درجات من (١٠) وكان ترتيبها الخامس عربيًا و (٥٠) عالميًا في عام ٢٠١٠م حيث حصلت على (٤،٧) درجات من (١٠) درجات (الغزالي، ٢٠١٠م).

ومهما تعددت تعاريف وأنواع وأشكال وأنماط الفساد (اقتصادي، سياسي، إداري، مالي، وغيره) فإن له بلا شك آثارًا سلبية على المجتمع ويهدد كيانه وأمنه بل وربما وجوده (تميم، ٢٠١٢م؛ البداية، ٢٠١١م؛ الكبيسي، ٢٠٠٦م، ٢٠١٠م).

(١) تأسس المركز بتاريخ ٢٤/٥/١٤٢٤هـ ويسعى إلى «توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته (من الذكور والإناث) بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية» (www.kacnd.org)

(٢) تأسست الهيئة بتاريخ ١٣/٤/١٤٣٢هـ وتهدف إلى «حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه» (www.nazaha.gov.sa)

٢.١.٢ البطالة

يستخدم الباحثون مصطلح «بطالة» أو «عطالة» أو «تعطل» للإشارة إلى حالة من لا يعمل، ولذلك توجد تعريفات متعددة ومختلفة لمصطلح البطالة إلا أنه ليس من السهل أن نجد تعريفاً مانعاً شاملاً للبطالة، حيث يتوقف التعريف على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعنيين (حويتي وآخرون، ١٩٩٨م) «أما أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية فهو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) الذي ينص على تعريف العاطل بأنه «كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» (إمارة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٢م، ص ٤٠). وبالنسبة للمملكة العربية السعودية أشار الحميد (٢٠٠٩م) بأنه يوجد تناقض غريب في سوق العمل في المملكة حيث يعاني المواطنون من مشكلة البطالة بينما يوجد به أكثر من ستة ملايين عامل وافد من مختلف الجنسيات يعملون في مختلف القطاعات. وفي عام ٢٠١٢م بلغ معدل البطالة للسعوديين ١, ١٢٪ وفقاً لما نشرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (www.cdsi.gov.sa).

وتعتبر البطالة واحدة من أسوأ الآفات الاجتماعية التي يتعرض لها أي مجتمع. فالبطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، وتدفع بالفرد إلى الانحراف وممارسة العنف والتطرف والجريمة، وانتشار السخط على النظام الحاكم، وتهيب مناخاً خصباً للعمل ضد أمن الدولة وإلى تهديد استقرارها السياسي، ونتج عن بعض الدراسات وجود ارتباط بين البطالة والأمراض النفسية (إمارة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٢م) وكذلك وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بحيث أنه «كلما ارتفعت معدلات البطالة تزايدت معدلات الجريمة والانحراف، والعكس صحيح» (حويتي وآخرون، ١٩٩٨م، ص ١٢ - ١٣) وذكر الزهراني (١٤٢٣هـ) أن البطالة تؤدي إلى كثير من الآثار المدمرة ومنها: زعزعة الأمن، الاضطرابات والأمراض النفسية، الانتحار، الانحراف، الفساد الأخلاقي، شيوع الأفكار المتطرفة، تبديد الموارد البشرية المعطلة، القتل، السرقة والاعتداء على ممتلكات الآخرين.

٢. ١. ٧ البرنامج النووي الإيراني

أصدر المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية في الكويت (ملفات خاصة، ٢٠١٣م) تقريراً على إثر الزلزالين اللذين وقعا بإيران في شهر إبريل ٢٠١٣م في منطقة ليست بعيدة كثيراً من موقع مفاعل «بوشهر» النووي الذي يوجد في إحدى أخطر مناطق الزلازل ليس في إيران، بل في العالم أيضاً، وعلى مسافة لا تتعدى ٢٠٠ - ٣٠٠ كيل عن عدد من عواصم دول الخليج العربية، وهي مسافة أقرب إلى المفاعل منها إلى العاصمة الإيرانية طهران، وقد شعرت بتلك الهزات جميع المناطق المطلة على الخليج العربي، وأثار ذلك المخاوف مرة أخرى حول احتياطات السلامة في المفاعل النووي حيث إن آثار أي حادث نووي في المفاعل ستكون مدمرة على جميع المواقع على ضفتي الخليج من تسرب إشعاعي وتلويث للهواء وولياه الخليج التي تعتمد عليها معظم دول الخليج العربية لتوفير مياه الشرب، وأن التدمير سيكون مروعاً وبالغ السرعة في الانتشار والمخاطر البيئية سوف يستمر بعضها مئات السنين. وعلى الرغم من ذلك يقول المسؤولون في إيران إنهم ما زالوا يعتزمون بناء مفاعلين نوويين إضافيين في بوشهر بالإضافة إلى (١٦) مفاعلاً جديداً في مناطق أخرى من إيران.

٢. ١. ٨ السياسة الإيرانية

لم تعد مصادر التهديد الآتية من دول الجوار الجغرافي قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو قيام دولة باعتماد مباشر على دولة أخرى مجاورة وإنها اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل الأوضاع الداخلية في دولة أو في دول مجاورة وما يمكن أن ينتج عنها من آثار قد تتحول إلى مصدر تهديد لأمن دولة أو دول أخرى مجاورة. وفي الوقت نفسه يمثل الإطار الإقليمي لأية دولة الإطار الجغرافي الأوسع المحيط بالدولة والذي يمثل عمقاً إستراتيجياً للدولة وقد يتحول هذا الإطار إلى مصدر تهديد في حالة اختلال توازن القوى الإقليمية لصالح دولة إقليمية ما يؤدي إلى زيادة احتمال تعرض دولة أو دول إقليمية ضعيفة للاعتداء أو للضغط من قبل الدولة الإقليمية التي أصبحت أكثر قوة؛ فالتهديدات للأمن القومي للدولة لم تعد قاصرة على اختراق حدود الدولة بالقوة العسكرية لإلحاق خسائر وأضرار إستراتيجية بها وإنها يمكن تحقيق ذلك بأساليب وطرق مختلفة مثل إشعال أعمال العنف والتخريب والإخلال بالاستقرار الداخلي.

وتقدم السياسة الإيرانية مثلاً في هذا الشأن من خلال نفوذها و سطوتها على العراق وسوريا ولبنان ومحاوله زعزعة الاستقرار في البحرين واليمن. أما في المملكة العربية السعودية وما قام به عدد من الحجاج والمعتمرين الإيرانيين ومناصريهم خلال مواسم الحج والعمرة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة قبل عدة سنوات. وكان آخر تلك التصرفات المعروفة قبض السلطات في المملكة على (٢٧) شخصاً يقومون بالتجسس لصالح الاستخبارات الإيرانية (إيقاف عشرة، ١٤٣٤هـ).

٩.١.٢ تجارة المخدرات

إن تعريف المخدرات وأنواعها ومشكلة تعاطيها والاتجار فيها معروفة للجميع وليست مجالاً للبحث في هذه الدراسة، وكذلك آثارها وما تسببه من تهديدات لاستقرار وتنمية المجتمع. ولقد أصبح «ما يعرف أحياناً باقتصاد المخدرات في تنام مطرد نتيجة عمليات إنتاج وتسويق المخدرات التي تنتظم في إطارها بعض الدول، وبعض المؤسسات، وعصابات إجرامية منظمة، ينال كل منها نسبة من الثراء غير المشروع تؤثر تأثيراً عميقاً ومهدراً لإمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك ما يرتبط بهذه التجارة غير المشروعة من نشاطات إجرامية» (الطيب، ٢٠٠٦م، ص ١٣٦).

وفي هذا الصدد فإن الإحصاءات المنشورة عن كمية المخدرات التي تم ضبطها في المملكة لافتة للأنظار، فعلى سبيل المثال لا الحصر، خلال أشهر المحرم وصفر وربيع الأول وربيع الآخر من عام ١٤٣٤هـ تمكنت دوريات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من القبض على كمية من المخدرات تقدر قيمتها السوقية بـ (٨٢٥, ٧٢١, ٣١٣, ١) ريالاً سعودياً، ومن ضمن ما تم ضبطه حوالي (٧) كيلو جرامات من الهيروين، (١٤) طنّاً من الحشيش المخدر، (١٥٨) جراماً من الكوكايين (بيان من وزارة الداخلية، ١٤٣٤هـ) وخلال شهر رجب ١٤٣٤هـ تمكنت دوريات حرس الحدود بمنطقة نجران من القبض على (٣١٢) كيلو جراماً من الحشيش المخدر (حرس الحدود، ١٤٣٤هـ) وخلال شهر شعبان ١٤٣٤هـ تمكنت دوريات حرس الحدود من القبض على (٥٦٠) كيلو جراماً من الحشيش المخدر (دوريات حرس الحدود، ١٤٣٤هـ).

١٠.١.٢ الجرائم الإلكترونية

ارتبطت ثورة المعلومات بتقنية المعلومات من خلال استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات الحديثة التي استفادت منها البشرية قاطبة وسهلت تعاملاتها، إلا أن هذه الاستفادة الإيجابية واكبها أيضاً ممارسات سلبية تمثلت في الاستخدام غير المشروع لهذه التقنيات الذي أسفر عن ظهور جرائم جديدة لم تكن موجودة سابقاً وتمس أمن المجتمع أفراداً ومؤسسات، وأصبح يطلق عليها بصفة عامة (الجرائم الإلكترونية) وهي «نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ فعل إجرامي» (حجازي، ٢٠٠٤م، ص ١) وهذه الجرائم تعتمد على استغلال وسائل الاتصال وشبكات المعلومات بهدف إلحاق الضرر بالآخرين.

ومن أنواع الجرائم التي ترتكب عن طريق شبكة الإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر، جرائم السطو على البنوك من خلال التلاعب في حسابات العملاء، وغسل الأموال، وتزوير البيانات، وتجارة المخدرات، والجرائم الجنسية من خلال عرض الصور والأفلام الفاضحة، وإدخال فيروسات في المواقع الإلكترونية لتدميرها، ونسخ البرامج الإلكترونية الأصلية.

وأصبحت الجرائم الإلكترونية من أخطر الجرائم في عصرنا الحاضر في العالم أجمع وتتعرض لها جميع الدول؛ فعلى سبيل المثال ورد في «تقرير جرائم الإنترنت لعام ٢٠١١م» الذي نشره الفرع الألماني لشركة أمن تكنولوجيا المعلومات «سيمانتك» بأن الشركة قدرت «قيمة الخسائر المتكبدة سنوياً جراء جرائم الإنترنت في جميع أنحاء العالم بـ ١١٤ مليار يورو، وبـ ٣٨٨ مليار يورو بإضافة تبعات تلك الجرائم» (جرائم الإنترنت، ٢٠١١م) وفي بداية عام ٢٠١١م كشفت الحكومة البريطانية أن جرائم الإنترنت تكبد اقتصادها ما يزيد على ٤٣ مليار دولار في العام الواحد (جرائم الإنترنت تكبد بريطانيا، ٢٠١١م) وفي عام ٢٠١٠م ألقت أجهزة الأمن في المملكة العربية السعودية على «هكر» يقوم بابتزاز بصور يحصل عليها من خلال عمليات اختراق إلكترونية (كمين، ٢٠١٠م) كما أوضحت دراسة أجرتها شركة الخليج للحاسبات أن دول الخليج العربية تعتبر أحد الأهداف الرئيسة للجرائم الإلكترونية (خبراء تقنية المعلومات، ١٤٣٤هـ).

ولذلك سنّ كثير من الدول أنظمة وقوانين تجرم تلك الجرائم وتؤكد ضرورة مكافحتها، ومنها المملكة العربية السعودية حيث صدر في عام ١٤٢٨هـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ووضع العقوبات لمرتكبيها (www.spam.gov.sa) وأسند هذا النظام إلى وزارة الداخلية مسؤولية تنفيذ هذا النظام والذي يهدف «وضع معايير قانونية وتنظيمية لمكافحة جرائم المعلومات والحاسب الآلي والإنترنت من خلال تحديد الجرائم ذات الصلة واتخاذ إجراءات تأديبية مقابل كل جريمة أو انتهاك» (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٠٧م، ص ٢٣).

١١.١.٢ الحوادث المرورية

إدارة المرور هي من المهام المناطة بالأجهزة الأمنية التي تتمثل في جهاز متخصص لذلك، وفي المملكة العربية السعودية تنفذ هذه المهمة الإدارة العامة للمرور وفروعها في المناطق والمحافظات، وتهدف هذه المهمة بصفة عامة إلى منع أو تقليل الحوادث المرورية وتسهيل انسياب حركة المرور في الشوارع العامة، وهذه المهمة تضع أجهزة المرور في مجابهة مع كثير من المواطنين والمقيمين الذين لا يلتزمون بقواعد المرور. وبما أن معظم حوادث المرور يكون سببها هو السائق أو المركبة أو الطريق، إلا أن الإحصاءات تشير إلى أن السائق يمثل عاملاً مهماً في الحوادث بالنسبة للعاملين الآخرين، حيث أشار الأمين العام للجنة السلامة المرورية بالمنطقة الشرقية ومدير برنامج السلامة المرورية في شركة أرامكو إلى أن السرعة الزائدة تعد السبب الرئيس للحوادث المرورية (حوادث المرور بالسعودية، ١٤٣٣هـ).

وفي هذا الصدد تشير إحصاءات الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية إلى حجمها الكبير، وازديادها المطرد عاماً بعد آخر، ويبدو أنها في ازدياد سنة بعد أخرى. ففي عام ١٤٢٨هـ بلغ عدد الحوادث المرورية (٢٦٤, ٤٣٥) حادثاً مرورياً وبلغ عدد الوفيات (٩٧٨, ٤) حالة وفاة، أي أن هناك (١٢) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) حادث (التقرير الإحصائي لعام ١٤٢٨هـ) وفي عام ١٤٢٩هـ بلغ عدد الحوادث المرورية (٩٣١, ٤٨٥) حادثاً مرورياً وبلغ عدد الوفيات (٤٥٨, ٦) حالة وفاة، أي أن هناك (١٣) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) حادث (التقرير الإحصائي لعام ١٤٢٩هـ) وفي عام ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

بلغ عدد الوفيات من الحوادث المرورية (٦, ٥٩٦) حالة وفاة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠م) وحصيلة الحوادث المرورية لعام ٢٠١١م بلغت (١٧٩, ٥٤٤) حادثاً نتج عنها (٧١٥٣) حالة وفاة وتكلف اقتصاد الدولة (٥, ٣٣) مليارات دولار (حوادث المرور بالسعودية، ١٤٣٣هـ).

وأشار مدير الأنظمة واللوائح في مرور منطقة المدينة المنورة في محاضرة ألقاها في الجامعة الإسلامية ضمن فاعليات أسبوع المرور الخليجي التاسع والعشرين بأن المملكة تحتل المركز الأول عالمياً في عدد حوادث الطرق ووصف الحوادث المرورية بـ «إرهاب الشوارع» وأن الحوادث المرورية في ازدياد وأن الدراسات والأبحاث أثبتت أن أكثر الحوادث تقع بسبب العنصر البشري وخاصة السرعة؛ إضافة إلى قطع الإشارة وقيادة غير المؤهلين للقيادة (السعودية الأولى عالمياً، ١٤٣٤هـ).

١٢.١.٢ التدريب

بما أن التدريب بوصفه نشاطاً يعد من أهم العمليات لجميع الأجهزة الحكومية والخاصة على حد سواء، إلا أن أهميته تزداد بالنسبة للأجهزة الأمنية، حيث ينعكس أثره بصورة واضحة في أداء الجهاز الأمني؛ لأنه في حصيلته النهائية تنمية للقدرات وصقل للمهارات الأمنية. وعملية التدريب بالنسبة للأجهزة الأمنية تبدأ منذ دخول الفرد إلى العمل الأمني وتستمر معه طوال مدة خدمته حسب تدرج المسؤولية واحتياجات الوظيفة، حيث إن عمل الأجهزة الأمنية عمل متجدد يتطلب تدريباً متصلاً ومتطوراً بشكل مستمر.

وغني عن القول أن الثروة الحقيقية للأجهزة الأمنية هي في مواردها البشرية وفي رأس مالها الفكري، وهو رجل الأمن، ولذلك فإن فاعلية رجل الأمن مرهونة بنوعية وجودة التدريب الذي يحصل عليه، ولرفع كفاية وفاعلية أداء رجل الأمن هناك حاجة إلى التدريب الدائم المستمر عن طريق كثير من الوسائل ومنها على سبيل المثال مناهج وأساليب تدريب متقدمة ومتطورة واختيار مدربين بموجب معايير محددة ووضع مقاييس عملية لقياس الجودة والتميز في العمل الأمني والتقويم المستمر للأداء والشفافية

في العمل الأمني، ولذلك فإن أحد التحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية هو تغيير نمط التدريب (عبد المحمود، ٢٠٠٣م).

ومن مميزات الإستراتيجية الأمنية العربية التي صدرت في عام ٢٠٠٠م من مجلس وزراء الداخلية العرب «دعم مؤسسات التعليم والتدريب الشرطية والأمنية في الدول العربية وتطوير مناهجها مع عقد الدورات التخصصية اللازمة لإعداد الكوادر المؤهلة وتبادل البرامج التعليمية والتدريبية» (سعد، ٢٠٠١م، ص ٥٤).

كما ذكر الكبيسي (٢٠٠٧م، ص ٥) بأنه «ليس غريباً أن يتزايد الاهتمام بالتدريب بوجه عام والتدريب الأمني بوجه خاص في الدول العربية خلال العقد الماضي، فالذي حدث خلالهما ويحدث اليوم من أحداث بالغة الخطورة لم يعد ممكناً تجاهله بعد أن تفاقمت أضراره وتنوعت أشكاله وأقلقت إفرزاته أمن العباد والبلاد وتأثرت بسببه برامج التنمية والإصلاح والتطوير».

١٣.١.٢ تحديات أخرى

تمت الإشارة فيما سبق إلى عدد من التحديات المهمة التي تواجه الأجهزة الأمنية، إلا أن هناك تحديات أخرى لا يتسع المجال إلى شرحها جميعاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التحدي الثقافي، التحدي الديني، استخدام التقنيات الحديثة في اكتشاف الجريمة، شرطة المجتمع، الإعلام الميسس، عدم تجريم أفعال الكراهية، تسلط وتعسف رجال الأمن، أسلوب العمل المركزي في الأجهزة الأمنية.

٢.٢ الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، وفيما يلي موجز عنها وهي مرتبة تنازلياً من الأحدث للأقدم:

١.٢.٢ الدراسة الأولى

دراسة تميم (٢٠١٢م) بعنوان: (مهددات أمن الخليج: من وجهة نظر رجل أمن)

بتاريخ ١٧-١٨/١/٢٠١٢م عُقد في مملكة البحرين مؤتمر (الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل) وألقى الفريق ضاحي بن خلفان تميم، قائد عام شرطة دبي، عضو المجلس التنفيذي لحكومة دبي، محاضرة بالعنوان المشار إليه، والتي أوضح فيها ٣٨ مهدداً للأمن الخليج، وهي: السياسة الأمريكية في المنطقة، البرنامج النووي الإيراني، أطماع إيران في الخليج، التغريد خارج السرب، تبعية العراق لإيران، تدهور الأوضاع في اليمن، مواجهة إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، عدم تطوير وتحديث الأنظمة الخليجية، تنظيم الإخوان المسلمين، التدخل الأجنبي في شئون دول الخليج، تبني ودعم بعض الأنظمة الخليجية لتيارات إسلامية متطرفة، عدم تجريم أفعال الكراهية، اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، تفاقم البطالة في دول الخليج، فقدان العدالة الاجتماعية، عدم سيادة القانون، الفساد المالي والإداري وتفشي في الحكومة، قمع الحريات، عدم وجود ضمان اجتماعي، التسلط والتعسف والطغيان للأجهزة الأمنية، شللية المناصب، وضع «البوعزيزي» فقر وسلطة تصفحه، هدر المال العام، تضخم الصندوق السيادي والمواطن مفلس الأيدي، تدهور الأوضاع الاقتصادية، هجرات كالطوفان، اختلال في تركيبة السكان، غربة في الأوطان، شعور بعدم الأمان، تفاقم الأحزان، غنى فاحش وأكثريّة في فقر ناهش، التنشئة الدينية، ضعف الانتماء للوطن، فقدان الولاء للوطن، التصريحات المتهورة لقادة إيران، الإعلام الميسس القائم على تأجيج المنطقة، غياب اتحاد خليجي.

٢.٢.٢ الدراسة الثانية

دراسة البداية (٢٠١١م) بعنوان: (الأمن الوطني في عصر العولمة). أوضح الباحث عدداً من التحديات ومنها الآتي: التحديات التقنية، نقص الكفايات، التهديد باضطراب في تدفق الاتصالات والتحويلات المالية ومحطات الطاقة، التهديد باستغلال المعلومات الحساسة والمعلومات السرية، التهديد بانتقاء المعلومات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو للإزعاج، التهديد بتدمير المعلومات، تهديد بنية المعلومات الحساسة، الإرهاب، الفساد الإداري، الجرائم الإلكترونية.

٣.٢.٢ الدراسة الثالثة

دراسة بن عيسى (٢٠١١م) بعنوان: (الأمن والتنمية). أوضح الباحث بعض التهديدات ومنها الآتي: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الفقر والبطالة، نزاعات داخلية وثنائية وإقليمية.

٤.٢.٢ الدراسة الرابعة

دراسة الكبسي (٢٠١٠م-١٤٣١هـ) بعنوان: (الدور الإستراتيجي للقيادات الأمنية في ظل العولمة وتحدياتها) ومن الأزمات المحتملة في ظل العولمة التي أوردها الباحث (الفساد، البطالة بين الشباب، الاتجار بالمخدرات، غسل الأموال، الإرهاب، الجرائم المنظمة).

٥.٢.٢ الدراسة الخامسة

دراسة الحسني (٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ) بعنوان: (دور المدرسة في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة) ومن نتائج الدراسة أن هناك تحديات كبرى تواجه العالم العربي والإسلامي، ومنها تحدي السيادة للدولة.

٦.٢.٢ الدراسة السادسة

دراسة الكبسي (٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ) بعنوان: (خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة) وكان من أهدافها: تشخيص أهم الأزمات التي سترافق العولمة، ومن الأزمات المحتملة التي أوردها الباحث (الفساد، البطالة بين الشباب، الاتجار بالمخدرات، غسل الأموال، الإرهاب، الجرائم المنظمة، تواطؤ بعض رجال الأمن في تنفيذ أو تسهيل النشاط الإرهابي أو في تمرير الجرائم، سوء انتقاء المرشحين للعمل في الأجهزة الأمنية، أو ضعف برامج تدريبهم).

٧.٢.٢ الدراسة السابعة

دراسة الجحني (٢٠٠٣م-١٤٢٣هـ) بعنوان: (التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد

على العمالة الوافدة). أورد الباحث عددًا من التحديات ومنها الآتي : العمالة الوافدة تشكل تهديدًا للأمن الإستراتيجي، ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وجود العمالة الوافدة يؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة في المجتمع السعودي، ظهور أنواع مرضية قدمت مع العمالة الوافدة، تكوين جماعات ثقافية تؤثر في الهوية العربية الإسلامية للمجتمع.

٨.٢.٢ الدراسة الثامنة

دراسة عبد المحمود (٢٠٠٣م) بعنوان: (تحديات رجل الأمن العربي) ومن أبرز التحديات التي تواجه رجال الأمن الآتي: التقنيات الحديثة في اكتشاف الجريمة، الإجرام الدولي المنظم، التدريب، الشفافية والمحاسبة، تأصيل العلوم الشرطية، رضا المواطن عن العمل الشرطي، حقوق الإنسان والمتهمين، السلطة التقديرية لرجل الشرطة العربية.

٨.٢.٢ التعقيب على الدراسات السابقة

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وتختلف عنها في عدد من النقاط، ومنها الآتي : تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية لها جانب ميداني بينما جميع الدراسات السابقة هي دراسات نظرية فيما عدا دراسة (الحسني، ٢٠٠٦م) التي لها جانب ميداني، كما تختلف عنها في أن الدراسة الحالية تركز على التحديات للأجهزة الأمنية، بينما دراسات كل من (تميم، ٢٠١٢م)، (البداينة، ٢٠١١م)، (بن عيس، ٢٠١١م) كانت عن التحديات للأمن بصفة عامة، ودراسة (الكبيسي، ٢٠٠٦م - ٢٠١٠م) كانت عن خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة . بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية عن المملكة العربية السعودية. بينما الدراسات السابقة عن الوطن العربي بصفة عامة ودراسة (تميم، ٢٠١٢م) عن دول الخليج العربية. وتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تتناول موضوع التحديات أو الأزمات أو التهديدات، وبالذات دراسة كل من (عبد المحمود، ٢٠٠٣م) التي كانت عن تحديات رجل الأمن العربي، و(البحني، ٢٠٠٣م) وكانت عن التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة.

٣. إجراءات وبيانات وتحليل ونتائج الدراسة الميدانية

١.٣ منهجية الدراسة

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون، ويهدف هذا الأسلوب التعرف بطريقة علمية منظمة إلى اتجاهات المادة التي يتم تحليلها بحيث يتم ذلك بعيداً عن الانطباعات الذاتية أو المعالجات العشوائية (عبيدات وآخرون، ١٤٣٤هـ) وهذا الأسلوب يناسب موضوع هذه الدراسة.

٢.٣ حدود الدراسة

١.٢.٣ الحدود الموضوعية

تركزت الدراسة على التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلبة الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢.٢.٣ الحدود البشرية

طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدارسون في الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

٣.٢.٣ الحدود المكانية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.

٤.٢.٣ الحدود الزمنية: بدأت فكرة الدراسة في شهر مايو من عام ٢٠١٢م وانتهت الدراسة في نهاية شهر يوليو ٢٠١٣م.

٣.٣ مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من طلبة برنامج الماجستير في قسم العلوم الإدارية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدارسين في الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، منهم (٤٠) طالباً في السنة الأولى و (٥٨) طالباً في السنة الثانية بما مجموعه (٩٨) طالباً ويعملون في الأجهزة الأمنية، وكانت الدراسة عن طريق الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

٣. ٤ إجراءات الدراسة:

- ١ - في نهاية المحاضرة قبل الأخيرة في الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ قام الباحث بإبلاغ الطلبة شفويًا عن نيته في إجراء دراسة عن التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم، وسألهم عن إمكانية مساعدته في ذلك، فأجابوا بالموافقة، وعندها طلب منهم بأن يقوم كل طالب بكتابة التحديات من وجهة نظره، وتسليمها له.
- ٢ - بعد استلام الإجابات، وضعها الباحث في ملف للاطلاع عليها بعد الانتهاء من كتابة أدبيات الدراسة.
- ٣ - في شهر يونيو ٢٠١٣ م بدأ الباحث بالاطلاع على الإجابات، ووجد أن عددها (٣٥) إجابة من طلبة السنة الأولى من مجموع (٤٠) طالبًا وذلك بنسبة (٨٧٪) و (٥٠) إجابة من طلبة السنة الثانية من مجموع (٥٨) طالبًا وذلك بنسبة (٨٦٪) وبما مجموعه (٨٥) إجابة من مجموع الطلبة وعددهم (٩٨) طالبًا وذلك بنسبة (٨٧٪).
- ٤ - دون الباحث الإجابات في جدول وبلغ مجموعها (٢٥) تحديًا. وبمراجعة تلك التحديات وجد أن هناك تباينًا في أسلوب صياغة التحديات ومعظمها يعطي نفس المضمون ولكن بصياغات مختلفة. وفيما يلي بعض الأمثلة للإجابات وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:
 - البرنامج النووي الإيراني، محاولة إيران السيطرة على المنطقة، التمدد الصفوي الشيعي في المنطقة، زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، التمدد الإيراني في المنطقة، أطماع إيران في الخليج.
 - تهريب المخدرات، تهريب الحبوب المخدرة، الإدمان على الحشيش، استخدام الحبوب المخدرة، تهريب الحشيش.
 - ضعف الاقتصاد اليمني، عدم الاستقرار في اليمن، عدم الاستقرار في العراق، الحوثيون في اليمن، سيطرة الشيعة في العراق.
 - جرائم العمالة، ازدياد العمالة، العمالة غير المدربة، سيطرة العمالة على الأسواق.

الاختلاس، الرشوة، تعثر المشروعات، الفساد المالي، الفساد الإداري، استخدام النفوذ، الوساطة، المحسوية، القبيلية.

- ضعف مخرجات التدريب، ضعف برامج التدريب، عدم مناسبة مناهج التدريب، تحسين التدريب، نقص الكفايات، ضعف الأداء.

٥ - استناداً إلى التحديات الواردة في الإطار النظري أعلاه ارتأى الباحث تجميع التحديات التي تعطي نفس المضمون (كما ورد أعلاه على سبيل المثال) تحت مسمى أحد التحديات الواردة في الإجابات، والتي سيرد ذكرها في تحليل البيانات لاحقاً.

٣. ٥ بيانات إجابات المبحوثين

يوضح كل من الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) بيانات إجابات المبحوثين الجدول رقم (١) التحديات والتكرارات والنسبة لكل تحد حسب المستوى الدراسي مرتبة وفقاً للتكرارات والنسب لمجموع الطلبة

التحديات	طلبة السنة الأولى F % الترتيب	طلبة السنة الثانية F % الترتيب	مجموع الطلبة F % الترتيب
الفساد	٣٥ ١٠٠٪ ١	٥٠ ١٠٠٪ ١	٨٥ ١٠٠٪ ١
الإرهاب	٣٣ ٩٤٪ ٢	٤٧ ٩٤٪ ٢	٨٠ ٩٤٪ ٢
الجريمة باستخدام التقنية	٢٦ ٧٤٪ ٦ م	٤٣ ٨٦٪ ٣	٦٩ ٨١٪ ٣
تطوير عمليات التدريب	٢٩ ٨٣٪ ٤ م	٣٨ ٧٦٪ ٥	٦٧ ٧٩٪ ٤
السياسة الإيرانية	٢٥ ٧١٪ ٨	٤٠ ٨٠٪ ٤	٦٥ ٧٦٪ ٥
تجارة المخدرات	٢٧ ٧٧٪ ٥	٣٦ ٧٢٪ ٦	٦٣ ٧٤٪ ٦ م
كثرة أعداد العمالة الوافدة	٣٠ ٨٦٪ ٣	٣٣ ٦٦٪ ٧ م	٦٣ ٧٤٪ ٦ م
البطالة	٢٩ ٨٣٪ ٤ م	٣٣ ٦٦٪ ٧ م	٦٢ ٧٣٪ ٧
حوادث المرور	٢٦ ٧٤٪ ٦ م	٣٠ ٦٠٪ ٨	٥٦ ٦٦٪ ٨
الأوضاع في اليمن والعراق	٢٤ ٦٩٪ ٧	٢٩ ٥٨٪ ٩	٥٣ ٦٢٪ ٩

الجدول رقم (٢) اختبار Z للفرق بين النسب للتحديات في آراء المجموعتين
عند ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

رقم	التحديات	قيمة p
١	الفساد	٠,٠٠٠
٢	الإرهاب	٠,٩٥٦
٣	الجريمة باستخدام التقنية	٠,١٧٤
٤	تطوير عمليات التدريب	٠,٤٤٦
٥	السياسة الإيرانية	٠,٣٥٩
٦	تجارة المخدرات	٠,٥٩٤
٧	كثرة أعداد العمالة الوافدة	٠,٠٤١
٨	البطالة	٠,٠٨٥
٩	حوادث المرور	٠,١٧٢
١٠	الأوضاع في اليمن والعراق	٠,٣٢٢

٦.٣ تحليل النتائج

بناء على ما ورد سابقاً في الإطار النظري والدراسات السابقة، وبالنظر إلى الجدولين (٢، ١) أعلاه يمكن استنتاج الآتي:

١- ورد تحدي (الفساد) في المرتبة الأولى بنسبة ١٠٠٪ وهذا غير مستغرب، حيث كان ترتيب المملكة في عام ٢٠١٠م الخامس عربياً و (٥٠) عالمياً وحصلت على (٤، ٧) درجات من (١٠) درجات حسب مؤشر مدركات الفساد (الغزالي، ٢٠١٠م) وهذا ما أدركه الطلبة بحكم عملهم الأمني. وورد تحدي الفساد في دراسة كل من (تميم، الكبيسي).

٢- ورد تحدي الإرهاب في المرتبة الثانية بنسبة ٩٤٪ فالمملكة كانت من أوائل الدول التي اكتوت ولا زالت بنار الإرهاب وتبعاته (عسيري، ٢٠١٠م) وتمت الإشارة إليه في دراسة كل من (تميم، البداينة، بن عيسى، الحسني، الكبيسي).

٣ - نسبة آخر التحديات هي (٦٢٪) ما قد يدل على أن الطلبة كتبوا التحديات التي يلمسونها فعلاً من خلال عملهم الأمني.

٤ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر الطلبة وفقاً للمستوى الدراسي نحو التحدي رقم (٧) «كثرة أعداد العمالة الوافدة» لصالح طلبة السنة الأولى حيث أن قيمة $p(0.041)$ فقد ورد في المرتبة الثالثة وفقاً لآراء طلبة السنة الأولى، وفي المرتبة السابعة مكرراً وفقاً لآراء طلبة السنة الثانية. وقد يعني ذلك بأن معظم طلبة السنة الأولى ربما يمارسون أعمالاً لها علاقة مباشرة في التعامل مع العمالة الوافدة ولذلك يشعرون بهذا التحدي أكثر من طلبة السنة الثانية.

٥ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر الطلبة وفقاً للمستوى الدراسي نحو بقية التحديات.

٦ - يمكن أن يقال أن الطلبة في الغالب وظفوا خبراتهم العملية في كتابة التحديات، حيث إن لكل منها تبعات أمنية ملموسة. وإضافة لما ورد أعلاه بخصوص تحدي الفساد وتحدي الإرهاب، يمكن أن يقال الآتي:

- ورد تحدي «الجريمة باستخدام التقنية» في المرتبة الثالثة بنسبة ٨١٪. ولذلك أصدر كثير من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، أنظمة وقوانين تجرم تلك الجرائم وترى ضرورة مكافحتها. وهذا قد يعني بأن العالم أصبح عبارة عن «قرية صغيرة» فما يحدث في أي رقعة من العالم يؤثر بالضرورة على البقية. وأشار إلى هذا التحدي في دراسة كل من (البداينة، بن عيسى، الكبيسي).

- تحدي «تطوير عمليات التدريب» جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٧٩٪. ففاعلية رجل الأمن مرهونة بنوعية وجودة التدريب الذي يحصل عليه، كما ورد في دراسة كل من (البداينة، الكبيسي، عبد المحمود).

- ورد تحدي «السياسة الإيرانية» في المرتبة الخامسة بنسبة ٧٦٪. ففي عام ١٤٣٤هـ تم القبض على ما مجموعه ٢٧ شخصاً يقومون بالتجسس لصالح إيران (إيقاف عشرة، ١٤٣٤هـ) ويدرك الطلبة ما تشكله دول الجوار من أهمية لاستقرار وأمن المملكة وأن أوضاع أي من هذه الدول وسياساتها تؤثر على المملكة ويلمسون ذلك بصفتهم رجال أمن ومواطنين أيضاً. وهذا ما أورده (تميم) في دراسته بصفته رجل أمن ومواطناً أيضاً.

- تحدي «تجارة المخدرات» كان في المرتبة السادسة مكرراً بنسبة ٧٤٪. فالإحصاءات المنشورة عن كمية المخدرات التي تم ضبطها في المملكة ملفتة للأنظار، فخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٤٣٤ هـ تمكنت أجهزة الأمن من القبض على كمية من المخدرات تقدر قيمتها السوقية بأكثر من مليار ريال سعودي (بيان من وزارة الداخلية، ١٤٣٤ هـ) وورد هذا التحدي في دراستي (الكبيسي).

- ورد تحدي «كثرة أعداد العمالة الوافدة» في المرتبة السادسة مكرراً بنسبة ٧٤٪. فمعدلات الجريمة ترتفع بتزايد أعداد الوافدين (الغريب، دت) وأن عدد الجرائم التي ترتكب من العمالة الوافدة أكثر من تلك التي يرتكبها المواطنون. وأشار إلى هذا التحدي في دراسة كل من (تميم، الجحني).

- توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة بحيث أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة تزايدت معدلات الجريمة والانحراف، والعكس صحيح (حويتي وآخرون، ١٩٩٨ م) ومن وجهة نظر الطلبة ورد هذا التحدي في المرتبة السابعة بنسبة ٧٣٪. كما ورد في دراسة كل من (تميم، بن عيسى، الكبيسي، الجحني). لم يشر إلى تحدي «حوادث المرور» في أي من الدراسات السابقة، بينما ورد في إجابات الطلبة، حيث كان ترتيبه الثامن بنسبة ٦٦٪. فتشير إحصاءات الحوادث المرورية في المملكة إلى حجمها الكبير وازديادها المطرد عامًا بعد آخر، فحصول الحوادث المرورية لعام ٢٠١١ بلغت (١٧٩، ٥٤٤) حدثاً ونتج عنها (٧١٥٣) حالة وفاة (حوادث المرور بالسعودية، ١٤٣٣ هـ).

٧- لم يرد تحدي «الأوضاع في اليمن والعراق» إلا في دراسة تميم، بينما ذكره الطلبة حيث ورد في المرتبة التاسعة بنسبة ٦٢٪. وكما سبق أن أشر حول تحدي «السياسة الإيرانية» فإن كتابة الطلبة لهذا التحدي يعني أن الطلبة يدركون ما تشكله دول الجوار من أهمية لاستقرار وأمن المملكة وأن أوضاع أي من هذه الدول وسياساتها تؤثر على المملكة ويلمسون ذلك بصفتهم رجال أمن ومواطنين أيضاً. وهذا ما أورده (تميم) في دراسته بصفته رجل أمن ومواطناً أيضاً. كما أشار العنزي (٢٠١٣ م) إلى أن المملكة أنهت تقريباً مشروعاً أمنياً

- على الحدود مع العراق للمساعدة في عمليات حماية حدود المملكة، وسيتم العمل قريباً في مشروع مماثل على حدود المملكة مع اليمن.
- ٨ - من الملاحظ أنه ورد في الإطار النظري تحدي «إدارة الحشود» بأنه أحد التحديات التي تواجهه الأجهزة الأمنية في المملكة، ولكنه لم يذكر من قبل الطلبة. وربما يعود ذلك إلى أن الأجهزة الأمنية في المملكة أصبح لديها الخبرة الكافية خلال السنوات الماضية في التعامل مع إدارة الحشود، ولذلك فهو لا يشكل تحدياً للأجهزة الأمنية من وجهة نظر الطلبة. كما أنه لم يرد في أي من الدراسات السابقة.
- ٩ - يمكن النظر إلى الطلبة على أنهم يمثلون شريحة من المجتمع ككل وليس مجتمع الأجهزة الأمنية فقط، ولذلك دونوا إجاباتهم من واقع مجتمعهم حيث إن كلا من (الفساد والإرهاب والبطالة - مثلاً) تشكل تحدياً للمجتمع بصفة عامة وليس تحدياً للأجهزة الأمنية لوحدها.
- ١٠ - أعطى الطلبة أولويات للتحديات من واقع ما يلمسونه فعلاً في إطار عملهم ومجتمعهم.

خلاصة النتائج:

- ١ - التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية من حيث أهميتها هي بالترتيب: (الفساد، الإرهاب، الجريمة باستخدام التقنية، تطوير عمليات التدريب، السياسة الإيرانية، تجارة المخدرات، كثرة أعداد العمالة الوافدة، البطالة، حوادث المرور، الأوضاع في اليمن والعراق).
- ٢ - بما أن التصنيفات تستخدم لتجميع الأشياء أو العناصر المتشابهة معاً، فيرى الباحث أنه يمكن تصنيف التحديات إلى عدد من التصنيفات، مع الأخذ في الاعتبار أن تحدياً واحداً أو أكثر يمكن أن يكون ضمن أكثر من تصنيف. وتوضح الجداول رقم (٣، ٤، ٥) هذه التصنيفات وهي حسب مصدرها بالنسبة للدولة، وحسب مصدرها بالنسبة للأجهزة الأمنية، وحسب نوع التحدي.

التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية... د. فيصل حسن حامد

الجدول رقم (٣) تصنيف التحديات حسب مصدرها بالنسبة للدولة

تحديات من داخل الدولة	تحديات من خارج الدولة
<ul style="list-style-type: none"> - الفساد - الإرهاب - الجريمة باستخدام التقنية - تطوير عمليات التدريب - تجارة المخدرات - كثرة أعداد العمالة الوافدة - البطالة - حوادث المرور 	<ul style="list-style-type: none"> - الإرهاب - الجريمة باستخدام التقنية - السياسة الإيرانية - الأوضاع في اليمن والعراق

الجدول رقم (٤) تصنيف التحديات حسب مصدرها بالنسبة للأجهزة الأمنية

تحديات من داخل الأجهزة الأمنية	تحديات من خارج الأجهزة الأمنية
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير عمليات التدريب - حوادث المرور 	<ul style="list-style-type: none"> - الفساد - الإرهاب - الجريمة باستخدام التقنية - السياسة الإيرانية - تجارة المخدرات - كثرة أعداد العمالة الوافدة - البطالة - الأوضاع في اليمن والعراق

الجدول رقم (٥) تصنيف التحديات حسب نوع التحدي

تحديات لها طابع أمني	تحديات لها طابع اجتماعي	تحديات لها طابع اقتصادي	تحديات لها طابع سياسي
<ul style="list-style-type: none"> - الإرهاب - الجريمة باستخدام التقنية - تطوير عمليات التدريب - تجارة المخدرات - البطالة - حوادث المرور 	<ul style="list-style-type: none"> - الفساد - الإرهاب - كثرة أعداد العمالة الوافدة - البطالة 	<ul style="list-style-type: none"> - الجريمة باستخدام التقنية - تجارة المخدرات - كثرة أعداد العمالة الوافدة - البطالة 	<ul style="list-style-type: none"> - السياسة الإيرانية - الأوضاع في اليمن والعراق

٣- أن التحديات الواردة في هذه الدراسة تتطلب استشرافاً مستقبلياً في فهمها، فجوهر التحديات ليس في معرفتها ولكن في قدرة العاملين في الأجهزة الأمنية على إدراكها والتعرف على كيفية وآليات التعامل معها ومواجهتها بإيجابية وبجدارة وإتقان في الأداء؛ للمضي قدماً وبأقدام راسخة نحو تحقيق التنمية المستهدفة.

المراجع

المراجع العربية

- إدارة العمرة، (١٤٣٣ هـ). المديرية العامة للجوازات.
- إمارة منطقة المدينة المنورة، (٢٠٠٢ م). البطالة : الأسباب وطرق المعالجة، المدينة المنورة إمارة المنطقة.
- إيقاف عشرة أشخاص لتورطهم في أعمال تجسسية لصالح إيران (١٤٣٤ هـ) استرجعت بتاريخ ٢٩ / ٦ / ٢٠١٣ م من موقع (www.moi.gov.sa).
- البدائية، أ.د. ذياب موسى، (٢٠١١ م). الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بيان من وزارة الداخلية عن مكافحة تهريب وترويج المخدرات، (١٤٣٤ هـ). استرجعت بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠١٣ م من موقع (www.moi.gov.sa).
- التركي، اللواء المهندس منصور، (١٤٣٣ هـ). متحدثاً عن إدارة الحشود البشرية في الحج بشكل عام في موسم الحج، المؤتمر الدولي للحشود والتجمعات البشرية. استرجعت بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠١٣ م من موقع (www.gph.gov.sa)
- التقرير الإحصائي لعام ١٤٢٨ هـ. استرجعت بتاريخ ١ / ٥ / ٢٠١٣ م من موقع (www.moi.gov.sa/wps/portal/traffic).
- التقرير الإحصائي لعام ١٤٢٩ هـ. استرجعت بتاريخ ١ / ٥ / ٢٠١٣ م من موقع (www.moi.gov.sa/wps/portal/traffic)
- تميم، الفريق/ ضاحي بن خلفان، (٢٠١٢ م). مهددات الأمن للخليج: من وجهة نظر رجل أمن. محاضرة في مؤتمر «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل» الذي عقد في مملكة البحرين بتاريخ ١٧-١٨ / ١ / ٢٠١٢ م. استرجعت بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠١٢ م من موقع (www.youtube.com/watch?v=5s4taPTFYJA)

البحراني، عميد دكتور / علي بن فايز، (١٤٢٣هـ). التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة. ورقة مقدمة لندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات. ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

_____، (٢٠٠٣م). ظاهرة الإرهاب ومخاطرها والعوامل المؤدية لها وأساليب مكافحتها. في الثقافة الأمنية: محاضرات عام ١٤١٩هـ الموافق ١٩٩٩م (ص. ٣١- ٥٧)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. جداول المسافات وحدود المسؤولية لجميع المناطق، (١٤٣٤هـ). الرياض: المديرية العامة لحرس الحدود.

جرائم الإنترنت، (٢٠١١م). استرجعت بتاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠١٢م من موقع (<http://whajnews.com>).

جرائم الإنترنت تكبد بريطانيا ٤٣ مليار دولار سنوياً (٢٤/ ٢/ ٢٠١١م). استرجعت بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠١٣م من موقع (<http://www.alarab.com.qa>).

جريدة الشرق، (٢٠١٣م) الأربعاء ٢٢/ ٦/ ٢٠١٣م العدد ٥٦٦. استرجعت بتاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠١٣م من موقع (www.alsharq.net.sa).

جريدة الشرق الأوسط، (١٤٣٢هـ). الأحد ٧ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ الموافق ١٣/ مارس ٢٠١١م العدد ١١٧٩٣. استرجعت بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠١٣م من موقع (www.aawsat.com).

جريدة الشرق الأوسط (٢٠/ ٦/ ٢٠١٣م) العدد ١٢٦٢٣. حجازي، عبد الفتاح بيومي، (٢٠٠٤م). الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، القاهرة: دار الكتب القانونية.

حرس الحدود بنجران يحبط تهريب طن وثلاثمئة كيلو من الحشيش (١٤٣٤هـ) استرجعت بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٣م من موقع (www.moi.gov.sa).

الحسني، أبو طالب علي مصطفى (١٤٢٧هـ). دور المدرسة في مواجهة التحديات الثقافية للعلامة. بحث مكمل للحصول على درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة. جامعة أم القرى.

الحميد، عبد الواحد بن خالد، (٢٠٠٩م). هموم العمل والبطالة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. استرجعت بتاريخ ٣٠/٥/٢٠١٣م من موقع (www.mol.gov.sa)

حوادث المرور بالسعودية - أرقام مروعة (٢٦/١٢/١٤٣٣هـ) استرجعت بتاريخ ٣/٤/٢٠١٣م من موقع (www.aljazeera.net).

حويتي، د. أحمد؛ بدر، د. عبد المنعم؛ ديالو، دمبا تيرنو، (١٩٩٨م). علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

خبراء تقنية المعلومات يرون أن دول الخليج هدف للجرائم الإلكترونية (الأحد ٢١ شعبان ١٤٣٤هـ). استرجعت بتاريخ ٥/٧/٢٠١٣م من موقع (www.alriyadh.com).

داوود، زكريا، (٢٠١٠م). الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة. استرجعت بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٢م من موقع (www.alwihda.com).

دليل كلية الدراسات العليا، (٢٠١٣م)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. دوريات حرس الحدود تحبط تهريب (٥٦٠) كيلو جراماً من الحشيش (١٤٣٤هـ) استرجعت بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٣م من موقع (www.moi.gov.sa).

الزهراني، عقيد دكتور. هاشم بن محمد، (١٤٢٣هـ). الجريمة والبطالة، ورقة مقدمة لندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات. ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

سعد، اللواء. محجوب حسن (٢٠٠١م) الشرطة ومنع الجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السعودية الأولى عالمياً في الحوادث المرورية (١٣/٣/٢٠١٣م). استرجعت بتاريخ ١/٥/٢٠١٣م من موقع (13/article_738946/03/www.aleq.com/2013).

السميري، فارس بن عشيان، المقاطي، بندر بن محيل، (١٤٣١هـ). التحديات واستقرار الأمن الوطني السعودي. الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع.

الشرقي، اللواء الدكتور علي حسن، (٢٠١٠م). الإستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد. ورقة مقدمة في حلقة علمية بعنوان: حول الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد، ١٣ - ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠م، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الطيب، أ. د. حسن أبشر، (٢٠٠٦م). أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي. في التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. عبد المحمود، الفريق د. عباس أبو شامة، (٢٠٠٣م). تحديات رجل الأمن العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبيدات، د. ذوقان؛ عبد الحق، د. كايد عدس، أ. د. عبد الرحمن، (١٤٣٤هـ) البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. الطبعة الخامسة عشرة. عمان: دار الفكر. العجاجي، فادي بن عبد الله، (٢٠١٣م). استرجعت بتاريخ ٢٣ / ٥ / ٢٠١٣م من موقع www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013 / ١٢ / ٠٣ / ١٣٥ - ٢٠١٢م.

عسيري، علي بن سعيد بن عواض (٢٠١٠م). مكافحة الإرهاب: دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٣م)، السياسة الاجتماعية، القاهرة: زهراء الشرق. العموش، د. أحمد فلاح، (١٩٩٩م). أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب: دراسة من منظور تكاملي في مكافحة الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. العميري، بندر علي حمد، (٢٠١٢م). دور تكريم شهداء الواجب ورعاية أسرهم في تعزيز الولاء التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العنزي، عويد بن الصخني علي، (٢٠١٣م). فاعلية البرامج التدريبية لمشروع أمن الحدود في منطقة الحدود الشمالية من وجهة نظر المتدربين، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عوض، أ. د. محمد محيي الدين، (١٩٩٩م). واقع الإرهاب واتجاهاته في مكافحة الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بن عيسى، العقيد. محسن العجمي، (٢٠١١م). الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الغريب، أ. د. عبد العزيز بن علي بن رشيد (د. ت). الأضرار التي تحثها العمالة وانعكاساتها على التركيبة السكانية والقيم الاجتماعية والبنى الثقافية لمجتمعنا. استرجعت بتاريخ ٣٢/٦/٢٠١٣م من موقع faculty.imamu.edu.sa/css/aaalgreeb

الغزالي، صلاح محمد، (٢٠١٠م). الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد.. ورقة مقدمة في حلقة علمية بعنوان: حول الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد، ١٣ - ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠م، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الكبيسي، أ. د. عامر خضير حميد، (٢٠٠٦م). خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة. في التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

_____ (٢٠٠٧م) التدريب الأمني العربي: واقعه وآفاق تطويره / دراسة تحليلية للتجارب والاتجاهات، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

_____ (٢٠٠٩م). الفساد العالمي الجديد وإستراتيجيات مواجهته، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.

_____ (٢٠١٠م). الدور الإستراتيجي للقيادات الأمنية في ظل العولمة وتحدياتها، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

كمين يسقط أخطر وكر يهدد ويبتز النساء (٦ / ٧ / ٢٠١٠م) استرجعت بتاريخ ١ / ٥ / ٢٠١٢م من موقع (<http://www.burnews.com/news>).

مطر، د. عصام عبد الفتاح، (٢٠١١م). الفساد الإداري: ماهيته وأسبابه ومظاهره، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ملفات خاصة، (٢٠١٣م). تجدد المخاوف من إجراءات السلامة في مفاعل بوشهر. استرجعت بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠١٣م من موقع وزارة الإعلام بدولة الكويت (www.media.gov.kw/News).

منظمة الصحة العالمية، (٢٠١٠م). استرجعت بتاريخ ١/٥/٢٠١٣م من موقع
(www.who.int/countries/sau/ar)

نظام قوات الأمن الداخلي، (١٣٨٤هـ). الرياض: المملكة العربية السعودية.
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، (٢٠٠٧م). تقييم الوضع الراهن للرسائل الاحتمالية
في المملكة العربية السعودية. استرجعت بتاريخ ١/٦/٢٠١٢م من موقع
(www.spam.gov.sa).

alwatannews.net/News Viewer
www.makkawi.com/Articles.aspx?ID=89
www.nauss.edu.sa
www.mofa.gov.sa
www.nazaha.gov.sa
www.kacnd.org

المراجع الإنجليزية

California Commission on Peace officer Standards and Training (2012)
http://lib.post.ca.gov/publications/CrowdMgtGuidelines.pdf
iaamweb.org/Conf_2009Handouts/IAAM.
Oakland Police Department Crowd Management/Crowd Control Policy
(2011) http://publicintelligence.net/oakland-police-department-
crowd-managementcrowd-control.

فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك (دراسة شبه تجريبية)

DOI: 10.12816/0012993

د. يوسف بن سطات العنزي(*)

جامعة تبوك - المملكة العربية السعودية

الملخص

المسؤولية الاجتماعية من القضايا المهمة، وتحمل أمانة المسؤولية يترتب عليه أفعال **تعدّ** وممارسات إيجابية أو سلبية داخل المجتمع، كما أن تنمية المواطنة لدى الشباب لها أهمية قصوى في تحقيق الأمن والاستقرار والتطور، لذلك هدف البحث إلى بناء وتنفيذ برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من الشباب السعودي، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، حيث طبق مقياس المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد التأكد من شروطها السيكمترية على مجموعتين متكافئتين (تجريبية وضابطة) من طلاب جامعة تبوك وعددهم ٣٠ طالباً تراوحت أعمارهم ما بين (١٧ - ١٩) عاماً، وخضعت المجموعة التجريبية للبرنامج الإرشادي (المتغير المستقل)، كما خضعت المجموعتان لإجراءات القياس القبلي والبعدي نفسها بهدف التعرف على أثر البرنامج وخضعت «التجريبية» لقياس تتبعي، وأظهرت نتائج البحث وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية بين المجموعة التجريبية والضابطة في اتجاه المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج، وأرجع الباحث ذلك إلى كفاءة الأساليب والفنيات الإرشادية المستخدمة في البرنامج والتي أثبتت فاعليتها في كثير من البحوث والدراسات، كما أظهرت النتائج وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة للمجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج مباشرة والقياس التتبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التتبعي بعد ثلاثة أشهر، وهذا يعني أن البرنامج له فاعلية في تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعيدة المدى، وانتهى البحث بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: برنامج إرشادي، المسؤولية الاجتماعية، المواطنة، الشباب السعودي.

dr.yousef.s.s@hotmail.com (*)

Abstract

Effectiveness of Counseling Program in Developing Social and National Responsibility Among a Select Sample of University of Tabuk Students

A semi - Empirical Study

By

Dr. Yousef bin Sattam Al-Onzi^(*)

University Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia

Social responsibility is one of the issues that assumes prime importance. It entails both positive and negative activities and practices within the community. Likewise, the source of patriotism among the youth is a necessary determinant of paramount significance. It is imperative towards the achievements of security, stability and development.

The objective of the present research is to construct and implement a counseling program for developing social and patriotic responsibility among a select sample of University of Tabuk students. The present researcher has employed a semi-empirical approach. Pursuant to this approach, he applied social and patriotic assessment scale to ascertain their psychometric conditions on two comparable groups-----experimental and control. These groups comprised students of University of Tabuk. Their number was thirty (30). Their age brackets was between (17 to 19) years with a standard of deviant A+A 83. Experimental group was subjected to counseling program as an independent variable. The two groups were subjected to same procedures-----Pre-Measurement and Post-Measurement-----to determine the relative effectiveness of the counseling program.

The findings of the research revealed variance in the social responsibility between experimental and control groups towards the experimental group during post-application phase of the program. In addition, the research attributed the effectiveness, of counseling methods and techniques used in the program. Moreover, the variance in the social and patriotic responsibility exists with the experimental group directly after implementing the counseling program and consecutive measurement (one month, two months and three months) towards consecutive measurement after the lapse of three months period. To express in other words, it means that the counseling program carries effectiveness of developing social responsibility and patriotism in the long run.

In its conclusive passages, the present research offers some constructive recommendations.

Key Words: Counseling Program; Social Responsibility; Patriotism; Saudi Youth.

(*) dr.yousef.s.s@hotmail.com

المقدمة

منَّ الله علينا بالمسؤولية وهي نعمة كبيرة، فلولاً المسؤولية ما استقامت حياة الإنسان وما استقرت المجتمعات، وظهرت بصورة مسؤولية تعرف ما لها وما عليها، وبمجرد الإحساس بالمسؤولية ينشأ فرد جاد يقوِّم حياته التقويم الصحيح ويرسم لها منهاجاً لا تحيد عنه، ويسهم بشكل أو بآخر في بناء مجتمعه ورفعته أمته (الشهري، ٢٠٠٢م، ص ١١٩)، وتحمل أمانة المسؤولية الاجتماعية يترتب عليه أفعال وممارسات إيجابية، وهذا سر قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتمكين روابط العلاقات الإنسانية، ففي ضوئها تتحقق الوحدة وتتماسك الجماعة، وينعم المجتمع بسلام أشمل وأعمق.

فالمسؤولية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والحب والديمقراطية في المعاملة والمشاركة الجادة التي هي صلة الرحم بين الأفراد في المجتمع الواحد (برقاوي، ١٤٢٩هـ). لذا تُعد المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة اجتماعياً لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً (حميدة، ١٩٩٦م؛ قاسم، ٢٠٠٨م).

كما أصبحت المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية والإنسانية ومشروعات الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة، والمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً، وتاريخياً، وثقافياً. ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية، التي من أهم مؤشرات الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل قيم المواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك (أبو حشيش، ٢٠١٠م).

وعلى المستوى العربي يواجه الشباب كثيراً من المشكلات، ولا شك في أن هذه المشكلات ستؤدي بدورها إلى تدني ممارسة قيم المواطنة لدى هذه الفئة تجاه أوطانهم (الباز، ٢٠٠٥م). وهذا ما دفع كثيراً من المتابعين والكتاب للتعبير عن أن هناك أزمة في المواطنة وقيمها في عصرنا الحالي لدى الشباب (ليه، ٢٠٠٧م). كما أكدت كثير من

البحوث والدراسات وجود قصور في فهم الأفراد لقيم المواطنة، لذلك جاء سلوكهم بعيداً عن قيم المواطنة كدراسة (Deer, 2010).

أما البحوث العربية التي تناولت المواطنة فإنها قليلة، فضلاً عن أن هذه البحوث تتعلق بالمواطنة لدى الفرد تجاه المنظمة التي يعمل فيها، وليس في شأن هو أهم من ذلك وهو مواطنة الفرد تجاه أمن واستقرار وطنه ومجتمعه (محارمة، ٢٠٠٨م).

ومن أجل أن تُعد طلاب اليوم للنجاح في العمل مستقبلاً، ينبغي على جميع الكليات والجامعات توفير ما يكفي من فرص التعلم الشاملة، وهذا مبرر وطني لإطلاق المرحلة الجامعية برامج تعليمية عالمية تقوم على افتراض أن مؤسسات التعليم العالي قادرة على تأهيل أجيال المستقبل (Grudzinski-Hall, 2007). ويتأتى ذلك من خلال تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وانعكاس ذلك على تحقيق الأمن والاستقرار والتطور، وتزداد تلك الأهمية - إن لم تكن استثنائية - في المملكة العربية السعودية التي تزيد فيها نسبة الشباب حسب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨ على ٦٠٪ من تعداد السكان، ويمثلون فئة عمرية مهمة لها دورها الفاعل وأهميتها داخل المجتمع السعودي، وتفعيل هذا الدور لن يتأتى إلا من خلال تنفيذ البرامج التنموية الممنهجة.

ومن خلال عمل الباحث في مجال الإرشاد النفسي^(١) وملاحظته لسلوكيات الطلاب في الآونة الأخيرة وجد قصوراً في ممارستهم لسلوكيات المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وبالاطلاع على البرامج الإرشادية المقدمة لهم وجد قصوراً في بعض الجوانب التي تهمل للطلبة الفهم الجيد والبيئة المناسبة لممارسة مسؤولياتهم الاجتماعية والمواطنة الفاعلة، ومن هنا أتى البحث الحالي لتصميم برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى الشباب السعودي.

مشكلة البحث

أسهمت التحويلات السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية التي حدثت في العالم في الآونة الأخيرة في عدم استقرار كثير من الدول خاصة مع غياب وعي الشباب في هذه (١) المشرف على وحدة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شؤون الطلاب بجامعة تبوك، ومعالج بوحدة علم النفس العيادي بجامعة تبوك.

التحويلات وأبعادها السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية. ولما كانت نسبة الشباب في المملكة العربية السعودية حسب الإحصاء الثانوي لعام ٢٠٠٨م قد ازدادت على ٦٠٪ من تعداد السكان، وأن هذه الفئة العمرية لها دور فعال في المجتمع السعودي؛ ما يدعو إلى تنفيذ برامج تنمية لتفعيل هذا الدور والحفاظ على الاستقرار داخل المملكة وذلك بتنمية المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لديهم.

كما أن كثيراً من البحوث والدراسات قد أشارت إلى وجود أزمة في قيم المواطنة لدى الشباب مثل دراسة (الباز، ٢٠٠٥م) ودراسة (ليه، ٢٠٠٧م) ودراسة (أبو حشيش ٢٠١٠م، وبرقاوي، ١٤٢٩هـ) لذلك سعى البحث الحالي إلى إعداد برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة معاً لدى الشباب السعودي، حيث لم يجد الباحث حسب علمه مطلقاً تنمية المفهومين مع بعضهما بعضاً في أي دراسة، وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من البحوث والدراسات السابقة.

أسئلة البحث

حاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من الشباب السعودي؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي رتب درجات أفراد المجموعة التجريبية والضابطة في مستوى المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج؟
- ٢ - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي رتب درجات المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج مباشرة وبعد (شهر، شهرين، ثلاثة شهور)؟

أهداف البحث

تمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن مدى فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى الأساليب المعرفية والسلوكية في تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة

- من الشباب السعودي. وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:
- تصميم برنامج إرشادي (معرفي سلوكي) يهدف إلى تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من الشباب السعودي.
- معرفة مدى فاعلية البرنامج الإرشادي في تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من الشباب السعودي.
- معرفة مدى استمرار فاعلية البرنامج الإرشادي بتحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من الشباب السعودي (المجموعة التجريبية) بعد انتهاء تطبيق البرنامج الإرشادي من خلال الاختبار التتبعي.

أهمية البحث

أصبحت المسؤولية الاجتماعية من أهم واجبات المؤسسات والهيئات والأفراد تجاه الوطن، ومتى زاد إدراك المجتمع بأهمية المسؤولية الاجتماعية زادت سرعة التطور والنهضة (برقاوي، ١٤٢٩هـ)، كما أن تنمية المواطنة تُعد هدفاً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات والنظم السياسية في دول العالم المختلفة (فريجة، ٢٠٠٦م)، لذلك جاء هذا البحث لينمي المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى فئة مهمة من فئات المجتمع وهي الشباب؛ والذي سينعكس مما لا شك فيه على تقدم ورقي المجتمع ويمكن حصر أهمية البحث في التالي:

- الأهمية النظرية:

- وجود نُدرَة واضحة في البحوث والدراسات التي اهتمت بتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وهذه النُدرَة هي إحدى المعوقات لتطور المعارف النظرية والعملية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية (برقاوي، ١٤٢٩هـ).
- الوقوف على المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ وتطبيق برامج تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى الشباب.
- تمهيد الطريق أمام إجراء عدد من البحوث والدراسات المعنية بتنمية الشباب وتطويرهم بصورة علمية وشاملة؛ بما يساهم في تحقيق الثراء المعرفي وتوحيد الجهود المبذولة.

- الأهمية التطبيقية

- يمكن الاستفادة من نتائج البحث في إمداد القائمين على رعاية الشباب بالتالي:
- المعلومات التي يتم في ضوئها رسم السياسات التنموية الفاعلة للشباب.
- تدعيم المناهج الدراسية والرسائل الإعلامية المعنية بالشباب من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة للتربية وغرس روح المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.
- إكساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى الشباب بعيداً عن السلبية والتطرف؛ ما سيسهم في تطور وتقدم واستقرار المجتمع.
- إمكانية الاستفادة من البرنامج الإرشادي الذي أُعد في هذه الدراسة من قبل وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة.

مصطلحات البحث

- المسؤولية الاجتماعية: يعرفها سيد عثمان (عثمان، ١٩٨٦م) بأنها «المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها». وتتكون المسؤولية الاجتماعية عند سيد عثمان من ثلاثة عناصر هي الاهتمام والفهم والمشاركة، كما يعرفها حسني عوض بأنها «مسؤولية الفرد عن نفسه ومسؤوليته تجاه أسرته وأصدقائه ودينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية، ومشاركته في حل مشكلات المجتمع» (عوض، ٢٠١٢م)، ويعرفها (مشرف، ٢٠٠٩م) بأنها «مجموع استجابات الفرد على مقياس المسؤولية الاجتماعية، تلك الاستجابات التي تعبر عن إدراك الفرد لمسؤوليته عن سلوكه والتزامه أمام ذاته وعن نفسه وعن الجماعة التي ينتمي إليها، وتتضمن معرفة الفرد لحقوقه وواجباته نحو نفسه وأسرته وزملائه ووطنه، وهذا يتم من خلال الالتزام بتعاليم الدين وبالقيم الأخلاقية وبفهم مشكلات المجتمع وأوضاعه، والحرص على المشاركة الإيجابية والتعاون مع الآخرين من أجل المحافظة على المجتمع والعمل على تقدمه وازدهاره، ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها «مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث على مقياس المسؤولية الاجتماعية».

- **المواطنة:** أصبح يستخدم مفهوم المواطنة على نطاق واسع ويبدو أنه مفهوم عالمي، ولكن نادراً ما يتم تعريفه نظرياً أو إجرائياً (Morais & Ogden, 2011). وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها «اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن» (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٦ م: ٣١١). وعرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها «علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، فهي مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، كما تسبغ عليه حقوقاً سياسية، مثل حقوق الانتخاب، وتولي المناصب العامة» (نقلاً عن: الكواري، ٢٠٠٤ م: ٣٠). ويعرفها (الجبوري، ٢٠١٠ م) إجرائياً بأنها «شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً، ويسهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية»، ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها «مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث على مقياس المواطنة».

- **البرنامج الإرشادي:** «هو مزيج من الأهداف العامة والخاصة الإرشادية الموجهة لتحقيق هذه الأهداف والتصميم البحثي الملائم ومحتوى البرنامج والإجراءات التنظيمية وتنفيذ البرنامج وتقويمه، والتنسيق بين كل منها» (سعفان، ٢٠٠١ م: ١٥)، ويعرفه حامد زهران بأنه: برنامج مخطط ومنظم في ضوء أسس علمية لتقديم الخدمات الإرشادية المباشرة وغير المباشرة وعلى نحو فردي وجماعي لجميع من تضمهم المؤسسة أو الجماعة بهدف مساعدتهم في تحقيق النمو السوي، والقيام بالاختيار الواعي المتعلق، ولتحقيق التوافق النفسي داخل الجماعة وخارجها (زهران، ٢٠٠٢ م)، ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: أسلوب منظم ومخطط في ضوء أسس نظرية علمية تمخضت عنها فنيات إرشادية معرفية وسلوكية لتقديم خدمات إرشادية وقائية فردية وجماعية مباشرة لعدد من المسترشدين بهدف تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لديهم، وسوف تقاس فاعلية البرنامج من خلال المعالجة الإحصائية لنتائج التطبيقات القبلية والبعدية والتتبعية لأدوات البحث.

حدود البحث:

- الحد الموضوعي: اقتصر البحث الحالي على تصميم وتنفيذ وتقييم برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة على مجموعة من فئة الشباب (مجموعة تجريبية - مجموعة ضابطة) تتراوح أعمارهم ما بين (١٧ - ١٩) عامًا.
- الحد المكاني: تم التطبيق بوحدة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شؤون الطلاب بجامعة تبوك.
- الحد الزمني: تم التطبيق في المدة من ٧/٤/١٤٣٤هـ إلى ٢١/٨/١٤٣٤هـ.

أدبيات البحث:

- المسؤولية الاجتماعية: يرتبط مفهوم المسؤولية ويتداخل مع عدد من المفاهيم منها: الحقوق والواجبات، والهوية، والأخلاق والقيم، والإدراك الاجتماعي، والضمير، والثقة بالنفس والوعي الاجتماعي والإحساس بالهوية الاجتماعية، وبالتعليم والوعي وبإدراك هدف الإنسان من الحياة (الحارثي، ١٩٩٥م، ٩٩).

أنواع المسؤولية الاجتماعية:

- المسؤولية القانونية: والتي تعني مراعاة القانون والبعد عما يجرمه.
- المسؤولية الاجتماعية: وتعني مراعاة حقوق الآخرين والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها، بما في ذلك إزالة الشوكة من الطريق، وحقوق الجار وحقوق الوالدين والأقارب والأرحام.
- المسؤولية الأخلاقية: تعني مراعاة مكارم الأخلاق مع الناس وأقلها طلاقة الوجه والكلمة الطيبة.
- المسؤولية الشرعية: وتعني حدود الله، وأوامره ونواهيه، أداء الواجبات والبعد عن المحرمات، وهي مسئولية واجبة (الغزالي، ٢٠٠٠م: ٥١٩).

مظاهر الخلل بالمسؤولية الاجتماعية:

١ - التشكك: وهو توجس وتردد في تفسير الأحداث والظواهر، وفي تقدير قيمة الأشخاص والأشياء، وهو دليل على فوضى الاختيار، ووهن الإلزام، وتزعزع الثقة.

٢ - التفكك: ويتجلى هذا التفكك الاجتماعي فيما يقع بين الأفراد من تنازع وتفرق، وهذا التفكك مظهر بالغ الوضوح لوهن وضعف المشاركة القائمة على الفهم والاهتمام.

٣ - السلب الغائب: وهو موقف يغلب عليه التراجع والانحدار والتخلي عن المسؤولية تجاه الحياة وبارئها، والإحساس بلا معنى بالضيق والإحباط، كما يغيب معه الإحساس بالواجب وإلزامه.

٤ - الفرار من المسؤولية: وهو التخلي عن المسؤولية وإعلان عن عدم قدرة الجماعة والفرد عن احتمال أعبائها. (قاسم، ٢٠٠٨م: ٣٥).

برامج تنمية المسؤولية الاجتماعية

أجرى (برقاوي، ١٤٢٩هـ) دراسة تناولت وصف وتحليل آراء الشباب بمدينة مكة المكرمة بالملكة العربية السعودية نحو مصادر مفهوم وبرامج المسؤولية الاجتماعية، ومدى كفاية البرامج الحالية والمعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذها، وتوصلت النتائج إلى أن ٧٧٪ من أفراد العينة لديهم فكرة عن المسؤولية الاجتماعية، ٩١٪ لم يشاركوا من قبل في أي برنامج من برامج المسؤولية الاجتماعية المختلفة، وأن أعلى نسبة معوقات تنفيذ وتطبيق برامج المسؤولية من وجهة نظر المشاركين هي صعوبات مجتمعية ٤٠٪.

النظريات النفسية المفسرة للمسؤولية الاجتماعية:

- نظرية آدلر: الفرد لا يمكن أن يعيش حياته بأمان - مع مجتمعه من أجل خدمة الكل - وهو خارج إطار الجماعة وهذا يتطلب أن يشعر كل فرد من أفراد المجتمع

بأنه جزء مهم من هذا المجتمع ومن خلال هذا الشعور المتبادل تتحقق مسؤوليته تجاه مجتمعه ومسؤولية المجتمع في رعاية أبنائه.

- نظرية فروم: سمة الهدم والإبداع موجودة في الطبيعة البشرية لكن الذي يتسبب في بروز هذه السمة أو تلك هو المجتمع الذي يحيط بالفرد من خلال أنماط التنشئة الاجتماعية.

- نظرية سوليفيان: يرى أن الإنسان مخلوق واع وأن أساس فكرة المرء عن نفسه مبنية على أساس علاقته بآخرين فهو يؤثر فيهم ومتأثر بهم وأن العزلة عنهم سببها عدم الشعور بالأمان والذي يعد أحد مؤشرات نقص المسؤولية الاجتماعية.

- نظرية روجرز: فقد تناول النظرية العالقة بين الفرد والمجتمع وذلك عن طريق ثقتها بالفرد وبدوافعه وقدراته وشعوره بالمسؤولية لفهم نفسه والمجتمع الذي يحيط به وأن غاية النمو النفسي والتطور والاجتماعي إنتاج فرد متكامل الوظائف النفسية.

- نظرية باندورا: وقد فسرت نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا سلوك الفرد على أساس مشاهدة النموذج ومراقبة الأفعال عنه، ثم تقليده على شرط أن يكون النموذج على قدر من القبول والجاذبية.

- نظرية سترونج: إنه ربط بين تنمية المسؤولية الاجتماعية وامتلاك الفرد لمهارات محددة فضلاً عن قدرته في التأثير على الآخرين وخبراته الواسعة وقوة شخصيته. (نقلا عن: باقر، ٢٠١٢م).

المواطنة

يؤكد سيمون مكماهون (McMahon, 2012) أنه يمكن النظر إلى المواطنة بمعناها الأوسع باعتبارها حالة من المساواة بين أفراد المجتمع السياسي، أو النظر بمعناها الضيق وهو الوضع القانوني لعضوية رسمية لنظام الحكم في دولة معينة.

وتعد المواطنة المفهوم الأساسي الذي تنهض عليه الدولة الحديثة كونها الأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة، (العزاوي، ٢٠١٢م).

وللمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق، وهذه المكونات هي:

- الانتماء: شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه.
- الحقوق: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في الوقت نفسه واجبات على الدولة والمجتمع منها: أن يحفظ له الدين، حفظ حقوقه الخاصة، توفير التعليم الخ.
- الواجبات: يمكن إيراد بعض واجبات المواطن بشكل عام وهي: احترام النظام، عدم خيانة الوطن، الدفاع عن الوطن، المحافظة على المرافق العامة والممتلكات.
- المشاركة المجتمعية: أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية.
- القيم العامة: وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية ومنها: الأمانة، الإخلاص (في: المشرفي، ٢٠٠٧م).

أهمية تنمية المواطنة

إن هذه القيمة تحدد العلاقة الوطيدة بين الإنسان وتراب وطنه والدفاع عنه وعن مقدساته وتراثه وعاداته وتقاليده (الكافي، ٢٠٠٥م: ٤١؛ فريجة، ٢٠٠٦م). كما يُعد تعليم المواطنة هدفاً مرغوباً يساعد الأفراد على:

- أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية.
- تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة إيجابية مسؤولة.
- تشجيعهم على أداء دور إيجابي في مدارسهم ومجتمعهم وفي العالم (ناريان، ٢٠٠٤م).

ويرى ج هوبكنز G. Hopkins, 2002 (في، صعب، ١٤٢٨هـ) أن تنمية المواطنة في الفرد تستند إلى خمس قيم رئيسة هي: الصدق - الإحساس - الاحترام - المسؤولية - الشجاعة، ويضيف (الحامد، ١٤٢٦هـ) وأن تنمية المواطنة تتضمن تنمية مجموعة من الكفايات لدى الطالب وهي: النقد الذاتي، اتخاذ القرار، الخلق الرفيع، يؤدي واجباته، يتمسك بحقوقه، يؤمن بمبادئ العدالة الاجتماعية، يتحمل المسؤولية، يعمل بروح الفريق، يمارس العمل الجماعي والتطوعي في حياته، يؤمن بالوحدة الوطنية، يهتم بمشكلات وطنه، يحمي إنجازاته، ويحافظ على استقراره.

المواطنة من منظور نفسي

المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك تشير المواطنة إلى العلاقة مع الأرض والبلد (مراد ومالكي، ٢٠١١م).

الإرشاد المعرفي - السلوكي

يعد الإرشاد المعرفي السلوكي اتجاهاً حديثاً نسبياً، ويركز على كيفية إدراك الفرد للمثيرات الخارجية وتغيرها، وتشير النظريات التي عرضت العلاج المعرفي السلوكي في اتجاه رئيس يقوم على أساس إدخال العقل في العلاج النفسي وتغيير الأفكار السلبية أو المعتقدات اللاعقلانية التي يتبناها الفرد من خبراته المبكرة، وذلك لغرض تعديل سلوكه إذ تعبر الاضطرابات النفسية بأشكالها المختلفة عن تشوه الإدراك وتأسيساً على ذلك فإن أصحاب المدرسة السلوكية يرون أن السلوك الخاطئ لأنه متعلم يمكن أن يعدل السلوك ويصلحه (ربيع، ٢٠٠٩م).

الدراسات السابقة

١ - بحوث ودراسات تناولت تنمية المسؤولية الاجتماعية

هدفت دراسة (طاحون، ١٩٩٠م) إلى بحث مدى فعالية أسلوب العرض اللفظي الشارح والمواقف النظرية، والمشاركة بنوعيتها في تنمية المسؤولية الاجتماعية والشخصية للطلاب المسلمين. وتناول برنامج تنمية المسؤولية الاجتماعية على أساس القرآن والسنة النبوية المشرفة وأقوال الصحابة والسلف الصالح ومواقف من التاريخ الإسلامي وتوصلت النتائج إلى أن الأساليب المستخدمة أدت إلى زيادة المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب الخاضعين للبرنامج.

وطبقت دراسة (العامري، ١٩٩٣م) برنامجاً إرشادياً لتنمية المسؤولية الاجتماعية على عينة من طالبات المرحلة الثانوية بدولة الإمارات العربية المتحدة وخلصت النتائج إلى أن البرنامج فعال في تنمية المسؤولية الاجتماعية لطالبات المجموعة التجريبية.

وجاءت دراسة (جبل، ٢٠٠٣م) للتعرف على العلاقة بين ممارسة العلاج العقلائي الانفعالي مع طلاب المرحلة الثانوية وتنمية الاتجاه نحو المسؤولية (الفردية - الاجتماعية)، واستخدم معد الدراسة مقياس المسؤولية الاجتماعية والمقابلة المهنية الفردية والجماعية كأساس لتنفيذ برنامج التدخل المهني بالعلاج العقلائي الانفعالي. وخلصت الدراسة إلى فاعلية العلاج العقلائي الانفعالي في تنمية اتجاه الطلاب نحو المسؤولية الفردية والاجتماعية.

وهدفت دراسة (سكران، ٢٠٠٤م) إلى الكشف عن مدى مساهمة العلاج المعرفي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، وأسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة في اتجاه التجريبية، وهذا يرجع إلى فاعلية استخدام أساليب العلاج المعرفي في تنمية المسؤولية الاجتماعية مع أفراد المجموعة التجريبية.

وتناولت دراسة (الرميح وصادق، ٢٠٠٤م) برنامجاً مقترحاً للتدخل المهني في خدمة الفرد يتمثل في العلاج الواقعي، وذلك لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة على أبعاد مقياس تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب بعد التدخل المهني باستخدام أساليب العلاج الواقعي.

وهدفت دراسة (الصمادي والزعبي، ٢٠٠٧م) إلى معرفة أثر الإرشاد الجمعي بطريقة العلاج الواقعي التي طورها جلاسر Glasser في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى عينة خاصة من الطلاب الأيتام، وقد أظهرت النتائج وجود أثر للبرنامج الإرشادي الجمعي المستند لنظرية العلاج بالواقع في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجموعة التجريبية.

وأجرى (قاسم، ٢٠٠٨م) دراسة لمعرفة فاعلية برنامج الإرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وخلصت نتائج الدراسة إلى فاعلية البرنامج الإرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجموعة التجريبية مقارنة بأفراد المجموعة الضابطة.

وتناولت دراسة (عوض، ٢٠١٢م) أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة تجريبية من شباب مجلس شبابي عرار، واحتوى البرنامج على فنيات وأساليب تدريبية مختلفة منها التعارف، التوضيح، تشكيل المجموعات، التدريب العملي، التساؤل والاستفسار، الإنهاء والتقييم، المحاضرة والمناقشة الجماعية والألعاب التشاركية، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده لصالح تطبيق البرنامج التدريبي.

٢ - بحوث ودراسات تناولت تنمية المواطنة لدى الشباب

دراسة (صعب، ١٤٢٨هـ) هدفت إلى تعرّف دور منهج التربية البدنية لمرحلة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في تنمية قيم المواطنة الصالحة في الطلاب، وقام معد الدراسة بتحليل محتوى منهج التربية البدنية، ومنهج التربية الوطنية، والآليات التي يستخدمها منهج التربية البدنية في تنمية هذه القيم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى توافق قيم تنمية المواطنة (التربية الوطنية) التي يقدمها منهج التربية البدنية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مع قيم تنمية المواطنة التي تقدمها كتب التربية الوطنية في التعليم العام (للفصوف من الرابع إلى الثالث الثانوي بنين).

دراسة (المشرفي، ٢٠٠٧م) التي هدفت إلى تصميم برنامج لتنمية قيم المواطنة لدى الطفل اليتيم على عينة بلغ عددها (٤٢) طفلاً وطفلة من الأطفال الأيتام، واعتمد البرنامج على تدريب الأطفال على قيم المواطنة وممارسة حقوقهم، وذلك من خلال ممارسة العديد من الأنشطة العقلية، والقصصية، والحركية، والموسيقية، والفنية، وتضمن البرنامج استخدام اللعب، الاستكشاف، لعب الأدوار، الحوار والمناقشة، وقد روعي في البرنامج الفروق الفردية بين الأطفال، وأظهرت النتائج فاعلية البرنامج في تنمية المواطنة. وصممت دراسة (زرزورة، ٢٠٠٨م) برنامجاً مقترحاً في خدمة الجماعة وتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدى الطلاب المشاركين في النادي الصيفي، وذلك من

خلال تنمية الشعور بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية والمحافظة على المكانة العامة، وطبقت الدراسة على (٢٤) طالبة من مدارس الثانوية الفنية بنات بشرين (مصر) أعمارهن من (١٦ - ١٨) سنة، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية البرنامج المقترح في خدمة الجماعة وتنمية الشعور بالانتماء، والمسؤولية الاجتماعية والشعور بالمحافظة على الممتلكات العامة.

وتناولت دراسة (علام، ٢٠٠٩م) فاعلية برنامج مقترح في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بشعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية، بلغ حجم العينة (٤٠) طالباً وطالبة بالفرقة الرابعة، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في قيم المواطنة لدى الطلبة قبل تطبيق البرنامج وبعده لصالح التطبيق البعدي، مما يوضح تأثير دراسة محتوى وحدة «المواطنة في مصر» في تحقيق نمو كبير في المكون المعرفي لقيم المواطنة عند المستويات المحددة سلفاً، وهذا يثبت التأثير الكبير للبرنامج المقترح في تنمية الوعي بقيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين.

وجاءت دراسة مهالولي (Mhlauli, 2012) لتعكس أهمية تنمية المواطنة في إفريقيا من خلال المناهج التعليمية، خاصة بعد الاستعمار، وظهر ذلك جلياً من خلال اهتمام الحكومات بالمشروعات الوطنية المختلفة ورسم سياسات تعليمية وثيقة الصلة بالاحتياجات الوطنية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تدريس مادة التربية الوطنية في المدارس الابتدائية ليعكس متطلبات المواطنة في الوقت الحاضر.

- تعليق عام على البحوث والدراسات السابقة

من الملاحظ أن حجم البحوث والدراسات التي تناولت تنمية المسؤولية الاجتماعية أكبر من البحوث والدراسات التي تناولت تنمية المواطنة، كما استخدمت معظم البحوث والدراسات لتنمية المسؤولية الاجتماعية عينات ليست من الشباب، باستثناء دراسة (الريمح وصادق، ٢٠٠٤م؛ وسكران، ٢٠٠٤م) والتي أجريت على طلبة جامعة، كما ارتبطت تنمية المواطنة في البحوث والدراسات بتقييم المقررات الدراسية وأثرها على المواطنة باستثناء دراسة (علام، ٢٠٠٩م)، ولا توجد دراسة عربية استخدمت برنامجاً إرشادياً لتنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.

فروض البحث:

١ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعة التجريبية والضابطة في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي في اتجاه المجموعة التجريبية.

٢ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعة التجريبية في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي مباشرة وبعد القياس التبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التبعي.

منهج البحث وأدواته

استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، حيث تكونت عينة البحث من مجموعتين متكافئتين (تجريبية وضابطة) وخضعت المجموعة التجريبية للبرنامج الإرشادي (المتغير المستقل)، بينما لم تخضع المجموعة الضابطة له، وخضعت المجموعتان لإجراءات القياس القبلي والبعدي نفسها، بهدف التعرف على أثر البرنامج لعينة من الشباب تتراوح أعمارهم من (١٨ - ١٩, ٥) من طلاب جامعة تبوك؛ عدا المجموعة الضابطة حيث لم تخضع للقياس التبعي.

- التصميم التجريبي: استخدم في البحث تصميم المجموعات التجريبية والضابطة وبقياس متكرر على مراحل (قبل تطبيق البرنامج - بعد تطبيق البرنامج - بعد تطبيق البرنامج بشهر - شهرين - ٣ أشهر للمجموعة التجريبية).

مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث الحالي من طلاب السنة التحضيرية بجامعة تبوك بمدينة تبوك، في النصف الثاني من العام الدراسي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ كحالة من الشباب الجامعي.

عينة البحث وطريقة اختيارها والتكافؤ

تكونت عينة البحث من (٣٠) طالباً، يشكلون أفراد المجموعة الضابطة وأفراد المجموعة التجريبية الذين تم اختيارهم وتعيينهم بطريقة قصدية، (١٥) يمثلون العينة الضابطة و (١٥) يمثلون العينة التجريبية، اختيروا من طلاب السنة التحضيرية، وجاء اختيارهم بناءً على درجاتهم المنخفضة على مقياس المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ورغبتهم في الخضوع للبرنامج، وتراوح أعمارهم بين ١٨، ١٠ و ١٩، ٥٥ عاماً بمتوسط ١٨، ٢٥ وانحراف معياري ٨٣، ٠، ويوضح الجدول التالي التجانس في العمر بين المجموعتين.

الجدول رقم (١) يوضح الفروق في العمر بين المجموعتين التجريبية والضابطة باستخدام اختبار مان - ويتنى

المجموعة	المتوسط	الانحراف المعياري	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	مستوى الدلالة
التجريبية	١٨، ٣١	٠، ٨٥	١٥	١٦، ٣٣	٢٤٥، ٠٠	١٠٠	٠، ٦٢٤
الضابطة	١٨، ٢٠	٠، ٨٤	١٥	١٤، ٦٧	٢٢٠، ٠٠		

ويتضح من الجدول (١) عدم وجود فروق في العمر بين المجموعتين الضابطة والتجريبية، ويوضح الجدول (٢) الفروق في المسؤولية الاجتماعية بين المجموعتين التجريبية والضابطة.

الجدول رقم (٢) يوضح الفروق في متغير المسؤولية الاجتماعية بين المجموعتين التجريبية والضابطة باستخدام اختبار مان - ويتنى Mann-Whitney

المجموعة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	مستوى الدلالة
التجريبية	١٥	١٦، ٢٠	٢٤٣، ٠٠	١٠٢	٠، ٦٨٣
الضابطة	١٥	١٤، ٨٠	٢٢٢، ٠٠		

ويتضح من الجدول (٢) عدم وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية بين المجموعتين

الضابطة والتجريبية، ويوضح الجدول التالي (٣) الفروق في المواطنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة.

الجدول رقم (٣) يوضح الفروق في المواطنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة باستخدام اختبار مان-ويتني Mann-Whitney

المجموعة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	مستوى الدلالة
التجريبية	١٥	١٥,٥٧	٢٣٣,٥٠	١١١,٥	٠,٩٦٧
الضابطة	١٥	١٥,٤٣	٢٣١,٥٠		

ويتضح من الجدول (٣) السابق عدم وجود فروق في المواطنة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية.

أدوات البحث:

- مقياس المواطنة (العامر، ٢٠٠٥هـ): اطلع الباحث على مقياس عثمان العامر، ٢٠٠٥م، وتعديله على البيئة العراقية (العزاوي، ٢٠١٢م) لحدائتها ولكونها أعدا للبيئة العربية، وتناول المقياس مفهوم المواطنة وأبعادها (الهوية - الانتماء - التعددية وقبول الآخر - الحرية والمشاركة السياسية)، وأجرى الباحث بعض التعديلات كي تلائم البيئة السعودية وتأكد من الشروط السيكومترية للمقياس بتطبيقه على عينة استطلاعية مشابهة لخصائص عينة البحث الأساسية، فتم حساب ثبات المقياس من خلال معامل (ثبات الإعادة) وقد بلغت قيمته (٠,٧٦)، كما قام بالتأكد من ثبات الأداة وفق معالم الاتساق الداخلي، وقد بلغت قيمته (٠,٧٣)، أما فيما يختص بالصدق فقد تم عرض المقياس في صورته الأولية على (٥) محكمين في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، وطلب منهم إبداء الرأي حول مدى ملائمة فقرات الأداة من حيث المحتوى والمضمون وارتباطها مع البعد الذي تقيسه، وقد تم الأخذ بمعظم ملاحظات المحكمين، وبهذا أخذت الأداة صورتها النهائية مكونة من (٤٥) بنداً موزعة على أربعة أبعاد بعد إضافة فقرات تتعلق بتطورات الحياة السياسية (ثورات الربيع العربي، وشبكات التواصل الاجتماعي).

- مقياس المسؤولية الاجتماعية (إعداد الباحث) قام الباحث بتصميم مقياس المسؤولية الاجتماعية، بعد اطلاعه على المقاييس والأدوات التي لها علاقة بمقياس المسؤولية الاجتماعية، منها مقياس المسؤولية الاجتماعية (عوض، ٢٠١١م)، ومقياس المسؤولية الشخصية الاجتماعية (الحارثي، ٢٠٠١م) ومقياس المسؤولية الاجتماعية (الخراشي، ٢٠٠٤م)، مقياس المسؤولية الاجتماعية (مشرف، ٢٠٠٩م)، وقد تكون المقياس في صورته الأولى من ٥٥ فقرة تقيس أربعة مجالات وهي (المسؤولية الذاتية، والمسؤولية الدينية والأخلاقية، والمسؤولية الجماعية، والمسؤولية الوطنية) وتأكد الباحث من الشروط السيكمترية للمقياس بتطبيقه على عينة استطلاعية مشابهة لخصائص عينة البحث الأساسية، فتم التأكد من ثبات المقياس من خلال معامل (ثبات الإعادة) وقد بلغت قيمته (٨٣,٠)، كما قام بالتأكد من ثبات الأداة وفق معالم الاتساق الداخلي وقد بلغت قيمته (٧٧,٠)، أما فيما يخص بالصدق فقد قام الباحث بحساب صدق الارتباط بمحك (مقياس المسؤولية الاجتماعية لـ حسنى عوض، ٢٠١١م) لحدائته وبلغ قيمة معامل الارتباط (٧٩,٠)، كما تم عرض المقياس في صورته الأولى على (٤) محكمين في علم النفس الاجتماعي والقياس والتقويم^(١) وطلب منهم إبداء الرأي حول مدى ملاءمة فقرات الأداة من حيث المحتوى والمضمون وارتباطها بالبُعد الذي تقيسه، وقد تم الأخذ بمعظم ملاحظات المحكمين، وبهذا أخذت الأداة صورتها النهائية مكونة من (٤٣) بنداً موزعة على أربعة أبعاد.

البرنامج الإرشادي:

١ - برنامج إرشادي معرفي - سلوكي

يعرف الإرشاد المعرفي السلوكي بأنه شكل من أشكال الإرشاد النفسي الحديث، تم استخدامه من قبل أرون بيك، حيث يقوم بتصحيح التصورات الخاطئة واستبعاد الأفكار السالبة الناتجة عن التعلم الخاطيء، ويركز هذا الإرشاد على المحتوى الفكري،

(١) أ.د / عبد الفتاح درويش أستاذ علم النفس الاجتماعي - جامعة المنوفية، د / عبد الرحمن عثمان أستاذ علم النفس المشارك - جامعة تبوك، د / محمد عبد العزيز الطالب أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد - جامعة حائل، د / شاهر خالد سليمان أستاذ علم النفس المشارك - جامعة تبوك.

ويكون الهدف الرئيسي له تصحيح التصورات والإدراكات الخاطئة واستبدال الأفكار التلقائية السالبة بأفكار إيجابية ويكون دور المرشد نشطاً.

٢ - منطلقات/ أهداف البرنامج:

- تنمية وعي الشباب بأهمية وفوائد المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.
- تكوين وعي عام لدى الشباب من خلال بناء حائط معلوماتي تثقيفي يحمي المجتمع من خطورة عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية وضعف المواطنة.
- تنمية وعي الشباب بأهمية دورهم في المجتمع من خلال الحقوق والواجبات.
- تنمية حس الشباب الديني وأهميته في حماية المجتمع.
- إعداد الشباب لمواجهة التغيرات المستمرة التي تطرأ على المجتمع من خلال تعليمهم مهارات حل المشكلات، اتخاذ القرار، السلوك التوكيدي، مهارات التفاعل الاجتماعي.

٣ - المحتوى العام للبرنامج:

- إنمائي: تنمية مهارات (حل المشكلات - اتخاذ القرار - السلوك التوكيدي - المهارات الاجتماعية).
- وقائي: محاضرات توعوية وتثقيفية عن الأسباب المؤدية لعدم تحمل المسؤولية وضعف المواطنة - الخطورة الناجمة عن عدم تحمل المسؤولية وضعف المواطنة).

- تنفيذ وتقييم البرنامج

الجدول رقم (٤) يوضح ملخص جلسات البرنامج التدريبي

الجلسة	موضوعها	الهدف	الفنيات المستخدمة	الوسائل المستخدمة	الأسس النظرية والمصادر	زمن الجلسة	التاريخ
١	- التعارف وبناء العلاقة - تعريف عام بالبرنامج والإرشادي وخطط سير الجلسات.	- تحقيق جو من الألفة والثقة، والتعريف بالبرنامج وخطط سير الجلسات. - مناقشة المشاركين في جدول الجلسات وأسلوب إدارة الجلسات.	- التعارف والإيضاح والشرح، والمناقشة، واجبات منزلية.	مطوية تحتوي على تصور عام للبرنامج وأهدافه.	علم النفس الاجتماعي، علم النفس السياسي، علم الاجتماع.	١٢٠ دقيقة	٤-٧-١٤٣٤هـ
٢	مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ومظاهرها، والمفاهيم الخاطئة المرتبطة بها لدى الشباب.	- توضيح صحيح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة. - اشتراك المشاركين في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة. - زيادة وعي المشاركين بالمفاهيم الخاطئة، ومظاهر المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.	الشرح والإيضاح، والمناقشة، إعادة البنية المعرفية، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	مطوية تحتوي على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ومظاهرها.	علم النفس الاجتماعي، علم النفس السياسي، علم الاجتماع.	٩٠ دقيقة	٤-١٠-١٤٣٤هـ
٣	المسؤولية تجاه الذات. المسؤولية تجاه الجماعة.	- تدريب المشاركين على فهم معنى تحمل مسؤوليتهم أمام أنفسهم وارتباطه بالمسؤولية الشخصية واحترام الآخرين لهم. - زيادة إدراك المشاركين لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.	الشرح والإيضاح، إعادة البنية المعرفية، التعليم النفسي، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	عرض مقاطع تلفزيونية، مطويات عن الحقوق والواجبات.	علم النفس الاجتماعي، علم النفس السياسي، علم الاجتماع.	٩٠ دقيقة	٤-١٤-١٤٣٤هـ
٤	مهارة حل المشكلات.	- إدراك المشاركين طبيعة المشكلات التي يتعرضون لها. - اكتساب القدرة على الشعور بالمشكلة وتحديد مصدرها. - اكتساب المشاركين القدرة على توليد بدائل للحلول.	الشرح والتساؤل، المناقشة، العصف الذهني، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	مطويات عن مهارة حل المشكلات.	النظرية المعرفية.	١٢٠ دقيقة	٤-١٧-١٤٣٤هـ
٥	مهارة حل المشكلات.	- زيادة مهارة المشاركين في حل المشكلات. - عرض مثال عن مشكلة وتوزيع المشاركين في مجموعات لطرح حلول.	الشرح والتساؤل، المناقشة، العصف الذهني، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	مطويات عن أسلوب حل المشكلات.	النظرية المعرفية.	١٢٠ دقيقة	٤-٢١-١٤٣٤هـ

الجلسة	موضوعها	الهدف	الفنيات المستخدمة	الوسائل المستخدمة	الأسس النظرية والمصادر	زمن الجلسة	التاريخ
٦	مهارة التوكيدية (توكيد الذات).	إكساب المشاركين بعض مهارات السلوك التوكيدي.	الشرح، المناقشة، مراقبة الذات تغذية مرتدة، واجبات منزلية	مطويات عن السلوك التوكيدي وعرض مشاهد.	النظرية السلوكية.	١٢٠ دقيقة	٢٤-٤-١٤٣٤هـ
٧	تقييم مرحلي لمدى استفادة المشارك من البرنامج						
٨	مهارة اتخاذ القرار.	- إكساب المشاركين مهارة اتخاذ القرار. - إكساب المشاركين القدرة على تحمل نتيجة قراراتهم.	الشرح، المناقشة، تغذية مرتدة، واجبات منزلية	مطويات عن خطوات اتخاذ القرار والمسؤولية.	النظرية المعرفية.	١٢٠ دقيقة	٥-٥-١٤٣٤هـ
٩	المهارات الاجتماعية	فهم بعض المهارات السلوكية للاتصال الشخصي.	الشرح، الإيضاح، المناقشة، النمذجة، البروفات السلوكية، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	مطويات عن أهمية المهارات الاجتماعية.	نظرية التعلم الاجتماعي (النمذجة).	١٢٠ دقيقة	٨-٥-١٤٣٤هـ
١٠	-المهارات الاجتماعية.	ممارسة أساليب جديدة في الاتصال.	الشرح، النمذجة، البروفات السلوكية، تغذية مرتدة، واجبات منزلية.	عرض مشاهد عن الاتصال الجيد.	نظرية التعلم الاجتماعي (النمذجة).	١٢٠ دقيقة	١٢-٥-١٤٣٤هـ
١١	القيم الدينية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.	فهم القيم الدينية ودورها في تدعيم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.	الشرح والإيضاح - تغذية مرتدة + واجبات منزلية	مطويات عن أهمية القيم الدينية والتدين	القرآن الكريم والسنة النبوية.	٩٠ دقيقة	١٥-٥-١٤٣٤هـ
١٢	تقييم نهائي.	- التقييم الذاتي للبرنامج - إنهاء البرنامج وإخبار المشاركين بموعد المتابعة.	الاختبار البعدي		القياس النفسي.	٩٠ دقيقة	١٩-٥-١٤٣٤هـ
١٣	تقييم (متابعة)	بعد شهر واحد	الاختبار		القياس النفسي	٩٠ دقيقة	١٨-٦-١٤٣٤هـ
١٤	تقييم (متابعة)	بعد شهرين	الاختبار		القياس النفسي.	٩٠ دقيقة	٢٣-٧-١٤٣٤هـ
١٥	تقييم (متابعة)	بعد ٣ شهور	الاختبار		القياس النفسي.	٩٠ دقيقة	٢١-٨-١٤٣٤هـ

الفنيات المستخدمة في الجلسات:

١ - إعادة البنية المعرفية: يهدف هذا الأسلوب إلى تعديل الحديث الذاتي الداخلي والاستماع إلى صوت العقل وتغيير التفسيرات السلبية إلى إيجابية. وتستخدم مصطلحات كثيرة لوصف هذه العملية، مثل إعادة النظر وإعادة التصنيف وإعادة التشكيل وتعديل الاتجاه (Seaward, 2002:186)، وركزت كل النظريات المعرفية على أهمية إعادة البناء المعرفي في منحها العلاجي على أساس أن النظام المعرفي للفرد من الممكن تغييره مباشرة، وأن هذا التغيير سوف يؤدي إلى أن تصبح السلوكيات أكثر عقلانية (Sue, Sue & Sue, 1994: 83)، وتوجد مجموعة من الطرق الإرشادية توضع تحت مسميات العلاج بإعادة البناء المعرفي أو العلاج بالدلالات اللفظية، وتركز هذه الطرق على تعديل تفكير المريض واستدلالاته وافراضاته والاتجاهات التي تقف وراء الجوانب المعرفية لديه (الشناوي، ١٩٩١م)، (Brammer, Shostrom & Abrego, 1989:188).

٢ - حل المشكلة: عبارة عن «العملية السلوكية - المعرفية الموجهة ذاتياً، التي يحاول من خلالها الفرد تمييز الحلول أو اكتشافها لمشكلات معينة تواجهه في الحياة اليومية» (Nezu, Nezu & Lombardo, 2001:17)، ويستخدم حل المشكلة ضمن المكونات النشطة السلوكية للمنحى السلوكي - المعرفي، ولكن بتركيز أقل على المعرفيات، وتركيز أكبر على تقييم المبحوث للمشكلات الشخصية، وبناء مهارة تحسن من مهارات التقدير الذاتي (Ell, et al., 2007).

٣ - تنمية المهارات الاجتماعية: تطور هذا الاتجاه نتيجة جهود العالمين أرجيلي وكيندون (Argyle & Kendon 1967)، حيث نظرا إلى الوظيفة الاجتماعية على أنها مجموعة من المهارات يجب أن يتعلمها ويمارسها الفرد، ويحاول هذا المنحى تحديد نواحي القصور في المهارة الاجتماعية لدى الشخص وتعليمه أو تدريبه على هذه المهارات (In: Haddock & Slade, 1996:34)؛ حيث إن تعلم هذه المهارات يفيد الإنسان في مواجهة ما يقابله من ضغوط نفسية (الشناوي، ٢٠٠٣م، ص ١٣٣). ومعظم التفاعلات الحديثة للتدريب على

المهارات الاجتماعية تجمع التدريب على المهارات المصغرة، مثل الاتصال بالعين ودرجة الصوت ووضع الجسم، بالإضافة إلى المهارات الشاملة الأكثر تعقيداً مثل الإطراء أو رفض طلب عقلائي (رضوان، ٢٠٠٣م، ص ٦٨).

٤ - التدريب التوكيدي (تأكيد الذات): يعرف ولبى (Wolpe, 1959) مفهوم تأكيد الذات بأنه القدرة على التعبير الملائم عن أي انفعال، إلا أن السلوكيين يعالجون هذا المفهوم بصورة أكثر اتساعاً؛ فالشخص التوكيدي ليس هو فقط من يدرّب نفسه على العدوان وإعطاء الأوامر والتحكم في الآخرين، بل هو أيضاً يستطيع التعبير الإيجابي عن كثير من المشاعر الأخرى مثل الصداقة والود والإعجاب والشكر وتدريب الأشخاص على اتجاهات إيجابية دالة على الاستحسان والتقبل وحب الاستطلاع، وأداء الواجبات (نقلاً عن: إبراهيم وعسكر، ١٩٩٩م، ص ٢٩٦، ٢٩٧).

٥ - النمذجة (استخدام النماذج): تشير النمذجة بشكل عام إلى التعلم بالملاحظة، ولقد تم استخدامها لتنمية مهارات المواءمة والمهارات الاجتماعية، (BrammerShostrom&Abrego, 1989: 194; Sue, Sue& Sue 1994:98)، وتعرف هذه الفنية باسم التقليد والمحاكاة أو تقديم النموذج الطيب (العيسوي، ٢٠٠٢م، ص ٣٤٨).

٦ - التغذية الرجعية: تهدف التغذية الرجعية إلى توضيح ما وصل إليه المبحوث من مستوى، مع بيان جوانب القوة والضعف لديه (العتيبي، ٢٠٠١م).

٧ - الواجبات المنزلية: لكي نمكّن الفرد من تعميم التغيرات الإيجابية التي يكون قد أنجزها في البرنامج، ولكي نساعد على أن ينقل تغيراته الجديدة إلى المواقف الحسية، ولكي نقوي وندعم أفكاره ومعتقداته الصحية الجديدة، يتم توجيهه وتشجيعه على تنفيذ بعض الواجبات الخارجية (إبراهيم وإبراهيم، ١٩٩٣م، ص ٩).

٨ - المناقشة: تعمل المناقشة على اكتشاف جوانب الخطأ في الأفكار السابقة لدى الفرد، كما تمكّن من تعلم طرق جديدة تؤدي إلى تنمية القدرة على حل المشكلات لديه، واكتشاف الطرق البديلة لتحقيق أهداف أكثر واقعية؛ ما

- يساعد الفرد على التعديل من سلوكه الاجتماعي والنفسي (العتيبي، ٢٠٠١م).
- ٩ - إجراءات التجربة: سارت الإجراءات التجريبية وفقاً للخطوات الآتية:
- قام الباحث بالاطلاع على التراث النظري لمتغيرات البحث، والاطلاع على البحوث والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث، وكذلك البرامج الأجنبية والعربية التي تصدت لمتغيرات البحث.
 - قام الباحث بالاطلاع على المقاييس المستخدمة في قياس المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.
 - قام الباحث بإعادة تقنين مقياس المواطنة وإعداد مقياس المسؤولية الاجتماعية، متحققاً من خصائصها السيكمترية (الصدق والثبات).
 - قام الباحث بإعداد البرنامج المستخدم وتحكيمة وتجربته على ستة من الطلاب.
 - قام الباحث بتطبيق المقياسين على طلاب جامعة تبوك (السنة التحضيرية)؛ بهدف تحديد العينة المطلوبة والحاصلة على درجات منخفضة في مقياسي المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.
 - قام الباحث بتحديد العينتين الضابطة والتجريبية وتطبيق البرنامج الذي استغرق خمسة أشهر في الفترة من ٧/٤/١٤٣٤هـ إلى ٢١/٨/١٤٣٤هـ على العينة التجريبية، وخضع أفراد المجموعة التجريبية إلى جلسات جماعية (فعلية)، استغرق كل منها ما يقرب من ساعة ونصف الساعة إلى ساعتين وبمعدل جلستين أسبوعياً (الأحد والأربعاء) لمدة ٦ أسابيع.
 - قام الباحث بتطبيق المقياسين المستخدمين في البحث على أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة بعد انتهاء البرنامج مباشرة بشهر وشهرين و٣ أشهر.
 - قام الباحث بتحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً وجدولتها بعد أن استخدم الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من فروض البحث.

الوسائل الإحصائية:

- اختبار مان - ويتني اللابارامتري.
- اختبار فريدمان اللابارامتري.

نتائج البحث:

- الفرض الأول: ونصه: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي في اتجاه المجموعة التجريبية». ويوضح الجدول (٥) النتائج:

الجدول رقم (٥) يوضح الفروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة بعد تطبيق البرنامج باستخدام اختبار مان - ويتني -

MannWhitney

البعد	المجموعة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية	التجريبية	١٥	٢٣,٠٠	٣٤٥,٠٠	٠٠٠٠	٠,٠٠٠
	الضابطة	١٥	٨,٠٠	١٢٠,٠٠		
المواطنة	التجريبية	١٥	٢٢,٣٣	٣٣٥,٠٠	٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠
	الضابطة	١٥	٨,٦٧	١٣٠,٠٠		

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية بعد تطبيق البرنامج في اتجاه المجموعة التجريبية.

- الفرض الثاني: ونصه: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعة التجريبية في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي مباشرة وبعد القياس التتبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التتبعي». ويوضح الجدول التالي النتائج.

الجدول رقم (٦) يوضح الفروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة للمجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج مباشرة والقياس التتبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور)

باستخدام اختبار فريدمان Fridman Test

البعد	القياس	متوسط الرتب	كا	مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية	التجريبية مباشرة	١,٧٧	١٦,٤١	٠,٠٠١
	بعد شهر	٢,٠٧		
	بعد شهرين	٢,٦٣		
	بعد ثلاثة شهور	٣,٥٣		
المواطنة	التجريبية مباشرة	١,٩٠	٢٤,٢٥	٠,٠٠٠
	بعد شهر	١,٧٠		
	بعد شهرين	٢,٦٣		
	بعد ثلاثة شهور	٣,٧٧		

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة للمجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج مباشرة والقياس التتبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التتبعي بعد ثلاثة شهور.

تفسير نتائج البحث

- الفرض الأول

ونصه: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي في اتجاه المجموعة التجريبية».

ويتضح من نتائج الجدول (٥) وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في اتجاه المجموعة التجريبية، وتتفق نتيجة ارتفاع المسؤولية الاجتماعية بعد البرنامج مع نتائج البحوث والدراسات التالية (طاحون، ١٩٩٠م؛ العامري، ١٩٩٣م؛ جبل، ٢٠٠٣م؛ سكران، ٢٠٠٤م؛ الرميح وصادق،

٢٠٠٤م؛ الصمادي والزعبي، ٢٠٠٧م؛ قاسم، ٢٠٠٨م؛ عوض، ٢٠١٢م)، وتتفق نتيجة ارتفاع المواطنة بعد البرنامج مع نتائج البحوث والدراسات التالية (المشرقي، ٢٠٠٧م؛ زرزورة، ٢٠٠٨م؛ علام، ٢٠٠٩م).

ويرجع الباحث تأثير البرنامج الإرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة إلى كفاءة الأساليب والفنيات الإرشادية المستخدمة التي أثبتت فعاليتها في كثير من البحوث والدراسات، وركز البرنامج الإرشادي على المتغيرات المعرفية وتناولها باعتبارها أهدافاً للتغيير، فحاول التأثير على الأفكار والمعتقدات أو تعديل الإدراك المشوه وإبدال طرق أخرى للتفكير أكثر ملاءمة؛ ما يؤدي إلى إحداث تغييرات معرفية وسلوكية وانفعالية لدى المبحوث.

وقد قام الباحث باستخدام الفنيات السلوكية - المعرفية لمساعدة المبحوثين على تغيير البنية المعرفية؛ حيث جاءت جلسة «التعليم النفسي» لتصحيح المفاهيم، وتزويد من وعي المبحوثين بأهمية التوضيح الصحيح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وإشراكهم في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وزيادة وعيهم بالمفاهيم الخاطئة، ومظاهر المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وتدريبهم على فهم معنى تحمل مسؤوليتهم أمام أنفسهم وارتباطه بالمسؤولية الشخصية واحترام الآخرين لهم، وزيادة إدراكهم للحقوق والواجبات.

وتؤكد كل النظريات المعرفية أهمية إعادة البناء المعرفي في منحها العلاجي، من منطلق أن النظام المعرفي للفرد من الممكن تغييره مباشرة، وأن هذا التغيير سوف تنعكس نتائجه في أن تصبح السلوكيات أكثر ملاءمة وعقلانية (Sue, Sue & Sue, 1994: 83)؛ لذلك جاءت جلسات إعادة البنية المعرفية للمبحوثين لزيادة عقلانيتهم ووقف أفكارهم غير المنطقية، وأثبتت فنية إعادة البنية المعرفية كفاءتها معهم؛ حيث تم تبصيرهم بكيفية تأثير أفكارهم على انفعالاتهم وسلوكياتهم، كما أن زيادة العقلانية والطرق الجيدة في التفكير أسهمت في تشجيع التزامهم بالبرامج المعنية بتعديل أساليبهم في الحياة، كما تُستخدم إعادة البناء المعرفي في تعديل الخلط المعرفي.

وتفيد زيادة التوكيدية من ناحيتين، الأولى: أن السلوك التوكيدي يغرس فيه إحساساً أكبر بالسعادة، والثانية: أنه يجعله أكثر قدرة على الحصول على تعزيزات اجتماعية ومادية،

وبذلك يحصل على مزيد من الرضا عن حياته؛ فالتدريب التوكيدي يزيد من قدرة الفرد على أن يندمج في سلوك اجتماعي أو على الجرأة، وتحسين الذات لتمكينها من الدفاع عن حقوقه، والتعبير والتغلب على خوفه الاجتماعي (هلال، ١٩٩٨)، وإظهار الحب، والتعبير عن المودة، والمشاركة الإيجابية (نقلاً عن: إبراهيم، وعسكر، ١٩٩٩م، ص ٢٩٦، ٢٩٧).

وفي حل المشكلة فإن المبحوثين يتعلمون كيف يواجهون ويحلون مشكلة في مواقف مستقبلية (الشناوي، ٢٠٠٣م، ص ١٣٨)، ويستخدم أسلوب حل المشكلة ضمن المكونات النشطة السلوكية للعلاج السلوكي - المعرفي، ولكن بتركيز أقل على المعرفيات، وتركيز أكبر على المشكلات الشخصية، وبناء مهارة تحسن من مهارات التقدير الذاتي (Ell, et al., 2007).

أما تنمية المهارات الاجتماعية فتفيد الإنسان في مواجهة ما يقابله من ضغوط نفسية (الشناوي، ٢٠٠٣م، ص ١٣٣)؛ لذلك طُوِّر التدريب على المهارات الاجتماعية باعتباره تقنية لتعليم مهارات اجتماعية سلوكية للأشخاص الذين يعانون نقصاً في مثل هذه الاستجابات، ومعظم التفاعلات الحديثة للتدريب على المهارات الاجتماعية تجمع التدريب على المهارات المصغرة، مثل الاتصال بالعين ودرجة الصوت ووضع الجسم، بالإضافة إلى المهارات الشاملة الأكثر تعقيداً مثل الإطراء أو رفض طلب عقلائي (رضوان، ٢٠٠٣م، ص ٦٨).

- الفرض الثاني

ونصه: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الرتب لأفراد المجموعة التجريبية في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعد تطبيق البرنامج الإرشادي مباشرة وبعد القياس التبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التبعي».

ويتضح من نتائج الجدول (٦) وجود فروق في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة للمجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج مباشرة والقياس التبعي (شهر، شهران، ثلاثة شهور) في اتجاه القياس التبعي بعد ثلاثة شهور.

وجاءت نتائج الدراسة لتكشف عن استمرارية فعالية البرنامج في تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى المجموعة التجريبية، وهذا يعني أن البرنامج له فاعلية في تحسين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة بعيدة المدى. ويرجع ذلك إلى أن البرنامج يساعد

المبحوث على إجراء تعديلات عميقة ودائمة في الأفكار والانفعالات والسلوك، وذلك من خلال زيادة الاستبصار بالحقائق العلمية حول طبيعة المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، وأهمية الجانب النفسي فيها، كما أن إعادة البناء المعرفي وتعديل المعتقدات الخاطئة واستبدالها، وإكساب مهارة حل المشكلة والاتصال الفعال، كل ذلك يؤدي إلى أن يعيش الفرد حياة سعيدة، ذات معنى، خالية من أي قصور، كما أشارت الدراسات التتبعية إلى أن الإرشاد المعرفي - السلوكي له فاعليته الأفضل على المدى الطويل؛ حيث يقلل بدرجة كبيرة من حدوث الانتكاس مقارنة بغيره من العلاجات النفسية (عبدالله، ٢٠٠٠م، ص ١٧٠).

خاتمة وتوصيات البحث

- بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج تفيد بفعالية البرنامج الإرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، يوصى بالتالي:
- الاستفادة من تطبيق البرنامج على فئات عمرية مختلفة وتقويم نتائجه.
 - ضرورة توجه البحوث والدراسات إلى تفعيل تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، خصوصاً في مرحلة الشباب.
 - استفادة الجامعات ووزارات التربية والتعليم من تطبيق البرنامج في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى طلابها.
 - تدعيم المناهج الدراسية برسائل هادفة من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة للتربية وغرس روح المسؤولية الاجتماعية والمواطنة منذ الصغر.

قائمة المصادر و المراجع

- إبراهيم، عبد الستار وإبراهيم، رضوى (١٩٩٣م). العلاج السلوكي متعدد المحاور ومشكلات الطفل، مجلة علم النفس (٢٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- إبراهيم، عبد الستار وعسكر، عبدالله (١٩٩٩م). علم النفس الإكلينيكي في ميدان الطب النفسي، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أبو حشيش، بسام محمد (٢٠١٠م). دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية).
- الباز، راشد بن سعد (٢٠٠٥م). أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجيات المواجهة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- باقر، ندى عيد (٢٠١٢م). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، (٧٣).
- برقاوي، خالد بن يوسف (١٤٢٩هـ). آراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية.. دراسة استطلاعية لآراء طلاب وطالبات جامعة أم القرى بمكة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السنوي لمراكز الأحياء بمكة المكرمة، متاح على موقع: <http://www.ahyaa.org.sa/a/community.pdf> بتاريخ ٢٧ - ١٠ - ١٤٣٣هـ.
- جبل، عبد الناصر عوض أحمد (٢٠٠٣م). العلاقة بين ممارسة العلاج العقلاني الانفعالي مع طلاب المرحلة الثانوية وتنمية الاتجاه نحو المسؤولية (الفردية - الاجتماعية)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - جامعة حلوان.
- الجبوري، ظاهر محسن (٢٠١٠م). مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة.. دراسة ميدانية لطلبة جامعة حائل، مجلة جامعة بابل.
- الحارثي، زايد بن عجير (٢٠٠١م). واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
- _____ (١٩٩٥) المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي بالمنطقة الغربية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة مركز البحوث التربوية.

- الحامد، محمد معجب (١٤٢٦هـ). الشراكة والتنسيق في قيم المواطنة، ورقة عمل مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.
- حميدة، إمام مختار (١٩٩٦م). المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي.
- الخراشي، وليد بن عبد العزيز (٢٠٠٤). دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة الملك سعود.
- ربيع، محمد شحاتة (٢٠٠٩م). المرجع في علم النفس التجريبي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- رضوان، فوقية (٢٠٠٣م). دراسات في الاضطرابات النفسية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- الرميح، يوسف أحمد عامر وصادق، محمود محمد أحمد (٢٠٠٤م). نموذج واقعي مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية (دراسة تطبيقية)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - جامعة حلوان.
- زرزورة، أماني صالح صالح أحمد (٢٠٠٨م). برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدى الطلاب المشاركين في النادي الصيفي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
- زهران، حامد عبد السلام (٢٠٠٢م). التوجيه والإرشاد النفسي، القاهرة: عالم الكتب.
- السحيمي، نايف مثير (٢٠٠٨م). العوامل المؤدية إلى التغير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- سعفان، محمد أحمد (٢٠٠١م). الإرشاد النفسي للأطفال، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- سكران، ماهر عبد الرازق (٢٠٠٤م). استخدام العلاج المعرفي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان.

الشناوي، فرحة (٢٠٠٣م). جهازك المناعي، كتاب اليوم الطبي، دار الهلال: (٣٥٩) - نوفمبر.

الشناوي، محمد محروس (١٩٩١م). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

الشهري، فاطمة محمد (٢٠٠٢م). نعم للمسؤولية، المجلة العربية، (٢٩٩)، الرياض: مطابع الشرق الأوسط.

صعب، وجيه قاسم القاسم (١٤٢٨هـ). دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة.. منهج التربية البدنية مثلاً، بحث مقدم إلى ندوة دور التربية البدنية في تعزيز المواطنة الصالحة، الرياض.

الصمادي، أحمد والزعبي، فايز (٢٠٠٧م) أثر الإرشاد الجمعي بطريقة العلاج الواقعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى عينة خاصة من الطلبة الأيتام، مجلة العلوم التربوية والنفسية (جامعة البحرين).

طاحون، حسين حسن (١٩٩٠م). تنمية المسؤولية الاجتماعية، دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة عين شمس.

العامر، عثمان بن صالح (١٤٢٦هـ). أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي (دراسة استكشافية)، اللقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة، متاح على موقع: <http://www.minshawi.com/other/alaamer.htm> بتاريخ ٢٤-٨-١٤٣٤هـ.

العامري، فاطمة سالم سعيد (١٩٩٣م). فعالية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طالبات المرحلة الثانوية بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة عين شمس.

عبدالله، عادل (٢٠٠٠م). العلاج المعرفي السلوكي. القاهرة: دار الرشاد.

العتيبي، خالد (٢٠٠١م). فعالية برنامج مقترح لتنمية مهارات التفكير الاستدلالي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم النفس، كلية التربية - جامعة الملك سعود.

- عثمان، سيد أحمد (١٩٩٣م). المسؤولية الاجتماعية، دراسة نفسية - اجتماعية، مقياس المسؤولية الاجتماعية واستعمالاته، ط ٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- _____ (١٩٨٦م). المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية تربوية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- العزاوي، سامي مهدي (٢٠١٢م). مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، مركز أبحاث الطفولة والأمومة: جامعة ديالى، المجلد السابع.
- علام، عباس راغب (٢٠٠٩م). فعالية برنامج مقترح لتنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بشعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية، المؤتمر السنوي الثاني لكلية التربية ببورسعيد، متاح على موقع: <http://kenanaonline.com/users/abbasallam/posts/301449> ، في ١٦ - ٨ - ١٤٣٣هـ.
- عوض، حسني (٢٠١١م). أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب، جامعة القدس المفتوحة، متاح على موقع: [http://www.qou.edu/arabic/conferences/social ResponsibilityConf/dr_housniAwad.pdf](http://www.qou.edu/arabic/conferences/social%20ResponsibilityConf/dr_housniAwad.pdf) ، في ١٢ - ٨ - ١٤٣٣هـ.
- _____ (٢٠١٢م). أثر التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب، تجربة مجلس شباب عمار أنموذجاً، متاح على موقع: [http://www.qou.edu/arabic/conferences/social ResponsibilityConf/dr_housniAwad.pdf](http://www.qou.edu/arabic/conferences/social%20ResponsibilityConf/dr_housniAwad.pdf) ، في ٢٠ - ٨ - ١٤٣٣هـ.
- العيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠٢م)، الأمراض النفسية وعلاجها، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الغامدي، عبدالله عبد الرحمن (١٤٢٠هـ). طبيعة المسؤولية الوطنية كما يدركها الشباب الجامعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة الملك سعود.
- الغزالي، حصة أحمد (٢٠٠٠م). المسؤولية والجزاء في الكتاب والسنة، مجلة كلية أصول الدين بالقاهرة.

فريجة، نمر (٢٠٠٦م). التربية الوطنية.. مناهجها وطرق تدريسها، مسقط: وزارة التربية والتعليم.

قاسم، جميل محمد (٢٠٠٨م) فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة: الجامعة الإسلامية.

الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠٥م). موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

الكواري، علي خليفة (٢٠٠٤م). مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية: نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لية، علي (٢٠٠٧م). المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محارمة، ثامر محمد (٢٠٠٨م). سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية القطرية، مجلة الإدارة العامة.

مراد، حنان، مالكي، حنان (٢٠١١م). أثر الانفتاح على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.

مشرف، ميسون محمد (٢٠٠٩م). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - الجامعة الإسلامية بغزة.

المشرفي، انشراح إبراهيم (٢٠٠٧م). فعالية برنامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطفل اليتيم، متاح على موقع: <http://uqu.edu.sa/page/ar> ١٠٣٦٤٣ بتاريخ ٣٠ - ٩ - ١٤٣٣هـ.

- الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦م). الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- ناريان، مارس (٢٠٠٤م). تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي، مسقط: وزارة التربية والتعليم.
- هلال، أحمد الحسيني (١٩٩٨م). برنامج لتعديل بعض الخصائص النفسية لدى المراهقين من مرضى السكر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة طنطا.
- Brammer, L. M .; Shostrom, E .L . & Abrego, P . J . (1989). Therapeutic Psychology, Fundamentals of Counseling and Psychotherapy, (5th – ed). United States of America: Prentice – Hall International, inc.
- Deer , F. (2010). Teachers’ and Principals’ Perceptions of Citizenship Development of Aboriginal High School Students, Canadian Journal of Educational Administration and Policy, 110, September, PP 130.
- Ell, K. ; Quon ,B .; Quinn ,D .;Dwight-Johnson, M. ; Wells, A . ;Lee, P . &Xie, B .(2007). Improving Treatment of Depression among Low-Income Patients with Cancer: The Design of the ADAPT-C Study, General Hospital Psychiatry,29(3),PP 23231-.
- Grudzinski-Hall, M. N .(2007). How College and University Undergraduate Level Global Citizenship Programs Advance the Development and Experiences of Global Competencies? Educational Leadership Development and Learning Technologies, Drexel University, available at: <http://idea.library.drexel.edu/bitstream/18601/1769/1/GrudzinskiHallMagdalena.pdf>
- Haddock, G.& Slade, P.(1996) Cognitive– Behavioral Intervention with Psychotic Disorders. Available at:http://books.google.com/books?id=7PIpAMQgbEUC&printsec=frontcover&dq=%22Haddock%22+%22CognitiveBehavioural+Interventions+With+Psychotic+Disorders%22+&lr=&source=gb_summary_r#PPA58,M1.

- McMahon, S. (2012). Developments in the Theory and Practice of Citizenship, Cambridge Scholars Publishing.
- Mhlauli, M. (2012). The Role of Education on Citizenship Development in Africa, British Journal of Arts and Social Science, 4(1), PP104 – 115.
- Morais, D.B.& Ogden, A.C.(2011).Initial Development and Validation of The Global Citizenship Scale , Journal of Studies in International Education,15(5),PP 44566-.
- Nezu, A. M.; Nezu, C.M.&Lombardo,E. R.(2001). Managing Stress Through Problem Solving,Stress News,13(3) July.
- Seaward, B . L . (2002). Managing Stress, Principles and Strategies for Health and Wellbeing, (third-ed), Boston: Jones and Bartlett Pub, inc.
- Sue, D.; Sue, D. & Sue, S.(1994).Understanding Abnormal Behavior, (4th -ed), Boston :Houghton Mifflin Company.

تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية

DOI: 10.12816/0012994

د. عصام فاعور ملكاوي(*)

أستاذ مساعد بكلية العلوم الإستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض

الملخص

تركيا مثلاً بارزاً في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبية لمتغيرات معادلة مغادرة الأطراف **تعتبر** والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية «العمق الإستراتيجي»، التي تعتبر أن الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الإيجابي في الاتجاهات كافة، خصوصاً جوارها الجغرافي، لاعتبارات إستراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليها لها.

وإن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢م، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة، وشهداها العالم، أسهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية، تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي.

وتبنت تركيا سياسة اقتصادية أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما ساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة أسهمت في الاستقرار السياسي، خاصة ما يتعلق بسياسة «تصفير المشكلات» التي كانت إلى ماض قريب تؤرق السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية التركية. وإن الفهم الناضج لدى واضعي الإستراتيجية التركية ساعد بشكل كبير على فهم هذه المتغيرات، والعمل على طي صفحات الماضي، ما ساعد على إنهاء حالات العداء التي كانت تشتعل على حدودها، وانطلقت بثقة عالية نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يسمى الحديقة الخلفية أو العمق الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: تركيا - خيارات المستقبل - الإستراتيجية.

malkawiisam@yahoo.com (*)

Abstract

Turkey and Future Strategic Options

By

Dr. Issam F. Malkawi^(*)

Assistant Professor, the College of Strategic Sciences, Naif Arab University for Security Sciences

Turkey represents a decisive example of strategic re-planning commensurate to new variables related to the regional stability. This is candidly discernable in the wake of growing role that Turkey is playing. This role relies on the “*Strategic Depth Theory*”. The latter is identifiable with distinctive Turkish historic background and her geographical setting.

The spectacular changes and developments witnessed by Turkey since the assumption of power by the “*Justice and Development Party*” during the year 2002 have contributed towards phenomenal variables in Turkish strategic plans. Regional changes have added dimensions to this development. Confronted with twin dilemmas---alienation with Arab-Islamic World and European rejection-----Turkey was prompted to embark on new strategic course. This was her move to large contacts with the European nations.

Turkey has employed an elaborate economic policy which tends to promote steady economic growth rates. Also, it assists her in her new security build-up. Further, it reinforces her in consolidating its political stability. Pursuant to the latter, Turkey assigns negligible attention to problems that disturb her domestic and foreign policies.

Turkish key policy makers are approaching their problems with matured understanding. They show full comprehension to the recent currents of history. They are reverring their historical hostile policy postures which have threatened the integrity of its herders. Turkey has now embarked on a new course. It is cementing and promoting its relations with the Arab-Islamic world. This is termed as the ground work for “*Strategic Depth*”

Key Words: Turkey; Future Options; Strategy

(*) malkawiisam@yahoo.com

المقدمة

إن الحديث عن إستراتيجية بناء الدول، خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يستدعي إعادة قراءة دور الدولة لاستقراء المستقبل وبناء إستراتيجية جديدة تتلاءم وتتواءم مع مستجدات ومتغيرات فرضت نفسها على خبراء الإستراتيجية والعلاقات الدولية، ما شكّل دافعاً رئيساً لهم لإعادة تقييم الأدوار الإستراتيجية التي كانت سائدة في حقبة انتهت، وبداية حقبة جديدة بدأت وأخذت تشكل بعداً جديداً وحافزاً لإعادة استقراء المستقبل من خلال رسم إستراتيجية جديدة لهذه الدول لمواجهة هذه المتغيرات في البيئتين الإقليميه والدولية.

وتعتبر تركيا مثالاً بارزاً في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبية لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية «العمق الإستراتيجي» التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، والتي تعتبر أن الموقع الجيو إستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكّلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الإيجابي في الاتجاهات كافة، خصوصاً جوارها الجغرافي، لاعتبارات إستراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليا لها (أوغلو، ٢٠١٠م، ص ١٢٧، ١٢٨).

وهذه الأمور مجتمعة دفعت تركيا إلى إنهاء القطيعة في العلاقات النازمة لإستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، وإنهاء حالة العزلة والانطواء، والتطلع نحو الشرق بدلاً من إضاعة الوقت في السعي إلى الالتحاق بالغرب (الاتحاد الأوربي)، والتخلص من صفة وهوية الدولة الهامشية، أو التابعة، التي كانت تعيش على أطراف المنظومة العسكرية الغربية (حلف الناتو).

وإن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢م، إضافة إلى متابعتها المتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي، دفعتها إلى تبني سياسة اقتصادية أسهمت في زيادة

معدلات النمو الاقتصادي، كما ساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة أسهمت في الاستقرار السياسي، خاصة ما تعلق بسياسة «تصفير المشكلات» التي كانت إلى ماضٍ قريب تؤرق السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية التركية.

وإن الفهم الناضج لدى واضعي الإستراتيجية التركية ساعد بشكل كبير على فهم هذه المتغيرات، والعمل على طي صفحات الماضي، ما ساعد على إنهاء حالات العداء التي كانت تشتعل على حدودها، وانطلقت بثقة عالية نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يسمى الحديقة الخلفية أو العمق الإستراتيجي، حسب تعبير أحمد داود أوغلو، لتصبح تركيا اللاعب المؤثر في المنطقة والرقم الصعب في التوازنات الإستراتيجية الجديدة في المنطقة، التي تسعى جميع الأطراف فيها إلى عدم خسارته.

القصد من الدراسة

تحليل القدرة الاستشرافية التركية على رسم إستراتيجية عقلانية غير استفزازية، أسهمت في نقل تركيا من العيش على الأطراف، والانتقال بها إلى مركز الأحداث في الشرق الأوسط، واعتبارها لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله.

فرضية الدراسة

إن التغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة والعالم، أسهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبيين لا يقبلان بها أو بمشاركتها، ولكنها يخشيان تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي.

ومن هنا يأتي التساؤل الرئيس التالي: ما مدى نجاح الإستراتيجية التركية في الولوج إلى العمق الإستراتيجي عربياً وإسلامياً مع الإبقاء على تطلعها لأن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً؟

١- تركيا والخيارات الإستراتيجية المستقبلية

يبدو أن دراسة ظاهرة التغير في النظام العالمي وإدراك طبيعة المحاور التي شملها هذا التغير قد أكدت، بصورة غير قابلة للنقاش، وجود اتجاهين رئيسين لتفسير هذه الظاهرة: الاتجاه الأول يأخذ بمفهوم التغير باعتباره ظاهرة عمدية أو إرادية. والاتجاه الثاني يركز على أن التغير يأتي باعتباره نشاطاً تلقائياً أو عفويّاً.

وهذا ما تؤكده المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث إنها تؤمن بفكرة التغير العمدي الذي يتم بفعل جهود واعية أو إرادية من جانب قوة معينة، انطلاقاً من أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المذهب الواقعي، وهو أن الدولة هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي.

وهذا يعني أن الدول التي تحققت لها قوة متزايدة تقوم بدافع تعزيز مصالحها المختلفة، سواء المتعلقة منها بالأمن أو الأهداف الأيديولوجية أو المكاسب الاقتصادية، وتقوم على تحديد ظروف الحرب والسلام، وتقنين الأوضاع الجديدة، بما يحقق أهدافها ومصالحها، وهذا ما أكده روبرت جبلن في كتابه «الحرب والتغير السياسي في السياسة العالمية» (جبلن، ١٩٨١م).

لذلك لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا البحث قد أخذ بعين الاعتبار مقارنة القوة الاقتصادية والعسكرية لتركيا مع بعض القوى الإقليمية في المنطقة مثل: إسرائيل، إيران، مصر، السعودية.. حتى يمكن تحليل الدور الإستراتيجي الجديد لتركيا، والإستراتيجيات المتاحة لها ومستقبل علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي.

٢- قراءة في الإستراتيجية التركية والتجربة السياسية الجديدة

يرى الباحث أن تركيا بدأت تستشعر قوتها الإقليمية وتبحث لنفسها عن دور إقليمي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م، وأخذت بالعمل بمفهوم البدائل الممكنة الذي تبحث بموجبه الإستراتيجيات الجديدة أو المستجدة التي حددت الدور التركي الإقليمي معتمدة على الأهمية الإستراتيجية التي تميزها، وهي:

أ - الموقع الجغرافي والثنائية القارية (آسيا وأوروبا)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الخطر المهدد لها، فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحرين الأسود والأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيق البسفور والدردينيل وقرية من بحر قزوين.



ويشكل هذا الموقع الإستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته «أوراسيا»، ويعتبر نقطة تقاطع برية لقارات ثلاث (آسيا، أوروبا، أفريقيا) (www.mogatel.com/openshare/behoth/siasia21/turkey EU)؛ حيث تصل ما بين القارتين الآسيوية والأوربية، وتُفصل تركيا الآسيوية عن الأوربية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، التي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط، وتتميز تركيا بشكل مستطيل بطول ١٦٠٠ كم، والعرض

٨٠٠ كم، وتحتل تركيا المركز السابع والثلاثين عالمياً من حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاثة جوانب: بحر إيجه إلى الغرب، والبحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي من تركيا.

وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيوإستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية كثيرة، سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجاًلاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة (موسوعة ويكيبيديا، جغرافية تركيا).

ب - الأهمية الاقتصادية

أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبع قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا. وأصدر مركز الدراسات بالكونجرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي (تقرير الكونجرس الاقتصادي، ٢٠١٢م)، وأثنى على تركيا؛ حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم. وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٥٠م.

وإن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع «الجبسور الدولية» الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي (أخبار الخليج، ١٢ أكتوبر ٢٠١١م)، وإن المرحلة الأولى لهذا المشروع ستبدأ نهاية عام ٢٠١٢م، وستغطي قطاعات كثيرة، بدءاً من المواد الخام حتى المنتج النهائي، وهي: قطاع الملابس، الطاقة الجديدة، صيد الأسماك والمزارع السمكية، قطاع النقل واللوجيستيات، التخزين، الشراكة التجارية.

وفي يوم ٨ ديسمبر ٢٠١١م، حسب تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من صفحته على الموقع الإلكتروني «تويتر»، فقد أعرب عن ارتياحه إلى زيادة

حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، الذي تزايد من ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٥, ٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م. كما بلغت الاستثمارات العربية في تركيا ١٤ مليار دولار خلال السنوات الست الماضية. وأهم ما صرح به أردوغان قوله إنه يأمل في «إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية؛ حيث توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس ومصر وسوريا وفلسطين والأردن، وإن تركيا ما زالت تتباحث لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع لبنان وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي». واختتم تصريحاته بقوله: «هدفنا أن نصل مع الدول العربية إلى اتفاقيات إستراتيجية تسهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي فيما بيننا» (السقا، ٢٠١١م). ولا شك في أن هناك حاجة تركية للعرب، إلا أن هناك حاجة أكثر إلحاحاً من جانب العرب لتركيا، فدول الخليج تمتلك ثروات مالية في إطار صناديقها السيادية تتجاوز ٥, ١ تريليون دولار، غير أنها تقتصر إلى النوع الاقتصادي الذي يضمن استدامة هذه الاحتياطيات الضخمة، في الوقت الذي تتسم فيه باعتمادها الكبير على الخارج في استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، ومثل هذه الخصائص تنطبق بشكل ما على الدول العربية النفطية الأخرى، مثل ليبيا والجزائر، أما باقي الدول العربية فتتسم بانخفاض مستويات الدخل وضعف القاعدة الإنتاجية بشكل عام وزيادة عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار وارتفاع مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (السقا، ٢٠١١م)، والجدول رقم (١) يبين كيف أن الاقتصاد التركي يحقق ناتجاً محلياً ضخماً نسبياً، سواء بالمقاييس العربية أو العالمية، غير أنه يتصف بانخفاض معدلات الاستثمار نسبياً، وكذلك انخفاض معدلات الادخار (IMF, Oct. 2011). وكذلك تعد معدلات البطالة مرتفعة نسبياً في تركيا، وذلك أن تركيا تمتلك كتلة سكانية لا بأس بها، وتعد الثانية من حيث العدد في هذه المجموعة من الدول بعد مصر (السقا، ٢٠١١م).

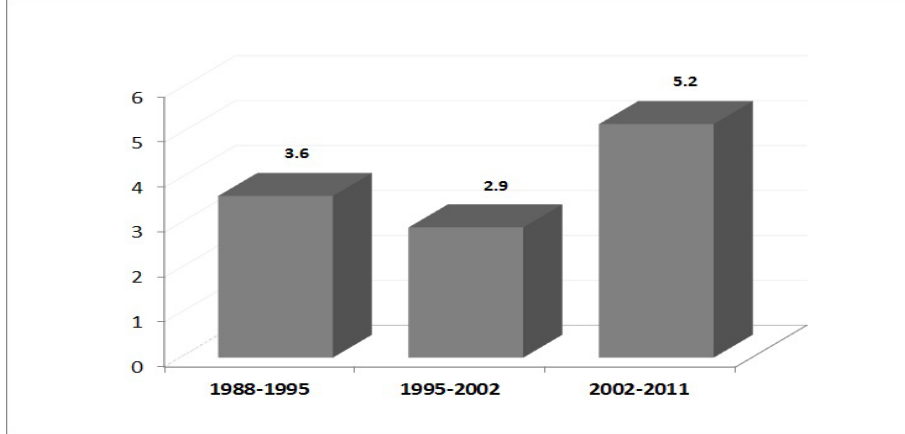
تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية.. د. عصام فاعور ملكاوي

الجدول رقم (١)

(المؤشرات الاقتصادية الأساسية 2010)								
الدولة	الناتج المحلي × ب. د.	نصيب الفرد من الدخل د. × أمريكي	معدل الاستثمار %×××	معدل الادخار %×××	معدل التضخم %	معدل البطالة %	عدد السكان مليون	نسبة الدين إلى الناتج %
تركيا	735	10309	20,1	13,6	8,6	11,9	71,3	42,2
الجزائر	158	4366	44,3	52,3	3,9	10,0	36,1	10,4
البحرين	23	20475	29,8	34,7	2,0	غ.م.	1,1	32,0
مصر	218	2808	18,9	16,9	11,7	9,0	77,8	73,8
العراق	81	2531	غ.م.	26,2	2,4	غ.م.	32,0	119,6
الأردن	26	4326	23,1	18,2	5,0	12,5	6,1	66,8
الكويت	133	37009	14,1	42,0	4,1	2,1	3,6	10,4
لبنان	39	10041	27,8	16,8	4,5	غ.م.	3,9	134,1
ليبيا	71	10873	35,8	50,2	2,5	غ.م.	6,6	غ.م.
المغرب	91	2861	35,1	30,8	1,0	9,1	31,9	51,1
عمان	58	19405	29,8	38,6	3,3	غ.م.	3,0	5,7
قطر	127	74901	30,4	55,7	2,4-	غ.م.	1,7	27,0
السعودية	448	16267	22,9	37,8	5,4	10,0	27,6	9,9
السودان	65	1629	21,2	14,5	13,0	13,7	40,1	71,6
سورية	59	2823	24,3	20,4	4,4	8,4	21,0	29,7
تونس	44	4199	26,4	21,6	4,4	13,0	10,5	40,4
الإمارات	302	57884	19,3	26,4	0,9	غ.م.	5,2	21,0
اليمن	31	1284	11,6	7,1	11,2	غ.م.	24,4	40,6
المصدر : IMF World Economic Outlook Data Base Oct 2011								
× مليار دولار أمريكي ×× بالدولار الأمريكي ××× كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي غ.م. = غير متوافر								

وفي الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، حقق الاقتصاد التركي نموًا من خلال معدل إجمالي محلي حقيقي سنوي بلغ ٢,٥٪ على مدار السنوات التسع الماضية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١م. انظر الشكل رقم (١).

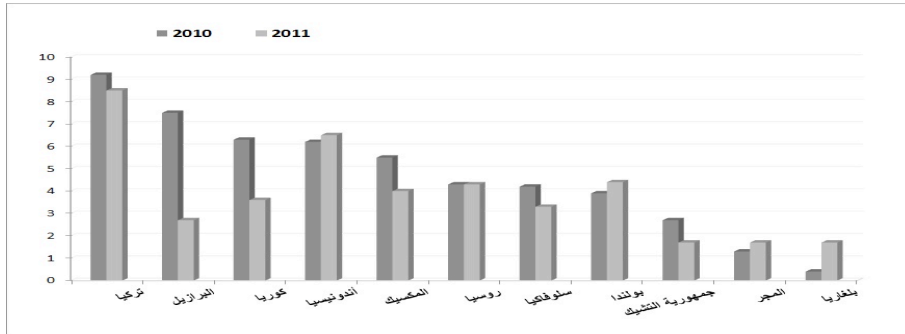
الشكل رقم (١) تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي (بالأسعار الجارية) منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ٢٠١١



المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat).

كما حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠١٠م، و٨,٥٪ عام ٢٠١١م، وهو ما جعله يبرز كأسرع الاقتصادات نمواً في أوروبا، ويصير واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. والشكل رقم (٢) يبين نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

الشكل رقم (٢) نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١م

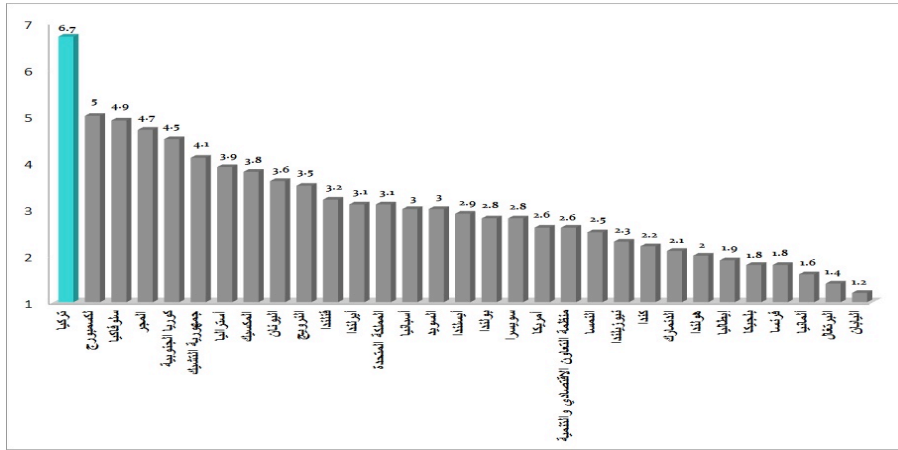


المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٢م ومعهد الإحصاء التركي (Turk Stat).

علاوة على ما سبق ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد توقعت أن تصبح

تركيا أسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الأعوام بين ٢٠١١م و٢٠١٧م، مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى ٦,٧٪. والشكل رقم (٣) يبين هذه التوقعات.

الشكل رقم (٣) توقعات عن المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧م



المصدر: التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رقم (٨٦).

وإذا كانت الأشكال السابقة قد بينت كيفية نمو الاقتصاد التركي ونمو إجمالي الناتج المحلي له على مدار عشر سنوات، وكيفية مروره باعتباره أسرع الاقتصادات نموًا إلى أوروبا وواحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وهذا ما يتنبأ علماء الاقتصاد في العالم بأنه سيستمر بهذا المستوى حتى عام ٢٠١٧م؛ وعليه فإن الباحث يرى ضرورة النظر إلى الجداول المرفقة (٢، ٣، ٤)، وملاحظة الفرق بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٢م في الناتج المحلي الإجمالي للدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط: تركيا، إسرائيل، إيران، السعودية، مصر.. إضافة إلى عدد السكان لكل دولة منها.

الجدول رقم (٢) مقارنة بين دول الشرق الأوسط ذات الأهمية الجيوبوليتيكية

الدولة	المساحة (كم ²)	تعداد السكان	الكثافة السكانية كم ²	العاصمة	النتائج المحلي الإجمالي المجموع	نصيب الفرد	العملة	الحكومة	اللغة الرسمية الفردا لرسمية
تركيا	٧٨٣,٥٦٢	٧٣,٩١٤,٠٠٠	٩١	أنقرة	\$١,٠٢٨ تريليون ^(١)	\$١٣,٩٢٠ ^(٢)	الليرة	برلماني ديموقراطي	التركية
السعودية	١,٩٦٠,٥٨٢	٢٧,١٣٦,٩٧٧	١٤	الرياض	\$٥٩٣,٣٨٥ مليار	\$٢٣,٨٣٤	الريال	ملكية مطلقة	العربية
إسرائيل	٢٠,٧٧٠	٧,١٤٩,٥٢٩	٢٩٠	تل أبيب	\$٢٠٠,٦٣٠	\$٢٨,٢٠٦	شكيل	نيابي ديموقراطي	العبرية، العربية
إيران	١,٦٤٨,١٩٥	٧١,٢٠٨,٠٠٠	٤٢	طهران	\$٨١٩,٧٩٩	\$١١,٢٥٠	الريال	جمهورية إسلامية	الفارسية
مصر	١,٠٠١,٤٤٩	٩١,٠٠٠,٠٠٠	٧٤	القاهرة	\$٤٩٦,٦٠٤ مليار	\$٥,٨٩٨	الجنيه	رئاسي	العربية

المصدر:

- صندوق النقد الدولي PPP GDP 2008, April 24, 2009

- البنك الدولي PPP GDP 2008, July 1, 2009

الجدول رقم (٣) الناتج المحلي الإجمالي (آخر تعديل بتاريخ ٢٠١٢م)

الترتيب	الدولة	GDP Per Capita	GDP (PPP) Total (\$US B)
١	إسرائيل	\$ 31,000	\$ 245.3
٢	السعودية	\$ 20,400	\$ 581.3
٣	تركيا	\$ 16,067	\$ 1189.9
٤	إيران	\$ 12,900	\$ 876
٥	مصر	\$ 6,000	\$ 470.4

المصدر : CIA - The World Factbook GDP Country Comparison (Per Capita PPP)

الجدول رقم (٤) قائمة الدول حسب عدد السكان (نوفمبر ٢٠١٢م)

الترتيب	الدولة	عدد السكان
١	مصر	٨٣,٦٨٨,٠٠٠
٢	تركيا	٧٩,٧٤٩,٠٠٠
٣	إيران	٧٨,٨٦٨,٠٠٠
٤	السعودية	٢٨,١٣٦,٠٠٠
٥	إسرائيل	٧,٧٦٥,٠٠٠

تم الاسترجاع من «<http://ar.wikipedia.org/w/index.php>».

ج- الأهمية العسكرية

يمكن القول: إن تركيا تسعى منذ فترة إلى إعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئتين الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك. كما تسعى إلى خلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، واستثماراً للأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها، كما أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي، وما وضع صواريخ باتريوت على الحدود بين تركيا وسوريا إلا تعبيراً عن هذا الاهتمام.

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية، أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، ونشر القوات، مع تدريبها على أعمال القتال في أنواع الأراضي كافة، وبخاصة الجبلية والزراعية منها، وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على ما يلي (<http://www.moqatel.com>):

- التحكم بمضيق البسفور والدردنيل البحرين، ذوي الأهمية الإستراتيجية، المتحكمين

في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

- تمثل تركيا اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوربية من جهة الشرق.

- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية وحرية المناورة

للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات، إضافة إلى التقدم التقني والعسكري.

والجدولان التاليان يبينان القوة العسكرية لكل من تركيا وإسرائيل ومصر وإيران

والسعودية. وتعطي قراءتهما دلالة واضحة على الترتيب الدولي والإقليمي للدولة من الناحية العسكرية التي ستحدث عنها في المقارنة بين هذه الدول في المجالين الاقتصادي والعسكري.

الجدول رقم (٥) مقارنة القوى العسكرية

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	إيران	مصر	السعودية	المركز الأول بين الدول
الترتيب العالمي للقوة من ٦٧	١١	١٣	١٦	١٤	٢٦	
عدد السكان	٧٩,٧٤٩,٣٦٣	٧,٧٦٥,٧٠٠	٧٨,٨٦٨,٧١١	٨٣,٦٨٨,١٦٤	٢٨,٠٨٢,٥٤١	مصر
القوى العاملة المتوافرة	٤١,٦٣٧,٧٧٣	٣,٥١١,١٩٠	٤٦,٢٤٧,٥٥٦	٤١,١٥٧,٢٢٠	١٥,٢٤٦,٥٠٧	إيران
المؤهلون للخدمة العسكرية	٣٥,٠٠٥,٣٢٦	٢,٩٦٣,٦٤٢	٣٩,٥٥٦,٤٩٧	٣٥,٣٠٥,٣٨١	١٣,٠٤٣,٤٤٣	إيران
عدد السكان الذين يعمر الخدمة العسكرية	١,٣٧٠,٤٠٧	١٢١,٧٢٢	١,٣٩٢,٤٨٣	١,٥٣٢,٠٥٢	٥٠٥,٨٦٨	مصر
أعداد القوات العامة	٦١٣,٩٠٠	١٨٧,٠٠٠	٥٤٥,٠٠٠	٤٦٨,٥٠٠	٢٣٣,٥٠٠	تركيا
قوات الاحتياط	٤٢٩,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠	٦٥١,٠٠٠	٤٧٩,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	إيران

تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية .. د. عصام فاعور ملكاوي

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	إيران	مصر	السعودية	المركز الأول بين الدول
عدد الطائرات المقاتلة	١,٥١٢	٦٥٦	١,٨٥٨	٨٦٣	٩٧٧	إيران
طائرات هليكوبتر	٥٧٠	١٣٨	٨٠٠	٢٠٠	٣٦٨	إيران
مطارات عاملة	٩٨	٤٧	٣٢٤	٩٨	٢١٦	تركيا، مصر
عدد الدبابات	٤,٤٦٠	٣,٨٧٠	٢,٨٩٥	٤,٤٨٧	١,٩٠٩	مصر، إيران
مدفعية مجرورة	١,٧٤١	٣٥٠	٢,٣٦٨	٢,٧٦٠	٤٣٢	مصر، إيران
مواقع مورتر	٨,٨٤٠	١,٧٥٠	٥٠٠٠	١٠,٣٣٤	٦٤٨	مصر، تركيا
أسلحة مضادة للدروع	٤٧,٠٢٧	٩٠٠٠	١١,٤٠٠	٢٣,٦٠٠	٣,٨٥٠	تركيا، مصر
عربات دعم لوجيستي	٢٣,٩٦٠	١٧,٦٩٠	٢٤,٠٠٠	٥٧,٢٣٥	١٥,٠٣٠	مصر، إيران
سفن تجارية	٦٢٩	٨	٧٦	٦٧	٧٢	تركيا
موانئ رئيسة	٩	٤	٣	٧	٤	تركيا، مصر
مجموع سفن القوة البحرية	١٨٣	٦٥	٤٠٨	٢٢١	٢٣	إيران، مصر
حاملة طائرات	-	-	-	-	-	-
غواصات	١٤	٤	٢٩	٤	-	إيران، تركيا
فرقاطة حربية	١٧	-	٩	٨	٧	تركيا
سفن حربية قديمة	٧	٣	٣	٢	٤	تركيا
طائرات نشر الألغام	٢٠	-	٧	٢٨	٣	تركيا
طائرات خفر السواحل	٤٣	٦٠	٢٨٧	٥١	٩	إيران
طائرات برمائية	٤٥	-	٢٦	٢٠	-	تركيا

المصدر: مكتبة الكونجرس الأمريكي.

انظر: الموقع على الشبكة العنكبوتية www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp

آخر تعديل كان بتاريخ ٣/١/٢٠١٣ م. أخذ المعلومات كان ١٤/١/٢٠١٣ م.

الجدول رقم (٦) مقارنة القوى الاقتصادية الداعمة للقوة العسكرية

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	إيران	مصر	السعودية	الترتيب
الدين الخارجي (مليار دولار)	٣٠٧,٧٠٠	١٠٢,٦٠٠	١٧,٩٠٠	٣٣,٧٥٠	١٠٧,١٠٠,٠٠٠	إيران
ميزانية الدفاع السوية	١٨,٦٨٧	١٥,٢٠٩	١٠,٦٨٧	٤,١٠٧	٤٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	السعودية
احتياطي النقد الأجنبي والذهب والدولار	٨٨,٢١٠	٧٤,٨٧٠	١٠٩,٧٠٠	١٧,٦٦٠	٥٤١,١٠٠,٠٠٠	السعودية
القوة الشرائية	٢٣٨,٢٠٠	٢٣٨,٢٠٠	١,٠٠٣,٠٠٠	٥٢٥,٦٠٠	٦٨٧,١٠٠,٠٠٠	السعودية
القوى العاملة (مليون)	٢٦,٦٩٠	٣,٢٠٤,٠٠	٢٦,٣٧٠	٢٧,٤٧٠	٧,٦٣٠,٠٠٠	مصر، إيران، تركيا
إنتاج النفط (برميل يومياً)	٤٥,٧٤٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٢٣٤,٠٠٠	٦٦٢,٦٠٠	١١,١٥٣,٠٠٠	السعودية
استهلاك النفط (برميل يومياً)	٥٧٩,٥٠٠	٢٣١,٠٠٠	٢,٠٢٨,٠٠٠	٧٤٠,٠٠٠	٢,٩٨٦,٠٠٠	السعودية، إيران
الطرق البرية المعبدة	٣٥٢,٠٤٦	١٨,٢٩٠	١٧٢,٩٣٧	٦٥,٠٥٠	٢٢١,٣٧٢	تركيا، السعودية
المساحة المغطاة بالسكك الحديدية	٨,٦٩٩	٩٧٥	٨,٤٤٢	٥,٠٨٣	١,٣٧٨	تركيا، إيران
طول الساحل	٧,٢٠٠	٢٧٣	٢,٤٤٠	٢,٤٥٠	٢,٦٤٠	تركيا
حدود دولية مشتركة	٢,٦٤٨	١,٠١٧	٥,٤٤٠	٢,٦٦٥	٤,٤٣١	السعودية
المساحة	٧٨٣,٥٦٢	٢٠,٧٧٠	١,٦٤٨,١٩٥	١,٠٠١,٤٥٠	٢,١٤٩,٦٩٠	السعودية

المصدر: مكتبة الكونغرس الأمريكي.

انظر: الموقع على الشبكة العنكبوتية www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp.

آخر تعديل كان بتاريخ ٣/١/٢٠١٣م. أخذ المعلومات كان ١٤/١/٢٠١٣م.

د - تحليل الأهمية الاقتصادية والعسكرية التركية

بعد الحديث عن الأهمية الاقتصادية والعسكرية لتركيا، يرى الباحث ضرورة تحليل هذه الأهمية وكيفية جعلها عاملاً جاذباً وباتجاهين بين تركيا والعرب.

وإن نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية لتركيا توضح طبيعة المحور الاقتصادي المهم الذي يشكله إقليم الشرق الأوسط؛ حيث يضم هذا الإقليم علاقات اقتصادية - تجارية ثنائية الاتجاه من طرف، ومتعددة الاتجاهات من طرف آخر، تتسم بشموليتها وتنوعها. ويشكل النفط والغاز العمود الفقري لها، ما أوحى بضرورة إقامة شبكة مصالح اقتصادية إقليمية، تستدعي وتستصحب المشاركة الثنائية والمتعددة بين الدول العربية وتركيا.

وبالنظر إلى الجداول الاقتصادية السابقة، يتضح أن الاقتصاد التركي اعتُبر من الاقتصادات الدولية المتسارعة النمو، حتى إنه اعتُبر من أعلى سبعة اقتصادات عالمياً في النمو؛ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ م ١,٠٢٨ تريليون دولار، فيما بلغ عام ٢٠١٢ م ١,٨٩,٩ تريليون دولار (انظر الجدولين السابقين «أ» و «ب»).

وهذا النمو للناتج الإجمالي المحلي في تركيا يعود إلى توافر القاعدة الصناعية الكبيرة التي تعتمد على مواد أولية متنوعة باستثناء الطاقة، إضافة إلى توافر الموارد البشرية اللازمة، ما يجعله اقتصاداً جاذباً للاقتصادات العربية.

وفي المقابل، يرى الباحث أن الوطن العربي الذي يشكل مستودع الطاقة الإستراتيجي العالمي، والسوق الاستيعابية الاستهلاكية الكبيرة للمنتجات الصناعية والزراعية، وقطاعات أخرى كالإنشاءات والتحويل والاستثمار التجاري المتبادل، إضافة إلى القطاع السياحي المهم، يعتبر دليلاً لا يمكن تجاهله من قبل تركيا، إضافة إلى ما تم من اتفاقيات والتوقيع عليها بين تركيا والدول العربية، كاتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة والمناطق المشتركة التي عُقدت بين تركيا وكل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ولبنان وسوريا والأردن، إضافة إلى اتفاقية الجسور الدولية التي سبق الحديث عنها.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الناتج المحلي كان للمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ م ٣٨٥,٥٩٣ مليار دولار، فيما بلغ عام ٢٠١٢ م ٣,٥٨١ مليار دولار، بينما كان

الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٨م ٦٠٤, ٤٩٦ مليار دولار، وانخفض عام ٢٠١٢م إلى ٤, ٤٧٠ مليار دولار.

وبالمقارنة بين الناتج المحلي لتركيا والناتج المحلي لأكبر دولتين عربيتين، نلاحظ زيادة الناتج المحلي التركي عام ٢٠١٢م على ما كان عليه عام ٢٠٠٨م، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من السعودية ومصر عام ٢٠١٢م عما كان عليه عام ٢٠٠٨م.

وحتى يكون المسار العربي باتجاه تركيا ميسراً، فإن على الدول العربية أن توجه مؤسساتها الاقتصادية والتجارية نحو تشجيع الحوار والتعاون والتنسيق بينها لإيجاد آليات ثنائية ومتعددة تعمل من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمائية والاستثمار والتكنولوجيا، وتسهيل إجراءات التنقل للأشخاص ورأس المال والعمالة ومنح القروض وإيجاد أنظمة مالية ورقابية مقننة تعمل على التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية.

وبالمقابل، فإن المسار التركي باتجاه الدول العربية يفترض أن يكون مساراً ميسراً وسهلاً من خلال إيجاد آليات تنسيق وتعاون مؤسسي في تقديم الخدمات الحيوية المشتركة والتدريب والتخطيط للمشروعات، وتشجيع الاستشارات التركية في البلدان العربية.

ويرى الباحث - كما هو الوضع في الأهمية الاقتصادية لتركيا وعلاقتها المرغوبة بالدول العربية كذلك - الأهمية العسكرية لتركيا وتطلعها للتعاون مع الدول العربية وبشكل ثنائي يوفران لتركيا بديلاً وعمقاً إستراتيجياً، بديلاً عن إسرائيل وعمقاً إستراتيجياً أمام أوروبا التي ما زالت توصل الباب في وجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

فازدياد التعاون العسكري بين تركيا والعالم العربي، ومن خلال الاتفاقيات العسكرية التي وقعت بين تركيا وبعض الدول العربية، حيث وقعت تركيا والكويت اتفاقية تعاون عسكري منتصف عام ٢٠٠٩م لإرساء إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشين. وكذلك وقعت السعودية وتركيا اتفاق تعاون عسكري في مايو ٢٠١٠م، يغطي مجالات التدريب والأبحاث العلمية والتكنولوجية، كما يتمثل المجال الآخر للتعاون السعودي - التركي في قيام الشركة التركية «إف إن إس إس» بتحديث مئات ناقلات الجنود المدرعة «إم ١١٣» الأمريكية الصنع (تركزيان، ٢٠١٠م). فمن ناحية الإنفاق العسكري تأتي السعودية في المرتبة التاسعة بين أكثر ٣٠ دولة في العالم إنفاقاً على

الشؤون العسكرية، فيما تأتي إسرائيل بالمرتبة رقم ١٨ وإيران بالمرتبة ٢٤ ومصر بالمرتبة ٤٢، بالمقابل تحتل تركيا المركز الـ ١١ عالمياً من حيث القوة بين أقوى ٦٧ دولة في العالم، تليها إسرائيل بالمرتبة رقم ١٣، ومن ثم مصر بالمرتبة ١٤ ومن ثم إيران بالمرتبة رقم ١٦، فيما احتلت السعودية المرتبة ٢٦.

وبالنظر إلى الميزانية الدفاعية لكل من الدول (تركيا، إسرائيل، السعودية، مصر، إيران)، نلاحظ أن ميزانية المملكة العربية السعودية هي الأعلى من بين الدول، حيث بلغت عام ٢٠١٢م ١٠٠, ٤٦ مليار دولار، وهي الأعلى من دول الشرق الأوسط، وأن ميزانية تركيا الدفاعية بلغت في العام نفسه ٦٩٧, ١٨ مليار دولار واحتلت المرتبة الثانية، جاءت بعدها إسرائيل؛ حيث بلغت ميزانيتها الدفاعية ٢٠٩, ١٥ مليار دولار واحتلت المرتبة الثالثة، فيما احتلت مصر المرتبة الخامسة بميزانية قدرت بمبلغ ٦٨٧, ١٠ مليار دولار.

وهذه الأرقام الضخمة لميزانيات الدفاع في الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط شكلت بالنسبة لتركيا عامل جذب في التوجه إلى معظمها، خاصة الدول العربية وتعويض خسارتها الآنية لإسرائيل نتيجة توتر العلاقة معها.

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث أنه عند المقارنة بين السعودية وإسرائيل يظهر أن الجيش الإسرائيلي العامل أقل عدداً، ولكن لديهم احتياطي يقدر بأكثر من نصف مليون عسكري جاهزين للاستدعاء، كما أن الجيش الإسرائيلي لديه طائرات أكثر وأسلحة أحدث نوعاً وتقنية.

وكذلك في المقارنة بين السعودية وإيران، يظهر أن الجيش السعودي لديه طائرات أكثر بينما الجيش الإيراني لديه أعداد أكثر ومدافع وغواصات أكثر. ومن هنا نلاحظ أن التقارب بالقوة بين السعودية وتركيا يمكن أن يشكل عامل حسم وتوازن عسكري إن لم يكن تفوقاً في الإقليم إذا تم عقد تحالف عسكري بين تركيا والسعودية وانضمت إليه مصر، وهذا ما تخشاه كل من إسرائيل وإيران.

وإن الجهود التركية لتحديث معدات الجيش الأردني تأتي من خلال تعاقد الأردن مع الشركة التركية «تي آي إيه» لتحسين ١٧ طائرة مقاتلة متعددة الأدوار «إف ١٦ إيه إم بي إم» أمريكية الصنع، وكذلك الاتفاقية مع السعودية لم تكن ممكنة لولا موافقة رسمية

ودعم ضمني من الولايات المتحدة، وتحرص أنقرة على إبقاء نشاطاتها محصورة ضمن حدود معينة تفادياً لإثارة سخط الولايات المتحدة (تركزيان، ٢٠١٠م).

وعلى الرغم من تصريحات رئيس الوزراء التركي، يوم الثلاثاء ٦ سبتمبر ٢٠١١م، بأن بلاده ستطبق مزيداً من العقوبات على إسرائيل، وأنها ستعلق تماماً علاقاتها معها فيما يتصل بالصناعات الدفاعية، بعد أن خفضت العلاقات الدبلوماسية معها، وأنه سيعلق تماماً العلاقات التجارية والعسكرية، فإن الباحث يرى أن تركيا لا تستطيع تجاهل صفقات المبيعات العسكرية الحالية والمستقبلية مع إسرائيل، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. كما أنها تلمح وباستمرار وبوتيرة متزايدة إلى نيتها العمل على التخفيض من حدة التوتر في علاقاتها مع تل أبيب إذا قدمت تل أبيب اعتذاراً رسمياً عن مهاجمتها لأسطولها الحربي في ٣١ مايو ٢٠١٠م وقتل تسعة نشطاء أترك كانوا ضمن مجموعة النشطاء الدوليين المتحركة لفك الحصار عن غزة.

وإن قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالاستجابة إلى كامل المطالب التركية، وذلك بعد إعلانه في بيان رسمي اعتذاره إلى نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، عبر اتصال تليفوني في ٢٢ مارس ٢٠١٣م، تعهد فيه بدفع التعويضات اللازمة إلى أهالي الضحايا من المواطنين الأتراك، وتخفيف الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة، أفضى إلى بروز اتجاهات متناقضة وتحليلات متباينة حيال مسار تطور التفاعلات التركية - الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة.

وقد تجلّى ذلك في كتابات كثير من الكتاب والمحللين الأتراك، مثل جنكيز كاندار Cengiz Candar، الذي أشار إلى أن مرحلة ما بعد الاعتذار الإسرائيلي تمثل «الوقت المناسب لاحترام الذات»، (خليل، ٢٠١٣م). هذا فيما أشار إرهان باشيروت Erhan Başyurt إلى أن «الاعتذار الإسرائيلي لا يعيد الشرف لتركيا وحسب، ولكنه دليل أيضاً على أنها أصابت في هذه الحالة، بما أظهر قوتها الإقليمية». هذا بينما اكتظ كثير من المدن التركية باللافتات، التي تحمل عبارات من قبيل «شكراً أردوغان.. لقد أعدت لنا الكبرياء» (خليل، ٢٠١٣م).

ومع هذا كله، يمكن القول: إن تركيا تشكل إحدى الإضافات النوعية والمهمة للتوازن في الشرق الأوسط، حتى وإن لم تتبنَّ موقفاً نهائياً من علاقاتها مع إسرائيل وإيران،

مع ملاحظة تراجع في موقفها من سوريا الذي لم يُترجم إلى وضع عملي على الأرض لحماية الشعب السوري.

وقبل الحديث عن الإستراتيجية التركية المتاحة التي يراها الباحث، لا بد من الإشارة إلى المحاضرة التي ألقاها صموئيل هنتنجتون في إسطنبول (جريدة النهار اللبنانية، ١٦/٦/٢٠٠٥م)، التي يحدد فيها الخيارات الإستراتيجية المحتملة لتركيا، وتتلخص فيما يلي:

الخيار الأول: هو الخيار الأوربي، الذي يتجلى في العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوربي. ويرى هنتنجتون أن هذا الخيار من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية مهمة لتركيا، لكنه سيحد من حريتها في التحرك في المجال الاقتصادي، وسيحول دون إمكانية تنفيذ سياسة خارجية مستقلة في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر.

الخيار الثاني: هو الخيار الإسلامي؛ إذ يستهل هنتنجتون عرضه للخيار الإسلامي بتقديم وصف عن حالة الإسلام والمسلمين كما تترأى له. فالإسلام - حسب رأيه - هنتنجتون - في حالة فوضى، وهو أشد انقساماً من أي حضارة أخرى، وينتشر أكثر من سواه من الحضارات في مناطق متنوعة جداً من العالم. ويشدد على أن المسلمين يتقاتلون فيما بينهم ويقاثلون غير المسلمين أكثر بكثير مما تفعل الشعوب المنتمية إلى الحضارات الأخرى، نتيجة الانقسامات القبلية والدينية والسياسية والثقافية التي تخرض على العنف بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وغير المسلمين.

وهنا يعيد هنتنجتون إلى الأذهان ما شرحه في كتابه «صدام الحضارات» من أن وجود دولة قيادية في الإسلام هو أمر جيد للإسلام وللعالم، ويبدو لهنتنجتون أن تركيا أنسب من غيرها لتأدية هذا الدور، لكن قيام تركيا بهذا الدور يواجه مشكلتين: المشكلة الأولى تكمن في إرث أتاتورك الذي حدد هوية تركيا كدولة عصرية وعلمانية وغربية، أي: أوربية، كما يعتقد هنتنجتون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في المبادئ التي وضعها أتاتورك قبل ثلاثة أرباع القرن، الخاصة بعلمانية الدولة، وأن تعيد تركيا تحديد دورها في عالم القرن الحادي والعشرين المختلف جداً عن مرحلة أتاتورك.

أما المشكلة الثانية التي تقف عقبة أمام تولي تركيا دوراً قيادياً في العالم الإسلامي، فتتجلى في أن معظم البلدان المجاورة لها كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وكان على شعوبها - ومنهم العرب - النضال للحصول على استقلالهم، وأن التاريخ ما زال يثير مخاوف لديهم، لذلك ينصح هتنتجتون تركيا أن توضح لشعوب البلدان المجاورة أنها لن تهدد استقلالهم، وأن أي قيادة تمارسها ستركز على مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية.

الخيار الثالث: وهو ما أطلق عليه هتنتجتون الخيار القومي لتركيا، الذي يعني تحلي تركيا عن الخيارين السابقين، الأوروبي والإسلامي، والتركيز على أمنها وتطورها. ويلفت هتنتجتون انتباه تركيا إلى أنها تقع في محيط خطر، ففي مرحلة ما، في العقد المقبل، يمكن أن تمتلك إيران السلاح النووي بالإضافة إلى الدول الأربع الكبرى غير العربية في هذا المحيط، وهي: إسرائيل وروسيا وباكستان والهند. إزاء هذه الاحتمالات يرى هتنتجتون أنه يجدر بتركيا أن تواجه السؤال التالي: هل يتعين عليها امتلاك الأسلحة النووية أيضاً للتصدي للمخاطر؟ وينصح هتنتجتون تركيا بأن تعمل على تعزيز علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن تسعى إلى تكيف الحلف الأطلسي ليكون أكثر ملاءمة مع حاجاتها الأمنية.

ومن خلال ذلك، يرى الباحث أن القراءة الواضحة للإستراتيجية التركية، والتجربة السياسية الجديدة فيها، ومسوغاتها وأطراف معادلة المصالح المترتبة على هذه الإستراتيجية، تساعد على وضع إستراتيجيات تلبي طموح وتطلع تركيا المستقبل على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال دراسة مفهوم البديل الإستراتيجي.

٣ - الإطار المفاهيمي للبديل الإستراتيجي

المقصود بالبديل الإستراتيجي بالنسبة لدولة معينة هو الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، وله القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة على المدى البعيد، تحقق مصالح جميع الأطراف. وهناك أربعة شروط يجب توافرها في البديل الإستراتيجي هي: أولاً: امتلاك المقومات الاقتصادية والعسكرية والنّفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الدولة الساعية إلى التوافق

معه من تحقيق كل أهدافها أو بعضها، ثانياً: رغبة الشريك الإستراتيجي في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة مصالح مع الطرف الداخل في مشاركة معه، ثالثاً: اشتراك البديل الإستراتيجي مع الدولة الساعية إلى إقامة شراكة معه في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى إلى تحقيقها في العلاقات الإقليمية والدولية، والشرط الرابع هو: أن يكون ثمة توافق وطني داخل البديل الإستراتيجي حول مشروع المشاركة، ما يؤدي إلى إمكانية إقامة علاقات مشاركة معه على المدى الطويل (السيد سليم، ٢٠١٠م).

والولايات المتحدة ليست بديلاً إستراتيجياً للعرب؛ لأنها منحازة إلى إسرائيل في الصراع العربي- الإسرائيلي، وتضغط على العرب لتقديم تنازلات لإسرائيل من دون أن تضغط على إسرائيل لأداء التزاماتها في عملية السلام والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. أما البديل الأوربي فهو متوافق مع الولايات المتحدة بشأن السياسات الأمنية والتحويلات الاقتصادية الأساسية في المنطقة، وإن كان هناك تنافس بينهما على أسواق المنطقة، لكنّ الجانبين متفقان على تعزيز الخلل الإستراتيجي القائم لمصلحة إسرائيل، وعدم ممارسة أيّ ضغوط على إسرائيل في مسألة عملية السلام أو التخلي عن سلاحها النووي (السيد سليم، ٢٠١٠م).

ويظهر البديل الروسي بعد عودة روسيا إلى لعب دور عالمي، خصوصاً في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وذلك من خلال بوابة المشروع النووي الإيراني، وموقفها من الأزمة السورية الحالية. أما البديل الصيني، فيتمثل في اعتبار أن الصين إحدى القوى العالمية الصاعدة اقتصادياً، وهي أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية المتساوية، وتمتلك قدرات نووية وصاروخية، لكن قدراتها العسكرية التقليدية محدودة، علماً بأنّ هذه القدرات هي الأكثر توظيفاً في العلاقات الدولية، إلا أن الصين تؤكد رغبتها في تحويل النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، لكن لا يبدو أن لديها برنامجاً لتحقيق ذلك. إذاً فالصين بديل إستراتيجي أمني واقتصادي محدود في الوقت الراهن (السيد سليم، ٢٠١٠م).

وهناك أيضاً البديل الإيراني، على اعتبار أن إيران شريك للعرب بحكم الصلات التاريخية والجوار الجغرافي والتداخل السكاني؛ فهي تطلّ على الخليج العربي؛ حيث يبلغ طول سواحلها الخليجية ٣٢٠٠ كيلومتر، وباقي الدول المطلة على الخليج هي أفطار عربية. ولما كان الخليج هو المنفذ البحري الوحيد لإيران، والمعبر الرئيس لنحو ٨٠٪ من

صادرات نفطها، فإن العلاقات العربية - الإيرانية تكتسب أهمية خاصة. إلا أن إيران لا تشكل في الوقت الراهن بديلاً إستراتيجياً أساسياً للعرب، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الأمنية والبديل المسمى «مثلث القوة» الذي يقوم على أساس التوافق الإستراتيجي العربي - الإيراني - التركي، لكن واقعية هذا البديل تبدو محدودة حالياً (السيد سليم، ٢٠١٠م).

من خلال ما تقدم، يرى الباحث أن البدائل الإستراتيجية العربية في حقبة ما بعد الحرب الباردة محدودة نوعاً ما، وبالذات في المجالين الأمني والإستراتيجي، ما يدعو إلى النظر إلى البديل التركي باعتباره بديلاً محتملاً وقابلاً للتطبيق، وهذا البديل هو حاجة مشتركة بالنسبة للعرب وتركيا بالدرجة نفسها.

٤ - الإستراتيجيات التركية المستقبلية

- إستراتيجية الاستبدال الأوربي والإحلال العربي

لم يكن لهذا المصطلح بمفهومه الدلالي والإجرائي مكان في الذهنية السياسية التركية، إلا أن الباحث استخدمه لتوضيح الفعل الذي قامت به تركيا عندما تم رفض طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ووضعت أمامها شروط تعجيزية تحول دون دخولها الاتحاد الأوربي. ولم يكن الموقف التركي ليأخذ بهذه الإستراتيجية لولا الموقف الأوربي المتخاذل بحقها كما يرى الباحث؛ فالساسة الأوربيون الذين يؤكّدون - في كل مناسبة - العالمية والتعددية باعتبارهما من المبادئ الأوربية الأساسية، يطرحون بكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوربية عندما يتعلق الموضوع بالعلاقات مع تركيا (أوغلو، ٢٠١٠م، ص ٥٨٤، ٥٨٥).

لذلك يرى الباحث أن تركيا وجدت نفسها في موقف المستجدي على الباب الأوربي، وأوروبا تضعها في موقف الانتظار، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكفتها عناء الانتظار؛ حيث تبنت أوروبا معها سياسة الانتظار المفتوحة، وربما كان هذا الموقف الأوربي كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي قادرة على تحمل نتائج إدماجها في الاتحاد الأوربي كلية؛ لذلك كان هذا الموقف الأوربي حتى يأخذ من تركيا أكبر قدر ممكن من التنازلات دون أن يقدم لها القدر نفسه من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها.

لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا، مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجه، والمعايير الاقتصادية.. ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا بشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد؛ حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا (أوغلو، ٢٠١٠م، ص ٥٨٦).

لذلك تطلعت تركيا إلى تحقيق أهداف معينة ومتعددة في الداخل والخارج من خلال تنشيط دورها الإقليمي وعلى مستويين (كاخيا، ٢٠١٢م):

المستوى الأول: يتمثل في الأهداف الداخلية من خلال سعي حكومة حزب العدالة والتنمية إلى توسيع قاعدتها الشعبية، وتأكيد جدارتها بإدارة البلاد.

أما المستوى الثاني: فكان على الصعيد الخارجي؛ حيث عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على محاصرة النفوذ الإيراني المتعاضم في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي وسوريا (قبل تفاقم الأزمة السورية الحالية)، ولبنان والفصائل الفلسطينية. هذا إلى جانب العمل على تحقيق اختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الملفين اللبناني والإيراني، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي.

ومن هنا يأتي التساؤل الذي يطرحه الباحث حول كيفية تحول تركيا في إستراتيجياتها في الإقليم، وهي عضو في حلف الناتو، إضافة إلى أنها تشكل القاعدة الأمامية لدول الحلف في منطقة الاهتمام الأولى للحلف في الشرق الأوسط، ولعل الإجابة تكون - حسب رأي الباحث - أن هذا الدور التركي المتنامي في الإقليم ما كان ليحدث لولا موافقة أمريكية على هذا الدور، ولربما أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من تركيا شرطياً في المنطقة بجانب إسرائيل، لأسباب ثلاثة، الأول: عدم إبقاء المجال مفتوحاً أمام إيران لحرية الحركة في المنطقة، الثاني: ضبط السلوك الإسرائيلي الذي أخذ يزعج الإدارة الأمريكية ولا يساعد على استقرار المنطقة، الثالث: منح الدول العربية فرصة التوجه نحو تركيا والابتعاد عن إيران وعمل تجمع سني بقيادة تركيا والسعودية يواجه التجمع المذهبي الشيعي بقيادة إيران وحليفها سوريا وذراعها (حزب الله) في لبنان.

وإن اختيار واشنطن تركيا للقيام بدور ضابط الإيقاع الإقليمي في المنطقة له دلالة على أن واشنطن نأت بنفسها عن قوى عربية في المنطقة، ولكنها تخلت عن بعض القوى لصالح قوة جديدة هي تركيا، من أجل التفرغ لإستراتيجيتها الجديدة في جنوب شرق آسيا، والمساعدة في تكوين ما اصطلح على تسميته «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي كانت الإدارة الأمريكية تنادي به قبل عقدين من الزمن؛ لذلك يرى الباحث أن تركيا قد تخلت عن سياسية الحياد السلبي الذي مارسته طيلة سبعة عقود، وسعت إلى التدخل الإيجابي في الشرق الأوسط، من خلال ما تضطلع به أنقرة من الأدوار فيما يتعلق بكثير من الملفات، كالملف العراقي، والملف السوري، والملف اللبناني، وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، وتسوية الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، وفتح وحماس، وأخيراً تطور العلاقات التركية مع دول الخليج العربية، والعلاقات مع إيران (كاخيا، ٢٠١٢م). وعليه، فإن الباحث يرى أن تبني تركيا إستراتيجية الاستبدال والإحلال هذه جاء من خلال التيقن التركي للحقيقة الكامنة في الدولة التركية التي شكلت في الذهنية السياسية للقوى الدولية والإقليمية صورة مؤداها أنه أن الأوان لكي تلعب تركيا دورها الإقليمي المناسب لحجمها وقوتها العسكرية والاقتصادية، وموقعها الجيو إستراتيجي، فتمت ترجمة ذلك الشعور اليقيني إلى إستراتيجية عملية قابلة للتطبيق بعدما تأكدت تركيا من أن الجميع ينظر إليها باعتبارها دولة مؤثرة في الإقليم.

وإن المنظور الإستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية لتركيا وأهميتها الإستراتيجية يتلخص فيما يلي:

المنظر الأول: يكمن في الأهمية الإستراتيجية لتركيا من منظور الاتحاد الأوربي، ويتمثل هذا المنظور من خلال النظر إلى النموذج التركي على أنه نموذج يتمحور حول ثلاث قيم أساسية، هي: الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام، وأن هذا المنظور يمثل النماذج التالية (www.moqatel.com):

- يمثل نموذجاً للإسلاميين، من خلال نهجي الواقعية والاعتدال.
- يمثل نموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، الذي يتم فيه التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة، واندماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية، وهو

النموذج الذي تبحث عنه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، سعياً إلى تعميمه على منطقة الشرق الأوسط.

- يمثل نموذجاً اقتصادياً.

- يمثل نموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقديم القيم الأساسية في المجتمع كالحرية وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.

- يمثل نموذجاً عسكرياً مهماً لمنظومة حلف الناتو يمكن الاعتماد عليه.

المنظور الثاني: وهو المتمثل في الأهمية الإستراتيجية لتركيا من وجهة نظر القوى العظمى والدول الكبرى، وسنأخذ وجهة نظر كل من: الولايات المتحدة وروسيا:

وجهة النظر الأمريكية: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا على أساس توافق أو تقارب الأهمية الإستراتيجية والجيو إستراتيجية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث إنهما يمثلان جسراً للإستراتيجية العسكرية الأمريكية، يتحقق معه تجاوب وتفاعل إستراتيجيات في المحيطين الأطلسي والهندي معاً.

كذلك فإن الولايات المتحدة توظف الأهمية الإستراتيجية لتركيا لتحقيق التوجهات الأمريكية العالمية، مثل ضمان حرية الملاحة للأسطول الأمريكي عبر الممرات الملاحية الدولية، خاصة مضيق البسفور والدردنيل، إضافة إلى تحقيق الاقتراب الأمريكي من الحدود الدولية للدول الكبرى، سواء المنافسة (روسيا الاتحادية) أو الصاعدة (الصين) من خلال إقامة القواعد العسكرية الضخمة على الأراضي التركية (www.moqatel.com).

أما وجهة النظر الروسية للأهمية الإستراتيجية لتركيا فتتمثل في القناعة الروسية التامة بهذه الأهمية، خاصة أنها جزء من الحزام الإقليمي الأمريكي، وهذا ما يزعج روسيا الاتحادية، لكنها حريصة أشد الحرص على علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا؛ لأن موقع تركيا الإستراتيجي يشرف على البحر المتوسط ويتحكم في مضيق البسفور والدردنيل اللذين يمثلان الطريق البحري الوحيد للأسطول الروسي من البحر الأسود إلى المياه الواقعة في بحر وخليجان منطقة الشرق الأوسط (www.moqatel.com).

المنظور الثالث: يتمثل في الإستراتيجية المتبادلة بين تركيا والقوى الإقليمية الرئيسة

في المنطقة؛ حيث ترى أن تركيا وإيران بينهما تشابه كبير، فإيران تشبه تركيا؛ حيث لا يمكن تحديدها بمنطقة ما، أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد.

فالمقارنة التي يمكن إجراؤها بين الوضع الجيوسياسي لكل من تركيا وإيران تُظهر السمات الجيوإستراتيجية لإيران، التي تشابه إلى حد ما السمات الجيوإستراتيجية لتركيا، وهذا يظهر من الأمور التالية (أوغلو، ٢٠١٠م، ص ٤٦٢، ٤٦٣):

- تقع إيران، مثل تركيا، على خط المرور الأساسي للاتصال الجنوبي، الآسيوي - الأوروبي.
- تمتلك كلتا الدولتين حدوداً مباشرة مع القوقاز، التي تشكل خط الانتقال المركزي الشمالي - الجنوبي للقارة الأم أوراسيا، وكذلك فإن تركيا تجاور منطقة البلقان التي تشكل الضفة الغربية لخط الانتقال الجنوبي، أما إيران فتجاور خط آسيا الوسطى - أفغانستان - الهند، الذي يشكل الضفة الشرقية لخط الانتقال الشمالي الجنوبي.
- تتصل تركيا باثنين من البحار (الأسود والأبيض المتوسط)، من أصل أربعة بحار وخليجان مهمة في القارة الأورآسيوية، وكذلك تتصل إيران باثنين من البحار هما: بحر قزوين والخليج العربي.

فإذا كانت هذه سمات مشتركة بين الدولتين، فهناك اعتماد متبادل بينهما أيضاً؛ حيث نجد أن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني وتسعى إلى استبدال الغاز الطبيعي الإيراني بنظيره الروسي، كما تنظر إيران إلى تركيا على اعتبار أنها البوابة الرئيسة البرية لها مع دول القارة الأوروبية. إلا أن تنامي العلاقات البينية بين الدولتين كان في أوجه في مجال التعاون الأمني، خاصة ما يتعلق بالقضية الكردية، ومخاطر تقسيم العراق وما ينتج عنه من قيام دولة كردية من ناحية، والمخاوف من زيادة تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني وتهديد الأمن والاستقرار الداخلي لكل من تركيا وإيران من ناحية أخرى (www.moqatel.com).

ومن خلال ما تقدم، يرى الباحث غياب الرؤية العربية للأهمية الإستراتيجية لتركيا، ربما يعود ذلك إلى الميراث التاريخي الذي خلفه الحكم العثماني للوطن العربي، الذي سلك خطأ مضطرباً بين الخلفية التاريخية / السيكولوجية والواقع الجغرافي. لقد كانت النظرة العربية إلى تركيا، تاريخياً، متعددة الجوانب كما هي اليوم، فالنظرة السابقة

للقوميين العرب شكلت نظرة سلبية لتركيا؛ حيث اتسمت نظرة القوميين العرب عن تركيا في إظهار العثمانيين على أنهم استعماريون تسببوا في تخلف العرب، وبالمقابل كانت النظرة التركية للعرب متأرجحة ما بين الابتعاد عن التراث العثماني والإحساس بالغدر والخيانة في أعقاب الثورة العربية.

وإن تطور النظرة العربية إلى تركيا بدأ نتيجة لعدد من العوامل المتوازنة، بعضها متعلق بتركيا ذاتها، والبعض الآخر متعلق بالمنطقة العربية، وهذه العوامل هي (ألتون إيشيك، ٢٠١٠م، ص ١٠٨):

- العوامل المتعلقة بتركيا: أسهمت تطورات كثيرة تتعلق بتركيا في تحسين صورتها في العالم العربي، منها: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢م، قرار البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣م الامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة، وما سمي حادثة دافوس عام ٢٠٠٩م.

ويضيف الباحث هنا: الموقف التركي الصلب من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية، وإيقاف التعاون العسكري والاقتصادي معها، الذي اعتُبر أنه أقوى موقف من دولة إقليمية مهمة يُتخذ ضد إسرائيل، ولعل تبادل الكلمات الغاضبة من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس دولة إسرائيل شيمون بيريز خلال الملتقى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٩م، في لقاء عام ومناقشة مفتوحة بشأن غزة، جعل منه زعيماً شعبياً في الأوساط الجماهيرية العربية.

- العوامل المتعلقة بالمنطقة، خاصة تلك المتعلقة بنظرة العرب إلى تركيا، وبرز عدد من التطورات في المنطقة، مثل انهيار عملية السلام العربي - الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٠م، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، وثورات الربيع العربي، إضافة إلى الموقف من سوريا الآن.

مما تقدم، يرى الباحث أن نظرة كثير من العرب إلى تركيا كانت تتجلى في المثال الجيد الذي استطاعت تركيا أن تمثله للغرب من جهة، والدول العربية والإسلامية من

جهة أخرى، بتأكيد قدرتها أن تطبق قيم الإسلام في الحياة العملية مع استيعابها قيم الديمقراطية، ما مكن لتركيا أن تكون مثلاً لنموذج يُحتذى في العالم العربي.

ولقد تم تشكيل النظرة العربية إلى تركيا من خلال نظرات وحسابات انطلقت من منظور عربي وإسلامي، ولهذا فإنها ليست مفاجأة أن نجد خروقات في تلك النظرات بين الدول تبعاً للفوارق في المراكز الأيديولوجية داخل العالم العربي (اللباد، ٢٠٠٩، ص ٥٥ - ٦٠).

إستراتيجية التوازن والتقارب (إستراتيجية البدائل)

بدأت تظهر تغيرات في السياسة التركية منذ نهاية عقد الثمانينيات مع التغيرات في النظام الدولي والإقليمي؛ إذ أثر ذلك في نظرة تركيا إلى الشرق الأوسط، إثر انتهاء الحرب الباردة، وهو ما أتاح لأنقرة إمكانية الاهتمام بالقضايا الإقليمية. وحصلت هزتان في تلك الفترة هما: انهيار الاتحاد السوفياتي وأزمة الخليج، وقد تأثرت تركيا بشدة بهاتين الهزتين، وزادت حرب الخليج من اهتمام تركيا بالشرق الأوسط.

وقد تشكل رأيان أساسيان، الأول هو: السياسة التي اتخذت العراق وشماله مركزاً لها؛ حيث تمت قبولية السياسة القديمة حسب الظروف الجديدة، وتم التركيز على الحلول العسكرية في ما يتعلق بذلك. وينحو التيار الثاني إلى طرح آراء بديلة مختلفة، ترى أن تركيا تأخر اهتمامها بالشرق الأوسط، ومن الخطأ تحديد نظرتها إلى المنطقة من خلال العراق وشماله فقط.

وتشير ألتون إيشيك (٢٠١٠م، ص ١١٠) إلى أن هذا التيار طرح آراء مختلفة أكدت الروابط التاريخية والثقافية وتم التشديد على تطوير السياسات إلى ما وراء العراق، وأن تقوم هذه النظرة على الفرص بدلاً من التحديات والتهديدات. وتم النظر إلى المنطقة ليس من منظور الحلول العسكرية فقط، بل بمفهوم أمني أوسع. وتم طرح علاقات تركيا بالمنطقة من خلال تعريف أمني جديد، يتضمن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي أساسها التوجه «جنوباً» لبناء علاقات أوسع مع العرب. وقد أدى ذلك إلى نشوء مناظرة في الفكر الإستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط والوطن العربي، وما إذا كانت تركيا تعد بديلاً

إستراتيجيًا للدول العربية تعتمد عليه في تحقيق أهدافها. وقد أسفر ذلك النقاش عن آراء متباينة (السيد سليم، ٢٠١٠م):

ذهب الأول إلى أن تركيا ليست بديلاً إستراتيجيًا للوطن العربي، وأنها تمارس سياسة «خداع واستغلال للعرب، وهي بذلك تمارس نوعاً من الوصاية الجديدة على العرب، وأنها تستفيد من علاقاتها العربية لتحسين أوراقها التفاوضية مع أوروبا ودعم علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، والضغط على إسرائيل كي تقدم المزيد من التنازلات لخدمة المصالح التركية الحيوية في المنطقة وليس لخدمة القضية الفلسطينية. أمّا الثاني فيقول: إن تركيا تمرّ بتحوّلات إستراتيجية عميقة أساسها التحوّل التصاعدي الواضح في اقتصادها، والتحوّل السياسي نحو سيادة القانون والدستور وإضعاف دور العسكر وتحييد المشكلة الكردية، كما أنها تتجه نحو العالم العربي بوصفه شريكاً إستراتيجياً.

٥ - مستقبل العلاقات العربية - التركية

تشير التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي إلى أنها لا تنبع فقط من اعتبارات سياسية عامة أو سياسات داخلية تكتيكية، بل إلى نظرة إستراتيجية شاملة تستهدف تثبيت أنقرة باعتبارها قوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ويساعدها على نمو هذا الدور أنه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، لا سيما أن واشنطن تبدي ارتياحاً لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي؛ حيث إن أنقرة قد أصبحت، من وجهة النظر الأمريكية، محوراً إقليمياً لا يمكن الاستغناء عنه في أي ترتيبات. وبعبارة أخرى يمكن القول: إنه في ظل توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، إدارة أوباما، ستبقى تركيا تمثل ل واشنطن عنصراً حيوياً في تنفيذ إستراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً أن مشاركة أنقرة في تسوية كثير من الأزمات الراهنة تسهم في الحد من النفوذ الإيراني بإيجاد توازن جديد في منطقة الشرق الأوسط (كاخيا، ٢٠١٢م).

ولعل أبرز دلالات تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، حسب رؤية الباحث، أنه قد جاء ليملاً الفراغ الإستراتيجي في المشهد العربي، أي أنه قد جاء ليعكس حالة التفكك التي وصل إليها النظام الإقليمي العربي وعجزه عن مواجهة التحديات

الأمنية والسياسية، ويرتبط الدور التركي المتعاضم بما طرأ على حقبة ما بعد الحرب الباردة من مستجدات ومتغيرات، لعل أبرزها ظهور قوى إقليمية جديدة تؤدي أدواراً محورية في منطقة الشرق الأوسط.

ولا شك في أن روح الاعتدال التي بدأت تسيطر على السياسة التركية تجاه المنطقة العربية هي عامل مساعد في التمكين العربي من التوظيف التركي في الصراع مع إسرائيل وفي كثير من المواقف العربية اللازمة والضرورية لإدخال تركيا باعتبارها لاعباً إضافياً في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد تنامي القوة الإيرانية.

وماذا تعني العلاقات العربية - التركية بالنسبة للعرب؟ وهل يمكن تنسيق موقف عربي إزاء العلاقات العربية - التركية؟ وما شكل التنسيق والعلاقات؟ هل يصلح النموذج التركي مثلاً للحركات الإسلامية العربية؟

إنَّ التوجُّه التركي نحو الوطن العربي هو توجُّه إستراتيجي، فقد كانت هناك تيارات عربية مشككة في إستراتيجية هذا التحول باعتباره وسيلة للضغط على الاتحاد الأوروبي. لكن التيار المشكك تراجع بشكل واضح تحت تأثير المؤشرات الدالة على حدوث هذا التحول.

والعلاقات العربية - التركية تعني بالنسبة إلى العرب شريكاً إستراتيجياً يوسّع من نطاق البدائل المتاحة، ويسهم في تعديل الموازين الإقليمية، والاستفادة من الخبرات التنموية والإصلاحية التركية، فضلاً عن أنَّ تركيا هي إحدى البوابات المهمة أمام العرب للارتباط مع آسيا الوسطى بطريق «الحرير الجديد» عبر آسيا (المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ٢٠١١م).

وهناك توافق عربي على بناء علاقات مشاركة مع تركيا، لكن هناك مشكلات تتعلق بترجمة هذا التوافق إلى سياسات تطبيقية لعدة اعتبارات، أهمها: أنَّ سياسات الدول العربية تجاه تركيا ومصالحها معها ليست متماثلة، كما أنها تتسم بالقطرية الفردية. إضافة إلى أننا بصدد علاقة غير متجانسة، حيث يوجد في تركيا حزبٌ سياسي له برنامجٌ شامل للتغيير في إطار ديمقراطي، كما أنَّه ينافس دورياً ليحصل على ثقة الناخبين الأتراك. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدول العربية؛ حيث لا يسود مثل هذا البرنامج وإن كان في مرحلة الضغوط الدولية.

كما أنّ حزب العدالة والتنمية في تركيا يقدّم رؤيةً لهويّة تركيا في العالم وليس للعلاقة بين الدّين والدّولة، فهذه القضية محسومة في تركيا قبل وصول الحزب إلى الحكم، لكن في البلدان العربية لا تزال قائمة ولا يزال هذا الموضوع غير محسوم، سواء من النّاحية الدستورية أو الممارسة.

كما لا بد من الإشارة إلى أهميّة التنسيق العربي- التركي في المجال المائي باعتبار تركيا دولة منبع وكذلك في مجال ترشيد استخدام المياه وإنتاجها من خلال تقنيات تحلية مياه البحر، مع التحذير من قبول مشروع بيع المياه للدّول العربية لأنّه يُحدث سابقة خطيرة لتبيع دول منبع أخرى المياه للدّول العربية. كذلك ضرورة بناء علاقات أساسها شبكة مشتركة من المصالح، مستفيدة من التشابه الثقافي والحضاري والتاريخي العربي- التركي. والتحذير من بناء علاقات عربية- تركية تقوم على مفهوم ما يسمّى العثمانيّة الجديدة.

غير أن هناك من يرى أنّ «النّموذج التركي شأنه شأن النّماذج الأخرى، لا يمكن أن يكون قابلاً للاستنساخ» لعدّة عوامل منها (المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، ٢٠١١م):

- أنّ السّياق التاريخي والثقافي لتجارب التّحديث يختلف في تركيا عمّا هو موجود في الوطن العربي.

- أنّ الحركة الإسلاميّة في تركيا جاءت في ظلّ وجود دولة حقيقيّة قائمة ومؤسسات متجذّرة، وقبلت بما هو قائم من علمانيّة مُأسسة، مع السّعي إلى تلطيف العلمانيّة الموروثة في اتجاه المصالحة مع الهويّة.

- أنّ الحركة الإسلاميّة في تركيا تطوّرت في ظلّ وجود هامش كبير من الديمقراطيّة أتاح ظهور أحزاب ذات طابع إسلامي انخرطت في العمليّة السياسيّة البرلمانية والبلدية بما يمثل نزولاً إلى حاجات المواطنين والتعرّف إلى همومهم، ما أنتج نموذجاً واقعياً.

غير أنّ ثمة اتّجاهاً يرى أنّ هناك مبالغة في النّظر إلى النّموذج التركي ويرى أنّه غير صالح لأنّه «تفتيتي»، ويربط استفادة الحركات الإسلاميّة من النّموذج التركي بالابتعاد عن العنف واستخدام السّلاح الذي لجأت إليه مجموعات إسلاميّة في العقود القريبة الماضية.

ويرى البعض أنّ حزب العدالة والتنمية لا ينظر إلى الدولة إلا كجسر للعبور إلى الإرث التاريخي، العثماني الهوية، ولا يمكن للأتراك أن يتجاوزوا العرب لأنهم جزء من هذا الإرث. كما تركّز نظرتهم على أنّ النموذج التركي قابل للاستلهم من قبل بعض الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

٦ - الخلاصة

أدركت تركيا أن قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية تأتيان من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي، حتى إن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة، أو لا يمكن الجمع بينها، خاصة في بيئة وعرة سياسياً كم منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلاً عن العلاقات مع طرف آخر؛ فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها إلى التعاون مع روسيا، وعلاقتها مع العرب لا تعني قطع كل الوشائج والروابط مع إيران أو إسرائيل، فأنقرة - كما وصفها مهندس السياسة الخارجية التركي أحمد داود أوغلو - يجب أن توصف بأنها بلد مركز، وتكون بذلك مسهمة في التفاعل الدولي لا عبئاً عليه.

كما أن التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث، خاصة بعد ظهور الفراغ السياسي في المنطقة، إثر الاحتلال الأمريكي للعراق، والتفتّت في العالم العربي، وعدم القدرة على معالجة مشكلات المنطقة، مثل القضية الفلسطينية ومسألة العراق، والتدخلات الإيرانية في الخليج.. ذلك كله دفع بقوة إلى التوجه للتعامل مع تركيا باعتبارها خياراً إستراتيجياً نتيجة لفراغ القوة في المنطقة، ما أدى إلى ملء هذا الفراغ عن طريق قوى إقليمية أخرى مثل إيران، وهذا بدوره دفع العرب وتركيا إلى النظر لبعضهما البعض بطريقة تبادلية فيها من التقارب أكثر ما فيها من التباعد.

المراجع

الكتب العربية

- أوغلو، أحمد داود (٢٠١٠م). «العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- تركزيان، آرام (٢٠١٠م). «التعاون الاقتصادي العسكري بين تركيا والبلدان العربية: إلى أين سيصل؟»، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (صدى)، ١٥ ديسمبر.
- ألتون إيشيك، مليحة (٢٠١٠م). «تركيا بعيون عربية»، القاهرة: مركز الشرق للدراسات للإقليمية والإستراتيجية.
- ألتون إيشيك، مليحة (٢٠١٠م). «الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر»، ندوة الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جلبن، روبرت (١٩٨١م). «الحرب والتغير السياسي في السياسة العالمية».
- خليل، محمد عبد القادر (٢٠١٣م). «العلاقات التركية - الإسرائيلية مشوبة بكثير من الحذر»، معهد الدراسات العربية، ٤ إبريل.
- السيد سليم، محمد (٢٠١٠م). «الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا فيه»، ندوة الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كاخيا، إبراهيم إسماعيل (٢٠١٢م). «قراءة إستراتيجية.. اليقظة التركية والموقع الإقليمي»، مجلة الدفاع العربي، ٧ يناير.
- اللباد، مصطفى (٢٠٠٩م). «فهم تركيا: منظور مصري، تحليل نظرات داخلية تركية»، مجلد ١١، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية.

المجلات العلمية:

السقا، محمد إبراهيم، «هل يتكامل العرب مع تركيا؟»، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٦٦٤٧، ٢٣/١٢/٢٠١١م.

فرحان محمد فايز. «مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧م.

التقارير الدورية:

تقرير البنك الدولي، «الناتج المحلي الإجمالي»، ١ يوليو ٢٠٠٩م.
تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٢م، عن معهد الإحصاء التركي (Turk Stat).

تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية رقم ٨٦، ٢٠١١-٢٠١٧م.
تقرير الكونجرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي: القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، ٢١/١٢/٢٠١٢م.
تقرير صندوق النقد الدولي، المؤشرات الاقتصادية الأساسية، أكتوبر ٢٠١٠م.
تقرير صندوق النقد الدولي، الن... اتج المحلي الإجمالي، ٢٤ أبريل، ٢٠٠٨م.

الندوات العلمية:

ندوة «العرب وتركيا.. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل» ٢٠١١م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

الصحف:

جريدة أخبار الخليج، «مشروع الجسور الدولية»، العدد ١٢٦٢١، الجمعة ١٢ أكتوبر ٢٠١١م، البحرين.

جريدة النهار، ١٦/٦/٢٠٠٥م، محاضرة صموئيل هنتنجتون «السياسة العالمية ودور تركيا في المستقبل»، بيروت.

المصادر الأجنبية:

- D.S .Rajan, U.S. China and Development in Southeast Asia Analysis, Eurasia Review, January 30,2012
- The Economist, «How to Get A Date: The Year when the Chinese Economic Will Truly Eclipse America is in Sight», December13,2001
- Hillary Clinton, «America’s Pacific Century», Foreign Policy, November, 2011
- U.S.-ASEAN Cooperation: Fact Sheet, Office of the Spokesperson, Washington, DC. July 22,2011 www.state.gov/r/pa/prs/ps/2001/07/200107221041.htm
- www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp
- [www.onislam.Net/Arabic/newsanalysis,32010/1/21/Turkey EU](http://www.onislam.Net/Arabic/newsanalysis,32010/1/21/Turkey%20EU).www.mogatel.com/openshare/behoth/siasia
- Turkey-of.en.wikipedia.org/wiki/geography.

عرض كتاب:

الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون

تأليف د. نوف محمد العتيبي (*)

المديرية العامة للسجون

مراجعة أ. د. يسري سعيد حسنين (**)

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية والإدارية

- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

هذا الكتاب عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم
صدر الأمنية ضمن سلسلة إصدارات الجامعة برقم ٥٨٤ وقد اشتمل على ١٦٤
صفحة من القطع المتوسط ويتكون من مقدمة وخمسة فصول، تناول الفصل
الأول مشكلة الدراسة وأبعادها، والفصل الثاني خصص للإطار النظري والدراسات
السابقة، أما الفصل الثالث، فقد تناول الإجراءات المنهجية، وفي الفصل الرابع تم عرض
وتحليل بيانات الدراسة ومناقشتها وعرض نتائجها. أما الفصل الخامس والأخير فقد تناول
خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها، وقد ذيلت الدراسة بمجموعة من المراجع العربية بلغت
نحو ٦٣ مرجعاً باللغة العربية، هذا بالإضافة إلى ملخص للدراسة باللغة الإنجليزية.

وباستعراض الفصل الأول: وهو بعنوان مشكلة الدراسة وأبعادها نجد أن مشكلة
الدراسة تبلورت في التساؤل الرئيس الآتي: ما واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية
في السجون ومعوقاتهما من وجهة نظر الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية في سجون
الرياض؟ ومن خلال هذا التساؤل تم تحديد مجموعة من التساؤلات الفرعية من أهمها:
- ما أهداف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون؟ وما مبادئها ومهاراتها

mg-s-55@gmail.com (*)

yousry.saied@yahoo.com (**)

الأساسية؟ وما مهام وأدوار الممارس المهني؟ وما نماذجها ومعوقاتهما المرتبطة بالسجون، والممارس المهني والمتصلة بإدارة السجن؟
كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون ومعوقاتها من وجهة نظر الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية في سجون الرياض. وذلك من خلال تحديد أهداف الممارسة ومبادئها وبيان مهاراتها في السجون. مع توضيح مهام الممارس المهني وأدواره المهنية، وكذلك تقديم نماذج الممارسة وتحديد معوقات ذات الصلة بالسجون أو الممارس أو المتصلة بإدارة السجن. أما عن أهمية الدراسة النظرية فيمكن القول: إنها تقدم أساساً مهنيًا لممارسة الخدمة الاجتماعية في السجون قائماً على الأساس المعرفي أو المهاري والقيمي.
- أما عن الأهمية العملية للدراسة، فمن المأمول أن تسهم نتائجها في تحسين وتطوير الممارسة المهنية وتطوير مهارات العمل في مجال المؤسسات العقابية. ولقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المفاهيم الآتية:

١ - الممارسة المهنية

مجموعة من الممارسات المهنية التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي بالسجون ضمن مهام وظيفته، وتهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية لنزلاء السجون وإعادة تأهيلهم ليصبحوا أفراداً صالحين في المجتمع.

٢ - الممارس المهني

هو الشخص المؤهل علمياً ومهنيًا للعمل بالسجون، وهو المسؤول عن تقديم الخدمات الاجتماعية للسجناء، ويسهم في إعادة تأهيلهم خلال مدة العقوبة.

٣ - السجون

السجن هو المكان المعد لتقويم السجناء، وتأهيلهم وتهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

٤ - السجين

من قام بفعل مجرمه القانون وتم إيداعه السجن (رجلاً كان أو امرأة) وقيدت حريته، ويخضع لنظام السجن ولوائححه.

أما الفصل الثاني: وهو بعنوان الإطار النظري والدراسات السابقة:

فقد تضمن:

١ - الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالسجون وتشتمل على:

أ - خصائص الخدمة الاجتماعية في السجون التي تتلخص في: أنها عملية تقوم على التخطيط والتنظيم وفق السياسة العامة للمجتمع، وتعتمد على الجهود المادية والبشرية، وتعمل على إزالة العقبات التي تعترض الأفراد والجماعات، وتمول من موارد المجتمع نفسه، ويتم تنفيذها من خلال إدارة السجن.

ب - أهداف الخدمة الاجتماعية في السجون: مساعدة المسجونين على تنمية شخصياتهم ومقابلة حاجاتهم، وإتاحة الفرص لهم لاكتساب المهارات المختلفة، وغرس القيم الاجتماعية كالعدل والصدق والأمانة واستغلال وقت فراغهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع.

ج - عوامل نجاح برامج الخدمة الاجتماعية في السجون، حيث إنه من أهم عوامل نجاح برامج الخدمة الاجتماعية، الإعداد المناسب للبرامج، والتنفيذ الصحيح لها، ومتابعة سير العمل أثناء تنفيذها، والتقييم المستمر لتعديل ما يتطلبه الأمر.

د - صفات الممارس المهني للخدمة الاجتماعية بالسجون: أن يكون لديه الثبات والاتزان في الشخصية، وأن يكون على قدر مرتفع من الذكاء، وأن يكون لديه قدرة تنفيذية فاعلة، مع إتقانه للمهارات المهنية، واحترام القيم والاتجاهات الاجتماعية، والتجاوب مع السجناء، بالإضافة إلى الكفاية والخبرة.

هـ - مهارات الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في السجون: وتتضمن المهارة في إنشاء علاقة مهنية إيجابية، والمهارة في تحليل المواقف، والمهارة في تفهم مشاعر السجناء، والمهارة في تطوير البرامج، والمهارة في الاستفادة من موارد المؤسسة، والمهارة في التقويم، هذا بالإضافة إلى المهارات المعرفية والابتكارية والإدراكية، والتأثيرية، والقيادية.

و - المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون: وتتضمن

مبادئ اجتماعية مهنية تشتمل على: الموضوعية، التقبل، العلاقة المهنية، السرية وتقرير المصير، والمسؤولية الاجتماعية، والدراسة المستمرة.

أما المبادئ المهنية الإدارية فتتضمن: إقامة علاقة إيجابية هادفة، الالتزام بأهداف المؤسسة، المشاركة، الاتصال، التنسيق، التقييم.

ز - أدوار الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في السجون: يتمثل دور الاختصاصي في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون من خلال المراحل التالية، مرحلة الدراسة الاجتماعية لحالة النزير، ثم مرحلة التشخيص والتوجيه، ثم مرحلة العلاج، والعلاج ينقسم إلى علاج ذاتي وآخر بيئي.

٢ - نماذج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية المطبقة في السجون، وتتضمن:

أ - نموذج التدخل في الأزمات Crisis Intervention.

ب - نموذج العلاج السلوكي.

٣ - السجون بالمملكة العربية السعودية، ويتضمن:

- تطوير السجون من العقاب إلى الإصلاح والتأهيل.

- ثم استعراض أنواع السجون.

- وأخيراً الخدمات التي تقدمها السجون للنزلاء وأسراهم.

٤ - الدراسات السابقة

حيث اطلعت الباحثة على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت دور الممارس الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية، حيث أشار معظمها إلى موضوع الدراسة بشكل عام أو تطرقت إليه من جانب موضوعي مغاير، وقد بلغت هذه الدراسات ٧ دراسات جميعها باللغة العربية.

أما الفصل الثالث: فكان بعنوان «الإجراءات المنهجية للدراسة»:

- حيث اتبعت الدراسة الحالية أسلوب الدراسات الوصفية باستخدام المسح

الاجتماعي الشامل.

- حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية في سجون الرياض وعددهم ٣٦ ممارساً وممارسة.

- وعلى هذا الأساس فإن الحدود البشرية للدراسة تمثلت في الممارسين المهنيين العاملين بسجون الرجال والنساء بمدينة الرياض.

- أما الحدود المكانية، فهي سجن النساء بالملز، وكذلك سجن الرجال بالملز وسجن الحائر.

- أما الحدود الزمنية للدراسة فكانت من ١ / ٥ / ١٤٣٣ هـ - ١ / ٧ / ١٤٣٣ هـ.

- أما أدوات الدراسة فقد اقتصرت على الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وقد خضعت لإجراءات الثبات والصدق.

- وقد استخدمت الدراسة العديد من المعالجات الإحصائية وفقاً لبرنامج SPSS مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ب) وتحليل التباين الأحادي.

وفي الفصل الرابع وعنوانه: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشتها فقد تم استعراض خصائص مجتمع الدراسة، والنتائج المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة، من حيث أهداف الممارسة المهنية في السجون والمبادئ الأساسية للممارسة المهنية في السجون، والمهارات الأساسية للممارسة المهنية في السجون، ومهام وأدوار الممارس المهني ونماذج الممارسة ثم اختتم الفصل بمعوقات الممارسة ذات الصلة بالسجون، وذات الصلة بالممارس الاجتماعي وأخيراً ذات الصلة بإدارة السجن.

أما الفصل الخامس والأخير: فقد خصص لخلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أهم أهداف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون.

- المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون.

- المهارات الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون.

- مهام الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في السجون.

- أدوار الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في السجون.
 - نماذج الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون.
 - معوقات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ذات الصلة بالسجين.
 - معوقات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ذات الصلة بالممارس المهني.
 - معوقات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ذات الصلة بإدارة السجن.
- كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات صيغت بنفس تقسيم النتائج السابقة. بعد استعراض الدراسة والاطلاع عليها وفحصها فحصاً علمياً يتضح أن هذه الدراسة تنتمي إلى دراسات الخدمة الاجتماعية التي تتبنى نظرية الممارسة العامة كاتجاه حديث في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بدلاً من التركيز على طرق الخدمة الاجتماعية في الممارسة، ومن ناحية أخرى ركزت الدراسة على مجال رعاية المسجونين، وهو من المجالات الحيوية لممارسة الخدمة الاجتماعية.
- ولقد اتبعت الدراسة قواعد المنهج العلمي وتم تقسيمها إلى جزء نظري وآخر ميداني متبعة في ذلك الأساليب العلمية المتعارف عليها في بحوث الخدمة الاجتماعية من حيث خطوات البحث الاجتماعي وصولاً إلى النتائج العلمية التي توصلت إليها الدراسة.
- وعلى هذا فإن هذه الدراسة تناولت موضوعاً مهماً بالنسبة للخدمة الاجتماعية ومجال رعاية المسجونين من ناحية أخرى، واتبعت منهجية علمية وتوصلت إلى نتائج علمية لا بأس بها، وفي الحقيقة نحن في حاجة ماسة لتناول موضوع الممارسة المهنية لتطوير أساليبها وتحسين أداء الممارسين الاجتماعيين في كل مجالات الخدمة الاجتماعية وخصوصاً في مجال الجريمة والانحراف، وعموماً يشكل هذا الكتاب إضافة علمية تضاف لتراث الخدمة الاجتماعية وأدبياتها.

تقرير عن مؤتمر:

«دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب»

أ.د. عبد الحفيظ سعيد مقدم(*)

عميد مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الإرهاب في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين تطورات رهيبية، **عرف** حيث ازدادت مخاطره، وتعقدت عملياته، خاصة بعد استغلاله لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحديثة التي يستخدمها الإرهابيون في تنفيذ نشاطاتهم الإجرامية، وفي التجنيد والتمويل والدعم اللوجيستي، وإطلاق الدعاية والإشاعة والحرب النفسية؛ لترهيب الناس وحملهم على الضغط على نظام الحكم في دولهم؛ للاستجابة لطلباتهم المتطرفة. فالإعلام هو سلاحها في كل هذا.

وانطلاقاً من هذا، ونظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في التصدي للإرهاب وإدانتته وعزله وفضح أساليبه ومعتقداته، وفي صياغة رأي عام مضاد للإرهاب، وفي نشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال في المجتمع، نظمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الإعلام العرب، خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ١٦ - ١٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

مؤتمراً حول «دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب» يهدف إلى دعوة الأكاديميين والباحثين والخبراء في مجال الإرهاب والإعلام مع صانعي القرار في المجال السياسي والأمني، لتشخيص الواقع الحالي للإعلام العربي في تعامله مع الإرهاب والكشف عن استخدامات الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والإنترنت في تنفيذ عملياتها الإجرامية، وكذا البحث عن سبل التصدي لهذه الظاهرة من خلال الاستخدام الفعال للإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، ومن خلال رسم

mokadem51@gmail.com (*)

إستراتيجية إعلامية عربية متكاملة تقوم على التخطيط العلمي والإعلامي والسياسي والأمني لقهر ليس الإرهاب فقط، وإنما الفكر الضال والمتطرف اللذين يغذيانه.

وبناء على التنسيق المشترك مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الإعلام العرب، قام المركز بتشكيل لجنة علمية من المتخصصين في مجال الإعلام لوضع تصور علمي للأهداف والمحاور الأساسية وبرنامج العمل.

أهداف المؤتمر:

سعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - دعم التواصل بين المؤسسات الإعلامية والأمنية للتصدي للإرهاب.
- ٢ - كشف طرق استخدام الإرهاب لتكنولوجيا الإعلام الحديثة في التجنيد والتمويل وتنفيذ العمليات.
- ٣ - ترسيخ قيم التسامح والوسطية والاعتدال.
- ٤ - الاستفادة من التجارب الحديثة في مجال استخدام الإعلام الإلكتروني للتصدي للإرهاب.
- ٥ - تفعيل الإستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

محاور المؤتمر

- ١ - استخدام الجماعات الإرهابية والمتطرفة لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة.
- ٢ - الإرهاب في الإعلام العربي والأجنبي.
- ٣ - المسؤولية الاجتماعية والقانونية والأمنية لوسائل الإعلام في الوقاية من الإرهاب.
- ٤ - تجارب إعلامية عربية في مكافحة الإرهاب.

وقد استقبلنا والله الحمد عدداً كبيراً من الأوراق العلمية، وقد تم اختيار ست عشرة ورقة تتوافر فيها الشروط العلمية، وما يتناسب مع أهداف المؤتمر ومحاوره، والوقت المتاح. وقد توزعت الأوراق العلمية على أربعة محاور أساسية: ركز المحور

الأول على الأوراق التي تناولت دور الإعلام الجديد في نشر ظاهرة الإرهاب وكيفية استخدامه من طرف الجماعات الإرهابية في عمليات التجنيد والتخريب والإقناع والتمويل وتنفيذ عملياتها الميدانية. وتضمن المحور الثاني ثلاث أوراق تناولت إشكالية الإعلام العربي في مواجهة ظاهرة الإرهاب. وتناول المحور الثالث الأوراق التي ركزت على المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في الوقاية والتصدي لظاهرة الإرهاب. أما المحور الرابع فقد تناول بعض التجارب الإعلامية العربية، وكذا التعاون بين المؤسسات الأمنية والإعلامية لبناء إستراتيجية إعلامية عربية للتصدي لظاهرة الإرهاب. وانتهى المؤتمر بمجموعة من التوصيات توزعت على ثلاثة محاور أساسية نستعرضها فيما يلي:

أولاً: المحور الديني والتشريعي والاجتماعي

التوصية (١)

إبرام اتفاقية عربية تنظم عمل وسائل الإعلام والاتصال التقليدية منها والحديثة بشكل يحافظ على التوازن بين تحقيق الأمن الوطني وحرية التعبير.

التوصية (٢)

تحديد ملامح الخطاب الديني الإعلامي الذي يسهم في تكوين رأي عام إسلامي موحد، ويعتمد الوسطية والاعتدال وقادر على مجابهة التحديات التي تهدد الدول العربية منفردة ومجتمعة، ويحترم مكونات المجتمع العربي على اختلاف أنواعها.

التوصية (٣)

وضع سياسات إعلامية تتوافق مع السياسات الاجتماعية والتربوية والدينية على مستوى الوطن العربي يشارك فيها المعنيون من قادة الرأي في المجتمع من تربويين واجتماعيين وإعلاميين وشرعيين.

ثانياً: المحور التنظيمي

التوصية (٤)

إنشاء اتحاد عربي للصحافة الإلكترونية يعنى بتنظيم وتوجيه ورقابة وضبط الفضاء الصحفي الإلكتروني على المستوى العربي.

التوصية (٥)

إعادة تكوين المؤسسات الإعلامية العربية بالشكل الذي يجمع شتاتها، ويوحد أهدافها وغاياتها بما يساهم في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الوطني للدول العربية مجتمعة ومنفردة.

التوصية (٦)

دعم جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في تأهيل وتدريب العناصر الأمنية والإعلامية التي سوف تنخرط في العمل الإعلامي الأمني وفق أحدث المستويات التأهيلية الإعلامية.

التوصية (٧)

العمل على تفعيل الإستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب التي تعتمد على أسس تتمثل في المنطلقات والأهداف والإمكانات والقيود.

التوصية (٨)

العمل على التقييم المستمر للأداء الإعلامي العربي في مواجهة الإرهاب طبقاً لمجموعة من الآليات والأسس - كمنطلق لتصحيح المسار الإعلامي بصفة مستمرة بما يتواءم مع المتطلبات الأمنية للمنطقة العربية.

التوصية (٩)

إطلاق فضائية عربية متخصصة في الشأن الأمني ناطقة باللغتين العربية والإنكليزية بحيث تكون نافذة أمنية صادقة يلتف حولها الجمهور العربي لمتابعة أخبار الأمن في وطننا العربي، ونافذة للتواصل مع الجماهير من خلال توعية أمنية ومواجهة إعلامية للآزمات الأمنية بصورة مواكبة لعصر الفضاء المفتوح.

التوصية (١٠)

تفعيل المواقع الإلكترونية الخاصة بمكافحة الإرهاب على مواقع مختلف الوزارات والأجهزة المعنية بالدول العربية، وإنشاء مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لمجابهة الجريمة المنظمة.

ثالثاً: محور التعاون العربي والدولي

التوصية (١١)

التعاون بين الإعلام العربي والمؤسسات الإعلامية على المستوى الدولي في إطار منظومة قيمية أساسها المصلحة المشتركة.

التوصية (١٢)

تفعيل التعاون الدولي لمحاصرة الجرائم الإرهابية على شبكة الإنترنت، عن طريق تبادل المعلومات، والتعاون القضائي، وتسليم المجرمين.

التوصية (١٣)

تخصيص جائزة لأفضل عمل إعلامي في مجال مكافحة الإرهاب على مستوى الوطن العربي.

- The researcher will be informed about the result of assessment verdict in no more than three months period.
- In case the research is approved for publication, the publishing rights will be reserved for the University. Therefore, the research will have no permission for publication in any other publishing house, both as a hard or soft copy.
- In case the research receives no permission for publication, the JOURNAL is not obliged to return it to its author. It will be sufficient for the researcher to receive information for its non-acceptance.
- The researcher will be provided with two copies of the volume in which the research is published. This will be in addition to twenty extracts of his research. Financial reward will be granted after publication.

publisher; and city of publication.

- If the reference source is a journal research, details given should follow this sequence — family name of the researcher; his first name; year of publication; research title; journal name; issue number; paginations; and place of issuance.
- If the reference source is a conference or a symposium, the citation should include — family name of the contributor; his first name; year of its conduct; title of the paper presented; title of the conference or symposium; and date and venue.
- If the reference source is taken from a website, pertinent details should observe this order — family name of the writer; his first name; title of research or article; internet website; and date accessed.
- If alien terms occur in the texts of the research, these terms should be written in Arabic and Latin words between two brackets. The term, *per se*, should be recorded as a whole at its occurrence.

Fifth: Receipt of Research:

- The researcher should upload a soft copy of his research written on Windows Microsoft Word to “Baheth” system on the website: <http://baheth.nauss.edu.sa/>
- The researcher will be informed on the receipt of his research. Also, he will be informed on the assessment results. This will assist him for making necessary changes. Later, he will be informed on either the approval or refusal for printing through the “Baheth”. Similar message will be transmitted through mobile phone of the researcher.
- The researcher should enclose a letter addressed to the Editor-in-Chief. The letter should solicit his permission for the printing of his research. It should include a word on the date the research was finalized.
- The researcher should present a written confession that his research was never published before nor was it sent to any other periodical for possible publication.
- The researcher should submit his one page Curriculum Vitae (C.V.). It should incorporate his full address — P.O. Box; Fax; Telephone and e-mail.

Sixth: Assessment and Publishing Requirements:

- Editorial board will make a preliminary assessment for researches and studies. It should examine its suitability for publication.
- Researches and studies meeting the basic conditions should be sent to two assessors. Each one will write a report about its worth for publication.
- In the event of any disagreement between two assessors on the worth of the research for publication, a third assessor will be appointed. His verdict will be considered final.
- Editorial board maintains the right to refuse any assessment if it feels that it reflects lack of careful attention.

2. Question and objectives / or hypotheses.
3. The importance of the study and its determinants.
4. Study procedures: include (research method, population and sampling, data collection method and its validity and reliability, operational definitions of terms, method of data analysis.
5. Results: Description of the results.
6. Discussion: include interpretation and discussion of the results in the light of literature review.
7. References.
9. Appendixes: data collection instruments.

- If research is a theoretical study: The draft should include the following parts:
 1. An introduction of the subject including the research problem.
 2. Literature review on the subject to give the reader a picture of what has been done on the topic.
 3. Review of the elements contained in the subject, including the properties, relationships, contradictions, gaps and aspects of consistency.
 4. Proposed outline or steps to resolve the problem.
 5. Conclusion: include a summary of the basic ideas with comments and appropriate conclusions and recommendations.
 6. A list of references.

Fourth: Documentations:

The JOURNAL observes the documentation format of the American Psychological Association (APA). A summary detail is in order:

- Ample consideration should be assigned on inserting the number of *Quranic* verse (*Aya*) and its *Sura* name. Equal attention should be given while recording a *Hadith* text. Its authenticity should be supported with relative source and other details.
- Reference citation inside the text should be pointed out with the family name of the author. This should be followed with the year of publication between two brackets. This is in the event of a direct reference citation. An example may be given: Ahmad pointed out (2013).
Conversely, indirect reference citation should be inserted together. Illustrative example is: (Ahmad, 2003). In case of a quote, the number or numbers of pages should be inserted within two brackets. Example is in sight (Ahmad, 2013:26).
- Bibliographic sources should be incorporated at the end of the research in alphabetical order. Other relative details are as follow:
- If the reference source is a book, the information should be given in this order — family name of the author; his first name; year of publication; book title; edition;

Publication Rules

First: The Journal publishes authentic researches and studies.

That cover the following areas:

- Security areas and other specializations — social, psychological, educational, administrative, economic, strategic and legislative — related to security in its comprehensive concept;
- Critical reviews of Arabic and foreign books related to security in its comprehensive concept; and
- Academic reports on meetings, training courses and reports related to security in its comprehensive concept.

Second: Publication Terms:

- The academic material should bear no repugnancy with the spirit of Islamic *Sharia*;
- Correct and sound writing style should be maintained;
- The accuracy of punctuation marks should be observed;
- The research subject should be in coordination with its contents;
- The research should be authentic and never published before or sent for publication to any other publisher. Also, it should be taken from no other source, book, thesis or dissertation;
- Number of pages should not exceed thirty (8000 words) including references and appendices. Reviews of books and reports should not exceed five pages;
- The research abstract should not exceed 200 words and keywords should be within 6 words;
- Researches should be written in Arabic language using the Simplified Arabic font size 14, margins should be 2 cm up and down and left, 3 cm right and a space and a half should be left between lines;
- Researches written in English language should use Times New Roman font size 12, margins should be 2.54 cm in each side and double space between lines.
- The research tools — if any — should be enclosed with the research.
- The researcher should mention his/her name and address directly after the research title in both Arabic and English. His/her e-mail address should follow;

Third: Contents:

- The research should include two abstracts one in Arabic and the other in a foreign medium--- English or French;
- If the search is an empirical study, the research draft should include the following parts:
 1. Introduction: Introducing the subject, including the problem with the theoretical background and literature review integrated.

Opinions published in the JOURNAL reflect the opinions of authors and not necessarily the standpoint of Naif Arab University for Security Sciences.

ARAB JOURNAL FOR SECURITY STUDIES & TRAINING

This is a periodic, academic and a refereed JOURNAL. It is published thrice a year by the Naif Arab University for Security Sciences. It seeks to publish researches in the criminal, social, psychological, administrative, strategic and legislative sciences related to security in its comprehensive concept.

General Supervisor

Dr. Jamaan Rashid Ben Ragosh

President, Naif Arab University for Security Sciences

Editor-in-Chief

Prof. Abdelhafid Said Mokadem

Dean, Studies and Research Center

Editing Editor

Dr. Muhammad Fadul Al-Murad

Editing Secretary

Muhammad Shukri Hashim Muhanni

Volume 31 . No. 63 . September 2015